



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية



# الدّرس اللّغوي عند ابن سنان الخفاجي

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثالث (ل.م.د) في الآداب واللّغة العربيّة  
تخصّص: علوم اللّسان العربيّ

إشراف الدّكتورة:

دليلة مزوز

إعداد الطّالبة :

نور الهدى حسني

العام الجامعي: 1436 - 1437هـ

2015-2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ﴿٨٨﴾

(هود: 88)

## شكر وعرّفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني ويسّر لي أمورِي وبعد  
فأتقدّم بجزيل شكري وفائق تقديري واحترامي  
للأستاذة المشرفة الدكتورة "دليلة مزوز" لما تقدّمه  
لي من عون، وتبذله من جهد ووقت وصبر في تصويب  
رسالتي وتقويمها فلها مني أسمي عبارات الشكر  
والعرفان بالجميل وأعمق معاني الوفاء والامتنان.

**حسني.ن**

تعد البلاغة العربية مصدرا مهما في تراثنا العربي يعالج قضايا الدرس اللغوي في ثنايا اهتمامه بموضوعاته (معاني، وبيان وبديع)، فهي تُعنى في سبيل ذلك بجملة من العناصر، نعدّها اليوم من صميم البحث اللغوي المعاصر نحو اهتمامها باللغة وصحتها، والألفاظ وسلامتها من العيوب (مقاييس الفصاحة)، وعنايتها بمستويات اللغة وأثرها في بلاغة الخطاب وكيفيات تأديته ناهيك عن تركيزها على دراسة المعنى الذي قصده المتكلم ليكون منسجما مع ألفاظه، وجمله التي استعملها في خطابه، ليكون مطابقا لمقتضى حال سامعه، (معرفة أقدار السامعين ومنازلهم).

هذه العناصر والقضايا التي تعنى بها البلاغة في إطار بحثها في اللغة، وكيفيات استعمالها بطريقة سليمة، تضمن سلامة إنتاج المعنى ووصوله وفهمه، بمستويات مختلفة في التعبير، تتناولها ضمن دراستها لأوصاف البلاغة وقضاياها، والفصاحة ومقاييسها، وهي أوصاف وشروط تعنى في مجملها بمستويات التحليل اللغوي، ومستويات الصواب فيها (صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة وبلاغة)، مما يجعلها تشترك مع الدرس اللغوي الحديث في تناول كثير من القضايا، أهمها اللغة بعدّها ممارسة للفعل على المتلقي بطرائق مختلفة في التعبير. والبلاغة في عمومها تحوي صيغا وظواهر خطابية عديدة تكشف عن مظاهر لسانية وبيانية مهمّة يستخدمها المتكلم/المبدع في إنتاج خطابه سليما وبلغا، ويستغلها السامع لفهمه والاستدلال على المعنى من خلاله.

ولعلّ من أبرز البلاغيين العرب الذين اهتموا بمثل هذا الطرح ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في كتابه "سر الفصاحة" الذي يعالج فيه مقاييس الفصاحة وآليات التعبير الأدبي واللغوي السليم، وهو كتاب جليل له أثر كبير في النقد والبلاغة، مشهود له بين العلماء بالقيمة الأدبية واللغوية، ويعدّ الكتاب بحثا مفصّلا في حقيقة الفصاحة وأسرارها مع البلاغة، وأوصافها في اللفظ المفرد والمركب (النظم) والمعنى، إنه كتاب في الأدب والنقد والبلاغة يضمّ مفاهيم إجرائية عديدة، وشروطا بلاغية ولغوية مهمة، لتحديد فصاحة الكلم والكلام والتأليف، وهي مفاهيم قابلة للتنظيم والترتيب ثم إعادة الطرح والتوظيف من جديد بما يتناسب مع معطيات الدرس اللغوي الحديث.

إن نظرية ابن سنان في الفصاحة/البلاغة، تقترب كثيرا مما نسميه اليوم التحليل اللغوي للأدب نثره وشعره في مستوياته الصوتية والتركييبية والدلالية، وتبحث في ما يجب أن يكون عليه الخطاب البلاغي والأدبي في حالته التركييبية والدلالية والبلاغية، ولذلك حظي ببعض الدراسات المهمة خاصة في مجال الصوت، الذي يقترب تحليله له مما يفرزه الدرس اللغوي الحديث. ونظرا لهذه المكانة التي يحتلها الكتاب وموضوعه جاءت الفكرة وتولدت لدي الرغبة لأجل البحث فيه، ومقارنته في ضوء علم اللغة الحديث، وإبراز علاقة البحث البلاغي العربي بالفكر اللغوي الغربي من خلاله.

وهي فكرة رسخت في ذهني من خلال قراءتي لكتاب عبد السلام المسدي "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، حيث وجدته يبحث في كثير من المصادر العربية، ويستخرج منها أفكارا ورؤى لسانية، تقترب كثيرا مما أفرزه الدرس اللغوي الحديث والمعاصر، فأوحت لي منهجيته وطريقة طرحه بفكرة البحث في أحد مصادر التراث العربي لعلي أميط اللثام عما فيه من أفكار، وقضايا لغوية قابلة لإقامة علاقة معرفية مع معطيات الدرس اللغوي الحديث، فأحاول فهم ما في التراث من جهة وأعيد تحليله وطرحه وفق آليات لسانية حديثة من جهة أخرى. ووقع الاختيار على كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي (466هـ) تحقيقا لما رغبت فيه، ومواصلة لدراستي التي كنت قد بدأتها في الماجستير حيث أبرزت فيها بعض قضايا التفكير الأسلوبي في الكتاب محل الدراسة.

فالهدف من الدراسة يكمن إذن في محاولة التأصيل للفكر اللغوي الحديث في البلاغة العربية من خلال كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، كونه من أهم الكتب البلاغية التي تعالج موضوع المعرفة باللغة وممارستها، فيبحث صاحبه في حقيقة الفصاحة ومقاييسها وأوصاف البلاغة في مستويات اللفظ المفرد والمؤلف والمعنى (الإفراد والتأليف والمعنى).

ويدخل في حوافر اختيار البحث محاولة إعادة قراءة الكتاب لغويا وفق مستويات اللغة وكشف ما يزخر به من لطائف لغوية وطرائق في التعبير عن المعنى بكيفية سليمة ومنسجمة، لبحث نوع العلاقة المعرفية التي يمكن أن تنشأ بين فصاحة ابن سنان الخفاجي وبلاغته، والدرس

اللغوي الحديث بتسليط الضوء على أهم قضايا الدرس اللغوي التي يضمها من أجل إعادة صياغتها وتنظيمها وبيان قيمتها بما يتفق مع الدرس الحديث، وذلك بالاستفادة، قدر ما تسمح به الإمكانيات المتاحة والظروف، من أبحاث المشتغلين في حقل اللسانيات الحديثة والبلاغة العربية. ومن هذه الجهة تأتي أهمية هذا البحث في الربط بين المعرفة التراثية ممثلة في بلاغة ابن سنان الخفاجي ومقاييس فصاحته التي تندرج وتتوزع على مستويات التحليل اللغوي (صوتا وصرفاً، ونحوا ودلالة)، والمعرفة اللغوية اللسانية الحديثة ومستوياتها.

من هنا يأخذ بحثي الموسوم بـ "الدرس اللغوي عند ابن سنان الخفاجي" أساساً لقيامه فيكسب قيمته وأهميته في تناول شروط الفصاحة ومقاييسها وأوصاف البلاغة وقضاياها في كتاب "سر الفصاحة" من منظور لساني حديث يؤصل للمعرفة التراثية فلا يتعصب لها، ويقارنها باللسانيات الحديثة ولا ينتصر لها إلا بما تمليه المنهجية العلمية من موضوعية في الطرح والتحليل، مع مراعاة الخصوصية الاستمولوجية لكل مجال معرفي.

ويأخذ البحث مبررات وجوده وتأسيسه استناداً لأسباب علمية وأخرى ذاتية، فأما العلمية فتعود لثقل الموضوع المعرفي كونه يجمع بين موضوعين مهمين؛ المعرفة التراثية ممثلة في فصاحة ابن سنان وبلاغته، والمعرفة اللسانية الحديثة التي استعنت بآلياتها اللسانية في التحليل والتنظير لفكر ابن سنان لغويا، خاصة وأن الموضوع مهم يتناول مستويات اللغة في بلاغتنا العربية من خلال كتاب "سر الفصاحة"، وأما الأسباب الذاتية فهي خدمة اللغة العربية وتراثها فالبحث يتناول اللغة العربية لغة القرآن الكريم في بعض جوانبها من خلال كتاب سر الفصاحة، فهي - اللغة العربية - لغة تتعلق بها دينيا وعاطفيا، وهو - سر الفصاحة - كتاب مهم في تراثنا العربي يضم قضايا في فصاحة اللغة وبلاغتها تتعلق وظيفيا ببعض قضايا الدرس اللغوي المعاصر مما يوفر لنا مادة مهمة للدراسة والبحث والتحليل.

ولعل هذه الغايات والمرامي اتدفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن إبراز قضايا الدرس اللغوي في كتاب "سر الفصاحة لابن سنان

الخفاجي"؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية آثرت الاعتماد على آليتي الوصف والتحليل، إضافة إلى المنهجين التاريخي والمقارن، فأما الوصف فكان لوصف ظواهر اللغة العربية وبلاغتها في كتاب "سر الفصاحة" في علاقتها بالدرس اللغوي الحديث، وأما المنهج التاريخي فكان مبنوًا في ثنایا بعض القضايا التي احتجت إلى التأريخ لمصادر تناولها، وأما المنهج المقارن فاستعنت به حين محاولة بيان نوع العلاقة المعرفية بين المدرسين اللغوي العربي واللساني الغربي.

وقد آثرت هندسة وتصميم ما توفر لديّ من مادة علمية وأفكار لغوية تخص البحث في خطة قوامها مقدمة ومدخل، فسبعة فصول وخاتمة.

#### مقدمة

مدخل: ابن سنان وكتاب سر الفصاحة عرض في المنهج والمحتوى.

الفصل الأول: الصوت والحرف عند ابن سنان الخفاجي، تعريف وتوجيه.

الفصل الثاني: قضايا اللغة والكلام في فكر ابن سنان الخفاجي.

الفصل الثالث: حقيقة الفصاحة ومقاييسها عند ابن سنان الخفاجي في ضوء اللسانيات الحديثة.

الفصل الرابع: قضايا علم الأصوات الحديث في كتاب سر الفصاحة.

الفصل الخامس: القضايا التركيبية في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.

الفصل السادس: المعنى وقضايا الدلالة في كتاب سر الفصاحة.

الفصل السابع: التجاوز اللفظي ودلالاته في قضايا البيان في سر الفصاحة.

#### خاتمة.

فأما الفصلان الأوّلان فكانا مخصّصين للحديث عن المقدمات النظرية التي طرحها الخفاجي ممثلة في حديثه عن معاني الأصوات والحروف وتوجيهاتها، مما يكشف عن وعيه بأن دراسة اللغة تستلزم النظر في أصواتها وحروفها المكونة لألفاظها ومفرداتها.

وأما الفصل الثالث فخصصناه للحديث عن الفصاحة البيانية واللغوية عند ابن سنان في ضوء اللسانيات الحديثة.

وخصّص الفصلان الرابع والخامس لبحث المستويات اللغوية بما فيها قضايا علم الأصوات تكرارًا وتناسبًا على مستويي الأفراد والتأليف، وقضايا التركيب بالنظر في أساليب النظم العربي



ونحو اللغة وأصولها، وفق شروط سنّها اللغويون والبلاغيون على السواء، ليكون الفصلان الأخيران موضع حديث عن قضايا الدلالة والتداول عند ابن سنان الخفاجي .

وقد استفادت الدراسة مما سبقت إليه من أبحاث حول الكتاب وصاحبه نحو رسالة الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، للباحثة عالية محمود حسن ياسين، وأطروحة ابن سنان الخفاجي وجهوده البلاغية في سر الفصاحة، للباحثة درية ياسين عبد الرحمان، وغيرهما كثير مما مثّل أهم مراجع الدراسة بجانب كتب كثيرة منها نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي دراسة تحليلية بلاغية ونقدية، لعمر إدريس عبد المطلب، والتفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي، ومؤلفات الباحث المغربي " محمد العمري"، وهي كلها دراسات أسهمت في إعانتني وتوضيح سبل الدراسة لي .

وقد شكّل اتساع البحث وقضاياه، واضطراب صاحب الكتاب في عرض أفكاره، أهم ما واجهني من صعوبات .

وقد اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي الذي قدّم له ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، مع الاستعانة أحيانا ببعض ما ورد في تحقيق عبد الواحد النبوي الشعلان الذي توفّر لي مؤخرا فقط، والتفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، لحمادي صمود، والبلاغة العربية أصولها وامتداداتها لمحمد العمري وجدلية اللفظ والمعنى لمختار بولعراوي، ورؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث لسامي عبابنة، ومؤلفات الحاج صالح عبد الرحمان، وعبد القادر عبد الجليل.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أحمد الله عز وجل، وأن أتقدم بخالص شكري وجزيل عرفاني للأستاذة الفاضلة الدكتورة "دليلة مزور" التي كانت لي نعم العون والمرشد، فتعبت معي كثيرا وصبرت عليّ أكثر في هذا البحث، فإليها أتقدّم بأصدق عبارات الامتنان راجية من المولى عز وجل أن يوفّقها ويسدّد خطاها.

وحسبي من العمل الاجتهاد، وما توفّيقني إلا بالله العلي العظيم.

## مدخل:

ابن سنان وكتاب سر الفصاحة عرض للمنهج والمحتوى

أولاً: ابن سنان الخفاجي وكتاب "سر الفصاحة":

ثانياً: رؤية ابن سنان البلاغية - قراءة في المنهج ومحتوى الكتاب :

ثالثاً: منهج ابن سنان في الكتاب:

رابعاً: تسمية الكتاب (سر الفصاحة) وتحقيقاته:

## أولاً: ابن سنان الخفاجي وكتاب "سر الفصاحة":

ابن سنان الخفاجي<sup>1</sup> بلاغي وناقد متشبع من ثقافة عصره، استفاد من الأبحاث البلاغية قبله فوضع كتاب "سر الفصاحة" محاولاً تقديم رؤيته ونظريته للبلاغة واللغة والنقد، فبحث قضاياها بأساليب يمتزج فيها الوصف بالتحليل والجدل والتعليل، وبروح علمية وأدبية، فكان الكتاب وصفاً مركزاً لكثير من وجوه النظر في اللغة البلاغة والنقد والأدب العربي.

ولعلّ أبرز ما ركز عليه ابن سنان الخفاجي هو معرفة حقيقة الفصاحة ومقاييسها وأوصاف البلاغة وقضاياها. متناولاً هذه القضايا والمقاييس بمنهج يقترب كثيراً مما يطرحه الدرس اللغوي الحديث.

وأول ما يلحظه مطلع كتاب "سر الفصاحة" تأثر صاحبه بآراء الجاحظ (255هـ) كثيراً وإيراد أقواله وشواهدة أحياناً كما هي، كما لا يخفى تأثره المباشر بقدامة بن جعفر (275هـ) في كتابه "نقد الشعر"، بل إنه ليس من المبالغة القول بأن كتاب قدامة هو المهاد التأسيسي لبلاغة الخفاجي في كثير من مباحثه، لكن المنهج والرؤية تختلف مع "ابن سنان" كما سنوضح ذلك لاحقاً "فكتاب "سر الفصاحة" فضلاً عن أهمية محتواه البلاغي والنقدي، يبيّن أنّ مؤلفه قضى الأربعينيات، وجزءاً من الخمسينيات في تحصيل العلم وفي التأليف"<sup>2</sup>

وقبل الحديث عن كتاب "سر الفصاحة" تنبغي الإشارة إلى أن كثيراً من مؤلفات الخفاجي لم يحفظ منها ولم يصل إلّا هذا الكتاب الذي بين أيدينا وديوان شعري حققه الباحثان مختار الأحمدي نويوات، ونسب نشاوي، وقد أثبت المحققان للديوان أن له كتباً أشهرها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، شاعر وأديب، ولد سنة (423هـ) لأب خفاجي وأم تميمية، بقلعة "عزاز"، أخذ العلم عن أبي العلاء المعري وغيره، وبيّ قلعة "عزاز" وظهرت في نفسه نوازع الثورة والسخط على الأولياء، وعلى إثر ذلك دبرّت له مكيدة أودت بحياته سنة (466هـ)، كان ينتقد المعري كثيراً في شعره لما فيه من الغموض والتكلف، وبما أنه لم يعمر طويلاً في هذه الحياة؛ فإن آثاره كانت قليلة تمثلت في كتابين هما "سر الفصاحة" الموضوع في البلاغة والنقد، وديوان شعري يتناول مختلف القضايا التي عاشها في عصره، ومن تلامذته "ضياء الدين ابن الأثير، وحازم القرطاجني اللذان تأثرا به كثيراً، ينظر، ابن سنان الخفاجي، كتاب "سر الفصاحة"، قدّم له واعتنى به ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، كتاب - ناشرون، بيروت، ط 1، 2010م، ص 31.

<sup>2</sup> ينظر، ابن سنان الخفاجي، الديوان، تحقيق وشرح وتعليق مختار الأحمدي نويوات، نسب نشاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د، ط)، 2007م، ص 25.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 26.

\*العادل في الإمامة.

\*الصرفة.

\*رسالة في "الحكم بين النثر والنظم".

\*عبارة المتكلمين في أصول الدين.

\*حكم منثورة.

\*العروض.

\*في رؤية الهلال.

ومع ذلك فقد عرف "ابن سنان" بكونه لغويا ناقدا من خلال كتابه "سر الفصاحة" واشتهر به شهرة لم ينلها ببشعره الذي يقترب فيه كثيرا من شعر أبي العلاء (449هـ) والمتنبي (354هـ) وابن الرومي (283هـ)، وهذا مما تساءل عنه كثير من الدارسين ووضعوا له أسبابا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، ابن سنان الخفاجي، الديوان، تحقيق وشرح وتعليق مختار الأحمدي نويوات، نسيب نشاوي، ص 26. وكان المقرر في سير هذه الدراسة أن تُستتبع بفصل آخر يتم فيه النظر والمقارنة بين مقاييس فصاحة ابن سنان التي أحلها للشعراء، وبين أقواله الشعرية لنرى إن كان أول الملتزمين بذلك أم لا، على الرغم من إشارة بعض الباحثين إلى محاولته التقيّد بذلك قدر المستطاع، وتوجه آخرين إلى تأكيد ذلك بقولهم: "والشيء الذي ينبغي تسجيله بحق وصدق أن شعر ابن سنان جاء خاليا من العيوب التي وجهها النقاد إلى الشعراء من قبل، كما أنه جاء مطابقا لمقاييس الشعر عنده كناقد، مما يجعلنا نقرر أنه قد طبق العلم على العمل، ومن ثمّ كان شعره تطبيقا لنقده، فسلم من العيب والمثالب"<sup>1</sup>. عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي-دراسة تحليلية بلاغية ونقدية-، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2008م، ص 29.

ومع ذلك فإن الحكم على شعر الخفاجي بالسلامة التامة من عيوب الشعر كالتعقيد والغموض والتنافر أمر يثبت التكلف في شعره والتصنع في قوله وهذا أمر نفاه كثير ممن اطلع على بعض ذائقة الشعرية ف"لا يحسّ القارئ بأن ابن سنان يجهد فكره في النظم، بل يشعر بأن التعبير عفوي، وأن البيت مسبوك سبكا محكما.."<sup>1</sup>، والدليل على ذلك أيضا احتجاجه ببيت شعري له في باب "حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب"<sup>1</sup> مما ساء فيه التقديم والتأخير فغمض المعنى والتبس فيه الأمر، وهذا خير دليل على أنه شاعر يجيد ويخطئ كغيره.

ثانيا: رؤية ابن سنان البلاغية -قراءة في المنهج ومحتوى الكتاب :

إن القارئ لكتاب "سر الفصاحة" بعين البصيرة يستطيع إدراك ما فيه من قضايا لغوية وبلاغية ونقدية وأدبية ، تجعله يتجاوز فكرة كونه كتابا بلاغيا فقط إلى جعله كتابا في فنون الأدب وعلومه ، وهذا أمر يزداد وضوحا وبيانا بالاطّلاع المتكرر على مضامين الكتاب ومحاولة استقراء أبعادها ورؤاها، فبذلك يتم فهم تصور الخفاجي وترتيب أفكاره اللغوية والبلاغية على نحو يمهد لتأسيس درس متسق في كتابه.

وفيما يتعلّق بكتاب "سر الفصاحة" فهو كتاب بلاغي نقدي ذو مضامين لغوية بديعة، اشتغل عليه صاحبه محاولا بيان حقيقة الفصاحة التي التبس أمرها في عصره فوضع الكتاب لهدف معين يقول: "اعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة، والعلم بسرّها، فمن الواجب أن نبين ثمره ذلك وفائدته، لتقع الرغبة فيه"<sup>1</sup>، ثمّ أشار إلى حاجة العلوم الأدبية والشرعية والنحوية ونظم الكلام للإحاطة بمقاييس هذا الفن، محاولا إعطاء صورة متكاملة لحقيقة الفصاحة، مع الإشارة إلى مخالفة السابقين في طرائق العرض والتحليل يقول: "إذا جمع كتابنا هذا كلّه، وأخذ بحظ مقنع من كلّ ما يحتاج الناظر في هذا العلم إليه، فهو مفرد في باب، غريب في غرضه"<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بمحتوى الكتاب فإنّ قضايا ابن سنان تميّزت بالترتيب المنهجي في فصولها وهي على الترتيب:

- 1- فصل في الأصوات.
- 2- فصل في الحروف.
- 3- فصل في الكلام.
- 4- فصل في اللغة.
- 5- الكلام في الفصاحة.
- 6- الكلام في الألفاظ المؤلفة.
- 7- الكلام في المعاني مفردة.
- 8- فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام.

<sup>1</sup> ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 39.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 41.

9- فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر.

10- فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته.

وسنوضح فيما يلي طريقة عرض ابن سنان للقضايا، ثم نليها بالتصور الذي نرومه في تحليلها ووصفها.

فنبداً بتوضيح خطة عمل ابن سنان في "سر الفصاحة" كما ما يأتي:<sup>1</sup>

شروطه الأساسية	أبواب تقسيم الخفاجي
<p>1-تباعد المخارج (مشارك بين المفرد والمركب). الحسن في السمع. 1-التوعر والوحشية. 2-العامية. 3-الجرى على العرف العربي الصحيح (مشارك بين المفرد والمركب). 4-تجنب ما يكره ذكره (مشارك بين المفرد والمركب). 5-الاعتدال الصربي (عدد الحروف). 6-التصغير.</p>	<p>شروط الفصاحة في اللفظ المفرد والمؤلف</p>
<p>أولاً: وضع الألفاظ موضعها: 1- تجنب التقديم والتأخير المخل بالمعنى. 2- تجنب القلب الذي يفسد المعنى (اللف والنشر). 3- حسن الاستعارة. 4- تجنب الحشو في الكلام (غير المفيد). 5- تجنب المعاطلة (التداخل في الكلام). 6- استعمال الألفاظ في مواضعها (حسن الكناية + ألا يعبر بألفاظ المدح في الذم، والعكس). 7- تجنب الألفاظ الخاصة بالحرف والفتون.</p>	<p>شروط ونعوت الفصاحة/البلاغة</p>

<sup>1</sup> حاولت الحفاظ على تقسيمات الخفاجي كما هي بمصطلحاتها

<p>ثانيا: من شروط الفصاحة: المناسبة بين اللفظين في الصيغة والمعنى: أ/المناسبة بين الألفاظ: 1- السجع والازدواج. 2- الترصيع في الشعر والنثر. 3- حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب. 4- التجنيس أو المجانس. ب/تناسب الألفاظ في المعاني: 1- المتضاد (المطابق/ التقابل).</p>	
<p>من شروط الفصاحة والبلاغة: 1- الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام. 2- دلالة الألفاظ على المعاني: المساواة- التذليل - الإشارة. 3- الوضوح والجلاء. 4- أسباب غموض المعاني في اللفظ والتركيب والمعنى.</p>	
<p>من نعوت البلاغة والفصاحة: 1- الإرداف والتتبع. 2- التمثيل (التشبيه التمثيلي، الاستعارة التمثيلية).</p>	
<p>من صحة المعاني: 1- صحة التقسيم. 2- تجنب الاستحالة والتناقض = صحة الجمع بين المتناقضين. 3- عدم وضع الجائز وضع الممتنع. 4- صحة التشبيه. 5- صحة الأوصاف في الأغراض. 6- صحة المقابلة في المعاني. 7- صحة التسق والنظم (التخلص). 8- صحة التفسير.</p>	شروط/ نعوت المعاني المفردة

وبناء على ما ذكر في منهجية الحفاجي في كتابه، تمّ الاستفادة في ترتيب عناصر البحث من معطيات الدرس اللغوي الحديث، فكانت خطة عرضها وفق مستويات التحليل اللغوي:  
\*المستوى الأول: القضايا الصوتية وتشمل:

- 1- التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب (التلاؤم والتنافر وحسن السمع).
- 2- التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية.

- 3- التناسب الصوتي في قضايا البديع.
- أولاً: التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب:
- 1- التباعد المخرجي الصوتي في "سر الفصاحة".
  - 2- الانسجام الصوتي وأثره على السمع.
  - 3- التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية.
  - 4- التناسب الصوتي في ظاهرة السجع عند ابن سنان.
  - 5- التناسب الصوتي في ظاهرة "الجناس".
- ثانياً: تناسب الألفاظ عن طريق المعاني.
- \*المستوى الثاني: القضايا التركيبية في كتاب "سر الفصاحة"
- أولاً: تبعية اللفظة للعرف العربي الصحيح.
- ثانياً: اعتدال حروف الكلمة.
- ثالثاً: التصغير وأغراضه التركيبية في كتاب "سر الفصاحة".
- رابعاً: التناسب التركيبي في ظاهرة التقديم عند الخفاجي وأبعادها في الخطاب.
- خامساً: التناسب التراتبي في ظاهرة القلب المكاني عند الخفاجي.
- سادساً: ظاهرة الاعتراض/ الحشو عند ابن سنان الخفاجي.
- سابعاً: التعاظم والتداخل في مفهوم ابن سنان.
- \*المستوى الثالث: القضايا الدلالية.
- أولاً: المعنى وقضايا الدلالة في كتاب سر الفصاحة.
- 1- تصور المعنى عند ابن سنان الخفاجي.
  - 2- دلالة اللفظ على المعنى عند ابن سنان الخفاجي.
  - 3- مباحث الدلالة والاستعمال في سر الفصاحة.
  - 4- مطابقة الكلام لمقتضى الحال.
  - 5- القصصية التواصلية عند ابن سنان الخفاجي والتفاعل الخطابي
- ثانياً: التجاوز الدلالي والتداولي في قضايا البيان في كتاب " في سر الفصاحة":
- 1- التجاوز الدلالي في صور التشبيه عند الخفاجي.



- 2- التجاوز الدلالي في صور الاستعارة عند الخفاجي.  
3- التجاوز الدلالي في أسلوب الكناية عند ابن سنان الخفاجي.

### ثالثا: منهج ابن سنان في الكتاب:

يقوم تصور الخفاجي في كتابه على المنهج اللغوي في عمومته وفكره خلاصة لجهود اللغويين قبله أمثال الخليل وسيبويه وابن جني والمبرد وثلعب والأخفش والسيرافي والجبائي والقاضي عبد الجبار والرماني وكثير مما أشار إليهم في كتابه "سر الفصاحة" الذي يعدّ محاولة حاذقة لتلخيص درس السابقين بأسلوب علمي تعليمي.

ولم يخفَ مثل هذا الإدراك على كثير من الدارسين الذين وقفوا على فهم مشروعه البلاغي الذي تتجاذبه قضايا اللغة والنقد في ظل الصراع المذهبي الموجود في عصره (معتزلة وسنة وأشاعرة)، لكن ابن سنان استطاع -إلى حدّ ما- أن يكون موضوعيا في طرحه، فتنصّل من كثير من تلك الآراء الاعتزالية عدا بعض القضايا كإعجاز القرآن والصرفة وغيرها.

وقد وصف محمد العمري عمل الخفاجي بأنه "يمثل أحسن، بل أجراً محاولة لصياغة مشروع للبلاغة الصوتية انطلاقاً من رصيد معرفي وخلفية مذهبية تريد أن تؤوّل وتوجه (...) قضايا الأدب لتتلاءم مع مبادئها ومنطلقاتها"<sup>1</sup>، يضيف على ذلك أن المنجز البلاغي الصوتي في "سر الفصاحة" يعكس التصور البلاغي الكلاسيكي في احتفائه بأناقة الخطاب، فبلاغته "تمثل رؤية ومنهجاً يقفان في وجه رؤية ومنهج آخر يمثله عمل عبد القاهر الجرجاني. وفهم أحد المذهبين رهين بفهم الآخر، ولذلك فإن عمل ابن سنان لا يقل أهمية في نظر المؤرخ الذي يعتمد القراءة والتفاعلات ويرفض منهج الجزئيات وتوثيق الأسبقيات عن عمل عبد القاهر الجرجاني. بل هو أكثر قرباً من النص الشعري الكلاسيكي من بلاغة عبد القاهر"<sup>2</sup>.

وليست كلّ الآراء الشارحة لنزعة الكتاب ذات وجهة بلاغية تحليلية بل إن كثيرا منها يصرّح بالتوجهات اللغوية لمنهج الخفاجي في طريقة تقسيمه للفصول وعرضه للقضايا وضرب الشواهد عليها

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط)، 1999م، ص 413.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 413.

—على اختلافها— كما وكيفا، خاصة في دراسته للأصوات والألفاظ والتركيب والمعنى، مع اختلاف زوايا النظر والطرح والتحليل فيها بين اللغوية والبلاغية والنقدية أو الذوقية أحيانا، وهذا وارد في أغلب كتب التراث وإن اختلفت المذاهب والتوجهات الفكرية "وهذا يتجلى بوضوح في كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، حيث بدت المسحة اللغوية فيه واضحة لا تحتاج إلى برهان. إذ إن علم اللغة يبحث في الألفاظ من ناحية مبانيها، ودلالاتها وخواص الأصوات اللغوية وتطور نشأتها، أما علم البلاغة فمدار بحثه في الألفاظ من ناحية فصاحتها وسلاستها وعدوتها تركيبا ونطقا، وهو وإن كان يستعين بكل هذه العلوم، إلا أنه يتناولها من الزاوية التي تحكم غرضه"<sup>1</sup>.

وتوجه الخفاجي بمنهج الكتاب نحو الدرس اللغوي لا يعيب إطلاقا حضور التوجهين البلاغي والنقدي ضمن تصور علمي منظم يؤسس للبلاغة على نحو ما كان حاضرا في المؤلفات البلاغية الأخرى بل إن الكتاب بلاغي في أغلب قضاياها، وإنما نتوجه بالتركيز على الدرس اللغوي كونه مجال الدراسة وموضوع البحث في الكتاب الذي يعدّ "خلاصة مركزة لكثير من وجوه النظر في العربية وأصولها، وفقه لغتها، ودراسة منظمة لعناصر الجمال الأدبي، مع آراء سديدة في النقد والبلاغة وفنون الأدب تدل على تبخر وسعة اطلاع ورأي منظم، وعمق في التفكير الأدبي"<sup>2</sup>، ولا يقف الأمر بالبحث عند هذا الوصف فقط بل يزيد على أن الواقع التقعيدي الجاف الذي اكتنف أبحاث البلاغة خاصة في عهد السكاكي والقزويني وغيرهما أمر غاب عن منهج كتاب "سر الفصاحة" على نحو علمي تحليلي تعليلي منظم<sup>3</sup>.

وهذا أمر حاصل في منهج الخفاجي فعلا فتنوع المناهج الحاضرة في الدراسة يعكس قيمة الكتاب العلمية وغزارة المعارف الفكرية المحتواة فيه، لكننا لا ننفي —في الوقت نفسه— الاضطراب الترتيبي

<sup>1</sup> عمر إدريس عبد المطلب، حازم القرطاجني حياته ومنهجه البلاغي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، (د، ط)، 2088م، ص 115.

<sup>2</sup> بدوي طبانة، البيان العربي —دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية—، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط2، 1958م، ص 94.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 94، 95.

لعناصر الكتاب على نحو قد يوقع القارئ أو الباحث في غموض المناهج واختلاف الرؤى، لذلك أشرنا إلى ضرورة فهم نزعة الكتاب ومنهجيته وسبل طرحه للقضايا حتى تتجلى رؤية الخفاجي جيّداً. ولسنا بهذا الوصف للكتاب نحاول المبالغة في عرض قيمته لأن ذلك أمر غير خاف على من اطّلع عليه وفهم رؤية صاحبه؛ وإنما ابتغينا بهذا الوصف الرد على كثير ممن بالغوا في التقليل من قيمته العلمية والتهوين من أمر القضايا وأساليب تحليلها في الكتاب -وربما رجع ذلك إلى توجه الخفاجي المذهبي-، وعلى العموم فكتاب الخفاجي لا يختلف عن بقية كتب التراث العربي التي حاولت تقديم فكرة منظمة عن الأدب بطريقة علمية تحليلية تعليلية.

وللإشارة فإننا لم نر مؤلفا بلاغيا اعتنى بوصف عناصر الدرس العربي من جزئها إلى كلّها على النحو الذي قام به ابن سنان الخفاجي، فابتدأ بالصوت وتعريفاته والحرف ومخارجه وصفاته، ثم انتقل للحديث عن اللغة وخصائصها، والكلام وتحديداته، ليمهّد بكلّ ذلك لموضوع الكتاب وهو البحث في حقيقة الفصاحة في فصل خامس اعتنى فيه بالألفاظ مفردة ومركبة فصنّف كل قضية حسب موضعها، مع تمييز صفاتها وشروطها ضمن مبحث الفصاحة

والبلاغة لينتقل للحديث عن المعاني وهيئاتها وطرقها ودلالاتها وأسباب غموضها.

فالترتيب المنهجي الأوّلي لفصول الكتاب يعكس التفكير اللساني الحاضر فيه بقوة في كتابه وما اعتماد "عبد السلام المسدي" عليه في التأسيس للفكر اللساني في الحضارة العربية إلى جانب كثير من جهابذة البلاغة إلا دليل قوي على غنى الكتاب وعلمية صاحبه خاصة في وصفه لخصوصية الجهاز اللساني وتميز اللغة بعدها نظاما علاماتيا متكاملا<sup>1</sup>، لذلك لم يبالغ الدارسون في وصفه بأنّه: "أكمل محاولة في التراث البلاغي لضبط مقاييس الفصاحة وأنصع شهادة عن المآزق التي وقع فيها علماء البلاغة نتيجة فصلهم بين الألفاظ والمعاني وإرادة الانتصار لهذا الشق أو ذاك، كما يجمع الكتاب بوضوح كلّ السلبيات التي دبّت إلى تيار كامل في التأليف بالغ أصحابه في تقنين ما لاح لهم سبب

<sup>1</sup> ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط2، 1986م، ص 111-

بلاغة القول وفصاحته وتقديمه في شكل قواعد يقصد منها إما تعليم الفصاحة ذاتها، أو كفاءات الاستدلال على وجودها<sup>1</sup>.

ومن المناهج التي لمخنا حضورها في درس الخفاجي نذكر:

### 1- المنهج العلمي المنظم/القاعدي:

ويظهر في كتاب ابن سنان في تنظيمه للقضايا بطريقة علمية، كترجحه في تناول الفصول، أو في تصنيف كل قضية ضمن بابها، كتصنيف قضايا التقديم والتأخير والاعتراض في باب وضع الألفاظ موضعها، ووضع قضايا التكرار في باب الألفاظ المفردة والمؤلفة "الفكرة المنظمة في الأدب، والنظرة العلمية في البيان، تظهان بوضوح في كتاب "سر الفصاحة" الذي قسّم العمل الأدبي إلى جزئيات، وتناول هذه الجزئيات من أدناها وهو الصوت ثم المقطع ثم الكلمة التي جعل لفصاحتها أسبابا ومظاهر<sup>2</sup>، فكان ابن سنان مقعدا للبلاغة بطريقة تثبت التعريف متبوعا بالشواهد مع التحليل والتعليق والجدل أحيانا.

كما يظهر المنهج العلمي في تبويبه لشروط الفصاحة الثمانية على نحو منظم استغله البلاغيون بعده فكان له فضل التقعيد للفصاحة، قبل مرحلة التقنين لها مع الرازي(606هـ)، والسكاكي(626هـ).

### 2- المنهج التعليلي/الجدلي:

تعدّ قضايا الخفاجي مغرقة في الانتصار للفظ دون إهمال المعنى، وتحضر في أغلبها عناصر التحليل والتفسير في تقبل الشواهد أو ردّها، كما يحضر الطابع التعليلي في ذلك، ومما يظهر جليا في الكتاب الجدل الكلامي في قضايا أغلبها ما حسم فيه البلاغيون الرأي كالإفادة في الكلام، أو في الحديث عن الكلام النفسي، ومما يؤكّد حضور هذا الجدل هو إغراق ابن سنان في لغة الحوار المبنية على طرح افتراضات وأسئلة ثم نقضها أو إثباتها بأدلة وبراهين كقوله: (فإن قيل...، قلنا:...)، ثم خبّرنا...؟<sup>3</sup>، وكان هذا المنهج فارقا بين بلاغتي ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني فقد وصل مؤلف

<sup>1</sup> حمّادي صمّود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، (د، ط)، 1981م، ص 441.

<sup>2</sup> بدوي طبانة، البيان العربي، ص 116.

<sup>3</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 92، وينظر، ص 269 وما بعدها.

الخفاجي في قضية الكلام للربط بين "الجدل الكلامي وتأسيس موضوع للبحث البلاغي"<sup>1</sup>، فهو يتميز بالقراءة الواعية الناتجة عن التدقيق والتحليل والتمحيص للفكرة، فلا يقبل كل قول دون تقديم رأيه ولو كانت لأحد ممن يأخذ عنهم في مقابل القراءة المستهلكة التي تتقبل كل رأي.

### 3- المنهج التعليمي:

أدرك ابن سنان أن البلاغة في زمنه تحتاج إلى بعد تعليمي وجهد تنظيمي يوضح قضاياها وحقيقة الفصاحة فيها ومقاييسها فكان من أسباب وضعه للكتاب هو محاولة تعليم مقاييس الفصاحة والعلم بحقيقتها، يقول: "أما بعد: فإني رأيت الناس مختلفين في مائة الفصاحة وحقيقتها، أودعت كتابي هذا طرفا من شأنها، وجملة من بيانها، وقربت ذلك على الناظر، وأوضحته للمتأمل، ولم أمل بالاختصار إلى الإخلال، ولا مع الإسهاب إلى الإملال"<sup>2</sup>، وهو من خلال مقاييس الفصاحة يسعى إلى تعليم آليات الكلام السليم والنقد البناء وتدقيق الأقوال والآراء.

### رابعا: تسمية الكتاب (سر الفصاحة) وتحقيقاته:

اختار ابن سنان تسمية الكتاب بـ"سر الفصاحة" الذي يتأسس على تصورات لغوية وبلاغية من شأنها أن تفسح المجال لبحث كثير من القضايا بطريقة نصية تتعاطف مع الرؤى البلاغية والنقدية لما تضمه من مكونات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية تؤسس للمواضيع اللغوية من زوايا مختلفة. وتظهر الآراء الصوتية بخاصة في درس الخفاجي لتعرب عن فكر لساني صرف في أحد كتب التراث العربي، خاصة إذا ما علمنا استفادته الكبيرة من آراء ابن سينا (427هـ) وابن جني (392هـ) واعتماده دروسهم تمهيدات لمنطلقات بلاغية ذات عرى لغوية ونقدية.

والذي يلحظ بعض ذلك الفكر يعي صحة التوجه الذي سلكه ابن سنان من نواحي التنظير والتطبيق بعيدا عن الآراء التي جعلته -في مبالغته في وصف ذلك- خارجا عن تحديدات الكتاب الذي وسمه بـ"سر الفصاحة" فالسر في كتابه كامن في تتبع معطيات الدرس اللغوي من الجزء إلى الكل نحو تحديد مقاييس الفصاحة على مستويات الأفراد والتركيب ثم ربطها بالمعنى، وحصر الفصاحة في شروط يستوعبها متعلم اللغة.

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 314.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 39.

وقد تبدو منهجية الخفاجي على اضطراب كبير في كثير من قضاياها، إلا أن الغاية من وضع سر للفصاحة يكشف بجلاء قيمة المبادئ التي أسسها الخفاجي بالاستفادة من آراء من كان قبله. وفيما يتعلق بتسمية الكتاب بـ"سر الفصاحة" فإن بعض الآراء تثبت أن التسمية الأصلية للكتاب تحمل عنوان "سر الصناعة" وقيل إن ابن سنان غير لغرض مخالفة تسمية ابن جني لأن الخفاجي "اكتسب ثقافة واسعة رسم معالمها في كتابه "سر الفصاحة" الذي فرغ من تأليفه سنة (454هـ) ويدعى أيضا (سر الصناعة)<sup>1</sup>، ولم يشر الخفاجي لهذه التسمية وما نراها إلا تأثرا بكتاب "سر صناعة الإعراب" لابن جني التي تحضر كثير من قضاياها اللغوية بقوة في كتاب "سر الفصاحة"، والأرجح أن التسمية الأصلية للكتاب هي "سر الفصاحة" كما نوه ابن سنان إلى ذلك في مقدمة الكتاب حين ذكر الغرض من وضعه، ثم إنّ القول بأن ابن سنان غير تسمية الكتاب من "سر الصناعة" إلى "سر الفصاحة" أمر غير وارد لسببين أولهما الفرق الزمني بين المؤلفين والمؤلفين، والثاني اطلاع ابن سنان على مؤلف الأول والاستفادة منه كثيرا خاصة في حديثه عن الصوت والمخارج والصفات.

وفيما يخص تحقيق كتاب سر الفصاحة، نقول : إننا بعد البحث والتقصي وجدنا له التحقيقات الآتية:

1- تحقيق علي فودة 1932م، مكتبة الخانجي للنشر.

2- تحقيق عبد المتعال الصعيدي 1953م، مكتبة صبيح.

3- تحقيق عبد الواحد نبوي شعلان 2003م، دار قباء للنشر.

4- تحقيق إبراهيم شمس الدين 2010م، كتاب ناشرون.

وقد عثرت مؤخرا عليها كلها في فترات زمنية متباعدة، عدا تحقيق علي فودة فنادر جدا لم أجده، وقارنت بينها فوجدت أنها تقترب كثيرا من بعضها في منهجية العرض والتحقيق للقضايا، فاعتمدت على تحقيق إبراهيم شمس الدين الذي توفر لديّ أولا، ولتشابهه كثيرا مع غيره من التحقيقات التي وصلتني بعده، بل وأراه أفضل من تحقيق عبد المتعال الصعيدي الذي وجدت فيه هنّات في الشرح والطباعة، ولذلك ركزت في بحثي على تحقيق إبراهيم شمس الدين مع الاستعانة- حين تقتضي الضرورة ببعض ما ورد من شروحات وتعليقات في تحقيق عبد الواحد نبوي شعلان.

<sup>1</sup> ابن سنان الخفاجي، الديوان، تحقيق وشرح وتعليق مختار الأحمدي نويوات، نسيب نشاوي، ص 24.

## الفصل الأول:

الصوت والحرف عند ابن سنان الخفاجي، تعريف وتوجيه

أولاً: الصوت عند ابن سنان: تعريف وتوجيه

ثانياً: الصوت وهيئة الحدث المكاني والزمني عند ابن سنان الخفاجي

ثالثاً: ابن سنان الخفاجي والصوتيات الحديثة:

رابعاً: الحرف " وتوجيهاته اللغوية عند ابن سنان الخفاجي:

خامساً: أقسام حروف العربية عند ابن سنان الخفاجي.

سادساً: مخارج الحروف وصفاتها عند ابن سنان الخفاجي.

تحاول الباحثة في هذا الفصل الحديث عن التحليل النظري للصوت عند ابن سنان الذي بدأ به بحثه انطلاقاً من المفرد نحو المركب، وذلك لتقدم رؤيته البلاغية لقضايا الصوت ومخارجه قبل أن نشرع في تحليل أبعادها اللغوية في ضوء الدرس اللغوي المعاصر، فهذا البحث بمثابة مهاد نظري يعرض رؤية ابن سنان الصوتية كما تصوّرها، مع إشارات لسانية معاصرة تدعمها.

### أولاً: الصوت عند ابن سنان: تعريف وتوجيه.

ابتدأ ابن سنان في كتابه الحديث عن الأصوات في الكلام وهي "إشارة لسانية إلى انتظام الحدث اللغوي وترتيب معاني الألفاظ"<sup>1</sup>، وكان قد سبق ذلك بالتمهيد في المقدمة على عزمه الابتداء بذلك فقال: "ونحن نذكر بقل الكلام في معنى الفصاحة نبذا من أحكام الأصوات والتنبية على حقيقتها، ثم نذكر تقطّعها على وجه يكون حروفاً متميّزة؛ ونشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها. ثم ندلّ على أن الكلام ما انتظم منها. ثم نتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل، وهل اللغة في الأصل مواضعة أو توقيف. ثم نبين بعد هذا كلاً وأشباهه مائة الفصاحة"<sup>2</sup>، فمنهج ابن سنان في هذا مرتّب غاية الترتيب اللغوي، وصنّيعه مفرد لم نر من اللغويين والبلاغيين من أشار إليه، حيث أدرك أنّ الصوت عمدة الدراسة لما يليه من قضايا.

استعرض ابن سنان في هذا الفصل كثيراً من الموضوعات التي تتعلق بالصوت، وركّز على الجوانب الفلسفية فيها تعريفاً وتحليلاً، وخلص في النهاية إلى ما توصل إليه ابن جني من تعريف للصوت، وعلى الرغم من أن هناك من تناول دراسة ابن سنان بالشرح والتحليل إلا أن معظم ما ورد فيها ركّز على الجانب الأول من هذا الفصل الذي يتعلّق بذكر التعريف اللغوي للصوت، وأنه خاصية إنسانية ترتبط بالعملية الكلامية لاحقاً على خلاف بقية المخلوقات، دون الإشارة إلى القضايا الأخرى التي ربطها بهذا الباب وسنحاول فيما يلي الوقوف على أهم المسائل التي أشار إليها ابن سنان في الكتاب.

<sup>1</sup> معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مجلة التربية والعلم، المؤتمر الدولي السادس لقسم

اللغة العربية، جامعة الموصل، 2012م، ص 380.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 40.



## 1- التوجيه المعجمي لكلمة "الصوت":

افتتح ابن سنان الكلام عن الصوت بذكر جملة من الجوانب التي تتعلق به سواء كانت معجمية أم لا، فذكر بأن الصوت "مصدر صات الشيء يصوت صوتا فهو صائت، وصوت تصويتا فهو مصوت. وهو عام ولا يختص"<sup>1</sup> وهو تعريف ابن جني له أيضا، ومنه يمكن القول: صوت الإنسان وصوت الحيوان وصوت الحمار..، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [سورة لقمان: 19] ففي استدلاله بالآية الكريمة "توجيه لساني باعتبار ضابط الاستعمال القرآني، وهو أفصح الكلام وأعظمه"<sup>2</sup>.

وهو في كل ما ذكره لا يختلف عما أورده ابن جني الذي يرد على ذلك بقوله: "وهذا قبيح من الضرورة، أعني تأنيث المذكر لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل"<sup>3</sup> وهو الأمر الذي ذكره ابن سينا وابن منظور وابن سيده، وعموم إشارات ابن سنان تتطابق مع ما أورده ابن جني، وأضاف على ذلك قوله: "ويقال رجل صات، أي شديد الصوت. كما يقال: رجل نال، أي كثير الذوال، وقولهم: لفلان صيت، إذا انتشر ذكره، من لفظ الصوت إلا أن واوه انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. كما قالوا قيل<sup>4</sup>، وهذه هي عموم مناقشات ابن سنان لأقوال السابقين التي أشار إليها في هذا الجانب.

## 2- التوجيه السمي الفلسفي لكلمة الصوت:

أ- الصوت بعده عرضا مدركا: ينتقل ابن سنان في هذا المستوى من الجانب المعنوي إلى المادي في محاولة لوصف طبيعة الصوت الإنساني، وبيان أوجه الاختلاف بينه وبين الأصوات الأخرى في الأجسام، فذكر بأن "الصوت معقول، لأنه يدرك ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما يدرك، وهو عرض ليس بجسم. والدليل على أنه ليس بجسم، أنه مدرك بحاسة السمع، والأجسام متماثلة، والإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الدوات. فلو كان جسما لكانت جميعها مدركة بحاسة السمع،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 42، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، الرياض، (د، ط)، (د، ت)، الجزء الأول، ص 10.

<sup>2</sup> معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 380.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 12، وينظر، ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسن الطيّان، يحي مير علم، تقديم ومراجعة شاعر الفحاح، أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983م، ص 619.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 43.

وفي علمنا ببطلان ذلك دليل على أنّ الصوت ليس بجسم<sup>1</sup>، فهو يحاول من خلال هذا القول إثبات حالة السمع الواردة في الصوت والتدليل على اختلاف الصوت الإنساني عن غيره، فكان ذلك من ثلاثة نواح: **أولها:** الصوت معقول، فبالعقل تدرك الأشياء والأصوات والصفات في حالتها الحسية والمعنوية<sup>2</sup>.

**ثانيها:** الصوت مدرك بحاسة السمع، وهي صفة ذاتية في الإنسان خاصة بقتميّز بالإدراك.

**ثالثها:** الصوت عرض يتعلّق بالحركة وطريقته الانتقال عبر الهواء.

وقد حاول ابن سنان بيان صفة الإدراك المتعلقة بالصوت فذكر أن الصوت يدرك بحاسة السمع كما تدرك الألوان بحاسة البصر كالسواد والبياض مثلا، ومثّل على الإدراك أيضا بالقدرة على التفرقة بين الأصوات الحاصلة ولو مع تماثل أشكالها كالأمر الحاصل بين حرفي الراء والزاي، وسائر الحروف الأخرى<sup>3</sup>، وقد ذكر عند بيان حالة الصوت المدرك الاختلاف في هيئته فقال: "وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذي يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له، أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية. ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجلده، وأن دوامه غير واجب ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية لما بيّناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية، والصوت مدرك بلا خلاف. ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض ففيها المتماثل والمختلف"<sup>4</sup>. ثم ذكر ابن سنان رأي أبي هاشم الجبائي (275، 321هـ)، والشريف المرتضى (355، 436هـ)، وعبد الجبار الهمداني (359، 415هـ)، في فكرة إدراك الصوت، فذكر مذهب الجبائي الذي يرى بأن المختلف من الحروف متضاد بالضرورة، وأشار إلى اعتراض الشريف المرتضى على التسليم بذلك. فقد ذهب الجبائي إلى القول بأن المختلف يستلزم التضاد، واستدل على ذلك بأمرين:

**1- جواز حمل الصوت على اللون لتعلّق كل منهما بحاسة، ولما قطع في تضاد المختلف في الألوان قطع على التضاد في الأصوات، أي (التضاد في الألوان = التضاد في الأصوات).**

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 43.

<sup>2</sup> ينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 381.

<sup>3</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 43-45.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 45.

2- الصوت مدرك في محله، وكما يستحيل اجتماع لونين في محل واحد، يستحيل اجتماع صوتين في مثل ذلك.

ورد ابن سنان على هذين الرأيين معللاً :

1- لا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوي في جميع الأحكام، بدليل أن الأصوات لا تبقى ولا تثبت صورتها كما الألوان، يضاف إلى ذلك أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها، كما كان ذلك في الألوان، فالاختلاف جائز في كثير من الأحكام لكن هذا لا ينفي أن (المختلف من الأصوات غير متضاد، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً)<sup>1</sup>.

2- يتفق ابن سنان مع الجبائي في استحالة اجتماع صوتين مختلفين في محل واحد ووقت واحد، لكن ذلك لا يعني الإقرار بإمكانية القطع على التضاد باستحالة اجتماع الصوتين المختلفين في محلين مختلفين، ثم انتهى ابن سنان للأخذ برأي القاضي عبد الجبار الهمداني الذي يقر بانتفاء صفة التضاد بين الأصوات "لأنها غير باقية، والمنافاة إنما تصح في المتضاد الباقي"<sup>2</sup>، ثم انتهى ابن سنان إلى عدّ إدراك الأصوات ما كان مدركاً في الحروف .

وناقش ابن سنان أيضاً علاقة الصوت بالحرف من ناحية الانتقال والإدراك، فذكر أن الصوت يدرك متقطعاً لكي يؤدي الغرض، ولو كان الصوت مدركاً على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب، لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة، فلا يكون زيد أولى من يزد أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد. ولو كان الكلام أيضاً باقياً لكان لا ينتفي إلا بفساد محله، لأنه لا ضد له من غير نوعه، ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلا متولدة"<sup>3</sup>.

وقد ذكر تمام حسان بعض الفرق بين الصوت ورمزه الكتابي، فجعل الصوت عملية نطقية عظمية، والحرف فكرة عقلية، يقول: "هو فرق ما بين العمل والنظر، أو هو بين المثال والباب، أو بين أحد المفردات والقسم الذي يقع فيه؛ فالصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس، وعلى الأخص السمع والبصر، يؤديه الجهاز النطقي حركة، وتسمعه الأذن، وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه. أما الحرف فهو عنوان مجموعة من الأصوات، يجمعها نسب معين، فهو

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 46.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 46.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

فكرة عقلية لا عملية عضلية. وإذا كان الصوت مما يوجد المتكلم، فإن الحرف مما يوجد الباحث<sup>1</sup>.

### ب- الصوت بعده تضادا:

أراد ابن سنان أن يبين حالة الصوت السمعية وكيفية حركته في الهواء ووقعه في أذن السامع فعقد مقارنة بين حاستي السمع والبصر نظرا للتكامل الحاصل بينهما يقول: "والذي يدل على تماثل الأجسام أننا ندرك الجسمين المتفقي اللون فيلبس أحدهما عليا بالآخر، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من بعد يجوز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر. بأن ينقل إلى موضعه، ولم يلبسنا على الإدراك إلا لاشتراكهما في صفة تناولهما الإدراك، وقد بينا أن الإدراك إنما يتناول أحص صفات الذات وهو ما يرجع إليها"<sup>2</sup>.

فوجه المقارنة عند ابن سنان بين الصوت واللون لا يختلف البتة فيما يلاحظه ويدركه من تماثل بين الأجسام المحسوسة والملموسة، وعلى ذلك لا يمكن إقامة الفرق بينهما إلا بإدراك صفة الذوات الخاصة التي تميز الشيء عن الآخر. إلا أن ربط هذه الجوانب السمعية الخاصة بالصوت بجانب الألوان واعتبارها منطلقا للتفريق بينهما أمر أشبه ما يكون بمحاولة لي عنق الصوت ليطماشى مع باقي المحسوسات في الوصف، لأن هناك فرق حسي بين "كيفية إدراك الألوان وإدراك الأصوات (...)" فالأول يدرك بالنظر مع إمكانية تفاوت إدراك اللون الواحد وتدرجه أيضا، أما الأصوات فتدرك بالسمع مع إمكانية وجود التدرج في مخارج الحروف ولكن لكل صوت صفته التي تميزه من غيره"<sup>3</sup>.

لقد أدرك ابن سنان إلى أسبقية الجانب البصري على الجانب السمعي في معرض حديثه عن العلاقة بين جهة الصوت ومصدر الكلام، وطريقة انتقاله لبعض السامعين دون بعض، واستشهد على كلامه بقوله: "وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصار\* من بعد يضرب الثوب على الحجر، ثم يسمع الصوت بعد مهلة، فيسبق النظر السمع، وأجيب عن ذلك بأن

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998، ص 115.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 43.

\* القصار بمببض الثياب.

<sup>3</sup> معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 5.

الصوت يتولد في الهواء، والبعد المخصوص مانع من إدراكه<sup>1</sup> وهي إشارة إلى تولّد الصوت في الهواء وتوجهه نحو أذن السامع عبر التّموجات الصوتية الخارجية ثمّ علّل سبب اختلاف ذلك فقال: "فإذا تولد فيما يقرب أدرك في محله، وإن لم يتصل بحاسة السمع، والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولد عن الصّكة الأولى، لأن ذلك إنّما لا يدرك لبعده"<sup>2</sup>

وعلى الرغم مما يشوب كلام ابن سنان من إغراق في الجوانب الفلسفية التي قد لا تعني البحث ومجال الدراسة، إلّا أنه قد أحسن الوصف فيها ومهد لأبعاد كثيرة تحدّث عنها الدرس الحديث في قضاياها الصوتية ومنها ميزات حاسة السمع لدى الإنسان، لذلك سنسعى لتحسّس بعض مواطن هذه الاوصاف في تفكير ابن سنان ونحاول الإشارة إليها فيما يلي<sup>3</sup>:

\* إدراك الأصوات اللغوية.

\* إمكانية إدراك الصوت من مسافة تستطيع حواس أخرى كالنظر والشم إدراكها، إضافة إلى إمكانية انتقاله ضد تيار الهواء بخلاف حاسة الشم التي يستلزم انتقالها التوافق مع اتجاه الرياح، والأمر نفسه أشار إليه ابن سنان عندما قال: "فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالاً بعد حال، فيكون إلى إدراكه أقرب، وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه وربما لم يدرك، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه ولا يجوز البقاء على الأصوات"<sup>4</sup>.

### ثانياً: الصوت وهيئة الحدث المكاني والزمني عند ابن سنان الخفاجي:

تعرّض ابن سنان في حديثه عن قضية الإدراك إلى بعض الأفكار التي يمكن أن نعتبرها (إشارات لسانية) للصوت، خاصة إذا تعلّقت بجانب المكان والزمان، ولا يمكن أن نتجاوز هذا الوصف دون أن نشير إلى علاقة هذه العناصر بعضها ببعض ودورها في وصف طبيعة الفعل الإنساني. وسنعرض فيما يلي أهم أفكار ابن سنان التي أوردها في الكتاب ونستعرض معها بعضاً من معطيات الدرس الحديث الذي رصد العلاقة بين الصوت والكلام خاصة مع الاعتماد على جانبي المكان والزمان للكشف عن أبعاد الصوت الوظيفية.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، الموضع نفسه.

<sup>3</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نضمة مصر، القاهرة، (د، ط)، (د، ت)، ص 16.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

ولا يخفى على باحث أن التعبير من أهم مقومات الظاهرة اللغوية، وهذا أمر يستدعي البحث في أول مبادئها وهو الصوت الذي يعدّ أول مظاهر التّشكيل للحدث الكلامي، ولا شكّ في ارتباطه بأبعاد تدلّ دلالات لغوية وغير لغوية على هيئته وتبين عن حالاته وأوصافه، وأولها البعد المكاني. توجّهت أنظار أصحاب التّفكير اللغوي الأول إلى بسط ماهية اللغة والكلام ابتداءً بأولى مقدماتها (الصوت)، واحتكموا إلى طرائق كثيرة وصفوا من خلالها التعبير والإدراك في محاولة للكشف عن أهم مرتكزات هذا الباب بصور فلسفية ولغوية ووجودية وأصولية تحتكم إلى العقل والحس<sup>1</sup>، وأول الرّؤى التي أشار إليها معظمهم وعلى رأسهم ابن سنان والقاضي عبد الجبار والجبائي فكرة (المحل) الذي يقتضيه الكلام عامة والصوت خاصة لتشكيل الحدث اللغوي.

ولما كان الحدث الكلامي لا يصدر إلا بعد حدوث عملية الصوت حدّد كثير من علماء اللغة شروطاً لا بد من توافرها لاكتمال العملية الكلامية ومنها: المحل والهيئة والحركة والثبوت<sup>2</sup>، وشدّد أغلبهم على فكرة المحل، لأهميتها في حدث الكلام "إذ يتعدّد على الإنسان إنجاز الحدث اللساني خارج محل مبني كاللسان واللهة لأن ذلك آلة في إيجاده (...). ولولا اقتضاء حدث الكلام لمحلّ مخصوص لصحّ منّا إيجاده في سائر محالّ القدرة كاليد والرجل وغيرهما"<sup>3</sup>، وإلى مثل ذلك يذهب ابن سنان عندما يذكر صفة المحل وموقعها في الكلام فيقول: "ولا يجوز وجود الصوت إلّا في محل"<sup>4</sup>، وأشار بعدها إلى من قال بعدم عدم حاجة جميع الأعراض إلى محال تثبت فيها بحجة تولّد الصوت فيها بين الأجسام "وأما من أجاز وجود بعض الأعراض في غير محل، بدلالة أنه يتولّد عن اعتماد الجسم ومصاكنه لغيره (...). فيقول: قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محلّ فإذا ثبت ذلك في بعضه ثبت في جميعه"<sup>5</sup>، وهي إشارة واضحة إلى أن اختلاف حالة الصوت راجعة لاختلاف موضع المحل، ومثّل الخفاجي لهذا الرّأي بالمقارنة بين الصوت الصادر عن (الطّست) وما يحدث فيه من رجوع وصدى، وبين صوت الحجر الذي يفتقد لذلك، واعتماداً على هذين الصوتين يعلّل كيفية تولّد بعض الأصوات دون حاجتها إلى محل. لكنّ ذلك لا يعدّ تصرّيحاً من باب الإطلاق فالحدث

<sup>1</sup> ينظر، عبد السلام المسّلي، التفكير اللساني، ص 247، 248.

<sup>2</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 47.

<sup>3</sup> عبد السلام المسّلي، التفكير اللساني، ص 248.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 46.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 46.

الكلامي يستلزم ثبوت المكان الصادر منه، والصوت الإنساني يقتضي عنده المحل الذي يثبت هيئة الصوت وصفة المخرج "ولولا حاجة الكلام إلى المكان لما وجب ذلك، وعلى هذا الأساس اختلفت أحوال الحروف لتبذل خصائص محالها بموجب البنية والمخرج. بل لهذه العلة -وهي اقتضاء الكلام محلاً- تنقطع الحروف بالمخارج. إذ لو لم يحل الكلام في الهواء لم يجب عليه الانقطاع، وهذا سرّ تعذر الكلام على الإنسان إذا حبست أنفاسه"<sup>1</sup>، وتبقى غاية ابن سنان من ذكر كل ذلك رهينة بمحاولة تفسير اختلاف حالة الصوت الإنساني عن الأصوات الأخرى، حيث ينتج عن تغيير محل الصوت اختلاف في هيئته ومخرجه وصفته وهو ما يحدث عند المتكلم لأن مكان المحل واحد؛ ولهذا نراه مشدداً على فكرة بقاء المحل ورفض فكرة انتقال موضعه، فيعدل في سياق آخر قائلاً: "والأصوات تدرك بحاسة السمع في محالها، ولا تحتاج إلى انتقال محالها وانتقالها، وكونها أعراضاً منع من انتقالها"<sup>2</sup>، ويتقاطع عنصر المكان هنا مع عنصر الزمان الذي يرتبط بالعملية الكلامية وهذا يعني أن (الخفاجي يذهب في تقرير أن الكلام مقتضى للصوت، وأن الصوت مقتضى للمحل، ولتلك العلة انتفى عنه البقاء)<sup>3</sup>، فافتران الصوت بالكلام أمر وقفت عليه الدراسات القديمة وأكدت على أبعاده الصوتية في اكتشاف حاسة السمع ودورها الإدراكي وتأثيرها في العملية الكلامية.

والدليل على انتشار هذه الفكرة لدى أصحاب الفكر العربي ومنهم ابن سنان تأكيده على فكرة انتظام الكلام وخصيصة الانتشار الصوتي فيه، وهي صفة تجعل الكلام "ذا طبيعة ملزمة لاتصاله بسمة الانتشارية"<sup>4</sup> فالمقصود بالكلام قد يكون محلاً من طرف المتكلم في مكانه وزمانه لكن هذا لا ينفي سماع البقية من الحاضرين له، والعكس صحيح، يقول في ذلك -وصلاً مع كلامه السابق-: "وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز أن تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض حتى يكون مع التساوي في القرب والسلامة، يسمع الصوت بعضهم دون بعض، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفاً"<sup>5</sup>، وهذا ارتباط آخر بالمعنى المراد إيصاله والدلائل المنوطة به في

<sup>1</sup> عبد السلام المستدي، التفكير اللساني، ص 248.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 47.

<sup>3</sup> عبد السلام المستدي، التفكير اللساني، ص 249.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 252.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 47.

السياق الواحد لذلك يشدّد على فكرة "السلامة بين جهة الصوت والكلام"<sup>1</sup>، ولم يفت ابن سنان الحديث عن هذه القضية أيضاً في فصل الكلام، وسنشير إلى ذلك كل حسب موضعه، كما لم تفته -أيضاً- الإشارة إلى فكرة الزمان المرتبطة بمبدأ الصوت وآنيته، وهذا ما تباحثه الأصول اللسانية الحديثة، إذ تطرّق في عدّة مواضع للعلاقة بين الصوت والزمن.

ولم يقتصر وصف ابن سنان للصوت ودوره في بناء العملية الكلامية على المحل الذي يرد فيه فقط، بل أشار أيضاً إلى أحد الشروط التي تتداخل رأساً في تكوين هذا البناء الصوتي منطلقاً من فكرة المحل ذاتها التي يستلزمها الحدث الصوتي، الذي لا يكتمل إلاّ بحضوره في إطار زماني يدلّ على السياق العام الذي يستدعي حضور جميع هذه العناصر، يقول: "الصوت يتولّد في الهواء، والبعد المخصوص مانع من إدراكه، فإذا تولّد فيما يقرب أدرك في محلّه، وإن لم يتصل بحاسة السمع"<sup>2</sup>، فالوصف الوارد لحالة الصوت في قوله يتقاطع مع ما أقره ابن سينا في رسالة (أسباب حدوث الحروف) حيث جعل سبب الصوت "تموج الهواء دفعة بسرعة وبقوة من أيّ سبب كان"<sup>3</sup>، والحقيقة أن الهواء المندفَع من نفس الإنسان هو الصوت الأصلي الذي يصدر من متكلم مباشر إلى مستمع مباشر، ويضيف ابن سنان تأكيداً على ذلك قائلاً: "والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولّد عن الصّكة الأولى، لأن ذلك إنّما لا يدرك لبعده"<sup>4</sup>، وإلى مثل هذا التوجه أشار أصحاب الدرس الصوتي الحديث عندما وصفوا هيئة الصوت وكيفية حركته وانتقاله يقول إبراهيم أنيس: "تصدر الأصوات من الإنسان فتنتقل أولاً خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن الإنسانية، ومنها إلى المخ فتترجم هناك وتفسر. فالسمع هو الحاسة الطبيعية التي لا بد منها لفهم تلك الأصوات، ولقد سبق السمع في نموه ونشأته نمو الكلام والنطق، والسمع أقوى من الحواس الأخرى وأعم نفعاً للإنسان من النظر مثلاً في تمييز المرئيات"<sup>5</sup>، فالأسبقية ليست أسبقية فعلية فقط، بل هي زمنية آنية. وكل ما ذكره ابن سنان يعتبر إشارة صوتية للفروع الحديثة التي يقسم فيها أصحابها باب الصوت إلى عدّة فروع سنحاول لاحقاً استقراء ما يتقاطع فيها مع طرح ابن

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 47.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 48.

<sup>3</sup> ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 56.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>5</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 15.



سنان، لكن الأمر الثابت أن إشارة ابن سنان للبعد الزمني في الصوت دليل على ارتباطهما لأن "الصوت لا ينفك عن الزمن تصوّراً وإنجازاً"<sup>1</sup>، ويظهر ذلك في عدة مواضع من أقواله، ومنها<sup>2</sup>:

\* بعد مهلة: إشارة إلى رجوع الصوت وأسبقية حاسة النظر فيه عن السمع.

\* لأنه يتولّد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه: طواعية الصوت لحركة الهواء، ومعاكسته مانع من موانع إدراكه لانتفاء صفة البقاء فيه، والحركة هي المقررة لهيئة الحدث الصوتي "فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولّد فيها حالا بعد حال، فيكون إدراكه أقرب. وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه، وربما لم يدرك، لأنه يتولّد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه"<sup>3</sup>.

\* الاعتماد يوّلّد الحركة: إشارة إلى قصد المتكلّم وانتقال الصوت من مرحلة التّجرد (العرض) إلى مرحلة التّصوّر والبيان، ويمثّل لذلك بقوله: "وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين الطّست بتسكينه، وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تنأيه وانقطاعه، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون، مع فعلنا حالا بعد حال"<sup>4</sup>، والملاحظ لهذا القول يدرك اقترباً لابن سنان من التصوّر الحديث لطرح قضايا الصوت والاهتمام بتتابعه الزمني الذي ينعكس في خط الكتابة وقد "ثبت أن حاسة السمع قادرة على إدراك أصوات بمعدلات معينة للتردد والتوتر لها حد أدنى وحد أعلى"<sup>5</sup>. ولذلك تبقى جميع تلك الإشارات مقترنة بقصد المتكلّم وسياق الكلام ومراعاة مقام الحال السمعي .

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 255.

<sup>2</sup> ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، ص 47، 48.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 47.

<sup>5</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د، ط)، 1997م، ص 49.

## ثالثا: ابن سنان الخفاجي والصوتيات الحديثة:

تشير الدراسات الحديثة إلى جوانب عديدة تتعلق بالصوت الإنساني في طبيعته وطريقته ووظيفته، ويتخذ كل جانب منها وصفاً وظيفياً لم يكن معروفاً لدى علماء العربية لكن أفكارهم جاءت متفككة مع ما عرضه أصحاب الدرس الحديث، ويعدّ ابن سنان أحد المفكرين العرب الذين أشاروا في كتاباتهم لجوانب الصوت النطقية والسمعية والأكوستيكية التي تحلّت عنها الدرس الحديث، وهي في ثوبها القديم عند ابن سنان تتوافق كثيراً والرؤى الحديثة، وأهم هذه الجوانب الصوتية هي<sup>1</sup>:

## 1- الجانب (الفيسيولوجي/النطقي):

يهتم هذا الجانب الصوتي بوصف صورة الصوت الإنساني ودراسة الأعضاء النطقية - كما يسميها القدامى - فيراقب حركة الأعضاء وأوضاعها في صورة وظيفية ترتبط بطريقة حدوث الصوت ومراحل تشكله عبر الجهاز النطقي<sup>2</sup>، ويظهر مثل هذا التصور عند ابن سنان الذي تحلّت عن مخارج الحروف وصفاتها، وأوضاع الصوت فيها، وإشارته للمحل الصوتي، وطرق تولّده، وأهم ما يبيّن الجانب الفيزيولوجي قوله: "والصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً حتى يعرض له في الحلق والقم والشففتين مقاطع تشبه عن امتداده، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً"<sup>3</sup>، وهذه إشارة واعية إلى ارتباط الصوت بالحرف وهيئة تشكّل كلّ منهما، وطريقة عمل جهاز النطق وإن كان قد أهمل دور الأوتار الصوتية في ذلك، والأمر نفسه دلّ عليه ابن جني قبله في سر الصناعة<sup>4</sup>، وسنشير إلى كلّ ذلك تحليلاً وتفسيراً في موضع لاحق من هذا الفصل. ولم تأل الدراسات الحديثة -هي الأخرى- جهداً في بيان هذا الوصف الوظيفي، وفي بعض طرح الأستاذ تمام حسان ما يشير إلى وصف ابن جني وابن سنان حيث قال فإذا نظرنا مثلاً إلى عمليّة إنتاج الأصوات الضرورية للكلام فإننا سنجد الأوتار الصوتية خارجة خروجاً تاماً عن مفهوم اللغة المعينة، (...) فاللغة المعينة كالسيمفونية، تستقل حقيقتها استقلالاً تاماً عن حركات العزف التي يقوم بها اللاعب على الآلة، فإذا ارتكب العازف

<sup>1</sup> ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، 2000م، ص 119.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 119، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 21، 22.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>4</sup> ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 6، وينظر، خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (د، ط)، 1983م، ص 22.

خطأ في العزف فإن ذلك لا يطعن في قيمة السيمفونية، ولا في حقيقتها، وما يقال عن عملية إنتاج الأصوات لا بد أن يقال عن بقية مكونات الكلام<sup>1</sup>، خاصة وأن أبسط هذه المكونات الكلامية هو الصوت الساذج المتصل على حد وصف علماء الصوت القدامى.

## 2- الجانب (الفيزيائي/الأكوستيكي):

يهتم هذا الفرع من العلوم "بدراسة الأبعاد المادية أو الفيزيائية للصوت الإنساني أثناء مرحلتها الانتقالية من فم المتكلم إلى أذن السامع. هذه المرحلة تمثل الميدان التطبيقي لحدوث الذبذبات والموجات الصوتية التي تنتقل عبر الوسط الهوائي"<sup>2</sup>، وهي مرحلة تالية للمرحلة الأولى حيث تعنى بوصف كيفية انتشار الصوت في الهواء منذ خروجه من فم المتكلم لغاية وصوله إلى أذن السامع مع ملاحظة التأثير الحاصل، ويتطابق هذا الوصف مع طرح ابن سنان وابن سينا الذي تعوّضا له سابقا وكان الجانب الأظهر في كتابيهما، ويظهر هذا الجانب في كتاب "سر الفصاحة" حينما تناول ابن سنان الحديث عن أسبقية النظر للسمع والدلالة على صفة الانتشارية في الصوت، حيث انتبه إلى "الحقيقة العلمية التي تذهب إلى أن سرعة الموجات الضوئية أكبر من سرعة الموجات الصوتية (...)" وهي ملاحظة دقيقة لأن الذبذبات الصوتية في أثناء تموجها في الوسط الناقل الذي هو الهواء بطيئة بالقياس إلى النظر الذي يعني الموجات الضوئية"<sup>3</sup>، وبما أن التأثير السمعي وارد في هذا الجانب فقد تنبّه ابن سنان له عندما ركز على فكرة (فهم الخطاب) و(معرفة جهة الصوت والكلام)، وقد أشار عديد من الباحثين إلى تعريف: "روبين" (Robin) للصوت فذكروا "أنّه اضطراب مادي في الهواء يتمثل في قوة أو ضعف سيعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج، ثمّ في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي"<sup>4</sup>، ويقتضي هذا التعريف على حسبهم ثلاثة عناصر يستوجب الصوت حضورها وهي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 34، 35.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 43.

<sup>3</sup> تحليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصوتي عند العرب، ص 11.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 6.

<sup>5</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 6.

عناصر الصوت عند ابن سنان (422 - 466هـ)	مقارنتها مع تصور العرب  عناصر الصوت عند Robin
*الصوت يتولد في الهواء. *مضاكاة الأجسام نتيجة حركة معينة. *المحل.	جسم يتذبذب
*يدرك الصوت من جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد	وسط تنتقل فيه الذبذبة الحاصلة عن الجسم بذب
*تنتقل إلى بعض الحاضرين. *السمع.	جسم يتلقى هذه الذبذبات

ولا يشك أن إنتاج الحروف يحدث بعد اكتمال هذه العناصر، وإن كان ابن سينا قد وصف الحروف بالحلّة والثقل<sup>1</sup>، فإن ابن سنان قد أثر لها وجهها آخر من الوصف هو أقرب إلى الغموض فقال: "كما أنه لا يعرف في أي جهة انتقل إلى محل ما يلاقيها من الأجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة"<sup>2</sup>، فصفتا الحرارة والبرودة عند ابن سنان نظير للحدة والثقل الصوتي عند ابن سينا، وكلّهما أوصاف للصوت المختلف عن الحرف، فالصوت "هو الدرجة الاهتزازية للتيار الهوائي النطقي، في حين أن الحرف عنده يظهر مرادفاً كمياً لإنتاج الصوت"<sup>3</sup>.

**3- الجانب (السمعي):** يهتم بدراسة كل ما يرتبط بالسمع وميكانيكية الأعضاء المتحركة فيه، وآلية انتقال الصوت، وما يؤثر فيه، فيدرس الأصوات من حيث تموجاتها، وكيفية استقبالها وتحويلها وسيرها في الأعصاب وصولاً إلى الدماغ<sup>4</sup> ويبحث في مدى تأثير الجوانب النفسية في إدراك السامع للأصوات، وغموماً يهتم هذا الجانب برصد الصوت ك"أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة بتجاوزاً أعضاء النطق (...). ويتطلب الصوت اللغوي وضع أعضاء النطق

<sup>1</sup> ينظر، ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 59، 60، يقول: "أما نفس التّموج فإنه يفعل الصوت، وأما حال المتّموج في نفسه من اتصال أجزائه وتلّمسها، أو تشظيها وتشدّها، فيفعل الحلّة والثقل"، ويقول أيضاً: "والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحلّة والثقل تميّزاً في المسموع" وينظر، خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 11.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 117-119.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 73.

في أوضاع معينة محددة، أو تحريك هذه الأعضاء بطرق معينة محددة أيضا، ومعنى ذلك أن المتكلم لا بد أن يبذل مجهودا ما كي يحصل على الأصوات اللغوية"<sup>1</sup>.

ولعلماء العربية في هذا الجانب العديد من التوضيحات الصوتية في جوانبها التي بيّنها العلم الحديث "فلعلماء العرب في القديم -لغويين وغير لغويين- إشارات وأفكار تنبئ بوضوح عن إدراكهم لجوانب الأصوات النطقية والأكوستيكية والسمعية جميعا، وإن كانت جل أعمالهم جاءت بالتركيز على الجانب النطقي الفسيولوجي. ذلك أن هذا الجانب هو أقرب منالا والأيسر في التعامل معه، بالملاحظة الذاتية introspection والتذوق الفعلي للأصوات، وهما من أهم الوسائل لتعرف الخواص النطقية للأصوات، وبخاصة عند قوم عرفوا بحسهم اللغوي المرهف، واهتمامهم الشديد بالكلام المنطوق، وصحة آدائه"<sup>2</sup>، وفي مثل هذا يقول ابن سنان " : "والصوت يخرج مستطيلا ساذجا حتى يعرض له في الحلق والشم والشففتين مقاطع تنبيه عن امتداده، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"<sup>3</sup> والأمر نفسه الذي عرضه ابن سنان في قوله السابق أشارت إليه مدارس علم الأصوات التي اشتغلت على طريقة حركة جهاز النطق وحركة أعضائه من بداية خروجه من فم المتكلم إلى وقعه في أذن السامع، وطالما كانت الجوانب النطقية والفيزيائية والسمعية هي مركز الدراسات الحديثة، بل وحتى القديمة منها.

كما يكشف القول السابق عن محاولة للدمج بين الصوت والحرف، فطرح ابن سنان فيه لا يتعلّق بالصوت فقط بل يتعداه لبيان صفة حدوث الحرف، حيث يشير القول إلة جملة من الملاحظات نسجلها عليه كما يلي:

1- يرجع هذا القول في أصله لابن جني كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وهذا لا يعني نقل ابن سنان عنه فقط، بل يدلّ أيضا على أن صورة الصوت حسب هذا الوصف أصبحت من الحقائق العلمية المسلّم بها في تلك العصور<sup>4</sup>.

2- للصوت مخرج يندرج فيه، وتبدأ المخارج عنده من الحلق وتنتهي إلى الشفتين، فالحرف مما يفهم، يتعلّق بنهاية الصوت وغايته وإلى ذلك جنحت كثير من دراسات القدامى.

<sup>1</sup> كمال بشر، علم الأصوات، ص 119.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 122.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

<sup>4</sup> ينظر، خليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصوتي عند العرب، ص 22.

3- تأكيده على فكرة اتصال الصوت وانتشاره واستمراره.

4- قد يعرض للصوت ما يبين عن هيئة الحرف المقصودة.

5- إشارة ابن سنان لما يسميه المقطع، وهو مصطلح (Syllable) الذي تباحثته صفحات

الدرس الحديث، وواضح أن ما عناه ابن سنان مختلف تماما عما ذكره؛ حيث يبرز مدلول

كلامه الإشارة إلى موضع الضغط أو الحصر، وهي إشارة لدور الأوتار الصوتية<sup>1</sup>.

وسنترك التفصيل في العلاقة بين الصوت والحرف إلى موضع لاحق، ومن الضرورة أن نسبق

ذلك بما ذكره ابن سنان عن الحرف في جانبه اللغوي.

ودراسة الصوت عند ابن سنان ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي وسيلة للوقوف على البعد

الواقعي الفعلي وهو الكلام، ويقول أيضا: "لو احتيج في إدراك الأصوات إلى انتقال الحال لما وقع

الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما"<sup>2</sup>.

وما إشارة ابن سنان لأفكار العرض والإدراك والمحل والهيئة والحركة إلا مقومات للفعل الكلامي

الذي يتحقق للمتكلّم والسامع، لذلك نراه يشدد في غير موضع على أهمية مراعاة كل الجوانب من

أجل تحقيق ما يسميه (فهم الخطاب) يقول: "ولو كان الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده

فهم الخطاب"<sup>3</sup>؛

وعليه، فإن الناظر في عمل ابن سنان وتحليله لمجمل أفكاره وأقواله ومحاولة إعادة ترتيبها بمنظور

حديث، يفصح عن كثير من المقومات التي تقف وراء تشكل الصوت وخروج الحرف وإنجاز الكلام

والحدث من صورها النظرية المبهمة إلى صورها الحقيقية الواقعية "وهو ما يفضي إلى البحث عن

معطيات التشكل اللساني بما يجعله معطى مدركا بالحس والعقل حيث إنّ التشكل يقتضي خروج

الظاهرة من حيّز الوجود المجرد إلى حيّز المعطى المتلابس مع الموجودات الموضوعية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، (د، ط)، 1989م، ص 17.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 47.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 48.

<sup>4</sup> عبد السلام المسلي، التفكير اللساني، ص 246، وينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي،

## رابعاً: الحرف " وتوجيهاته اللغوية عند ابن سنان الخفاجي:

يلحظ المتأمل لكتاب سر الفصاحة حرص صاحبه على الترتيب والتنظيم لفصوله، حتى انتهى به الأمر إلى معرفة أسرار الفصاحة، ولا يمكن أن يتأتى له ذلك إلا ببيان ظواهر الصوت والحرف والكلام واللغة التي تتصل رأساً بقضايا الفصاحة التي ينوي الإعراب عنها، يقول: (اعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة، والعلم بسّوها، فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائدته، لتقع الرغبة فيه).<sup>1</sup> وقد كانت دراسة ابن سنان لفصل الحروف بعد فصل الصوت مباشرة، وهو وإن كان قد قسّم في مباحث الكتاب وفصل بين الصوت والحرف إلا أنّ هذا من الناحية المنهجية فقط، والذي يثبت ذلك عدّة أمور:

1- دراسته للأصوات مع الحروف في فصل الحروف.

2- ذكره في باب الصوت على مجمله لتعريف هي أقرب للفلسفة منها للغة حاول من خلالها وصف طبيعة الصوت السمعية.

3- لم يشر في أي موضع من مواضع الكتاب لتفريقه بين الصوت والحرف، فوصفه للحرف كان وصفاً للصوت وهو في ذلك متتبع لرأي ابن جني الذي يقول: (فقد ثبت بما قدمناه معرفة الصوت من الحرف، وكشفنا عنهما بما هو متجاوز للإقناع في باهما، ووضحت حقيقتهما لتأملهما).<sup>2</sup>

وقد فضل ابن سنان السير على منهج سيبويه في عدم الفصل بينهما لعدم حاجته لذلك والدليل تمييزه بين الحروف الأصلية والفرعية، وهذا إدراك بوجود الفرق بينهما..

تعدّ دراسة ابن سنان في عمومها واضحة في طريقتها ومنهجها وغرضها، فقد أراد بها أن يخلص إلى ما توصل إليه الفكر العربي من قضايا تساعد العربي وغير العربي على تعلّم أصول اللغة، والتّمكن من آليات الفصاحة، في مرحلة أدبية ولويّة شكّلت نضوج الفكر البلاغي واستقراره على يد طائفة من العلماء الذين كوّنوا الدرس العربي في القرن الخامس وقبله. وقد بدا ابن سنان متأثراً بكثير من أفكار سابقه ومنهجهم، فمنهج الجاحظ واضح في هذا الكتاب دراسة وتحليلاً، ومبادئ

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 39.

<sup>2</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 9.

الدرس الصوتي عند ابن جني جليّة فيه، حتى قيل أنّ اسمه في البداية كان "سر الصناعة" وبّله ابن سنان بعد ذلك مخالفة لابن جني<sup>1</sup>، لكثرة ما تأثر به ونهل من كتابه.

### 1- الحرف عند ابن سنان في سر الفصاحة:

عقد ابن سنان - بعد فصل الأصوات - فصلا عن للحروف ولا نجد من الطائفة التي عنيت ببيان الفرق بين مصطلحي الصوت والحرف، وهو ما يبدو في أغلب آرائه التي صرح بها، ونحن نرى ابن سنان قد سار على نهج غيره من علماء العربية عندما تطرق لمعاني الحرف في جميع مجالاته، بعيدا عن التيارات الفلسفية، وعلى النحو الذي أورده علماء اللغة والبلاغة والمعجم والقراءات، وانتهى إلى ما انتهوا إليه من أن الحرف اللغوي هو (حدّ منقطع الصوت)<sup>2</sup>.

ومن أبرز ما اهتم به ابن سنان في هذا الفصل سبب تسمية الحرف بالحرف، ويمكننا القول هنا بأنه قد خاض في دراسة علمية متقنة لهذا الباب تختلف عما رأيناه من توالد للأفكار الفلسفية والاستعانة بالجوانب المنطقية في فصل الصوت، على الرغم من أن فصول الكتاب - وإن خصها صاحبها بالتقسيم - إلا أنّها ذات أفكار متسلسلة ومرتبطة يخدم فيها الأول التالي، وهذا يثبت درجة تأثر ابن سنان بسابقيه ونهله من معينهم على نحو جعله يركز فكره على دراسة الأمور بطريقة أكثر علمية وأشدّ دقة، خاصة وأن أغلب أفكاره لا تكاد تخرج - كما ألقينا سابقا - عن آراء صاحب الكتاب وسر الصناعة وغيرهما.

ونسعى في هذا المبحث لبيان مفهوم الحرف عند ابن سنان بعد الاطلاع على بعض التعريفات التي ذكرها والتي كانت لغوية في عمومها، وبيان الفرق بينه وبين الصوت، فلقد استوحى ابن سنان بعض تقديرات الحرف اللغوية من علماء المعاجم والقراءات، الذين توسعوا في هذا الموضوع، وفي عرضه تأصيل لنظرية علمية توحى بفهمه للدراسة وبعد نظره فيها، فبدأ هذا الفصل بتعريف الحرف وفق علة مراحل<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> ابن سنان، الديوان، تحقيق نسيب نشاوي، مختار الأحمدي نويوات، ص 24.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 49.

<sup>3</sup> ينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - قراءة وتوجيه -، ص 383، 384.



### أ/ استعمال مصطلح الحرف بين التوجيه والاستقراء والتعليل:

يتراوح فيها بين الاستعمال المتداول لمصطلح الحرف كابتدائه بالقول: "الحرف في كلام العرب، يراد به حد الشيء وحدته، ومن ذلك حرف السيف إنما هو حدّه وناحيته، وطعام حريف: يراد به الحنّة. ورجل محارف أي محدود عن الكسب)<sup>1</sup>، والحرف لغة هو طرف الجبل<sup>2</sup>. وغيرها من التوجيهات اللغوية التي تثبت إحاطته باتجاهات الحرف المعجمية.

ومن تعريفات الحرف اللغوية عنده والأقرب لما تتطلبه الدراسة قوله: (وسميت الحروف حروفاً لأن الحرف حدّ منقطع الصوت. وقد قيل: إنها سمّيت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح، كحروف الشيء وجهاته)<sup>3</sup>، وهذا تعريف يتقاطع مع تعريفه الذي ذكره عن الصوت فقال: (والصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً حتى يعرض له في الحلق والقم والشففتين مقاطع تشبه عن امتداده، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً)<sup>4</sup>، ونستنتج من هذين التعريفين ما يلي:

1- إشارة ابن سنان إلى أن الحرف هو نهاية الصوت.

2- جهة الحرف تتحدّد بتحدّد جهة الكلام التي هي من اختصاص المتكلم.

3 حذا الخفاجي حذو ابن جني عندما جعل مخرج الحرف (أي المقطع) هو الحرف.

ثمّ أشار - بعد ذلك - إلى تأصيل أصحاب القراءة لمعنى الحرف، كإشارته لقراءة أبي عمرو فقال: "فأما قولهم في القراءة: حرف أبي عمرو من القراء وغيره، فقد قيل فيه: إن المراد أن الحرف كالحّد ما بين القراءتين"<sup>5</sup>، وقد اتّبع في هذا الشرح منهجاً تحليلياً لكلّ ما ذكره فوصفه جاء لتعليل تمييز قراءة ما عن أخرى، يقول: "والمعنى أن القارئ يؤدي حروف أبي عمر وبأعيانها من غير زيادة ولا نقصان"<sup>6</sup>، وما يقصد بالحرف هنا هو الوضوح في الأداء الصوتي والبيان في القراءة والتوجيه.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 49، وينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - قراءة وتوجيه-، ص 383، 384.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 50.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 49.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 48.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 49.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص 49، ينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - قراءة وتوجيه-، ص 383، 384.

## ب/مصطلح الحرف وعلل الاختيار عند ابن سنان<sup>1</sup>:

احتج ابن سنان على توظيفين للفظة الحرف، أولهما قول أهل العربية (حروف المعاني)، وثانيهما قول العرب في لغتها (حروف المعجم)، والحقيقة أن مناقشة ابن سنان لاختلاف التسمية جاء من باب التعليل لهذه المسميات، وهو أمر تباحثته الدراسات اللغوية الحديثة؛ إذ يعدّ الاختلاف في التسمية أحد مظاهر الحدث اللساني التي تعمل على توجيه المعاني في سياقات مختلفة<sup>2</sup>.

## 2- حروف المعاني وعلاقتها بالكلام:

أبان ابن سنان عن رفضه وضع أهل العربية لتسمية (حروف المعاني) معللاً بأن الأصحّ قولهم (أدوات المعاني)، يقول: "أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني، نحو: - من وقد - حروفاً فإنهم زعموا أنهم سمّوها بذلك، لأنها تأتي في أول الكلام وآخره فصارت كالحروف والحدود له. وقد قال بعضهم: إنما سمّيت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال. وهي عندنا نحن كلام، لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً"<sup>3</sup>، لقد نظر ابن سنان في هذا القول لحروف المعاني من زاويتين: أولهما: موقعها الذي تحتله في الجملة، فقد تشغل بدايتها وأطرافها.

ثانيهما: مفهوم الحرف في جانبه النحوي، فمعلوم أن الحرف يطلق على كلّ ما دلّ على معنى في غيره، وهذا ما نحا إليه النحاة قديماً وحديثاً على العموم، فالحروف التسعة والعشرون هي أصل تراكيب الكلام، وتعريف ابن سنان يدل على الاختلاف الحاصل بين (الاسم، والفعل، والحرف). وقد احتج ابن سنان على أهل العربية اصطلاحهم (حروف المعاني)، وهو الأمر الذي اتفقت عليه جميع الدراسات كون الحروف توصل معاني الأفعال للأسماء، والصواب عنده (أدوات المعاني)،

<sup>1</sup> يقول ابن سنان أيضاً في باب اختلاف التسمية والدلالة على الحرف بمعان مختلفة: \*وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفاً، فقال قوم: أي أنها قد حلّدت أعطافها بالضمير، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: لأنها انخرفت عن السنن، وقال غيره: شبهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة، وزعم بعضهم أنّها شبهت بحرف السيف في مضائه، وقال آخرون: شبهت بالهاء من الحروف لدقّتها وتقويسها، وكلّ هذا راجع إلى ما تقدّم ومنه سمي مكسب الرجل حرفاً، لأنه الجهة التي انخرفت إليها، وسمّوا الميل محرّفاً لدقّته (... والتحرّيف في الكلام الميل والانحراف)"، ص 50.

<sup>2</sup> وينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - قراءة وتوجيه -، ص 383، 384.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 50.

وعلته في ذلك قوله: (وهي عندنا نحن كلام، لأنها منتظمة من حرفين فصاعدا)<sup>1</sup>، وليس يمكن تعليل ما ذهب إليه هنا إلا إشارته لدلالة الحرف على معنى خاص في نفسه بعيدا عن كل بنية تركيبية.

### 3- "حروف المعجم" ودلالاتها عند ابن سنان:

أشار ابن سنان إلى تسمية العرب لحروف العربية بهذا الاسم فقال: "وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب: حروف المعجم، فليس بصفة للحروف، لأن ذلك يفسد من وجهين"<sup>2</sup>، وهذا دليل على رفضه لها، وقد علل فسادها من وجهين هما<sup>3</sup>:

أحدهما: امتناع وصف النكرة بالمعرفة، فلفظة "حروف" نكرة مضافة إلى لفظة "معجم المعرفة".  
وثانيهما: إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه.

ثم عمد الخفاجي إلى تعليل هذه الظاهرة فذكر حال التسمية فيها عند بعض أهل العربية، وابتدأ برأي أبي العباس المبرد الذي يجعل لفظة المعجم كالإعجام، يقول: "ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الإعجام، كما تقول: أدخلته مدخلا، أي إدخالا، ثم قاس ابن سنان هذا الرأي على رأي الأخفش في توجيه القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [سورة الحج: 18] حيث جعل لفظة مكرم "بفتح الراء، أي من إكرام. فكأنهم قالوا -على هذا الوجه- حروف الإعجام"<sup>4</sup> فكانت لفظة (معجم) على وزنها، وبذلك أخذ علماء العربية لفظة معجم من الإعجام كمكرم والإكرام، وذكر بعد ذلك رأي ابن جني الذي رفض قول العرب (حروف المعجم) قياسا على قولهم (صلاة الجامع) ويكون التقدير فيها (صلاة المسجد الجامع)؛ لأن صيغة (حروف المعجم) لا يمكن أن تقاس على الصفة التي حذف موصوفها، وتوجه ابن سنان إلى قبول هذا الطرح الذي وهبه ابن جني، لكن تعليقاته على القضية تبدي جيّدا الاختلاف في زاوية النظر للتسمية بينهما، يقول ابن سنان: "وليس يبعد عندي ما أنكره أبو الفتح، بل يجوز أن يكون التقدير: حروف الخط المعجم؛ لأن الخط العربي فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة عجم بعضها دون بعض ليزول اللبس. وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 50، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 33 - 35.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 50.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 50، 51.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 51.

يحتاج إلى النقط؛ فوصف الخط العربي بأزنه معجم لهذه العلة<sup>1</sup> فالواضح من قوله هذا تناوله للقضية من باب التسمية بعيدا عن مناقشة الجانب النحوي، ومحاولة إيضاحه لأشكال الحروف التي قد تلبس على المتعلم - خاصة غير العربي - ومما يدل على ذلك قوله أيضا: "وقيل: حروف المعجم، أي حروف الخط المعجم، كما يقال: حروف العربي، أي حروف الخط العربي، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعي أن وضع كلام العرب قبل خطهم، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك، وهي متعذرة لبعده العهد، وفقد الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة ذلك، لا سيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط وكل ما يروى من ابتداء وضعه"<sup>2</sup>، فليس يخفى على أحد الفرق بين ما ذهب إليه ابن سنان من بيان التسمية وما يتعلّق فيها بوضع أهل العربية لها، ومحاولة وصف حالة الحروف بمنهج تاريخي يبين عن هيئتها، وبين آراء المبرد والأخفش وابن جني، وفي كلام هذا الأخير ما يثبت الاتجاه النحوي المقصود عندهم حيث يقول عن قول العرب (صلاة الساعة الأولى ومسجد اليوم الجامع): "وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما، وأقيمتا مقامهما، وليس كذلك "حروف المعجم" لأنه ليس معناه: حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، إنما المعنى أن الحروف هي المعجمة، فصار قولنا "حروف المعجم" من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم بهذه مطيئة ركوب، أي من شأنها أن تركب، (...). وكذلك "حروف المعجم" أي من شأنها أن تُعجم، فاعرف ذلك"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 51.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 51.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 35، 36.

#### 4- الحرف وعلاقته بالصوت عند ابن سنان الخفاجي:

انتهى ابن سنان بعد التعريف اللغوي للحرف ومعالجته من عدّة نواح - تتعلّق بمعطيات المعاجم اللغوية والقراءات وحروف المعاني وحروف المعاجم - إلى ذكر التعريف الاصطلاحي للحرف فهو إن كان قد صرح في بادئ الأمر أن الحرف هو (حدّ منقطع الصوت)<sup>1</sup>، إلا أنه استقر على تعريف جمع فيه بين آراء سابقيه كقوله: "وقد قيل: إنها سمّيت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح، كحروف الشيء وجهاته"<sup>2</sup>، وهذا يعني إدراكه بأن الصوت عرض منقطع يتوافق مع مخرج معين يختاره المتكلم ليعرب فيه عن غايته فقال: (سميت حروف المعجم حروفاً، وذلك أن الحرف حدّ منقطع الصوت وغايته وطرّفه)<sup>3</sup>.

وبعد ذلك تحدّث عن كل الجوانب التي تتعلّق بالحرف وتتصل بالصوت رأساً، فذكر عدد الحروف وتحدّث عن مخارجها، وبين أهم صفاتها التي عرفت بها عند علماء اللغة عموماً، وسبق كلّ ذلك بالحديث عن كيفية حدوث الصوت وتشكّل الحرف فقال: (والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت حتّى شبّه بعضهم الحلق بالناي، لأن الصوت يخرج منه مستطيلاً ساذجاً، فإن وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزوجة بينها سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك الصوت في الحلق والفم، بالاعتماد على جهات مختلفة، سمعت الأصوات المختلفة التي هي حروف)<sup>4</sup>. إن تعبير الخفاجي عن هيئة حدوث الصوت تعبير وظيفي يثبت قدرة العربي على استيعاب أبعاد التواصل وأهم عناصره الأساسية التي تستدعي تغيير الصوت، وعليه تغيير الحرف بمجرد تغيير الموقف والسياق والقصد العام للكلام، وهو تفريق واضح بارع اهتدى إليه ابن جني قبله في إدراك هيئة الوصف للأصوات الصامتة وحروف المد<sup>5</sup>، ويمكن النظر لطرّحه هذا من عدّة زوايا:

**1- اعتبار الصوت الصادر عن الإنسان ساذجاً ما لم يتحدّد مقطعه ومخرجه بفعل أعضاء النطق المستندة على فعل المتكلم الذي فسّره (ابن سنان) بوصفه عارضاً، انطلاقاً من اعتراض أعضاء**

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 49.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 49.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 14.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52.

<sup>5</sup> ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 162.

النطق للنفس الصادر عن الإنسان وتحديد نوع الصوت وهيئة الحرف وهو النفس الذي وصفه ابن جني بأنه (مستطيل متصل)<sup>1</sup>، والملاحظ أن ابن سنان قد تتبع رأي السابقين في تقصي حقيقة الصوت الساذج، وهو ما لم نجده عند ابن جني الذي عوّض ذلك بمصطلح الاتصال، وهذا دليل على نباهة ابن جني في تصويره لكيفية حدوث الصوت الذي يعتبر العنصر الفعال الأول المشكل للعملية التواصلية.

ومما يؤكد تأثر ابن سنان بابن جني هو محاولته الجمع بين أفكاره وتتبع آرائه، فنراه يوضح تعريف الحرف بصورة من الإجمال على عكس ابن جني الذي ذكرها بشيء من الإسهاب والتوسع وفي ذلك إثبات للاستفادة من مجمل الآراء التي لا تخرج في عمومها عما أقره سيبويه قبلهما<sup>2</sup>.

**2-** استفاد ابن سنان من المثال الذي قلّمه ابن جني في شرح الظاهرة الصوتية وقد حاول وصف ذلك إيجازاً عما نلاحظه في كلام ابن جني الذي يقول: "ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما (لما) شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت الساذج يخرج مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صنعته، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين عمله، اختلفت الأصوات، وسمع لها رق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم باعتماد جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة"<sup>3</sup>، ويمكن الوقوف على معطى التعريفين فيما يلي:

أوقف العالمين على مفهوم ضغط الصوت وحصره حتى يتشكل الصوت "إذا وجد في طريقه عقبة تعوق استمراره، كان موضع تلك العقبة مولد الصوت..<sup>4</sup>"

ب- إدراك ابن جني للعلاقة بين الصوت الساذج وحرف الألف وهو ما لم يشر إليه ابن سنان، فالصوت (عنده موجود قبل أن يصل الهواء إلى موضع الضغط أو الحصر، بل إنه نص على أن أول الصوت من أقصى الحلق، وفي هذا إشارة واضحة إلى إحساسه بأثر الوترين الصوتيين، فالصوت

<sup>1</sup> ينظر، سر الصناعة، ص 6.

<sup>2</sup> ينظر، ابن جني، سر الصناعة، ص 8، 9.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 8، 9.

<sup>4</sup> حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحليل والثبات، ص 16.

الذي يحس أثره في الوترين الصوتيين وليس له في جهاز النطق مقطع،<sup>1</sup> إلا أن ابن سنان قد أحسن الوصف أيضا بعد اعتماد رأي ابن جني خاصة عندما وصف الصوت بالساذج وموضع النطق بالعارض الذي يحدث عملية الاهتزاز الصوتي، وكل ما ذكره في التعريف أمر وضحته الدرس الحديث الذي عدّ الضيق في مجرى النفس سببا لتشكيل الحرف، وبيان صفته أولا (فالألف صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والقم من غير أن يعترضه مقطع يشنيه أو يضيق مجراه، وإنه حيث يكون ضيق في مجرى النفس أو انطباق يكون مخرج الحرف)<sup>2</sup>، فالإطباق يظهر في المثال من خلال وضع الأصابع على خروق الناي التي تمثل مخرج الفم والحلق.

ج- استخدم ابن جني مصطلح (الأجراس) الذي استغنى عنه ابن سنان للدلالة على صوت الحرف، والدليل على ذلك قوله: (وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفتّنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئت، فتجد له جرسا ما، فإن انتقلت منه راجعا عنه أو متجاوزا له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول)<sup>3</sup>، وهذا يعني أن ابن جني لا يفرق بين المصطلحين ويعتبر الأول سببا لتكوّن الثاني.

د- غفل ابن سنان عن فكرة أنّ الصوت المتواصل (المستطيل الساذج) يمثل أحد أصوات العربية بل أهمّها، وهو حرف "الألف" الذي يظهر في مفرداتها وحركاتها ولهجاتها، وتعد إشارة ابن جني إلى ذلك دليلا على إدراكه لكيفية حدوث الصوت بطواعية واختيار من حركة أعضاء النطق التي يتحكّم بها الإنسان، وخضوعا لسياقات الكلام وضغط أعضاء الاتصال<sup>4</sup>.

وقد سبقت الإشارة إلى تعريف ابن سينا للصوت الذي أرجع سبب حدوثه إلى حركة الهواء وتوجّهه بسرعة وقوة<sup>5</sup>، فحركة النفس عنده هي المسؤولة عن إحداث الصوت، بينما يعتبر حركة

<sup>1</sup> حسام النعيمي، أصوات العربية، ص 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 6.

<sup>4</sup> ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 119.

<sup>5</sup> ينظر، ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 56.

التمّج الصادرة عن هذا النفس صانعة للحرف ومبيّنة لهيئته يقول: (وأما حال التّمج من جهة الهيئات التي يستفيدا من المخارج والمحابس في مسلكه فبفعل الحرف، والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحلّة والثقل تميّزا في المسموع)<sup>1</sup>، وهذا يعني تعميقه لفكرة الصوت الذي يجعله ملازما للحرف الكلامي في صورة تربط بين الحرف وصوته، ولهذا فسّر ابن سنان أسباب تسمية العرب للحروف بأنها أجزاء الكلام لأنها تمثّل نواحيه التي بها تثبت صورته وجهته وهيئاته<sup>2</sup>،

ومن الملاحظ أن رأي ابن سينا (428هـ) لا يختلف عن رأي ابن جنبي في هذه القضية، فكلاهما يعتبر الحرف ذلك الصوت المنقطع بالحدّ لما يعرض له، والأمر نفسه عبّر عنه ابن سنان عندما قيّد الحرف بفعل المتكلم الذي يعرض للجرس الصادر عن جهازه الناطق ولذلك نراه يضرب مثلا توضيحيا آخر لهذه القضية فيقول: (... سمعت الأصوات المختلفة التي هي حروف، ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره لأنه مقاطع فيه للصوت، وليس يحتاج إلى حصر الحروف التي يتعلّق بها)<sup>3</sup>، مشيرا إلى فكرته التي كان قد ألمح لها سابقا وهي عدم اعتباره للصوت جسما، ولعل هذا من الأدلة التي أراد أن يثبت بها صحة ما ذهب إليه وناقشه من منظور فلسفي، ثم نراه -بعد ذلك- قد تجاوز لكثير من إثباتات هذه القضية التي طرحها ابن جنبي وغيره، ولا علة له في ذلك إلا انشغاله بما يخص أمثلة الصوت والحرف التي تتصل بالعربية رأسا حيث يقول: (وإنما الغرض ذكر ما في اللّغة العربية التي كلامنا عليها، لأن في غيرها من اللغات حروفا ليست فيها، كلغة الأرمن وما جرى مجراها)<sup>4</sup>.

إن الفكرة التي اعتمدها كلّ من ابن سنان وابن جنبي في التمثيل الصوتي (الشبيهة بعمل الآلات الموسيقية) أمر يثبت وعي أصحاب الدرس القديم بعلاقة ذلك ببعضه، وضرورة تداخل مجالات اللغة ليخدم بعضها بعضا، وهذا ما تميّزت به جميع الدراسات التي تلت عهد الخليل بن أحمد حيث اشتقت منه تلك الأمثلة ذات العلاقة بالجوانب الموسيقية، والأذن الذواقة التي تحسّست أوضاع

<sup>1</sup> ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 60.

<sup>2</sup> ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 255.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 52.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52.



النطق وميّزت بين درجاته، وصنفت أنواع الأصوات وبيّنت مخارجها وصفاتها، ولمّا كانت تلك المفاهيم تنحدر من الأستاذ لتلميذه فقد تلقاها سيبويه عنه وعرضها في كتابه الذي يعد منطلقاً لجميع الدراسات التي جاءت بعده<sup>1</sup>. وعلى مثل ذلك سار ابن سنان الخفاجي الذي طالما وجدناه متأثراً بآراء ابن جني وناقلاً عنه في جميع مباحثه، حتى إننا في كثير من المواضع لا نكاد نفق بين قول أحدهما عن الآخر، وهذا ما يؤخذ على ابن سنان كونه اعتمد كثيراً على آراء ابن جني، إلا أن ما يشفع له أنه استعان بآراء علماء الصوت العربي الذي اشتغلوا عليه في مؤلفاته النحوية، ومثلوا أهم مصادر هذا البحث فوقفوا على جهاز النطق وبيّنوا أهم أعضائه المسؤولة عن بيان كيفية حدوث الصوت وهيئة الحرف مع إيضاح أهم مخارجها وصفاتها المنوطة بها. ومجرد فهمهم لفكرة الهواء المنبعث والأعضاء التي تعترضه فتشكل صورة الحرف الكلامي علم بأعضاء النطق وإدراك لوظائف هذه العناصر، كما أن عقدهم للمقارنة بين طريقة حدوث الصوت والآلات الموسيقية يوحي بمدى التقابل القائم بين الوجهين، "فوجه الشبه بين حدوث الصوت اللغوي من جانب وصوت آلات النفخ من الجانب الآخر أن كليهما يصدر بأن يتحرك عمود من الهواء في اتجاه محدد خلال ممر مغلق فتحدث له في طريقه درجات مختلفة من الإيقاف أو الاعتراض في مواضع فيتنوع الصوت تبعاً لذلك، ولذا يتكون الصوت اللغوي في ظل ثلاثة شروط: وجود عمود هواء متحرك- وجود ممر ضيق- إيقاف أو اعتراض مؤقت لحركة عمود الهواء"<sup>2</sup>.

### 5: حروف العربية وعددها عند ابن سنان.

بعد أن فرغ ابن سنان الخفاجي من الحديث عن هيئة الصوت والحرف انتقل للحديث عن حروف العربية وعددها، صنّفها حسب ترتيبها على المخارج كما ذكر ذلك<sup>3</sup>، فلم يذكر تعريف المخرج ولم يشر إلى ذلك على غرار ما فعله الأقدمون، ف"حينما تكلم سيبويه على مخارج الحروف، لم يبين المراد بالمخرج، وكأنه اكتفى بما توحى اللفظة في معناها اللغوي إذا أضيفت إلى الحرف، وقد ذكر ابن جني، وهو يقرب للقارئ المراد بمخارج الحروف وكيف تختلف أصواتها، أن بعضهم شبه

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 101.

<sup>2</sup> محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، (د، ط)، 1997م، ص 33، 34.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52.

الحلق والغم بالناي، ولم يذكر لنا من هذا الذي شبه جهاز النطق الإنسا ني بالناي، وَلَيْتَهُ فَعْلٌ<sup>1</sup>، فتجاوز ابن سنان تعريف المخرج - سيرا على هدي سيبويه وابن جني - وذكر مواطنه وأهم الأعضاء التي تشترك في عملية التواصل الكبرى بداية من حركة النطق إلى حاسة السمع ، لكننا نجد في كلامه السابق إشارة إلى بعض ما يدل على ذلك، فهذا التجاوز ضرب من التأثير بالسابقين خاصة سيبويه الذي لم يول عناية للحديث عن الحرف إلا في نهاية فصله الرابع حين ضمّنه مباحث الإدغام وعلى الرغم من كونه " لم يتعرض بشكل مباشر للحديث عن آلية إنتاج الأصوات وكيفية تنوعها لكن دراسته للمخارج والصفات وظواهر الإدغام تكشف عن تصوره لعملية التصويت"<sup>2</sup>.

وقد حدّد ابن سنان حروف العربية وجمعها في قوله: "فحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي: الهمزة والألف والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والتاء والباء والميم والواو، فهذا ترتيبها على المخارج"<sup>3</sup>، والملاحظ أنه قد خالف الخليل في نظامه الصوتي الذي اختاره، وإن كان تصنيفه لها مشابهاً لتصنيف سيبويه، فذكر تصنيفه للحروف، وخالفه في ترتيب بعضها داخل الحيّز الواحد من المخرج.

وكان ابن جني سبقاً ما في عرض أحوال الصوت ومزايا الحرف واصطلاح عليها اسم (أصول حروف المعجم)، فقال: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور في ترتيب حروف المعجم"<sup>4</sup> ويبدو جلياً ما تميّزه عن غيره في توضيحه لهيئة المخرج الصوتي خاصة، وعمق الفكر الصوتي عامة، لذلك استلهم منه ابن سنان مباحثه وكل ما نص عليه في الصناعة مما يتصل بأبواب الفصاحة.

ويعزى إلى الخليل - قبلهم - تقسيمه لأصوات العربية ووضعه حروفها على نحو صوتي يختلف عمّا عرفه أبناء العربية في الترتيب الأبجائي، فكان النطق والسمع المعيار الذي حكم على مرتبة

<sup>1</sup> حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، ص 16.

<sup>2</sup> غانم قدوري محمد، فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العراق، العدد الرابع، ذو الحجة، 1428هـ، ص 15.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52.

<sup>4</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 41.

الحرف ومخرجه، حيث اعتمد على "ما يحسه من اختلاف في أوضاع أعضاء النطق معها، وعلى العملية العضلية التي يقوم بها المرء لدى صدور كل صوت، وعلى وقع هذا الصوت في أذن السامع، دون أن يكون لديه شيء من الإمكانيات الحايثة من آلات التسجيل والتّصوير أو معرفة بنظريات التّشريح"<sup>1</sup>، وإنما ذكرنا هذا الذي أنجزه الخليل في باب الحرف لنعلم المصادر التي استقى منها ابن سنان أفكاره الصوتية حيث قال: "فهذا ترتيبها على المخارج"<sup>2</sup>، وعلى الرّغم من عدم تعمّقه في كثير من القضايا الصوتية إلاّ أنّ طرحه يحتمل كثيرا من الأبعاد اللسانية التي ناقشها الدرس الحديث، وفهمه لأبواب الصوت ثم الحرف إدراك منه للغة في أبعادها وقضاياها، لذلك حافظ على ترتيب الحروف وفقا للمراتب الصوتية ونهج سبيل سيبويه وابن جني فيها، وكلّها تستند على تقسيم الخليل الصوتي الذي يعد السائد بين أصحاب الصوتيات قديما لاعتماده على الأسس العلمية المبنية على وصف الجهاز الصوتي، ولما له من علاقة أيضا في دراسة الأصوات على عكس الترتيب الأبجائي المستمد من الترتيب السامي القديم.

ينهض وصف الخفاجي لحروف العربية وترتيبها على تقسيم سيبويه وابن جني، إلا في بعض المواضع التي اختار فيها التقديم والتأخير لبعضها على بعض داخل الحيز الواحد، ولعلّ هذا الخلط راجع إلى عدم تركيز ابن سنان على الترتيب نفسه، أو على ذكر الحروف وبيان مخارجها بقدر ما يتعلّق عمله بوصف أدوات العربية التي يسعى إلى تمكينها طالب الفصاحة، وسنذكر فيما يلي أهم مواضع الاختلاف في ترتيب الحروف بين ابن سنان، وعلماء اللغة قبله.

فابن سنان حاول أن يتجاوز مرحلة التأسيس والتنظير التي توقّف عندها علماء الصوت، فعمل على توصيف موضوعات الصوت بطريقة تُخدم متعلّم العربية دون إيغال في ذكرها كما فعل ابن جني ومن سبقه، وقد أكد على ذلك في عدّة مواضع من الكتاب، وجعلها شرطا من الشروط التي يجب أن يحيط بها طالب الفصاحة، مع توخي ذكر الضروري منها فقط، وما سوى ذلك ففضلة في نظره، يقول: "وإنما أربنا ذكر ما لا يستغني عنه طالب معرفة الفصاحة، التي لها يقصد وإليها ينحو، فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه، واللمعة تغني فيه"<sup>3</sup>، فمنهجه يعتمد على التفكير الصوتي

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 101.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 56.

العميق في الظواهر اللغوية ويظهر ذلك في طريقة بثّه لأفكاره الصوتية ضمن نظرية الفصاحة، فاهتم فقط بالتطرق إلى أبعادها التي تمس اللغة بصورة مباشرة تغني عن البحث في خصائص كل صوت، يقول "وفيما أوردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع، ولا يليق به الزيادة عليه والإسهاب، لأنه كالطريق الذي يجتاز (بجواز) فيه إلى مرادنا، ونتوصل بسلوكة إلى مقصدنا فالدليل به غير واجب، والرّيث فيه غير محمود"<sup>1</sup>.

إن آراء ابن سنان في عمومها لا تخرج عمّا أقره أبو الفتح بن جني، وإن كنا نراه أحيانا معترضاً على بعض القضايا، فيبدي قوله المخالف لها بتعليل أو بدونه، إلا أنه يحتكم في نهاية الأمر إلى ما تأصل من عناصر الدرس الصوتي سواء في قضية الحروف وعددها أو في مخارجها، والظاهر أن ابن سنان قد فهم الفرق بينهما لكن تحليله لم يخل أيضاً من الخلط الذي وقع فيه سابقوه خاصة عندما اعترف في نهاية حديثه عن الهمزة والألف، فذكر همزة الوصل التي لم يقبلها ابتداءً ورفض فكرة وجودها فقال: "فأما نحن إذا سئلنا عن العلة في إيراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به، والعادة جارية في مثل هذا الموضع بمجيء همزة الوصل كما جاءت في نحو - اذهب - وغيره، فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح من أنها تأتي مكسورة"<sup>2</sup>، فعلى الرغم مما كان يشوب كلامه من خلط وتناقض واضطراب بين الآراء، إلا أن ذلك قد دل على حسن تبصّره بالأمر وإدراكه لمخرج هذا الحرف والصور التي تتلبّس به، فاعترف بأن همزة الوصل هي أحد صور الألف الساكنة التي علّق عليها ابن جني، ولا يمكن لأحد أن ينكر فضل ابن جني في هذا الباب. وعلى العموم فإن الخلاف بين علماء العربية وارد في هذه القضية وغيرها مما يمس الدرس الصوتي، وقد أشار ابن جني إلى حدوث مثل ذلك الاختلاف في قوله: "فهذا ترتيب الحروف على مذاقها وتصعدها، وهو الصحيح، فأمر ترتيبها في كتاب العين ففيه خلط واضطراب ومخالفة لما قلّمناه أنفاً مما ربّه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 56.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 45، 46.

## خامسا: أقسام حروف العربية عند ابن سنان الخفاجي.

## 1- الحروف الفرعية المستحسنة عند ابن سنان:

انتقل ابن سنان بعد فراغه من الحديث عن عدد الحروف الأصلية إلى الحديث عن أنواعها الفرعية في الاستعمال، والتي تعتبر من الحروف الأصلية وتشترك معها في المخرج والصوت، إذ إن الأصوات تنقسم إلى قسمين "أصوات أصول، وأصوات فروع. فأما الصوت الأصلي فهو الذي له أثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها، بحيث إذا نزع منها وحل محله أصلي آخر تغير المعنى؛ وأما الصوت الفرعي فهو بخلاف ذلك"<sup>1</sup>.

وقد فضل الحديث عن هذه الحروف الفرعية قبل أن يشتغل على مخرجها على عكس ما ذهب إليه بعض من ذكروا أن ابن سنان "بعد أن فرغ من تعداد حروف اللغة العربية التسعة والعشرين الأصلية، ونسبتها إلى المخارج التي تنتمي إليها، انتقل إلى الحديث عن الأصوات الملحقة بهذه الحروف.."<sup>2</sup>، وهذا لاعتماده على منهج سيويه في الكتاب، وبعده ابن جني اللذان اعتبرها تابعة للأصول المستحسنة، ويبلغ عددها خمسة وثلاثين حرفا استكمالا لنصاب الحروف بذكر الستة التي ارتضوها موافقة للحروف الأصول، وهي حروف تظهر في كلام العرب الفصيح ولغة القرآن الكريم<sup>3</sup>، يقول ابن سنان: "ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن، فالتى تحسن ستة أحرف، وهي: النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم، والهمزة المخففة، وألف الإمالة، وألف التفخيم، وهي التي ينحأ بها نحو الواو وذلك كقولهم في الزكاة، الزكاوة، والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر -مزدر- والشين التي كالجيم، نحو قولهم في أشدق -أجدق"<sup>4</sup>، وقد أشار سيويه إلى أنها "كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار"<sup>5</sup>، وتعدّ هذه التفرقة التي أجراها علماء العربية على الأصوات بين الحروف الأصلية والفرعية وصفا معرفيا دقيقا لدى كثير من الباحثين، والسبب في ذلك راجع لربطهم الأصوات بكثرة استعمالها

<sup>1</sup> الأنطاكى، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط 3، 1971م، الجزء الأول، ص 39.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 95.

<sup>3</sup> ينظر، سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 432، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص: 46، وينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>5</sup> سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 431.

وتواترها على ألسنة المتكلمين والفصحاء وقلتها، كما ترتبط أيضا بما تمّ استقراؤه من كلام العرب بعد التتبع والتحري والمباشرة لها وقت تبادل الكلام وتبدل أصواته أصلية وفرعية.

عالج ابن سنان هذه الحروف المستحسنة بطريقة تثبت المستعمل والمتداخل مع الأصول في العربية، ولا شك أنها مثبتة نطقا وسماعا في لغة القرآن وقراءاته، ولولا ذلك لما علّت مستحسنة على الرغم من عدم ورودها في أصول حروف العربية التي اتفق عليها الجميع، ويمكن أن نتساءل عن أسباب عدم اعتبارها حروفا أصلية ما دامت دالة على الكلام الفصيح والشعر وقبلهما لغة القرآن الكريم التي تثبت فيها مثل هذه الصفات، وكانت مستحسنة لدى أصحاب الصوت مكررة في أسفارهم؟، ويمكن تفسير ذلك بما أورده بعض الباحثين الذين صرحوا باختلاف "الألسن بعضها عن بعض في قضية الأصلي والفرعي، فما يعتبر في لسان ما فرعا قد يعتبر في لسان آخر أصلا"<sup>1</sup>، ويعود أمر وجود الأصوات الفرعية في كلّ لسان إلى أحد سببين<sup>2</sup>:

أولهما: اختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لسانا مشتركا.

ثانيهما: تأثيرات صوتية تحدث من تفاعل أصوات الكلمة تفاعلا يؤدي إلى أن تفقد بعض أصواتها صفة أو أكثر من صفاتها.

إنّ استيعاب أهل العربية لظواهر هذه الأصوات ووقعها على السمع وحاجة المتكلم لها في عديد من المواضع، إثبات لمدى أهميتها من خلال إدراكها وتفصيلها على ذلك النحو؛ إذ إن الحروف الستة هي عبارة عن صور ثانوية فرعية للحروف الأصلية الموضوعة في اللغة العربية، حالها حال الهمزة التي حدث فيها الاعتراض بينهم، وهو الأمر الذي ناقشته الدراسات الحديثة أيضا في ظل نظرية الفونيم ف"هذه النظرة إلى الفونيم يمكن أن تسمى نظرة عضوية تركيبية، لأنها تعترف بكلمة (عائلة الأصوات)"<sup>3</sup>.

ونعرض فيما يلي الحروف المستحسنة الستة التابعة للحروف الأصلية مع بيان نظرة العلماء العرب لها بما فيهم ابن سنان، وآراء الدارسين المحدثين لها:

<sup>1</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الجزء الأول، ص 40.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 40.

<sup>3</sup> تمام حسان، مناهج البحث، ص 128.

## 1- النون الخفيفة:

ابتدأ سيبويه وابن جني وتبعهم ابن سنان الكلام عن هذه الحروف بذكر حرف (النون)، وقد سمّوها (النون الخفيفة) التي تخرج من الخيشوم، وهي تلحق بالنون الأصلية، وسمّاها ابن جني (النون الخفية)<sup>1</sup>، وهي في الدرس الحديث تنوع صوتي، أو لِنَقْلِ صورة صوتية (ألفونية) متفرعة سياقياً عن الوحدة الصوتية الأساسية (الفونيم) التي أطلق عليها اللغويون كلهم مصطلح الحرف<sup>2</sup>، فهي إذا من أكثر الحروف تأثراً بغيرها مما يجاورها فتتقلب أصواتها وتتبدل تبعاً لتداخل الصوت وانقلابه، وظهوره وخفائه<sup>3</sup> ويعرض للنون من الظواهر اللغوية ما لا يشركها فيه غيرها لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات ولأنها بعد اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربية، والنون أشد ما تكون تأثراً بما يجاورها من أصوات حين تكون مشكلة بالسكون، حينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالاً مباشراً<sup>3</sup>، وهذا يعني أن حرف النون يتوسط المخرج بين الشدة والرخاوة، ويتراوح بين الوترين قوة وضعفاً، فيظهر حرفاً أصلياً في مجاريه الأنفية السليمة، ويظهر حرفاً فرعياً بعد تأثره بالأصوات السابقة واللاحقة له، وهو الأمر الذي اعتمد عليه الأستاذ تمام حسان عندما أراد أن يوضح فكرة الفونيم، فانتهى إلى القول بأن "كل مجموعة كلامية لا بد أن تتكون من سلسلة من الأصوات التي ينتهي كل منها في الآخر في شكل انزلاقي، ولا يتفق اثنان منها اتفاقاً تاماً، ولكننا إذا أرنا التحليل اللغوي فإننا نتجاهل عملاً هذه الانزلاقات الصوتية ونُدعي إمكان إيجاد الحدود بين صوت وصوت، وإمكان إخراج صوت من هذه السلسلة، وإحلال آخر محل<sup>4</sup>"، وجاء قوله هذا بعد استطراده في تعريف فكرة الفونيم الذي عاجله بصورة (الحرف) حيث تلبّس الحرف الواحد - حسب وجهة الدرس الحديث - عدّة صفات هي من منظور علماء العربية حروف مستحسنة فرعية، وهنا تتّضح قضية الاختلاف في التسمية بين القديم والحديث كما حلّلها الباحثون؛ لذلك جعلها ابن سنان فرعاً من المتحركة كما فعل السابقون.

<sup>1</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 46.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م، ص 96.

<sup>3</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 67.

<sup>4</sup> تمام حسان، مناهج البحث، ص 125.

ويضيف تمام حسان فرقا بين النون الخفية كما اصطلاح عليها ابن جني وبين النون الخفيفة عند سيبويه وابن سنان فيقول: "فالخفية هي نون الإخفاء قبل حروف الفم وهي التاء والتاء والجيم والذال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف. أما الخفيفة فهي إحدى نوبي التوكيد، ولها أحكام في الوقف تفرد بها بطابع خاص حيث تصير في الوقف ألفا نحو قفا= قفن"<sup>1</sup>.

ونجد من الباحثين من اختار التّوسط بين الرأيين -الأخذ والرّد- واستشهد على مذهبه بما فعله الخليل الذي تجاوز ذكر هذا الحرف الفرعي في مدارج حروفه فإن هذا لا يعني رفضه لفكرة الحروف الفرعية ، وإنما يربح أنه تجاوز ذلك لاعتباره أمرا طبيعيا "لأنه إنما يذكر الحرف الداخلة في بناء الكلمة، وقد ذكر النون مع اللام والراء فلا معنى لذكرها ثانية، وإن كانت في النطق على ما رأى سيبويه نونا ثانية يختلف صوتها عن الأولى"<sup>2</sup>.

إلا أننا نجد من الباحثين من يرفض مثل هذا التّوجه في تقسيم الأصوات، ويستغني عن قبول فكرة أن يخرج من حرف النون صوت غير الصوت الأصلي، فتوجهوا إلى تفنيد ما اعتمده (ابن جني) - أي ردّ ما توصل إليه سيبويه وكلّ العلماء بعده-، إذ اعتبروا ذلك ضربا من التّوهّم والمبالغة في وصف الحروف وتقسيمها وإظهار مخارجها، بل يرجعون جميع تلك الأصوات لمخرج واحد، فالأنطاكي مثلا قال عن ابن جني: "ويزعم أن الفرق بينهما هو في المخرج، فالساكنة مخرجها الأنف، أما المتحركة فمخرجها الفم..<sup>3</sup> فعلى الرغم من فهم الباحث للصفات التي يظهر عليها حرف النون وما يمكن فيها، إلا أنه انطلق إلى رفض الفكرة تماما فقال: "فإذا كان يعني بالمخرج نقطة الانسداد، فنقطة الانسداد فموية في النونين، وإذا كان يعني بالمخرج منطلق الهواء فمنطلق النونين هو الأنف وحده، وعلى ذلك لا يكون في العربية سوى نون واحدة أصلية"<sup>4</sup>، ونهاية قوله تثبت عدم فهمه لما صاغه القدامى لأنهم عندما قسموا الحروف الأصلية جعلوا النون فيها واحدة لا مقابل لها وإن تداخلت مع اللام والراء في مخارجها.

<sup>1</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 53.

<sup>2</sup> حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، ط1، 1980م، ص 299.

<sup>3</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الجزء الأول، ص 41.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 41.



والغريب في الأمر أن الباحث اعتبر هذه الأصوات المستحسنة ضرباً من توهم الذحاة، فقال: أما ما توهمه الذحاة القدماء من وجود نونين: ساكنة مخرجها الألف، ومتحركة مخرجها الفم، فمنشؤه أن المتحركة يتلوها طليق منطلق هوائه (هواؤه) فظنوا أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون، في حين أنه المحدث للحركة التي هي الهواء الطليق التالي النون، أما الهواء المحدث للنون فقد انطلق من الألف قبل انطلاق هواء الطليق من الفم ببرهة قصيرة جداً، ولعل قصر هذه البرهة هو الذي فوت عليهم أمر الكشف عن حقيقة هذه النون<sup>1</sup>، ولا يمكن أن ينسب إلى قول هذا الباحث وجه من الصحة، لأسباب عدة منها:

1- تقسيمه للحروف إلى أصلية وفرعية رغم قوله بخطأ القدامى في ذلك.

2- اتفاق علماء العربية عليها.

3- توافق معطيات الدرس الحديث معها، ومثل ذلك ما وضحه الدكتور تمام حسان من أن هذه الظاهرة واردة في الدراسات اللغوية "لأغراض علمية أجنبية ونحوية ودلالية، تقبل أن تربط عدداً من هذه الأصوات اللغوية برباط واحد تطلق عليه اصطلاحاً شاملاً"<sup>2</sup>، وضرب مثلاً بحرف النون والأصوات المتفرعة عنه "فالنون اصطلاحاً شامل يدخل تحته عدد من الأصوات، كالذي في بداية "نحن"، والذي قبل الثاء في "إن ثاب"، وقبل الظاء في "إن ظهر"، وقبل الشين في "إن شاء"، وقبل القاف في "إن قال" مع الاختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج. لاحظ أن صوت النون في "إن ثاب" و"إن ظهر" مما يخرج فيه اللسان، كالثاء والذال والظاء تماماً"<sup>3</sup>، وللتوضيح أكثر بين وجهة نظر "ويليام جونز" وعند الأسباب التي تقف وراء بروز هذه الظاهرة اللغوية في حروف اللغة وأصواتها<sup>4</sup>، ولحرف النون الأصلي في العربية التقاءات بحروف تجعل منه تنوعات صوتية، وتصل هذه التنوعات إلى خمسة أنواع ورمز لها بالرمز (ن / n)، وتكون لهوية أو غارية، أو طبقية، أو أسنانية أو لثوية<sup>5</sup>، بحسب الحرف الذي يليها.

<sup>1</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الجزء الأول، ص 41، 42.

<sup>2</sup> تمام حسان، مناهج البحث، ص 125.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 125.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 126.

<sup>5</sup> ينظر، عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987م، ص 226، 227.

## 2- الهمزة المخففة:

أشار الخفاجي إلى الهمزة المخففة في الحروف الفرعية وبين أن حالها حال الحروف الأخرى التي تكون أصلاً من فرع، فالهمزة المخففة فرع من المحققة التي يظهر فيها الذبّر والضغط على الوترين الصوتيين بجهد، ويصطلح عليها سيبويه اسم (بين بين) ومعنى ذلك أنها حرف (بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها - إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكّن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكّنها بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقرّبها بالضعف من الساكن، فالمفتوحة نحو قولك في: سأل، سال، والمكسورة نحو قولك في: سئم سيم، والمضمومة نحو قولك في: لؤم: لوم)<sup>1</sup>.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الهمز من أصعب مشكلات الصوت في العربية، باعتباره اصطلاحاً لرمز الألف وصورة له، ويختلف أمر نطقها من قبيلة إلى أخرى كلّ حسب لهجته حيث (كانت البيئة البدوية (تميم وما جاورها) هي وحدها التي تحقق نطق الهمزة، أما البيئة الحجازية (قريش وما جاورها) فكانت تسهل الهمزة فتترك نطقها في غير أول الكلمة، وقد أخذت العربية الفصحى تحقيق الهمزة من تميم)<sup>2</sup>، وعلى ذلك فإن ميل اللهجات للتخفيف ابتعاداً عن كل جهد عضلي كان أن أبدلوا الهمزة المحققة الثقيلة بصوت لين يسهل مخرجها<sup>3</sup>، ولقد وفق ابن سنان عندما ذكر أن هذه الهمزة فرع من المحققة واصطلح عليها اسم (الهمزة المخففة)<sup>4</sup>، وهي تسمية شاعت في كتب القدامى والمحدثين أيضاً على الرغم من الاختلاف الحاصل في وصف مخرجها، فهي -أي الهمزة- حلقية المخرج حسب ما وصفها بها السابقون، ومزمارية حنجرية في وصف الدرس الحديث، وهذا الاختلاف هو ما أدى إلى ظهور التعارض في بيان صفتها لاحقاً.

ويرجع السبب في تسميتها (همزة مخففة) إلى كون المحققة منطبقة المزمار تامة، "ولكن هذا الصوت قد يأتي مسهلاً؛ أي أن إقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاماً حين النطق به، بل يكون

<sup>1</sup> سر الصناعة، ص 48، وقد وصف عبد الصبور شاهين - على نحو مفصل - تسع حالات للهمزة المخففة، ركّز فيها على آراء سيبويه والأخفش وابن يعيش، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 100.

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص 223.

<sup>3</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 88.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

إقفاً تقريباً. وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر، ولكن المجهور حينئذ ليس وقفة حنجرية، بل تضيق حنجري أشبه بأصوات العلة منه بهذا الصوت"<sup>1</sup>، وهذه الهمزة التي تحدث عنها ابن سنان هي التي وصفها اللغويين بأنها "مسهلة، أي ضعيفة، ليس لها تمكّن المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها، وهي مع ذلك تبقى كما قال السيوطي أيضاً، فرع الهمزة المحققة"<sup>2</sup>.

ولا شك بأن أمر الهمزة قد استعصى على كثير من الدارسين شرحاً وتحليلاً وبياناً، لذلك نجد من رد فكرة وصف هذه الأصوات الفرعية الصادرة عن الحرف الأصلي إلى أنها ظواهر صوتية مستقلة عن الهمزة وتمثّل بعداً صوتياً آخر وصورة منطوقة تحتاج إلى دراسة علمية بعيدة عن الوصف القديم، إذ "إن الهمزة همزة فقط حين تتحق وتنطق بالفعل، أما تلك الحالات المشار إليها ونحوها فليست من الهمزة في شيء، وهي وحدها التي تؤخذ في الحسبان دون الهمزة"<sup>3</sup>. ولكن حكماً كهذا لا يمكن أن ينطبق على جميع حروف العربية وأصواتها، والدرس الحديث قد أثبت كثيراً من صور ذلك، ويبدو أن الباحث أراد الإشارة إلى ما أشار إليه تمام حسان عندما مضى في شرح عدد حروف العربية، فذكر أن حروف الهجاء في العربية ثمانية وعشرون حرفاً، وأن حروف العلة ثلاثة، فمجموع الحروف واحد وثلاثون حرفاً، وأصوات العربية أكثر من ذلك، ويعني بذلك إمكانية عدد حالات التسهيل والإبدال.. أصواتاً في العربية كالمهمزة في حالة تسهيلها مثلاً، أما الهمزة المحققة فتعتبر "فونيماً من فونيماتهما. وعلى هذا فإنها لا تعدّ من مباني الحروف، أي لها وجود قيمي داخل البنية التركيبية. ففي إثباتها أو إسقاطها لا تطرأ على الوحدة اللغوية تغييرات في المسار الدلالي. وهذا الأمر يكاد يقتصر عليها دون بقية فونيمات اللغة العربية"<sup>4</sup>، وعلى ذلك يمكن إصدار هذا الحكم على الهمزة باعتبارها حالة خاصة في أصوات العربية، وهذا يعني "أن وظيفة الهمزة، تباينية، وإن الذي يحقق وجودها أو يسلبها قيمتها هو النبر، فالأساس في هذا الصوت هو الضغط والهمّ والنبر. وعلى هذا يمكننا القول: إن الهمزة نوع من أنواع النبر ويخضع ذلك إلى رغبات المتكلمين، ولكن في

<sup>1</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 97.

<sup>2</sup> عالية محمود ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 96.

<sup>3</sup> دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط 9، 1986م، ص 119.

<sup>4</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 190.

استشعارها الصوتي يبدو أن مهمتها الوظيفية هي التطويل والتّمديد للصائت القصير الذي يقع قبلها على الصامت<sup>1</sup>.

إن نظرة الباحثين تثبت واقع الاختلاف بين الهمزة المحققة والمخففة، ويشبه ذلك الاختلاف الحاصل بين الحروف الصحيحة والمعتلة، لأن الحروف على اعتقادهم ثمانية وعشرون في جانبها التجريدي وتحتاج إلى ثلاثة أصوات رئيسة تحمل على تحقيقها، وعلى ذلك فإن في وصف الصوت وبيانه سبقا للحديث عن المخرج وتشكيله<sup>2</sup>، وتبقى فكرة التخلص من الهمزة بتسهيلها في النطق "ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد، فالذين مالوا إلى التخلص منها، كانت غايتهم من ذلك طلب الخفة، وإيثارا للسهولة في النطق ليس غير"<sup>3</sup>، وفي هذا إثبات لوعي الدارسين القدامى من أمثال ابن سنان ومن سبقه في الإشارة إلى مثل هذه الظواهر الصوتية، "وقد أحسن السلف بالفرق بين تخفيف الهمزة... وبين تخفيفها بين بين، ولكنهم لم يتمكنوا من تشخيصها والرمز إليها"<sup>4</sup>، لأن وصفها بعد التسهيل مرتبط بالحركة التي لازمتها "فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة، من فتحة أو ضمة أو كسرة. ويترب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، وهو ما يسميه المحدثون Histus ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي، ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين"<sup>5</sup>، ولا يحدث ذلك إلا في حالة تحريك الهمزة، وهي حينئذ همزة (بين بين).

وإن كان وصف إبراهيم أنيس لها بأنها ثغرة صوتية، فإن غيره من الباحثين علّما "ألفونا صوتيا" وهو "كل مظهر مادي مختلف للفونيم"<sup>6</sup>، أو بعبارة أخرى كل فونيم فرعي صادر عن فونيم أصلي متماثل معه في الصوت، وغير متميّز من الناحية العملية والمخرجة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 191.

<sup>2</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 120.

<sup>3</sup> فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م، ص 455.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 457.

<sup>5</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 88، ينظر، هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص 43، ويقصد بمصطلح "Hiatus" الفجوة أو الثغرة الصوتية، أو التقاء حرفين صوتيين.

<sup>6</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 184.

<sup>7</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 184.

ويبقى وصف ابن سنان لها غير مناف لما وصفها به الدارسون قديما وحديثا، "ومهما يكن من أمر فإن هذه الهمزة التي وصفها ابن سنان وغيره من اللغويين، بأنها مخففة وبأنها فرع للهمزة المحققة، تعدّ تنوعا أوفونيا للوحدة الصوتية الفونيمية الهمزة، التي وردت عند أولئك اللغويين ضمن الحروف التسعة والعشرين الأصلية"<sup>1</sup>.

### 3 - ألف الإمالة:

من الظواهر الصوتية التي أدرجها ابن سنان في الحروف الستة المستحسنة (ألف الإمالة)<sup>2</sup>، وقد وصفها ابن جني فقال: "وأما ألف الإمالة التي تجدها بين الألف والياء نحو قولك في عالم وخاتم: عَالِمٌ وَخَاتِمٌ"<sup>3</sup>، فهي ظاهرة صوتية عرفت عند أهل العربية قديما ووجدت في لغاتهم ولهجاتهم "فالإمالة لغة عامة العرب تقريبا، إلا أهل الحجاز، ولهذا كانت لها أهمية كبيرة في القواعد الصوتية العربية..."<sup>4</sup>، بيد أن بعضا من العلماء من ينسب هذه الألف إلى الحجاز وما جاورها<sup>5</sup>. ولم تدخر كتب التراث خاصة كتب القراءات والتجويد جهدا في وصف هذه الألف، فتناولها العلماء بالشرح والتحليل والبيان، ونجد أن سيبويه قد وصفها بقوله: "والألف التي تمال إمالة شديدة"<sup>6</sup> دلالة على تأثرها بحركة الكسرة.

أما فيما يتعلّق بأسباب تسميتها بالألف الممالة فذلك راجع لحركة الكسرة الواردة في الحرف الموالي للألف، "وتدخل معها الفتحة القصيرة الممالة. وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرفقة، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج، إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة. وليس للإمالة رمز خاص في العربية، وذلك لأنه كما قلنا صوت فرعي، أما في الألسن الأوروبية فيرمز له عادة برمز "é"<sup>7</sup>، وعلى أية حال فألف الإمالة في العربية "شكل من أشكال ظاهرة التماثل، فكلّما

<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 96.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 50.

<sup>4</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 43.

<sup>5</sup> ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م، ص 406.

<sup>6</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 432.

<sup>7</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، الجزء الأول، ص 42.

اجتمعت كسرة، أثرت الأولى في الثانية، فحوّلتها إلى إمالة سواء كانت الكسرة قصيرة أو طويلة- وهي ما نسميه بياء المد- أو شبه طليق...<sup>1</sup>، ويعرفها تمام حسان بأنها "الألف الجانحة نحو الياء وهي التي يقرأ بها القارئ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾ [سورة الضحى: 1-2] فيجعلون صوت الألف الأخيرة في "الضحى" و"سجى" كصوت الياء في نطق العامة في مصر لكلمة (بيت)<sup>2</sup>، وهذا مثال وظيفي لحال نطق هذه الألف في العربية كما قصدتها ابن سنان لما فيه من خفة في النطق ويسر واتساع في المخرج.

ولإمالة قواعد كثيرة لا يستدعي البحث ذكرها، وهي في عمومها أحكام تثبت على الألف وما يلحقها من حروف وحركات، فبحسب وصف الدارسين المحدثين لها تعتبر وجهاً من كل "تنوع صوتي" "الوفوي" للوحدة الصوتية الفونيمية المسماة، في التراث، ألفاء، والتي تعرف في الدراسات الصوتية الحديثة بأنها فتحة طويلة<sup>3</sup>.

#### 4- ألف التفخيم:

ومن بين الأصوات المستحسنة التي تلحق بالحروف الأصلية لدى ابن سنان<sup>4</sup>، وغيره من اللغويين أيضاً، ألف التفخيم "ويراد بها الألف التي ينحو بها الناطق نحو الواو، أو تلك الألف التي تجدها بين الألف وبين الواو"، وذلك على عكس ألف الإمالة التي ينحو بها الناطق نحو الياء، أو توجد بين "الألف والياء"<sup>5</sup>، فهذه الألف ألف إمالة أيضاً لكنها نحو الواو، وتختلف عن الألف الممالة تماماً، بل تكاد تناقضها صوتاً ومخرجاً ووصفاً، لأنها تقع "بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلام عليكم، وقام زيد، وعلى هذا كتبوا: الصلوة، والزكوة والحيوة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو، كما كتبوا: إحدائها وتسويهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"<sup>6</sup>، وقد جعلت كتابتها بالواو للفرقة بينها وبين الألف الممالة، لذلك جعلها ابن سنان من الحروف الفرعية

<sup>1</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، الجزء الأول، ص 96.

<sup>2</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (د، ط)، 1994م، ص 53.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 97. وينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 395.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>5</sup> عالية محمود ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 97.

<sup>6</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 50.

التي يؤخذ بها في كلام العرب وأشعارهم، ويرجح أنها كانت خاصة بلغة أهل الحجاز وما جاورها من القبائل.

وجدير بالذكر أنّ ابن الحاجب قد اصطاح على هذه الألف اسم (لام التفخيم) وجعلها في المرتبة السادسة من الحروف الستة، مخالفاً بذلك سيبويه وابن جني وغيرهما<sup>1</sup>.

وقد وصف الدرس الحديث هذه الألف فقال تمام حسان بأنها ألف "تستدير في نطقها الشفتان قليلاً مع اتساع الفم نتيجة لحركة الأسفل، ويرتفع مؤخر اللسان قليلاً فيصير الفم في مجموعته حجرة رنين صالحة لإنتاج القيمة الصوتية التي نسميها التفخيم على لغة أهل الحجاز"<sup>2</sup>، وقد كانت هذه الألف من وضع قراء القرآن الذين خشوا وقوع الخلط في صوت هذا الحرف وأشاروا إليها كما ذكرها ابن جني في مثاله لاحقاً: الصلوة، الزكوة....

وتتعلق هذه الألف التي وصفها ابن سنان أيضاً بالفتحة، وخاصة "الفتحة المفخمة". وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة، التي تلي أصوات الاستعلاء، ويقبل عن ارتفاعه مع الضمة..."<sup>3</sup>، وقد ذكر كثير من الباحثين تعلق هذه الألف بالمظهر اللهجي فقط بعيداً عن موقع الكلام وسياقاته، بل عدت مظهراً من مظاهر تأثير العربية باللغات السريانية القديمة<sup>4</sup>، ولذلك "ليس لألف التفخيم رمز خاص في العربية، لأنه صوت فرعي، أما في الألسن الأجنبية فيرمز له بالرمز "O"، والألفات المفخمة الواردة في القرآن قليلة، وقد كتبت كلها بالواو إشارة إلى إحالتها نحو الضم، مثل: الصلوة، والزكوة، والحياة"<sup>5</sup>. ومعنى هذا أنّ الألف المفخمة قليلة في لغة القرآن والكلام المستعمل الكثير.

وبناء على ذلك يمكن التساؤل عن سبب عدّ اللغويين لهذا الصوت من الحروف المستحسنة في العربية؟، ويمكن القول بأنها مظهر لهجي حجازي ومعلوم أن العرب قد صاغت قواعد اللغة منها، إضافة إلى ورودها في لغة القرآن وتعامل القراء بها وتدارسها نطقاً وشكلاً، أما في الدرس الحديث

<sup>1</sup> ينظر، هيام سليم عبد اللطيف ناصيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب (ت 646هـ) وشرحه للاسترابادي (686هـ)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م، ص 47.

<sup>2</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 53، وينظر، خليل إبراهيم العظيمة، في البحث الصوتي عند العرب، ص 33.

<sup>3</sup> الأنطاكلي، المحيط في أصوات العربية، الجزء الأول، ص 43.

<sup>4</sup> كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 136.

<sup>5</sup> الأنطاكلي، المحيط في أصوات العربية، الجزء الأول، ص 43.

فمنهم من عدّ التفخيم صورة من صور التماثل، "ويجب أن نعرف على كل حال أن التفخيم في الألف (والحركات العربية كلها) ليس ظاهرة "فونيمية" phonemic، أي ليس ظاهرة من شأنها التفريق بين المعاني في الكلمات المتماثلة في تركيبها الصوتي، فيما عدا هذه الظاهرة نفسها. وإنما التفخيم هنا ظاهرة تطريزية prosodic، وهي خاصة بالسياق كله وناجئة عنه..."<sup>1</sup>، وما ذكره مقبول إلى أبعد الحدود لأن هذا الاستعمال لم يكن سائدا في اللهجة الحجازية على صورة تتطلب التفخيم الصوتي، ويبدو هذا من الأمثلة التي قلّموها شرحا لهذه الظاهرة الصوتية، فالواضح أنها "كانت خاصة بالناطقين من أهل الحجاز، كما يذكر سيوييه، ولم تكن مرتبطة بسياقات نطقية تتطلب تفخيما، ولهذا فقد حرص لكتّاب، في الماضي، وخاصة كتاب القرآن الكريم على إظهار خاصّة التفخيم، بهذه الألف بوساطة رسمها واوا للإيحاء بخصيصة الإطباق فيها"<sup>2</sup>، وبناء على تقدّم به الباحثون فإنه لا يمكن اعتبار (ألف التفخيم) ألوفا صوتيا للألف كالحروف المستحسنة السابقة، وقد اقترح الباحثون اعتباره تنوعا لهجيا ديافونيا لاختصاصه بلهجة أهل الحجاز دون سائر اللهجات<sup>3</sup>.

ونعني بمصطلح (الديافون diophone) كما عرفه الدارسون نقلا عن تعريف (دانيال جونز) بأنه: اسم لعائلة من الأصوات تتكون من الصوت الذي ينطق به متكلم في مجموعة معيّنة من الكلمات مع الأصوات الأخرى المختلفة التي يستعملها متكلمون آخرون في نفس اللغة"<sup>4</sup>، ثم اقترحوا بأن يطلق اسم ديافونيم (diaphoneme) على كل أسرة من الأصوات اللهجية لصوت محدد، ويخصّص اسم ديافون (diaphone) على العضو في نفس الأسرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 136.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 98.

<sup>3</sup> ينظر، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 98.

<sup>4</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 258. وذكر له نوعين:

1- الصوت الذي يستعمله جماعة من المتكلمين بالإضافة للأصوات الأخرى التي تحل محله في نطق متكلمين آخرين، وكل صورة من صور النطق تسمى عضوا لنفس الديافون.

2- الصوت الذي يستعمله شخص ما في أسلوب معيّن مع الصوت (أو الأصوات الأخرى) الذي يحل محله في نطق نفس المتكلم ولكن في أسلوب آخر. ومعنى هذا أن عضو الديافون يظهر إذا قورن نطق شخص بنطق شخص آخر، أو قورن أسلوبان من الكلام لنفس الشخص.

<sup>5</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 258.



ومهما يكن من أمر هذه الألف فإن ابن سنان ومن سبقه من اللّغويين قد أدركوا حاجة أصوات اللّغة لهذا الصوت فضمّوه الحروف الفرعية المستحسنة.

### 5-الصاد التي كالزاي:

ورد هذا الصوت عند ابن سنان ضمن الحروف الفرعية المستحسنة ووصفه بقوله: "والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر: مزد<sup>1</sup>"، وقد خالف ابن سنان سابقه عندما قدّم هذا الصوت في التّرتيب على صوت الشين الذي يشبه الجيم، وقد وصفها ابن جني بالهمس لمضارعتها صوت الزاي، وقال: "...وذلك قولك في مصدر: يصدر، وفي قصد: قصد. ومن العرب من يخلصها زايا، فيقول: يزد، وقزد..<sup>2</sup>"، ووصفها أصحاب الدرس الحديث بأنها: "صاد مجهورة مفخمة تشبه نطق العامة في مصر للطاء في كلمة "ظالم" مثلاً، والقاهريون ينطقون هذه الصاد المجهورة في كلمة "مصدر" كما كان العرب ينطقونها قديماً. ولكن العرب كانوا ينطقونها من أجل الصاد في مثل الصقر والصراط كذلك"<sup>3</sup>، ولا يمكن القول بأن هذه الصاد هي أقرب إلى الزاي صوتاً وصفة فهي وإن كانت تتعرض في بعض السياقات النطقية، إلى التّجهير، والقلب إلى صوت كالزاي، لم تفقد خاصية التّفخيم، أو الإطباق التي تتسم بها وتميّزها، ولهذا فإن الصورة الصوتية للصاد هنا ليست زايا خالصة، وإنما هي زاي مطبقة، قريبة الشبه من نطق الطاء في مثل كلمة "ظالم" في معظم العاميات العربية"<sup>4</sup>.

### 6-الشين التي كالجيم:

ذكر ابن سنان الشين التي تشبه الجيم من الحروف المستحسنة، وهي تنوع صوتي من حرف الشين الأصلي، وقد نصّ عليها قائلاً: "والشين التي كالجيم، نحو قولهم في أشدق - أجدق"<sup>5</sup> وهي صوت مهموس مرقق لكنها تكتسب صفة الجهر بمجاورتها لحرف الجيم، وقد وصفها ابن جني بقوله: "وأما الشين التي كالجيم فهي الشين التي يقل تفشيها واستطالتها، وتراجع قليلاً متصعدة نحو

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>2</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 50.

<sup>3</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 54.

<sup>4</sup> عالية محمود ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 99.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54

الجيم"<sup>1</sup>، أما أصحاب الدرس الحديث فلم يختلف وصفهم عن القدامى بأنها "الشين التي تشبه صوت الجيم في اللهجة السورية واللبنانية، فكان الناطقون بهذه الشين من العرب يجعلون كلمة أشدق كأنها أجدق، ومثل هذا ما نسمعه في لهجة القاهرين في كلمات مثل الأشغال والأشجار"<sup>2</sup>، فهذا الصوت يحدث إذا وقعت "الشين ساكنة بين صوتين مجهورين، مثل: يشبع، التي تنطق: يجبع، بجيم معطشة"<sup>3</sup> وهذه الشين مجهورة تشابه "الشين المنطوقة نطق ل الانكليزي المسموعة في زماننا في لهجة أهل الشام وفي بعض أرياف الجنوب عندنا في العراق، ويبدو أنها خاصة بالشين المجاورة لصوت الدال في نحو: أشدق مشدود وسواهما لدواعي المماثلة Assmiliation"<sup>4</sup>، ونجد من الباحثين من اعترض على قول السابقين في الجمع بين الجيم والشين، فقال: "ويقول القدماء إن الجيم حرف شديد ومع ذلك يجعلون مخرجه من وسط الفم مع الشين، وهما أمران متناقضان"<sup>5</sup>.

## 2- الحروف الفرعية غير المستحسنة عند ابن سنان:

رأينا كيف اهتدى الفكر العربي الصوتي إلى التّمييز بين الحروف الأصول والفروع، وكيف استطاع أصحابه الوقوف على الأصوات المقبولة منه والمردودة التي تمّ قياسها على لغة العرب، وقد دقّق العلماء في أوضاع الأصوات المستحسنة وكشفوا عن العلاقة بينها وبين الأصلية، بل واعتبروها تنمة لها في العدد والصفات، ولكن الأمر يختلف مع الحروف غير المستحسنة التي لم ترق لأهل العربية، ولنا أن نتساءل مرة أخرى عن هذا التباين الحاصل في بنية الكلمة الصوتية عند العرب فالصوت جزء من كلامهم، وإن كانوا قد استطاعوا التمييز بين الأصل والفرع، فكيف تأتّى لهم التمييز بين مقبول وغير مقبول في ظلّ التفاوت المخرجي والوصفي للأصوات؟، وهل كان معيار هذا التصنيف من منطلق استقراء لغة العرب ولهجاتها، أم كان وصفا للعربية المشتركة في أصواتها؟، وأيضا كيف استطاعوا توجيه هذه الأصوات إلى مستحسنة وفرعية على الرغم من استعمالها داخل الحدث الكلامي؟.

<sup>1</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 50.

<sup>2</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 53.

<sup>3</sup> الأنطاكلي، المحيط في أصوات العربية، الجزء الأول، ص 43.

<sup>4</sup> خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 33.

<sup>5</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 80.

كلّها أسئلة سنحاول الإجابة عنها بعد الاطلاع على هذه الحروف غير المستحسنة لدى ابن سنان ومن سبقه من الدارسين، وأيضا بعد الوقوف على آراء المحدثين في هذه الظاهرة.

ذكر ابن سنان هذه الحروف غير المقبولة فقال: "والحروف التي لا تستحسن ثمانية، وهي: الكاف بين الجيم والكاف نحو كلهم عندك، والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل ركل، والجيم التي كالشين نحو قولهم خرشت، والطاء التي كالتاء كقولهم طلب والضاد الضعيفة كقولهم في أترد أضرد، والصاد التي كالسين في قولهم صدق، والطاء التي كالتاء كقولهم ظلم، والفاء التي كالباء كقولهم: فرند"<sup>1</sup>، واكتفى بالإشارة إلى أنها حروف لا تستحسن، وهي الحروف نفسها التي ردها سيبويه فقال: "وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"<sup>2</sup>، وقد اعتبر سيبويه الحرفين الأولين حرفا واحدا، أما ابن جني فقد أضاف الوصف فيها بأنها: "لا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبلة ... ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتسعة والعشرين، حتى كملتها ثلاثة وأربعين، إلا بالسمع والمشافهة"<sup>3</sup>، واكتفى بذكرها فقط دون شرحها كما فعل مع الحروف المستحسنة، وهو الأمر الذي فعله ابن سنان وحججه في ذلك قوله: "فأما الثمانية اللاحقة بهذه فهي مستقبحة، وفي شرح أحوالها طول، فتركناها لذلك، لاسيما وليست الحاجة إليها كهذه، إلا أن المشافهة تأتي عليها وتوضح لك حالها"<sup>4</sup>، ونظرا لعدم توافر مثل هذه الحروف في جميع لهجات العربية فقد عمد ابن سنان إلى ضرب الأمثلة على كل صوت من أجل بيان هيئتها، وبذلك تثبت جهات استعمالها عند العرب وهو الأمر الذي تجاوزه كل من سيبويه وابن جني، ويمكن تعليل ذلك بعدم الحاجة إلى ذكرها لاختصاصها بلهجات معينة ولا علاقة لها بالعربية الفصحى، وقد أشار تمام حسان إلى عدم وصف سيبويه لها فقال: "ولم يحدد سيبويه بالنسبة لهذه الثمانية ما إذا كانت قاصرة على الكلمات المعربة من اللغات الأجنبية دون الكلمات الأصلية في العربية، أو أنها كانت توجد في الكلمات الأصلية كذلك، ولم يذكر سيبويه أيضا ما إذا كانت هذه الأصوات لحنا مما أصاب ألسنة العرب بسبب

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>2</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 432.

<sup>3</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 46.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 51.

مخالطتهم الموالي أو أنها وردت على ألسنة الموالي فقط. ثم إنه لم يشر إلى تقدير ما زعمه من كثرة الكثير وقلة القليل في كل ما أورده<sup>1</sup>، فبقي أمرها مبهما عند سيبويه وعند كثير من أتباعه.

والذي يعنى النظر يجد أن ابن سنان قد ذكر هذه الحروف غير المستحسنة وقدم للثمانية فيها أمثلة تبين هيئة نطقها وصفتها، وعلى الرغم من ذلك لم نجد من الدارسين من أشار إلى وصفه فكانت كتب الدراسات الحديثة تلجأ في وصف هذه الحروف والتمثيل لها إلى آراء ابن عصفور الإشبيلي (669 هـ)، ولم يكن حظ ابن سنان (466 هـ) من الذكر شيئاً.

ولا شك أن ابن سنان قد قصد ضرب الأمثلة عليها نظراً للأهمية التي يؤديها ذكرها لدى الباحث عن فصاحة العرب والوقوف على المستعمل الكثير منها وغير ذلك. ونذكر الآن هذه الحروف على نحو من الترتيب الذي وصفها به ابن سنان مع محاولة فهم موقعها في اللهجات والدرس الحديث:

**1- الكاف التي بين الجيم والكاف:** الكاف صوت طبقي شديد مهموس<sup>2</sup>، يتداخل في بعض لهجات العربية مع حرف الجيم، ومثّل له ابن سنان "الكاف التي بين الجيم والكاف نحو كلهم عندك"<sup>3</sup>، وتعلّق هذه الصفة بلهجة أهل العراق واليمن وبعض مصر، وأغلب الظن أن هذا الصوت يحتل صفة الكشكشة<sup>4</sup>، ولم يهتم بهذا الحرف كثير من الباحثين القدامى نظراً لإهماله ولذلك "أهمل القدماء وصفها، وأغلب الظن أنها كاف يصيها جهر بسبب مجاورتها للمجهورات، فتقلب إلى ما يرمز له في الرسم الأجنبي بـ "g"<sup>5</sup>، وسنوضح هذه الكاف أكثر عند الحديث عن الحرف الثاني غير المستحسن في لغة العربية.

## 2- الجيم التي كالكاف:

شكّل حرف الجيم خلافاً كبيراً بين علماء العربية فآثر جدل كبير في وصفها فهي صوت "غاري (وسط الحنك) مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور مرقق، يتكون هذا الصوت بأن يندفع الهواء إلى الحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مساره عبر الحلق والتجويف الفمي حتى يصل

<sup>1</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 54.

<sup>2</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 81.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>4</sup> ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 54.

<sup>5</sup> الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصفها، الجزء الأول، ص 44.

إلى نقطة الإنتاج (المخرج) وهي التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى ومعه ينحبس التيار الهوائي، وعند انفصال العضوين يولد هذا الصوت الانفجاري"<sup>1</sup>، ولقد وصف ابن سنان مخرج الجيم فقال: "ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى"<sup>2</sup>، وجعل مخرجها مع حرفي (الشين والياء) وهي في وصف الدارسين أقسام تتراوح بين القديم والحديث، فعلى الوصف الذي تتبعه ابن سنان عن ابن جني وسيبويه هي في تصنيف الأصوات الشديدة، عكس ما نصّ عليه إبراهيم أنيس في أنها من الأصوات الرخوة والشديدة، وهي المسموعة عنده.

وللجيم ثلاثة ألوان نطقية<sup>3</sup>:

أ- نطق قديم خاص بلغة القراء وهو الأصل<sup>4</sup>.

ب- نطق محدث "كما في مصر وبعض مناطق اليمن، في مثل جمع إذا اضطروا قالوا كمل، وهي صوت يشبه صوت الكاف من حيث ظلاله التكوينية، وفي مثل كلمة Game، Goal، الإنجليزية"<sup>5</sup>، ويتطابق هذا الوصف مع وضع ابن سنان في قوله: "والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل ركل"<sup>6</sup>، وقد وصف الدكتور أحمد مختار عمر كيفية نطق هذا الحرف الشديد ونسب بعض وجوهه لما وصفه ابن سنان من أنها جيم قاهرية، فكيف يكون ما وصفه علماء اللغة من أنه غير مستحسن في فروع العربية وصفا لنطق هذا الحرف؟.

ج- نطق الجيم بصورة معطّشة وهي "التي تشبه نطق الكلمة الفرنسية (jour) يوم و (je) أنا والكلمة الإنجليزية (Measure) وهذه الأنواع الثلاثة مستخدمة في لهجاتنا الحديثة"<sup>7</sup>، ولا بد في هذا الجانب الصوتي من الوقوف على الفرق بين الجيم القديمة والحديثة، فما جعله علماء العربية غير مستحسن في بعض لهجاتها، راجع لرفض اللحن الحاصل في أصوات العربية سواء كان ذلك نتيجة

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 177.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 177، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 335.

<sup>4</sup> ينظر، عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، 127.

<sup>5</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 177.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>7</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 177.

الاختلاط مع الأعاجم أم لاعتبارات أخرى، وما نصّ عليه أصحاب الدرس الحديث كقبول حرف الجيم الشبيه بحرف الكاف.

وعلى العموم فإن وصف هذا الصوت عند القدامى شديد، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت توسطه بين الشدة والرخاوة "وأما صوت الجيم فإن عدّ القدماء له بالشدة يرجع إلى طبيعة هذا الصوت الذي يجمع بين صفة الشلّة وصفة الرخاوة، وإذا كان لكل صوت رخو صوت شديد مقابل له كما أوضح "الدكتور السعران"، فإن هذا الصوت جمع النقيضين معاً، ولذا تعرّس على القدماء وصفه فألقوه بالشديدة، كما تعرّس على الناطقين نطقه فاختلط بصوت الكاف، وبصوت السين، في أربعة أصوات فروع ذكرها سيبويه<sup>1</sup>، وهي في عدّ سيبويه ومن تلاه ثلاثة فقط كما سبقت الإشارة لذلك.

3- الجيم التي كالشين: ج=ش =خرشت.

أشار ابن سنان إلى الجيم التي كالشين ومثّل لها بقوله (خرشت)<sup>2</sup>، دلالة على الفعل خرجت، والجيم والشين عنده تخرجان من مخرج واحد، والأرجح أن "هذه المشبهة للشين كانت صوتاً من أصوات الجيم لا يرد إلا في موقع خاص هو موقعه قبل تاء الافتعال وقد مثل له ابن عصفور له بكلمة اجتمعوا التي تصير إلى (اشتمعوا) ونحن نعرف أن الكلمة الفصيحة (اجتر) قد أصبحت بفضل هذا الصوت من أصوات الجيم على صورة (اشتر) وهكذا شاعت على ألسنة الفلاحين في ريف مصر شمالاً وجنوباً"<sup>3</sup> وعلى ذلك استحسنوا (الشين التي كالجيم)<sup>4</sup> واستقبحوا (الجيم التي كالشين).

والسؤال المطروح: كيف علّوا في تقدّم الشين على الجيم استحساناً وفي تأخرها استهجاناً؟، ونجد الإجابة عن هذا السؤال لدى ابن يعيش الذي ردّ ذلك إلى الحرف الذي يلي الشين أو الجيم فقال: "إن الأول كره فيه الجمع بين الشيين والبدال لما بينهما من التباين الذي ذكرناه، وأما إذا كانت الجيم مقدمة كـ "الأجدر" و"اجتمعوا"، فليس بين الجيم والبدال من التنافي والتباعد ما بين

<sup>1</sup> عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 127.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>3</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 55.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

الشين والبدال؛ ولذلك حسن الأول وضعف الثاني<sup>1</sup> وهو ما لاحظناه في مثال ابن سنان الأول أشدق - أجدق، على عكس قوله: خرجت - خرشت، ويعلّل كثير من الباحثين الشبه الحاصل بين الجيم والشين بفقْدان الجيم جزءاً من جهرها وورودها - قبل صوت مهموس - ساكنة<sup>2</sup>.

#### 4- الطاء التي كالتاء:

دلّ ابن سنان على الحرف الرابع من الحروف غير المستحسنة بقوله: "الطاء التي كالتاء كقولهم طلب"<sup>3</sup> وأساس التشابه والاختلاف بينهما في درجة التفخيم والترقيق للطاء يقول تمام حسان: "يمكن أن يقال هنا أيضاً في وجه الشبه بين الطاء والتاء فالمعروف أن التفخيم والترقيق هو أوضح ما يفرق بين الطاء والتاء الآن فإذا أشبهت الطاء بالتاء فقدت تفخيمها، وقد مثل ابن عصفور لهذا الصوت بكلمة "طال" التي تصير إلى صورة "تال"<sup>4</sup> وقد جعلها ابن سنان حرفاً مجهوراً جرياً على وضع السابقين، في حين أثبتت الدراسات الحديثة إمكانية خطأ هذا التوجه باعتبار (حرف الطاء) غير مجهور دون وصف، يعني على فهم هذا التوجه ورّداً ذلك إلى أسباب كثيرة منها:

1- "عدم معرفتهم بالمسلك الوظيفي للأوتار الصوتية، العامل الرئيسي لحدوث ظاهرتي الجهر والهمس، ولم يتطرقوا للإشارة إليها"<sup>5</sup>.

2- الاختلاف في مفهوم الجهر بين القدامى والمحدثين<sup>6</sup>.

3- التطور الذي مسّ نطق الحرف بين القديم والحديث.

4- أن الطاء القديمة صوت شاع في لهجات صعيد مصر والسودان، وكان مشبعا بالتهميز، أي (ط+إفعال الوترين الصوتين = ط + ء)<sup>7</sup>، ولسنا مع تقديم ابن سنان لهذا الحرف على الضاد والسين غير المستحسنة، فخالف بذلك ترتيب سيوييه وابن جني لها.

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 521.

<sup>2</sup> ينظر، الأنطاعي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها، ج1، ص 44.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 46.

<sup>4</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 56.

<sup>5</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 162.

<sup>6</sup> ينظر، عبد العزيز الصبيغ، المصطلح الصوتي، ص 98.

<sup>7</sup> ينظر، تمام حسان، مناهج البحث، ص 114، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 163، وينظر، رمضان

عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 77.

والملاحظ أن ابن سنان لم يراع الترتيب المخرجي في الحروف غير المستحسنة عندما قلم وأخر، وإن كان وضعه مختلفا عن طرح سيبويه وابن جنى وغيرهما، إلا أنهم لم يرتّبوا الترتيب المخرجي الصحيح وسنوضح ذلك فيما يلي، فالاختلاف يظهر في ترتيب حروف (ض، ط، ص) على الترتيب، وقد بدا واضحا الخلط الذي استقر عند القدامى في صفات الجهر والهمس واللثة والرخاوة، ويمكن تعليل هذا التقسيم بأن ابن سنان قد وعى مظهر الضاد فهي (صوت مناظر للطاء المهموسة المفخمة) لذلك سبقها بالحديث فكان الترتيب (ط....ض).

ومهما يكن من أمر وصف هذه الطاء فإن ابن سنان لم يخالف فيما أورده أقوال كل من ناقشوها قبله، فكلمهم سار على وضع سيبويه لها، إلا أن ابن يعيش قد أضاف سببا لورود هذه الطاء فقال: "وأما الطاء التي كالتاء فإنها تسمع من عجم أهل العراق كثيرا نحو قولهم "طالب" = "تالب" لأن التاء ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم، فضعف لفظهم بها"<sup>1</sup>.

ويدخل وصف الطاء وشبيهها بحرف التاء في باب التنوعات الصوتية التي وضعها أصحاب الدرس الحديث، ومن ثم فقد أدرجوها ضمن مصطلح (الفاريفون)<sup>2</sup> كما يسميه دانيال جونز، وهو عند (GLEASON) التنوعات الحرة<sup>3</sup>، ونعني به "التشكيلات الصوتية الناجمة عن البيئة الاجتماعية والنفسية والإقليمية التي يتفاعل معها المتعلم في لحظة ممارسته للاتصال اللغوي"<sup>4</sup>، ما اصطلح عليه (بالمر) الفونيم الحر، والأكيد أن هذا الصوت لا يدخل فيما تعرّفنا عليه سابقا ضمن مصطلح (الألوفون) أو (الديافون)، ويرى دانيال جونز أنه يمكن اعتبار (الفاريفون) فونيمًا مستقلا بنفسه مادام صادرا عن متكلم نوع في طريقة نطقه بدون وعي<sup>5</sup>، وتعددت التعريفات عنه وما يعنيه أن صوت الطاء المخفف إلى التاء هو تبّلل صوتي يكاد يكون أقرب إلى ما وصفه به ابن يعيش،

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، قلم له ووضع هوامشه وحواشيه دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، الجزء الخامس، ص 521، وينظر، هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص 54.

<sup>2</sup> ينظر، هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص 54.

<sup>3</sup> ينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 263، 264.

<sup>4</sup> هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص 54.

<sup>5</sup> ينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 264.



وعلى العموم فقد كان أصحاب العربية على بصيرة بصعوبة هذا الحرف نطقيا، وبنيتة التكوينية التي لا تثبت مكانا لها بين فصحاء العربية بل وحتى في عموم لهجاتها.

### 5-الضاد الضعيفة:

مثل لها ابن سنان بقوله: "والضاد الضعيفة كقولهم في أترد أضرد"<sup>1</sup> وهي ضاد تكاد تكون مبهمة في وصف القدامى، فسيبويه وابن جني اكتفيا بذكرها ووصف مخرجها فقط (ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر)<sup>2</sup>، ويختلط أمر هذه الضاد بين القديم والحديث، لكنهم لم يفصلوا القول فيها وأسباب علّها من الحروف غير المستحسنة، وما إذا كانت صوتا فرعيا عن الضاد الأصلية أم لا؟، ونجد من أقوال القدامى بعض الشرح، فهذا ابن يعيش قد صرح بأنها "من لغة قوم اعتاصت عليهم، فرمّا أخرجوها طاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها، فلم يأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء"<sup>3</sup>، فواضح بأنها -أي الأصلية- تصدر بواسطة "احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب، ومن ثم يكون صوت الضاد الفصيحة من بين أصوات الرخاوة مثله في ذلك مثل الثاء"<sup>4</sup>، وهذا تعليل لما ذهب إليه ابن سنان عندما دلّ على الضاد الضعيفة بقوله (في أترد أضرد) حيث وجد من العرب من ينطقون كلمة "تشمّل على صوت الثاء متلّوا بحرف مفخّم مجهور يحدث في نطق الثاء شيء من عدوى التفخيم والجهر الضعيفة، فتصير الثاء بذلك ضادا ضعيفة وقد مثل ابن عصفور لها بكلمة (أثر) التي تعتبر (أضرد) مع ملاحظة ما سبق من وصف نطق الضاد"<sup>5</sup>، وفي إمكانية لانقلاب صوت الثاء إلى نظيره الضاد لقرب الصوتين<sup>6</sup>، وعلى الرغم من تفرد اللغة العربية بهذا الصوت إلا أننا لم نجد من أشار من هؤلاء إلى كونها كذلك، فالضاد العتيقة حرف غريب جدا، غير موجود حسبما

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>2</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47.

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 5، ص 521.

<sup>4</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 55.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 55.

<sup>6</sup> ينظر، خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 35.

أعرف في لغة من اللغات إلا العربية، ولذلك كانوا يكونون عن العرب بالناطقين بالضاد<sup>1</sup>، ولم يشيروا أيضا إلى هذه الضاد الضعيفة التي كانت غير مستحسنة في عربيتهم.

لقد شكّل هذا الحرف مشكلة في اللغة إذ لم يقف أصحابها ولا باحثوها على وصف بنيته التشكيلية السمعية على التّمام، نظرا لتعدّد صورها وتداخلها مع أصوات أخرى قريبة لها، الأمر الذي جعل كثيرا من الباحثين يرجعون الخلط فيها إلى سببين هما:

أ- تعدّد صور نطقها في الحاضرة العربية المتعددة الألسنة، فجعلوها كالدال والطاء والظاء واللام<sup>2</sup>، ولم يشر أي منهم لما ذكره ابن سنان وابن عصفور من تداخلها مع الثاء.

ب- أن القدماء - حين تصنيف الأصوات وبيان صفاتها - أخفقوا فوصفوا التنوعات الصوتية للضاد وأهملوا الأصلية منها<sup>3</sup>، وهذا هو الدافع لرفض علماء العربية لذلك التنوع الصوتي وعده من الفروع الصوتية، وتبقى مسألة هذه الحروف غير مستقرّة، وقد تجاوزها كثير من علماء النحو والصوت كما فعل سيبويه الذي اعترف بعدم جدوى المحاولة في وصف هذه الأصوات غير المقبولة في لغة العربية، وبين كيف أنّها لا تتبين إلاّ بالمشاهدة<sup>4</sup>. على الرغم من أن سيبويه قد حاول تفسيرها لكنه ترك الأمر مبهما، وعلى ذلك فهي تتعلق بالجانب الشفوي المسموع عن اللهجات.

## 6- الصاد التي كالسين:

أشير إلى هذا الحرف من قبل ابن سنان، وأضاف على ذلك تمثيله له بقوله "والصاد التي كالسين في قولهم صدق"<sup>5</sup>، والمعروف أن الصاد في وصفها التشكيلي الصوتي حرف نظير للسين المفخم يشبهه في كلّ شيء عدا أنه صوت مفخم مطبق<sup>6</sup>، ولذلك فهذا الصوت من أسهل الأصوات التي تتبين هيأتها نظرا للتشابه الواضح بينهما، ويظهر الحرف الفرعي المقصود منها بتخلي حرف الصاد عن تفخيمه ليرقق ويشابه حرف السين كما مثل له ابن عصفور بكلمة: صابر،

<sup>1</sup> رمضان عبد التّواب، التّطوّر النحوي، ص 18.

<sup>2</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 168.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 167، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 54، 62.

<sup>4</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 54، 62.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>6</sup> ينظر، رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 164، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 75.

سابر<sup>1</sup>، وكما مثّل لها ابن سنان بقوله: صدق ، صدق<sup>2</sup>، أو كما مثل له ابن يعيش بقوله: صبغ، صبغ، وعقب على ذلك بقوله: "وليس في حسن إبدال الصاد من السين، لأن الصاد أمضى في السمع من السين، وأصغر في الفم"<sup>3</sup>، فهو في تمثيل الدرس الحديث "فاريفون" صوتي ينتج عن الأوساط اللهجية التي تختلف فيها اللغة.

### 7- الظاء التي كالثاء:

قال عنها ابن سنان: "والظاء التي كالثاء كقولهم ظلم"<sup>4</sup> أي ظلم، وقد أثبت الدرس الحديث التداخل الحاصل بين حربي الذال والثاء، فالثاء: صوت مهموس مرقق رخو أما الذال فهو صوت مجهور مرقق رخو، لذلك فهو "الصوت المناظر للثاء المهموسة"<sup>5</sup> فالتقرب حاصل بين الذال والثاء وبين الذال والظاء لذلك فهي تسمى حروف "مما بين الثنايا وطرف اللسان"<sup>6</sup>، وقد خالف ابن سنان في هذا الحيز الصوتي ترتيب سيويه وابن جني وابن يعيش، والواضح أن صوت الظاء "كان في اللهجات العامية القديمة نظير مطبق للثاء، وهو الذي وصفه علماء العربية بأنه غير مستحسن"<sup>7</sup>، فتحول الصوت الفصيح الوارد في لغة العرب عما كان عليه ونتج عن ذلك التحول صوت فرعي لهجي، وعلى الرغم مما أقره تمام حسان من صحة وصف الظاء في (ظالم، ظالم) أو عدّه، فليس في العربية رمز كتابي يصف درجة التفخيم أو الترقيق التي لحقت حرف الظاء<sup>8</sup>.

### 8- الفاء التي كالباء:

اختلف وصف علماء العربية لهذا الصوت الأخير فهي عند سيويه وابن سنان فاء تشبه الباء، وتعمّد ابن جني وصف الحرف الأخير بقوله "والباء التي كالميم"<sup>9</sup>، ولا نعلم سبب وصفه ذاك فلو

<sup>1</sup> ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 55، 56.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، الجزء الخامس، ص 521.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>5</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 160، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 49، وينظر، الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ج1، ص 45.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55.

<sup>7</sup> حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، ص 53.

<sup>8</sup> ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 56.

<sup>9</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 46.

اقتصر الأمر على خطأ الكتاب لما تكرر ذلك في الطبقات الأخرى، وما يهمننا هو ما أورده ابن سنان قياساً على وضع سيبويه فقال: "والفاء التي كالباء كقولهم: فرند"<sup>1</sup>، ووصفها د. تمام حسان بأنها فارسية مهموسة تشبه الصوت (p) واستدل على ذلك بقوله: "والمعروف أن العرب كانوا يعربون هذه الباء بقلبها فاء ومن ثم أصبحت كلمة (برزده) عند تعريبها: فرزدق..<sup>2</sup>"، وثبتت الدراسات الحديثة أنه صوت لا نظير له في العربية، فهو صوت رخو مهموس<sup>3</sup>، لذلك لا علاقة له في أصل العربية وأصواتها بحرف الباء، وهذا ما جعل العلماء يصنفونه ضمن الحروف الفرعية غير المستحسنة، والاختلاف الذي نلاحظه فيما جاء به ابن سنان أنه خالف حتى سيبويه الذي سمى هذا الحرف الأخير (الباء التي كالفاء)، أما هو فقد تحدث عن (الفاء التي كالباء) دون تمثيل لها. لقد اتفق ابن سنان مع غيره من اللغويين الذين اعتنوا بدراسة هذه الحروف غير المستحسنة، مع ما أقره الدرس الحديث بشأنها "ويعود عدم استحسان هذه الحروف الفرعية عندهم إلى أنها لم تكن أصواتاً "ألفونية" ناتجة عن البنية السياقية التي تقع فيها الوحدة الصوتية الأصلية، وإنما تعود إلى كونها تنوعات لهجية "ديافونية" أو تنوعاً نطقياً "فاريفونياً" variphone. ولعل هذا هو السبب الذي دفع عالماً كبيراً كسيبويه إلى القول إن هذه الأصوات غير مستحسنة..<sup>4</sup>، فسار العلماء على نهجه وبيّنوا أسباباً استنكار أهل العربية لها.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54.

<sup>2</sup>، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 56.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 159، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، وينظر، رمضان عبد

التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 43.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى القرن الخامس الهجري، ص 100.

## سادسا: مخارج الحروف وصفاتها عند ابن سنان الخفاجي.

اختلف علماء العربية في عدد الحروف وبيان أصواتها وهذا راجع لاختلاف الرؤية في تصوّر المخارج وكيفية تقسيم أعضائها، ويعتبر ابن سنان أحد الذين وصفوا هذه المخارج على نحو من الإجمال، وهذا راجع لما تكبّرّده من مهام البحث وذكره في مقلمة الكتاب. ونراه في كلّ ما ذهب إليه متّفقا مع آراء سيبويه وابن جني على الخصوص، ولقد أشرنا إلى هيئة الصوت عنده، ونأتي الآن لنثبت المخارج التي وصفها وكيفية ترتيب الحروف فيها. فإن كان سيبويه قد جعل مخارج الحروف ستة عشر مخرجا، وإلى مثيل ذلك ذهب ابن جني، فإن ابن سنان لم يخالف ذلك أيضا فعدّد مخارجها على نحو لا يتعدّ عما جعلاه في كتابيهما.

لقد عني علماء اللغة والصوت والتجويد على الخصوص بفكرة مخرج الحرف لكن الاختلاف بدا ظاهرا في مؤلفاتهم قديمها وحديثها، ومرد ذلك إلى اختلاف الترتيب الأصلي الذي يعود لعهد الخليل وسيبويه، واعتماد البعض على الحلق بداية للمخارج أو على الرئتين، والبعض على الشفاه والأوتار، وتعلّق الوصف الحديث لها عند البعض بمواقع النطق، وبالصفات الصادرة عنها عن البقية.. الأمر الذي أفصح عن الخلاف العددي فيها بين القديم والحديث، فهي ستة عشر مخرجا قديما وعشرة حديثا<sup>1</sup>، وما يعنينا من كلّ ذلك تصنيفا سيبويه وابن جني اللذان تأثر بهما ابن سنان وعلاقتهمما بالتصنيف الذي يعتمده أصحاب الدرس الحديث، وتجدد الإشارة إلى أن أحدا من هؤلاء الثلاثة لم يفرد تعريفا خاصا لمصطلح المخرج إلا ما يفهم من سياق الكلام عندهم. فهو عند الخليل (المخرج والمدرج والموضع والمبدأ والحيز<sup>2</sup>)، وعند سيبويه وابن يعيش (المخرج)، وعند ابن جني وابن سنان (المخرج والمقطع) الذي يعرض للصوت ويبيّن هيئة الحرف فيه، وعند ابن سينا (المخرج والمحبس)، والمخرج في اللغة هو موضع الخروج<sup>2</sup>، ونعني بالمخرج في الدرس الحديث (نقطة يحدث فيها حبس الهواء، أو تضيق مخرجه، بحيث يحدث الصوت الذي نسمعه، وهذه المخارج موزعة على

<sup>1</sup> ينظر، تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، ص 145، 146.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 143، وينظر، محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 47، 48، 49، وينظر، دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص 91، وينظر، الخليل بن أحمد، العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003م، الجزء الأول (أ- خ)، ص 3 وما بعدها، وينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 431، 433، وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الخامس، ص 515، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 6، وينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48، وينظر، ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 60.

المدرج الصوتي الذي يمتدّ من الحنجرّة إلى الشفتين)<sup>1</sup>، ومعلوم هو الخلاف بين ما طرحه ابن سنان من قصد لمصطلح المقطع وبين ما أثبتته الدراسات الحديثة في حقيقته<sup>2</sup>، وما يخص البحث هو النظر في هيئة هذه المخارج وذكر أوجه التفصيل فيها عنده.

فليس يخفى على أحد أن آراء (ابن سنان) كانت ذوقية خاصة صادرة عن تجارب الأداء الصوتي للحروف، ولم تكن لهذه النظرة أن تؤخذ بعين الاعتبار لولا أن ذلك منهج تجريبي اتبعه كل من سيبويه ومن لفّ من العلماء لّفه في مثل هذه الدراسات، ولا شك أنه - أي سيبويه - كان يعتمد في تعليلاته للمسائل الصوتية على "الوصف والملاحظة الشخصية، يوجه الحديث من خلالها إلى مخاطب مفترض متخذاً من الحواس كالسمع والبصر سبيلاً لهذه التعليلات"<sup>3</sup>، حيث يجعلون من حاستي السمع والبصر وسائل لتعليل الظواهر الصوتية، وتبقى اختلافاتهم اجتهادات صوتية ووجهات نظر، منها ما أثبتته الدرس الحديث ومنها ما أعاد النظر فيها.

والناظر في طرح ابن سنان يلاحظ مدى التقارب الحاصل بين ترتيبه للحروف وترتيب سيبويه وابن جني، وسنرتب في هذا الجدول الحروف على وضعها عند الثلاثة<sup>4</sup>:

سيبويه (180هـ)	ابن جني (392هـ)	ابن سنان (466هـ)
ء - ا - هـ - ع - ح - غ - خ -	ء - ا - هـ - ع - ح - غ - خ -	ء - ا - هـ - ع - ح - غ - خ -
ق - ض - ج - ش - ي - ل - ر -	ك - ج - ش - ي - ض -	ك - ض - ج - ش - ي - ل -
ط - د - ت - ص - ز - س -	ر - ن - ط - د - ت - ص -	ن - ط - د - ت - ص - ز -
ذ - ث - ف - م - و -	س - ظ - ذ - ث - ف -	ظ - ذ - ث - ف - ب -
	م - و -	.

أما فيما يتعلّق بوصف المخارج عند الثلاثة فنذكره في الجدول التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، ص 144.

<sup>2</sup> ينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 279.

<sup>3</sup> شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قان تونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999، ص 160.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 52 وينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 431، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 45.

حروفه			المخرج	
عند سيبويه	عند ابن جنّي	عند ابن		
ء ه ا	ء ه ا	ء ه ا	الحلق: أوله من أقصاه	1
ع ح	ع ح	ع ح	وسط الحلق	2
غ خ	غ خ	غ خ	من فوق ذلك مع أول الفم	3
ق	ق	ق	من أقصى اللسان	4
ك	ك	ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليك من الحنك ك	من أسفل ذلك وأدنى إلى مقدم الفم	5
ج ش ي	ج ش ي	ج ش ي	من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى	6
ض	ض	ض	من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس	7
ل	ومن حافة اللسان من أذناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام.	سقطت من الطبعة	من حافة اللسان من أذناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى	8
ن	ن	من حافة اللسان من أذناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليه من الحنك الأعلى وما فويق الشايات ن	من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الشايات	9
ر	ر	من مخرج النون غير أنه أدخل في اللسان قليلا لأنحرافه إلى اللام مخرج الرء	من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان	10
ط د ت	ط د ت	مما بين طرف اللسان وأصول الشايات مخرج الطاء والذال والثاء	ما بين طرف اللسان وأصول الشايات	11
ص ز س	مما بين الشايات	مما بين طرف اللسان وفويق	مما بين الشايات وطرف اللسان	12

<sup>1</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54، 55، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، 434، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 46، 47.

	و طرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين	الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد		
ظ ث ذ	ظ ث ذ	مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والفاء	مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا	13
ف	ف	من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء	من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا	14
ب م و	مما بين الشفتين ب م و	مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو	من بين الشفتين	15
النون الخفيفة	من الخياشيم النون الخفيفة، أو الخفيفة	من الخياشيم مخرج النون الخفيفة	من الخياشيم	16

### 1- الوصف الصوتي للمخارج عند ابن سنان الخفاجي:

يختلف وصف أصحاب الدرس الصوتي الحديث عن الطرح القديم لعدة أسباب منها<sup>1</sup>:

أ- التطور اللغوي الذي لحق أصوات العربية.

ب- أن يكون النطق العربي الحديث هو نفسه النطق القديم، لكن القدامى أخطأوا عند وصف هذه الأصوات.

ج- يمكن القول بأن القدامى قد أصابوا في وصف كثير من طرائق وصف الأصوات باستثناء بعضها وهي التي وقع فيها الخلط بسبب الاضطراب في نطقها ولاختلاف الحاصل بين اللهجات العربية فيها.

ولا شك بأن الدرس الحديث قد - توصل إلى ما توصل له من وسائل وتحليل لأعضاء النطق- اعترض على بعض وصف القدامى سواء في مفاهيمهم واصطلاحاتهم لمضامين هذه الأوصاف، أو في نسبة بعض الأصوات إلى غير صفاتها كالجهر والهمس مثلاً، ويمكن رد ذلك حسب بعض الدارسين إلى<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 62، وينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 51، 52.

<sup>2</sup> ينظر، خليل عطية إبراهيم، في البحث الصوتي عند العرب، ص 41.



أ- غفلة القدامى عن فكرة الاهتزاز الصوتي الحاصل في كثير من الأصوات بسبب إهمال دورها في بيان الصفات أثناء حدوث السلسلة الصوتية الكلامية " فلم يشر قدامى القوم إلى دور الأوتار الصوتية، حينما بسطوا القول في المجهور والمهموس من الأصوات، كما أنهم لم يعتمدوا على بيان كیفياتها وأوضاعها في تحديد هاتين الصفتين، مكتفين ببيان مرور التيار الهوائي عبر جهاز النطق. وقد اتسمت تعريفاتهم بالصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي يصعب معه التعرف على مقاصدهم الفرضية"<sup>1</sup>. وقد واصل ابن سنان وصفه لهذه الأصوات بقوله: "ومن هذه الحروف المجهور والمهموس..."<sup>2</sup>، لكنه اكتفى بتعريف هذه الصفات الضدية في العربية<sup>3</sup>، وذكر حروفها فقط، ثم ذكر الأنواع الأخرى، ونراه هنا مخالفا لابن جني الذي أسهب الشرح فيها، وهذه الصفات هي: الجهر والهمس، الشدة والرخاوة، الاستعلاء والانخفاض، الإطباق والانفتاح، الدّلاقة والإصمات.

والعلّة في ذلك تعود -حسب ابن سنان- إلى تعلّق الأقسام الوصفية الإفرادية بباب النحو أكثر منها بباب الصوت، يقول: " وللحروف أيضا انقسام إلى الصّحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة، وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو، ولو ذكرناه في هذا الكتاب أطلنا وعدلنا عن الغرض في تقريبه"<sup>4</sup>، وهذا يعني اقتصاره على إفهام المتعلّم بعض أسباب وأساليب الفصاحة التي تعتمد صفات محدّدة في لغة تقلّ وتكثر استعمالا وتداولاً.

والثنائيات الوصفية الخمسة التي عبّر عنها ابن سنان تعدّ من أهمّ الاتجاهات الوظيفية للأداء الصوتي، وقد أدرك وهو ابن القرن الخامس حاجة المتعلّم إلى تعلّم هذه الثنائيات الضدية وضرورتها في الكلام عندما أدرك أن العربية تشتمل على غيرها من الصفات غير الضدية وهذا إدراك آخر منه بتفرد بعض الأصوات العربية في الوصف وعلى ذلك أكّد علم الصوت الحديث حيث "لا تطرّد اللغة العربية في مسألة النظائر الصوتية"<sup>5</sup>. لذلك فإن غاية ابن سنان واضحة عندما قال: "وإنما أردنا ذكر ما لا يستغني عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد، وإليها ينحو"<sup>6</sup>، ولن نطيل الشرح في

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 118، 119.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55.

<sup>3</sup> أحمد زرقة، أسرار الحروف، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1993م، ص 90.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 56.

<sup>5</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 123.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 56.

هذه الصفات التي ذكرها ابن سنان، وسنكتفي فقط بالإشارة إليها في جدول مع بيان الفرق بين مسمياتها وبين وضع سيبويه وابن جني مع ما وضعه ابن سنان.

الصفة	ثنائية	الحرف	التعريف
الهمس	+	عشرة أحرف مجتمعة في قولنا (سكت فحثه شخص)	هو الحرف الذي أضعف فيه الاعتماد في الصوت حتى يجري معه النفس
الجهر	+	كل الحروف باستثناء حروف الهمس	هو الحرف الذي أشبع فيه الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت
الشديد	+	أجدك قطبت	الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه
بين الشديد والرخو (المتوسط)	-/+	ثمانية مجموعة في قولنا: (لم يروعنا).	الحروف التي تتوسط بين الشديد والرخو
الرخو	+	ما بقي من حروف العربية دون الشديدة والمتوسطة	هي الحروف التي لا تمنع الصوت أن يجري فيها
الإطباق	+	أربعة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء.	وهو أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه فينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك.
الانفتاح	+	ما سوى حروف الإطباق	ما خلت من صفة الانطباق
الاستعلاء	+	سبعة أحرف هي: الحاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء	أن تصعد في الحنك الأعلى
الانخفاض	+	كل حروف العربية باستثناء حروف الاستعلاء	ما خلا من الاستعلاء
الدلاقة	+	هي ستة أحرف: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم (فر من لب).	هي الحروف التي يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو طرفه، وذلق كل شيء حله.
المصمتة	+	كل حروف العربية باستثناء حروف الدلاقة.	ما خالفت حروف الدلاقة
الصحة	+	كل الحروف عدا المعتلة	لم يعرفها
الاعتلال	+	الألف والواو والياء	لم يعرفه
الزيادة	+	مجموعة في قولنا (سألتمونيها)	باب صرفي / لم يعرفها
والأصل	-	كل الحروف عدا حروف الزيادة	باب صرفي / لم يعرفه
والسكون	-		لم يعرفها
والحركة			لم يعرفها

ومن أهم أوجه الاختلاف بين طرح ابن سنان والمحدثين ما يلي:

أ- الجهر والهمس: حروف الهمس في العربية على عدّ ابن سنان عشرة، وهي في إحصاء الاتجاه الحديث اثنا عشر حرفاً، ويظهر الخلاف في حروف هي: الهمزة والقاف والطاء.

ب- يختلف تناول كثير من حروف العربية بين النطق القديم والحديث بسبب التغيير الذي طرأ عليها، ومنها حروف الضاد والجيم والعين وسنفصل كل حرف على حدة عند تفصيل المخارج. ونأتي الآن للحديث عن هيئة مخارج الحروف عند ابن سنان وصفاتها التي تميز بها الصوت عن الحرف، إذ المعلوم أن الحرف تعرض له الصفة والصفتان والثلاث "فالْحَرْفُ تَشْتَرِكُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ وَتَفْتَرِقُ فِي بَعْضِ الْمَخْرَجِ وَاحِدًا، وَتَتَّفِقُ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخْرَجِ مُخْتَلَفًا، وَلَا تَجِدُ أَحْرَفًا اتَّفَقَتْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخْرَجِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ اشْتِرَاكَهَا فِي السَّمْعِ فَتَصِيرُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ، فَلَا يَفْهَمُ الْخَطَابُ مِنْهَا"<sup>1</sup>، وهذا يعني عدم إمكانية إدراك الحرف دون وضوح المخرج الصوتي للصامت وبيان الصفات التي تتلبس به وتمييزه عن غيره من صوامت المخرج الواحد أي داخل الحيز الواحد. ولتوضيح مخارج الحروف الواردة عند ابن سنان ورؤيتها بمنظور صوتي حدائني نشرح ذلك مخرجًا تلو الآخر فيما يلي:

## 2- تصنيف المخارج عند ابن سنان من منظور علم اللغة الحديث:

### أ- مخارج الحلق: الهمزة والألف والهاء.

تعارضت آراء ابن سنان مع تقسيم المحدثين لمخارج الحروف على اختلافها، بداية من مخارج الحلق وما جاوره، فقد ضم لها ومن سبقه حرف الهمزة والهاء وهما حرفان لا يندرجان ضمن هذا في الدراسات الحديثة، بل يندرجان في (المجموعة الحنجرية)، وقد أحسن الخليل عندما أخرجها من ترتيبه على الرغم من إيمانه بمخرجها الحلقى لإيثاره علها من آخر الأصوات. إن تتبع ابن سنان لآراء من سبقوه خاصة سيبويه وابن جني جعله يقع في كثير من الخلط الذي شاب تقسيماتهم، ولا نقول هذا تقليدًا من شأنهم "فمما يؤكّد براعتهم ونبوغهم في هذا العلم أنهم قد توصلوا على ما توصلوا من حقائق مدهشة دون الاستعانة بأي أجهزة أو أدوات تعينهم على البحث والدراسة كما نفعل اليوم"<sup>2</sup>، ومما يؤخذ عليهم في الدرس الحديث جعلهم الهمزة والألف والهاء حروفًا حلقيّة، وهو أمر غير مثبت في الدراسات الحديثة، لأن الألف "بوصفه ألف حدّ يعدّ

<sup>1</sup> أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجديد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط3، 1996م، ص 115.

<sup>2</sup> كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص 192.

حركة في كل مواضعه في اللغة العربية، وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة وعلى هذا لا مكان لها في هذه الأبجدية، لأنها أبجدية الأصوات الصامتة"<sup>1</sup>.

تعرض ابن سنان في أثره الخاص لوصف مخارج الحروف، وحاول توضيح التصنيف المخرجي لها بعيدا عن استيفاء أية جوانب وظيفية تصوّر المفاهيم الصوتية ودورها في إنجاز الصوت وتحقيق الحرف الكلامي وإبراز صورته، وقد اقتصر الوصف فيها على بيان ما أدرجه علماء العربية قبله على نحو يكاد يكون استقرائيا للتمظهر الصوتي لكن بشيء من الاختلاف نحاول الوقوف عليه وتخصيصه بالدراسة في هذا المبحث.

فبداية المخارج عند ابن سنان موزعة على مخرج الحلق بسبعة حروف أصلية أولها: (ثلاثة في الحلق فأولها من أقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء، وهذا على ترتيب سيبويه)<sup>2</sup>، وسنقف على تحليل بعض قوله هذا في ظل ترتيبه المعطى ومبادئ الدرس الحديث.

أعتماده على ترتيب سيبويه وهذا تصريح منه، إذ رتبها على الترتيب (الهمزة/ الألف/ الهاء)، لكن الناظر للكتاب يجد أن سيبويه قد قدم وأخر في ترتيب حروف هذا المخرج، فكان ترتيبه لها (الهمزة/ الهاء/ الألف)<sup>3</sup> ولا نرى لابن سنان سببا في رد الوصف لسيبويه ومخالفته إلاّ اعتماده في الترتيب على ما أورده سيبويه حين تأصيل حروف العربية ووصف طبيعة أصواتها فقال: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء.." <sup>4</sup>، وعلى الترتيب نفسه يتوافق ابن سنان وابن جني الذي ذكرها ورتبها وفق ما أطرد له ولأصحاب العربية قبله.

ب- أشار ابن سنان إلى رأي الأخفش، وقد سبق (لابن جني) الإشارة إليه في معرض حديثه عن حروف مخرج الحلق، فقال: "وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها"<sup>5</sup>، وقد حاول ابن سنان هنا التدقيق في وصف الظاهرة ووصف المخرج دفعا للبس الذي قد يحصل، فذكر رأي الأخفش الذي زعم وقوع (الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها)، وهو رأي رده ابن جني واحتج عليه بقول سيبويه: "والذي يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه أنك متى

<sup>1</sup> كمال بشر، علم الأصوات، ص 194.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 54، 55.

<sup>3</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433.

<sup>4</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 431.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55.

حَرَّكَتِ الألف اعتمدت بما على أقرب الحروف منها إلى أسفل، فقلبتُها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتُها هاء، وهذا واضح غير خفي"<sup>1</sup>، وقد اكتفى ابن سنان بالإشارة إلى رأي الأَخْفَشِ دون التعليق عليه لعلّة أسباب منها:

ج- أنه لم ير حاجة للتعليق مادام رأياً لم يشر إليه كبار العلماء الذين أشاروا إلى مسألة مخارج الحروف وحتى من خالفوا تصنيف الخليل، وعلى الرغم من إشارة ابن سنان إلى هذا الرأي إلا أنه لم يعلق على ذلك، ولم يذكر من تابع الأَخْفَشِ في مثل رأيه.

د- اعتماده على طرح ابن جني في سر الصناعة عندما ردّ على رأي الأَخْفَشِ برأي سيبويه.

ولم يكن علماء أصوات العربية ليوافقوا على رأي الأَخْفَشِ في اعتبار الهاء مع الألف في المخرج، ولا ندرى سبب رأيه ذلك، إلا أن الدرس الحديث قد كشف عن الخلط الذي وقعوا فيه عندما جعلوا مخرج الهمزة والهاء والألف هو الحلق، ولو أخذ كلام الأَخْفَشِ بعين الاعتبار لكان مخرج الحلق ضاماً حرفي (الهمزة والهاء) وهذا ما لا يصح في العربية فقد أخرجوا (الهمزة والهاء منه)، أما قضية ابتدائهم بالهمزة فأمر راجع للذوق والخبرة الشخصية في استعمال الحروف، ولم يول ابن سنان الشرح والتفصيل عناية، واكتفى بذكر ما أورده ابن جني في هذا المقام على الرغم من حرصه على بيان الجوانب الصوتية التي تخص طالب الفصاحة وتعيينه على تتبع مواضعها، ولهذا لا نراه ذاكرة للحركات التي وصفها ابن جني نظراً لعدم مناسبة مقام القول وأسباب وضع الكتاب لها<sup>2</sup>.

هـ- يعدّ ابن سنان من اللغويين الذين أصابهم الخلط وسوء الفهم عند تصنيف المخارج وتمييز حروفها، فقد تعرّض هو الآخر للإشكال نفسه عندما رتبّ المخارج الحلقية مبتدئاً فيها بحروف (الهمزة والألف والهاء) في حين أكّدت الدراسات الحديثة وهن هذا الاتجاه فهي أصوات حنجرية كثر الحديث عنها في الدراسات الحديثة وخاصة الهمزة لما أحدثته من جلبة صوتية "فكانت مما يثير الانتباه، وتوجب الوقوف عند بنيتها التكوينية وظلالها الوصفية وتقلباتها البنائية وجوانبها الوظيفية. وفي كلّ ذلك وذاك مسار لا بد أن يقيّد فيه بأحكام صنعة ودقّة مسلك دون حاجة إلى غلو وإسراف، ففي ذلك خروج ياباه التّصّرف الصوتي، والذّوق اللغوي"<sup>3</sup>. ولم يقف الأمر عند هذا فقط

<sup>1</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 47.

<sup>2</sup> ينظر، هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص 35.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 184.

بل صار الاحتجاج على الجمع بين مخارج لا علاقة لها به فقد جعل القدماء المخرج الحلقي مستقرا على حروف (ء، ا، هـ) وعلى رأسهم سيويه ومن تلاه<sup>1</sup>، فابن سنان أيضا استعمل مصطلح (أقصى الحلق) للدلالة على أصوات حنجرية وهذا ضرب عاجلته الدراسات الحديثة وأكدت فيه أسباب هذا الوصف؛ حتى أن بعض الدارسين قد فسّروا ذلك بأن سيويه أراد أن يثبت أن الهمزة والألف حرف واحد - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - وكل ذلك إنكار منه للألف، واستدلوا على مذهبه هذا بقول ابن جني<sup>2</sup>: "اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة للهمزة"<sup>3</sup>، وعلى الرغم من أنه أثبت في غير موضع أن الهمزة غير الألف إلا أنه أضافها لحروف الحلق وفي حين حاول كثير من الدارسين رد ذلك عليه باعتبار أن الهمزة مصطلح صوتي غير مألوف في أيّ امه<sup>4</sup>، وهذا يخالف ما نصّ عليه في كتابه ووضّحه ابن جني -ومن بعده أمثال ابن سنان - خاصة عندما قال: "اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة للهمزة (...). ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كلّ حال"<sup>5</sup>، ولولا اهتمام سيويه بإضافة الهاء لما سعى إلى تأخيرها في ترتيب المخارج على نحو لم نره في ترتيب حروف العربية، وهو أمر لم يدركه ابن سنان أو ابن جني قبله، اللذان اكتفيا بسرد الحروف على النّحو الذي أجراه سيويه منذ البداية، فلم يريا داعيا لتوسّطها الترتيب بين الحرفين، ويبقى تقسيم سيويه -في حقيقة الأمر- المنطلق الذي بنى عليه كلّ من ابن جني وابن سنان آراءهم الصوتية.

هـ = صوت حنجري احتكاكي رخو مهموس مرقق.

ء = صوت حنجري انفجاري (شديد) مهموس مرقق، أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور

لكن على الرغم من الاختلاف الواضح في تقسيم ابن سنان ومن سبقه، والتقديم والتأخير الحاصل في الحيز الواحد من المخارج المحددة كتقديم الألف على الهاء، أو الضاد على الجيم، إلا أننا نجد من الباحثين من يعترض على ذلك مبدئيا لعدم وجود أيّة فروق تفصل بين التّقسيمات الواردة للأصوات داخل الحيز الواحد، واستدلوا على ذلك بأن سيويه مثلا "لم يقدّم صوتا على آخر داخل

<sup>1</sup> ينظر، عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 65.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 64.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 64، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 41.

<sup>4</sup> ينظر، عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 64.

<sup>5</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 41.

الحيز الواحد ، إذ جعل أصوات كل حيزٍ ز في مكان واحد، ودليل ذلك أنه عندما فصل الحديث عن مخارج الأصوات لم يذكر أنّ صوتا من أصوات الحيز ز أعمق من الآخر، فقد ذكر على سبيل المثال أنّ الهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق، وأنّ العين والحاء من وسطه، وأنّ الغين والحاء من أدناه، وهكذا دون أن يميّز صوتا من آخر" <sup>1</sup>.

ومما يدلّ على صحّة ذلك في قضية التّقديم والتأخير في حروف المخرج الواحد -زيادة على مخالفة سيبويه لها في ترتيب المخارج- أثبتته المبرّد في كتابه عندما نسب الحروف إلى حيز ز واحد ودلّ على عمق بعضها دون بعض فقال عن الهمزة: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة وهي أبعد الحروف، ويليهما في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك" <sup>2</sup>، ومما يدلّ على ذلك أيضا اختلاف مراتب الوضع من الحروف إلى مخارجها وهذا أمر لم يخل منه تصنيف ابن سنان كمخالفته لترتيب مخرج طرف اللسان والثنايا فهي (ظ، ث، ذ) حسب ترتيب الخليل لها، وفي وضع الحروف (ظ، ذ، ث) موافقة لطرح سيبويه وابن جني، يضاف إلى ذلك تقديم حرف الراء على النون وتأخيره في المخرج، كلّ ذلك يؤكّد الغاية المقصودة بتقديم موضع النطق الأعمق والأظهر في الترتيب.

ومما يلتمس من عذر لابن سنان بعد جمعه لمخارج لا تجمع في حروف (الهمزة والألف والهاء) أحد أمور التمسّت من قبل لسببويه الذي قرّرها، فإما أن يكون عمله من عمل النساخ وخطّهم في الكتابة، وإما أن يكون ابن سنان قد رأى أن مخرج الثلاثة واحد فأثر ذلك الترتيب وخير دليل نسوقه على ذلك الفرق بين السين والزاي والصاد والتقديم والتأخير بينها.

والذي نعيه من ذكر كلّ ذلك أنّ دراسة ابن سنان -وإن استندت على رؤية ابن جني واختصرت- في عمومها فقد كانت دراسة واعية بوقوفها على أهم ما قلّمه اللّرس الصوتي متمثّلا في رؤى ابن جنيّ مع بعض الاختلافات التي سلكها الخفاجي في الدراسة ومنها

<sup>1</sup> محمود مبارك عبد الله عبيدات، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 4+3، 2013م، ص 196.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 197، وينظر، والمبرد، المقتضب، الجزء الأول ص 328.

## 12/ مخرج وسط الحلق (الحلق مع جذر اللسان)<sup>1</sup>.

ويضم هذا المخرج حروف (العين، الحاء)، جريا على تقسيم وابن جني وغيرهما، وهو ما وافقت عليه الدراسات الحديثة التي رفضت بقية الحروف الخمسة ضمن هذا المخرج (ء، ا، هـ، غ، ح)، واكتفت بالحرفين فقط لأنهما صوتان "يتم إنتاجهما عن طريق تقريب جذر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك استمراري"<sup>2</sup>، فعلى الرغم من صعوبة مخرجهما إلا أن وضع ابن سنان لهما في هذا المخرج -وغيره من السابقين- إثبات دقيق للوعي الصوتي الذي وصل له، فحرف العين مثلا طالما عدّ مشكلة يصعب توضيح (مكوناتها الصوتية والخصائصية التي لم تزل يحيطها الغموض والإبهام)<sup>3</sup>، ويبقى حرف الحاء المهموس نظيرا لصوت العين المجهور<sup>4</sup>.

## 13/ الأصوات الطباقية (أصوات أقصى الحنك من فوق ذلك مع أول الفم) الطباق اللين مع مؤخر اللسان<sup>5</sup>.

ينتج حرفا (غ، خ) عند ابن سنان ومن سبقه من أقصى الحلق، وهو ما لم يصرح به أصحاب الدرس الحديث عندما اعتبروا مخرجهما طبقيا واحدا والاختلاف الحاصل بينهما يكمن في كون الغين صوتا مجهورا يشكل نظيرا لصوت الحاء المهموس<sup>6</sup>، فهما حرفان ينتجان عن طريق (تضييق المجرى بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك مسموع) (استمراري)<sup>7</sup>، ويأبى الإدغام التحقق مع هذين الصوتين لتطابق اوصافهما كثيرا فيكون البيان أحسن في هذه الحالة<sup>8</sup>، وهذا يعني غفلة

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 180، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 85، كمال بشر، علم الأصوات، ص 184، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 319.

<sup>2</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 319.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 181.

<sup>4</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 86.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 184، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318.

<sup>6</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178، 179.

<sup>7</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318.

<sup>8</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 286.



القدامي عن تقسيم مخرج الحلق إلى عدّة مخارج بحكم التقارب الحاصل بين الحروف وصفاتها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي<sup>1</sup>:

غ = صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مجهور شبه مفخم.  
 خ = صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مهموس شبه مفخم.  
 وعلى ذلك فإن التقسيم المحدث لهذه الحروف يكون كالتالي:

1- أصوات حنجرية: ء، هـ.

2- أصوات حلقيّة: ع، ح.

3- أصوات طبقية: غ، خ.

ويمكن تأويل الخلط الحاصل في الرؤى القديمة إلى<sup>2</sup>:

1- عدم إدراك عمل الأوتار الصوتية وتأثيرها في بيان هيئة الحروف.

2- اشتراك معظم الأصوات الحلقيّة عند القدامي في صفات مشتركة الأمر الذي دفع إلى

جمعها في مخرج واحد<sup>3</sup>:

هـ = صوت حنجري احتكاكي رخو مهموس مرقق.

ء = صوت حنجري انفجاري (شديد) مهموس مرقق ، أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور.

ع = صوت حلقي احتكاكي رخو مجهور مرقق.

ح = صوت حلقي احتكاكي رخو مهموس مرقق.

غ = صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مجهور شبه مفخم.

خ = صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مهموس شبه مفخم.

3- قصد القدامي بمخرج الحلق المنطقة الواسعة التي تمتد من الحنجرة من الحنجرة إلى أقصى

الحلق.

4- فوضى المصطلح بين المدرسين القديم والحديث.

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178، 179.

<sup>2</sup> ينظر، هيام عبد اللطيف، الدرس الصوتي، ص 39، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 183، 184.

<sup>3</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 183، 184.

5- وعليه يبقى حرف الألف مستثنى من هذه المخارج لانتمائه إلى سلسلة الأصوات الصامتة لأن (الألف (بوصفه ألف مدّ) يعد حركة في كل مواضعه في اللغة العربية، وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة. وعلى هذا لا مكان لها في هذه الألفباء، لأنها ألباء الأصوات الصامتة)<sup>1</sup>.

4- الأصوات اللهوية مخرج : من أقصى اللسان (ق) (أصوات أقصى الحنك، مخرج اللهاة ومؤخر اللسان)<sup>2</sup>.

ق = صوت لهوي انفجاري (شديد) مهموس شبه مفخم.

من أهم حالات الوصف في المخارج التي تحتاج أن نقف عندها صوتا (القاف والكاف) الذي حافظ فيه ابن سنان على الترتيب المدرج من قبل سيبويه وابن جني، فجعلت القاف قبل الكاف لأنها تصدر من أقصى اللسان، بينما تصدر الكاف عنده من "أقصى اللسان وأدنى إلى مقدم الفم"<sup>3</sup>، ولقد التبس التقدير على الأقدمين عندما علّوها أصواتا صادرة عن مخرج الحنك، لكننا إذا ما عدنا للنظر في ترتيب الحروف لدى سيبويه نلاحظ تقديمه للكاف على القاف، وهو امر لم يفعله ابن سنان، وبناء على هذا الوصف فإن لابن سنان وقبله ابن جني أسباب تقف وراء عدم المغايرة في الترتيب الصوتي للحروف، ويمكن تفسير ذلك انطلاقا مما يقدمه الدرس الحديث.

يشتمل هذا المخرج صوتا واحدا هو القاف ويحدث عن طريق "اتصال مؤخر اللسان لمنطقة اللهاة مع الطبقة اللين (بصورة لا تسمح بمرور الهواء) يعقبه تسريح فحائي له (انفجاري)"<sup>4</sup>، وهو حرف يمتد من أقصى اللسان عند ابن سنان ومن أقصى اللسان إلى أعلى الحنك عند سيبويه، وقد أثبتت الدراسات الحديثة خطأ هذا الوصف، إذ يتشكّل هذا الصوت "حين يرتفع أقصى اللسان في نقطة التقائه بأدنى الحلق واللهة، وفيه يرفع مؤخر الطبقة حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق حيث يسدّ المجرى الأنفي، ومعه لا تتذبذب الأوتار الصوتية، وحين يطلق سراح مجرى الهواء يأتلف الصوت محدثا انفجارا مسموعا"<sup>5</sup>، إلا أن أمر وصف القاف بدقّة اختلط على أصحاب الدرس الحديث

<sup>1</sup> كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص 194.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 179، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 82، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318، 319.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55.

<sup>4</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318.

<sup>5</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 179.

أيضا فتارة يعلونها شبيهة بحرف الجيم (القاهرية)، وتارة تكون شبيهة بحرف الكاف، ومن الباحثين الذين اعترضوا على كون صوت القاف لهويا (كمال بشر) الذي صحّح بأن مخرج هذا الصوت هو أقصى الحنك على الوصف الذي ذكره ابن جنيّ وتبعه فيه ابن سنان، وعلّته في ذلك ذكر الصوت بعد حرفي (الغين والحاء)<sup>1</sup>، ولم يقتصر الخلاف بين الدرس القديم والحديث على هذا فقط بل تجاوز ذلك إلى وصف هذا الصوت بالجهر أو الهمس، وتبقى مرتبة وضع الصوت مع الكاف وقبل الغين والحاء أمرا استعصى على المحدثين فهمه، فذهبوا فيه إلى القول بأن (القاف) القديمة غير (قاف) اليوم بسبب موضعها في مخارج الحروف؛ إذ لو كانت قافا مهموسة لحق لها في الترتيب السابق على صوتي الحاء والعين، ولو كانت كصوت اليوم لما جاز تصنيفها على ذلك النحو، والأرجح أن تخريج هذه القاف وصفا على صوت (G) الإنجليزية كما وصفها البعض هو الأقرب<sup>2</sup>، حيث اعتبرت القاف القديمة على وصف ابن سنان كما في المخارج صوتا مجهورا لدى معظم قبائل أهل العربية، وتطوّرت حتىّ صارت صوتا لهويا مهموسا شبه مفتّح، والوصف الأول هو الملاحظ عند ابن سنان وسيبويه وابن جني وأهل القراءة، ولكن الأمر الأقرب إلى الوصف هو أن "وصف القدماء لهذا الصوت انه ربما كان يبه القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان وبعض القبائل في جنوب العراق، فهم ينطقون بها نطقا يخالف نطقها في معظم اللهجات العربية الحديثة، إذ نسمعها منهم نوعا من "الغين"<sup>3</sup>، وهذا هو التخريج الصحيح لوضع هذا الصوت عند ابن سنان.

ويبدو أن الاختلاف لم يقتصر على وصف هيئة هذا الصوت أو بيان صفاته، بل تجاوز ذلك إلى محاولة تحديد المخرج الصحيح له انطلاقا مما سبق؛ لذلك نجد بعض الباحثين يعترض على فكرة التطور التي تعرض لها صوت القاف، كما بين ذلك إبراهيم أنيس وغيره، واحتج هؤلاء بموضع الصوت ضمن المخارج ومجاورته لصوت الكاف، وبإمكانية تقديم أحد الصوتين على الآخر، لكن وصف كثير من المحدثين يردّ هذا الفرض بتحديد صوت القاف في العربية على ضربين فقط، فقد "كان سيبويه يعني فيوصفه لنطق القاف نطقا يخالف النطق المعروف اليوم -الصوت المألوف لدينا في نطق الفصحى مهموس، ولا شك أن سيبويه كان يعني صوتا مجهورا، وهذا ما يمكن تفسيره في

<sup>1</sup> كمال بشر، علم الأصوات، ص 186.

<sup>2</sup> ينظر، مبارك محمود عبد الله، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، ص 185.

<sup>3</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 82، وينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 78، 79.

ضوء المثل اللغوية العليا في عصر سيويوه، فقد كان البدو في القرن الثاني الهجري حجة في قضايا اللغة، لذا كان من الطبيعي أن يعتمد عليهم سيويوه في قضايا الأصوات أيضا<sup>1</sup>، لذلك فإن علة ابن سنان في هذا الطرح هي اعتماده على وضع سيويوه للمخارج التي تصف اللغة على أصولها في العربية، وهذا ما يسعى ابن سنان إلى بيانه لتعلم الفصاحة، والأرجح أن "القاف تنطق عند البدو أحد نطقين وكلاهما مجهور، فهي صوت شديد من أقصى الحنك مثل الجيم القاهرية، أو هي صوت من أدنى الحلق مثل الغين، وكلا الصوتين مجهور، ولذا فمن المحتمل أن يكون المقصود عند سيويوه في وصف القاف المجهورة أحد هذين الصوتين"<sup>2</sup>، وكيفما كان أمر هذه القاف فهي صوت انفجاري يتداخل في الوصف مع أصوات الجيم والكاف وغيرهما.. واستقبال صوتها على الوصف الحديث لا يكون إلا عند علماء القراءة الذين أتقنوا مخرجها وبأنوا عن هيئتها.

**5-ك: من أسفل اللسان وأدنى إلى مقدم الفم + ومما يليك من الحنك = الأصوات الطبقيّة (الطبق اللين) = أصوات أقصى الحنك = الطبّق اللين مع مؤخر اللسان = مؤخر اللسان والحلق) الطبقي (ك =g)<sup>3</sup>.**

**ك = صوت طبقي (حنكي قصي) انفجاري (شديد) مهموس مرقق<sup>4</sup>.**

ونقصد بالحرف ذي المخرج الطبقي ذلك الذي ينتج فيه الصوت عند "اتصال مؤخر اللسان بالطبق وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم"<sup>5</sup>، ويضم هذا المخرج صوت الكاف الطبقي الذي ينتج عند "اندفاع الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة فلا يحرك الأوتار الصوتية، ثم يسلك طريقه إلى الحلق والتجويف الفمي إلى نقطة اتصال أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى (الطبق اللين)"<sup>6</sup>، وقد سبقت الإشارة إلى العلاقة بين صوتي الكاف والقاف، والذي يجب تذاكره أن تقسيم ابن سنان لا يختلف عما رأيناه عن ابن جني ومن قبله سيويوه، وهو تقسيم ينهض في عمومته على ما صاغه

<sup>1</sup> مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص 52.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 52.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيويوه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 81، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318.

<sup>4</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178.

<sup>5</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 85.

<sup>6</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 178.

الخليل بن أحمد اعتماداً على جهاز النطق، فالذي ينظر يلاحظ حرصه على تقديم حرف القاف على الكاف، وهذا ما يخالف وضع سيويه في ترتيب الحروف ويوافقه في ذكر المخارج "ولا شك في أن ما قام به ابن سنان ومن قبله الخليل بن أحمد، وابن جني كان أكثر دقة، ذلك أن مخرج القاف اللهوي أسبق من مخرج الكاف الطبقي، بحسب الترتيب التصاعدي الذي التزمه هؤلاء العلماء للمخارج"<sup>1</sup>، والمتأمل في صفحات الكتب يجد أن من أسباب هذا التقديم والتأخير الذي اعتمده اللغويون القدماء والذي يتعارض مع ما يثبته علم اللغة الحديث في مجالاته الصوتية، فتقسيم ابن سنان للأصوات في الترتيب يتوافق مع وضع ابن جني نقلاً عن وضع الخليل، ومن الواضح أنه ترتيب يختلف عن وصف سيويه إلا أن ذلك لا ينفي كونهما من مخرج صوتي واحد متعاقب<sup>2</sup>، وليس من الصحة الاعتقاد بأن تقدم الصوت في المخرج أو الحيّز الواحد أمر يكون للعناية والاهتمام فقط، فمن غير المعقول أن يغير أحدهم موضع الحرف دون أن تكون له علاقة بما قبله أو بما بعده من حيث الصوت والمخرج والصفة، وإن زعم البعض أن تعاقب الحروف في الترتيب الصوتي للأصوات كذلك، فما الأمر الذي جعل سيويه يقلّم الكاف على القاف مخالفاً بذلك ترتيب الخليل لأصواته، واحتجوا بأن ذلك دليل على أنها عندهم في حيّز واحد، ولذلك لا ضير في ضير جعل أحدها -أي كان- قبل الآخر، لا لأنه قبله في الخروج، ولكن لأنهما من مكان واحد<sup>3</sup>، وإن صحّ قول بعضهم -زيادة على ذلك- بأنه لا اختلاف في هذا التقديم والتأخير عندهما فإنّ تعليل عدم قبول ذلك ما يلي:

\* اختلاف الطبقات في صحة وصف الترتيب المنسوب لسيويه فمرة (القاف ثم الكاف) ومرة العكس<sup>4</sup>.

\* اختلاف مكان الترتيب لا يعني انتفاء الاختلاف الحاصل بين معطيات المدرسين القديم والحديث، فالقاف حرف مجهور قديماً، ومهموس في الوصف الحديث، وقد سبقت الإشارة إلى رأي الدكتور كمال بشر الذي ميّز التشابه الحاصل بين أصوات الكاف والقاف والجيم القاهرية التي

<sup>1</sup> عالية محمود ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى القرن الخامس الهجري، ص 93.

<sup>2</sup> ينظر، مبارك محمود عبد الله، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، ص 186.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، 186.

<sup>4</sup> ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 45، 46.

تشبههما، إلا أنّ تفسيره كان أقرب إلى وصف الحرف المجهور منه إلى بيان الفرق في مخارج هذه الأصوات<sup>1</sup>، لكن وصفه للقاف القديمة هو أقرب التوصيفات للصحة.

\*عدم إمكانية التشابه التام بين هذه الأصوات، الذي ينتج قطيعة في الائتلاف الصوتي الإفرادي "فالقاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم (...). والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف إلا في أحرف معربة (...). ولا تأتلف القاف والجيم إلا في جلق..."<sup>2</sup>، وقد بدا بعد هذا أن صوت القاف مهموس في الدرس الحديث، وأن عدم نسبة ابن سنان القاف إلى اللهاة ونسبتها إلى أقصى الحنك أو اللسان "وهذا الموقع إنما يناسب (الجاف) لا القاف"<sup>3</sup> الذي هو في عدّ الدرس الحديث مخرج الكاف راجع لتأثره بآراء سيوييه وابن جني الذين عاملوها معاملة الجاف الفارسية فهذا الموقع إنما يناسب (الجاف) لا القاف<sup>4</sup>.

**6-مخرج: من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى = الأصوات الغارية (الطبق**

**الصلب وسط الحنك) = أصوات وسط الحنك = الغار مع مقدم اللسان<sup>5</sup>.**

وتشتمل حروف هذا المخرج الصوتي (الجيم والشين والياء) عند ابن سنان، وهي كذلك عند سيوييه وابن جني، أما في الدرس الحديث فيختلف أمرها قليلاً، فمن الدارسين من جعل المخرج ثلاثة أحياز، ومنهم من اعتدّ بحرفي الجيم والشين وأخرج الياء باعتبارها حرفاً صائتاً يعرض له من الازدواج مع الصوامت ما يغني عن ذكره في المخارج، ومنهم من توسّط في الأخذ بها فوصفوا أصوات هذا المخرج: الشين والجيم والياء (نصف حركة)، ويمكن وصف صفاتها كالتالي<sup>6</sup>:

**ج = صوت غاري (وسط الحنك مركب انفجاري احتكاكي) مجهور مرقق.**

<sup>1</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 82، وينظر، مبارك محمود عبد الله، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، ص 187.

<sup>2</sup> الخليل بن أحمد، كتاب العين، الجزء الأول، ص 43.

<sup>3</sup> كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، (د، ط)، 2005م، ص 394.

<sup>4</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 394.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 175، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 81، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 318، 319.

<sup>6</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 175، 176، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 190.

ش = صوت غاري احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.

ي = صوت انتقالي صامت أو نصف حركة أو شبه صوت لين أو نصف علّة أو صوت صائت طويل غاري مجهور (يخرج من وسط الحنك).

وليس لحرف الشين الغاري نظير في العربية، إلا ما يحدث من تداخل ومجاورة مع الأصوات المجهورة المجاورة لها، فتصبح الشين مجهورة بسبب ذلك التجاور<sup>1</sup>، مثل ما يحدث في تجاور هذين الصوتين الغاريين على الترتيب (ش، ج) وهذا ما صدّفه ابن سنان ضمن الحروف المستحسنة في العربية.

أما الجيم فقد اختلط أمر وصفها على الدارسين عموماً، بسبب التطور الذي لحقها، وبسبب اختلاف نطقها عند أهل العربية، فالجيم صوت يتشكّل بوقوع الاهتزاز في الوترين الصوتيين، ويتخذ أشكالاً صوتية تتقارب مع أصوات الكاف.

وتعتبر الياء إحدى أصوات العربية التي تستحق مع مثيلاتها المعالجة الخاصة باعتبارها شبيهة بأصوات اللين كما افترض ذلك أصحاب الصوت في الدرس الحديث<sup>2</sup>، فالياء "تتضمن في النطق بها على حفيف، يمكن أن تعدّ صوتاً ساكناً. أما إذا نظر إلى موضع اللسان معها فهي أقرب شبيهاً بصوت اللين (i)، لهذا اصطلاح المحدثون على تسمية الياء بشبه صوت اللين"<sup>3</sup>، فأصوات اللين محصورة في استعمالات العربية ومنها الياء التي تخرج من الأداء الصامت مثل (اليمين، السير..). إلى الأداء الصائت (المسير..). حسب مواضع الكلام وطريقة وقوعها على السمع، ولذلك يؤكّد الدرس الحديث كثيراً من الانطباق مع فرض القدامى في وصف صوت الياء خاصة في تحديدهم للمخرج<sup>4</sup>.

**7-مخرج: الضاد = من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس = ض = الأصوات**

**الأسنانية - اللثوية = الصوت الفموي الأسناني = الأسنان واللثة مع حدّ اللسان وطرفه<sup>5</sup>.**

<sup>1</sup> ينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 51، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 75.

<sup>2</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 43.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 43.

<sup>4</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 44.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب،

الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 164، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص

47، 48، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316.

وتضم هذه المجموعة الصوتية عند ابن سنان حرف الضاد وحده، وعلى ذلك اتفق القدامى في طرحهم، بينما هي عند المحدثين سباعية الأصوات، وما يهّمنا هو صوت الضاد الذي جعله ابن سنان ذا مخرج أسناني، والحقيقة أن هذا الصوت يعدّ أكثر أصوات العربية تعقيدا في بيان مخرجه وذكر صفاته، فالضاد صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مفخم مجهور، وهي الصوت الذي يناظر صوت الطاء المهموسة المفخمة التي يجتمع معها في المخرج الواحد، هذا على حدّ وصف البعض<sup>1</sup>، أما البعض الآخر فقد عدّها "المقابل المفخّم للدال، أي أنّها صوت شديد مجهور مفخم، ينطق بنفس الطريقة التي تنطق بها الدال مع فارق واحد هو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطّبق في الدّطق بصوت الضاد، وعلى هذا فالضاد في العربية هي المقابل المطبق للدال"<sup>2</sup>، وبناء على الوصفين للضاد في قرب صوتها من صوتي الدال والطاء تتبيّن حيرة الدارسين في وصفها، فهي صوت مفقود في هيئته ضمن عربية اليوم.

د = صوت أسناني - لثوي انفجاري شديد مجهور مرقق.

ض = صوت أسناني - لثوي انفجاري شديد مجهور مفخم.

ط = صوت أسناني - لثوي انفجاري شديد مهموس مفخم مطبق.

وقد اكتفى ابن سنان بالإشارة إلى مخرج هذا الحرف فقط، دون أن يبيّن أهميّة هذا الحرف وموقعه في ترتيب حروف العربية، والذي يمعن النظر يلاحظ أن ابن سنان قد اعتمد ترتيب سيبويه لهذا الحرف سواء في تصنيف حروف العربية عندما جعله مقديما على حروف (ج، ش، ي)، أو في إعادة هيئة الترتيب كما تبناها ابن جني في المخارج فكانت الضاد بعد الأصوات الغارية-الحنكية في الترتيب، مخالفا بذلك ترتيب ابن جني الذي أّخر الضاد بعد الياء. والحقيقة أن عدّ ابن سنان مخرج الضاد بعد الياء وقبل اللام أمر تستنكره الدراسات الحديثة التي جعلت تصنيفها مع حروف التاء والدال والطاء، وقد خالف هو نفسه الترتيب الذي وصفه في البداية حيث كان حرف الضاد تاليا لحرف الكاف وقبل حرف الجيم، على عكس ما نلاحظه في ترتيب المخارج.

ويبقى هذا الصوت من أصعب الحروف التي وصفها أهل اللغة والصوت والتجويد، والدليل على ذلك عدم قدرة المحدثين على تصوّر صورة الضاد القديمة إلاّ ما يسمع من أصحاب التجويد

<sup>1</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 316، 317.

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 46.



والقراءة ، "فمع الصورة التي وصفها أولئك العلماء، تحسّ بصعوبة بالغة في التطبيق الصوتي الإنتاجي لصوت الضاد القديمة، بما تمتلكه من خصائص وميزات، إلاّ بعد الدربة والمران المستمرين"<sup>1</sup>.

## 8- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى

(ل) = الأصوات اللثوية = الأصوات الذلقية = اللثة مع طرف اللسان<sup>2</sup>.

يتفق القدامى والمحدثون على وضع هذا الصوت في محالها، فحتى إن اختلفت تسميات مخارجها فإن وصف أداء الحرف فيها واحد، وهي أصوات جعلها ابن سنان خاصة بمخرج اللام فقط، جريا على وضع ابن جني، بينما أسقطت في طبعة سيبويه، أما المحدثون فقد جمعوا صوت اللام مع أصوات أخرى في هذا المخرج وهي اللام والنون والراء. ومن الباحثين من يضيف لها حروف (ت، ط، د، ض، س، ص، ز)<sup>3</sup> باعتبارها أصواتا ترتكز على مقلمة اللسان والأسنان واللثة وجوانب الفم. وابن سنان لم يتعد كثيرا عن طرح القدامى بل لقد جعل لكل حرف من الحروف اللثوية مخرجا صوتيا خاصا كما فعل سيبويه وابن جني، فمخرج النون ينتج من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، أما الراء فتصدر عن مخرج النون أيضا غير أنها أدخل في ظهر اللسان<sup>4</sup>.

وقد أثنى إبراهيم أنيس على القدامى علّمهم لهذه الأصوات الثلاثة "ذلقية" فهذا في نظره إحساس واع بالعلاقة الصوتية بين هذه الأصوات، فجمعوها تحت اسم واحد أيّ ما كان هذا الاسم، وكذلك المحدثون من علماء الأصوات اللغوية، يرون وجه شبه كبير بين هذه الأصوات الثلاثة<sup>5</sup>، والاشترك في هذه الأصوات بين في قرب مخارجها وصفاتها وجميعها مجهزة تتوسط بين الشدة والرخاوة، والتفخيم والترقيق على حسب ما نصّت عليه أقوال الدارسين وأصحاب القراءات. لكن على الرغم من وصف المحدثين لهذه الأصوات بالتشابه إلا أن تقسيم ابن سنان ومن سبقه لها على

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 167.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 173، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 63، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 186، 187.

<sup>3</sup> ينظر، أحمد زرقة، أسرار الحروف، ص 82، 83.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 433، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47.

<sup>5</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 63.

عدّ مخارج يوحى بفكرة الفصل بينها، يضاف إلى ذلك اختلاف الترتيب عندهم من التصنيف الأول إلى المخارج، ففي البداية كان الترتيب بداية باللام ثم الراء ثم النون، أما في المخارج فقد تبدّل إلى البدء باللام ثم النون ثم الراء، فالحفاظ على رتبة اللام والتغيير في رتبة الحرفين الآخرين يستدعي البحث في الأسباب التي أتت إلى ذلك. فحينما تابع ابن سنان وصف هذه الأصوات تمثّل له ترتيب فونولوجي يعتمد على ذكر كل صوت من الثلاثة في مخرج خاص، وعلى الرغم من كون اللام حرفاً أصلياً يكون مفحماً تارة ومرفقاً تارة أخرى، أي تتعدّد تنوعاته الصوتية حسب الوضع اللغوي، إلا أنه لم يقسّم إلى أصل وفرع كما حدث مع صوت النون الأصلية والنون المخففة لاختلاف المخارج الضابطة لذلك، فهو من أوسع حروف العربية مخرجاً عند ابن سنان، وقد أضاف ابن جني في بيان مخرجها قائلاً: "من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية مخرج اللام"،<sup>1</sup> وهو الأمر الذي دعا إلى تسمية هذه الأصوات بـ"الأصوات البينية" أي التي تتوسط بين الصفات كالشدة والرخاوة.<sup>2</sup>

وقد أحسن ابن سنان عندما اتّبع مذهب سيبويه في ترتيب هذه الأصوات حيث "تجاوز ما وقع فيه الخليل من أخطاء فقد قلّم سيبويه (اللام، والراء، والنون) وأخّر (الذال والطاء والضاد) وقد وافقه كل من جاء بعده في هذا القدماء والمحدثون من علماء الأصوات"<sup>3</sup>، وهذا دليل على حسن تقدير العلماء لمخرج هذه الأصوات قديماً، فكلامهم يدلّ على أن مخرج هذه الأصوات واحد من حيث موقعها من اللثة مع الأسنان، غير أن الاختلاف في موضعها من اللسان ووضع اللسان منها من حيث المساحة المستخدمة منه في أثناء نطقها<sup>4</sup>، وبذلك يكون ابن سنان قد حافظ على جملة سيبويه وابن جني في وصف هذين الصوتين.

أما فكرة تقديم ابن سنان النون على الراء في وصف المخارج مع أنه كان قد أخّرها في ترتيب سلسلة الحروف الهجائية فيمكن تفسيرها بأن القدماء قد راعوا قرب المخارج المتشابهة واستدركوا القرب الشديد بين النون واللام فقربوها على الراء<sup>5</sup> وهذا السلوك الأخير أدقّ إذ الوصف المذكور هنا

<sup>1</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47.

<sup>2</sup> ينظر، كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص 206.

<sup>3</sup> محمود مبارك عبد الله، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، ص 199.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 199.

يناسب أن تكون النون بعد الراء لا قبلها"<sup>1</sup>، ونحسب أ الدكتور كمال بشر قصد (أن تكون النون قبل الراء لا بعدها) لأنه كان قد أشاد بتقديم ابن جني للنون في المخارج، إضافة إلى قرب مخرج النون من اللام التي قبله؛ فكلا المخرجين واحد والفرق الوحيد بينهما ضرب من التوسع في المخرج فقط<sup>2</sup>:  
**ل = صوت لثوي جانبي متوسط بين الشدة والرخاوة مجهور ومفخم ومرقق/صامت منحرف.**

**ن = صوت لثوي أنفي متوسط بين الشدة والرخاوة مجهور ومرقق/صامت أغن.**  
**ر = صوت لثوي مكرر متوسط بين الشدة والرخاوة مجهور ومفخم ومرقق/صامت مكرر.**

فالراء زيادة على كونها صوتا مكررا يختلف في بعض صفاته عن الحرفين الآخرين فهو يحتاج جهدا كبيرا في النطق.

**9- مما بين طرف اللسان وأصول الشايا (ط، ت، د) = الأصوات الاسنانية اللثوية = الأصوات الشفوية الأسنانية = = أصوات الأسنان واللثة مع حدّ اللسان وطرفه<sup>3</sup>.**  
 وتجتمع هذه الأصوات مع ما يسميه المحدثون (بالمجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج)<sup>4</sup>، وتتداخل أصوات هذا المخرج مع أصوات أخرى (ز، س، ص، ض)، وهذه الأصوات هي: **ط = صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مهموس مفخم (مطبق).**  
**د = صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مجهور مفخم.**  
**ت = صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مهموس مرقق.**

<sup>1</sup> كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص 178.

<sup>2</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 173، 174، 175، وينظر محمود السعران، علم اللغة العام-مقدمة للقارئ العربي-، دار النهضة العربية، بيروت، (د،ط)، (د،ت)، ص 168، 169.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيوييه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، وينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 160، وينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 46، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 187، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316.

<sup>4</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47.

والملاحظ أن ابن سنان قد حافظ على عبارة سيويه وابن جني عند ذكر مخارج هذه الأصوات على الترتيب فكانت (ط، د، ت)، إلا أنه خالف ذلك عند بيان مخارجها في الترتيب، فقدم التاء على الدال، ولا تعليل واضح لهذا التقديم سوى محاولة ابن سنان تقديم حرف التاء بعد الطاء سوى إدراكه لما أثبتته الدرس الحديث الآن من أن التاء هي النظير المطبق للطاء لكن عدم تفسيره لكل ذلك يبقي الأمر مبهماً، فالأصل الذي أثبتته الدراسات الحديثة جمع هذا المخرج لعدة أصوات هي في عمومها (ذ، ث، ظ، د، ض، ت، ط، ل، ن، ر، ي، ز، س، ص)<sup>1</sup> وذلك لاشتراكها في مخارج الأسنان واللثة، وهي المجموعة الكبرى للأصوات المتقاربة المخارج كما وصفها إبراهيم أنيس، وهي أكثر عدداً مما ذكرنا عند كثير من الباحثين، حيث يبلغ عدد أصوات هذا المخرج عموماً ثمانية عشر صوتاً، بينما تقسم البقية إلى سبعة من الحلق، وأربعة من الشفتين، وواحد من الخيشوم<sup>2</sup>.

والأمر الذي جعل علماء العربية يصنفون الطاء الشبيهة بالتاء من الحروف الفرعية غير المستحسنة، وما يثبته تقارب صوتي (د، ت) في العربية يؤكد على تصنيف ابن سنان فالدال والتاء أختان صوتياً يفرق بينهما الجهر والهمس، والتاء والطاء أختان أيضاً يفرق بينهما الترقيق والتفخيم<sup>3</sup>، ولا احتمال نقيمه على تقديم ابن سنان للتاء على الدال، فهما صوتان يجز إدغام كل منهما في الآخر. (الطاء نظير + التاء + نظير الدال).

**10- مما بين الشايات وطرف اللسان (ص، ز، س) الأصوات الأسنانية - اللثوية = الأصوات الشفوية الاسنانية، المخرج الأسناني اللثوي = أصوات الأسنان واللثة مع حدّ اللسان وطرفه (استمرارية)<sup>4</sup>.**

توافق ترتيب مخارج هذه الحروف وأصواتها عند ابن سنان مع سيويه وابن جني في الترتيب الأولي، والملاحظ أن أصحاب الدرس القديم قد خصصوا لها مخرجاً واحداً، وفيه تجتمع مخارج اللسان

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47.

<sup>2</sup> ينظر، مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية - أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي -، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، (د، ط)، 2000م، ص 58.

<sup>3</sup> ينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 160، 163، 164 وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 187، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، 73.

والأسنان واللثة وتسمى هذه الأصوات (حروف الصفير) أو كما يسميها أصحاب الدرس الحديث الأصوات السنّية dental<sup>1</sup>، وجاءت مجتمعة في مخرج واحد نظرا لتوافق كثير من صفاتها مع بعضها البعض "فبين الصاد والزاي والسين من الشبه ما بين الطاء والبدال والطاء، فهي من مخرج واحد والزاي فيها هو النظير المجهور للسين، أما الصاد فلا تختلف عن السين إلا في كونه حرفا مطبقا والسين ليس فيها إطباق"<sup>2</sup>، ويمكن وصفها كالتالي:

ص = صوت أسناني لثوي احتكاكي (رخو) مهموس مفخم.

ز = صوت أسناني لثوي احتكاكي (رخو) مجهور مفخم.

س = صوت أسناني لثوي احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.

لكن الناظر في ترتيب المخارج يجد اختلافا بين وصف ابن سنان وابن جني عنه عند سيبويه الذي يجعلها (ز، س، ص) وهي عندهما (ص، ز، س)، وليس من سبب يدعو إلى مخالفة الترتيب في هذه الأصوات سوى أحد أمرين<sup>3</sup>:

- "الأول: أن يكون ذلك من عمل النّساخ.

- الثاني: أن يكون سيبويه أو ابن جني قد أحسّ بأنّ الثلاثة من مخرج واحد لا يتقدّم أي منها على الآخرين، والفرق بينهما في الصفة، فالزاي من مخرج السين إلا أنّها مجهورة والسين مهموس والصاد من مخرج السين وهي مهموسة أيضا إلا أنّها تختلف عن السين بالإطباق، فلم يبال التقديم والتأخير بينهما لذلك"<sup>4</sup>. ولعل هذا الأمر هو ما دفع بابن سنان إلى المحافظة على ترتيب ابن جني لها على الرغم من اختلافهما مع ترتيب سيبويه، لأن الاختلاف بينها لا يكاد يكون ذا تأثير نظرا للتقارب الحاصل بينها ولا إثبات أكثر لهذا من تجاوز حدوث الإدغام في أصوات أطراف اللسان والثنايا لأن البيان فيها أحسن على الرغم من كثرته واطرّاده خاصة مع أصوات الزاي والسين والصاد، وهو ما نصّ عليه كثير من دارسيها قديما وحديثا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 187.

<sup>2</sup> حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية، ص 310.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 301.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 301.

<sup>5</sup> ينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 462، 463، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 289.

## 11- مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا (ظ، ث، ذ) = الأصوات الأسنانية =

الأصوات الشفوية الأسنانية = المخرج الأسنانى = مخرج الأسنان مع حدّ اللسان<sup>1</sup>.

اعتمد ابن سنان هذه التسمية لمخرج الحروف الثلاثة، كما فعل ابن جني وقبله سيبويه مخالفين بذلك تسميتها بالمخرج اللثوي كما فعل الخليل، وهي تسمية لاقت إنكاراً كبيراً لدى أصحاب الدرس الصوتي الحديث الذين تعجّبوا من ردّ هذه الحروف إلى مخرج اللثة وتعجبوا من وصفها بذلك<sup>2</sup>، كونها ليست بذات علاقة لا بالحرف أو صوته وهيئته، وصفات هذه الأصوات عند العلماء المحدثين كالتالي:

ظ = صوت أسنانى احتكاكى (رخو) مجهور مفخّم مطبق.

ث = صوت أسنانى احتكاكى (رخو) مهموس مرقق.

ذ = صوت أسنانى احتكاكى (رخو) مجهور مرقق.

ويتفق الوصف القديم لهذه المخارج مع الوصف الحديث، والملاحظة التي نقيمها على هذا هي مخالفة ابن سنان للترتيب الصوتي داخل الحيز الواحد من المخرج، كتقديم الثاء على الذال، وتقدم صوت الظاء عليهما لاتصافه بخاصية الإطباق<sup>3</sup> ولا علاقة لذلك بمخارج الحروف وأصواتها، وإن كان هذا الترتيب يدخل في وصف أصول الإدغام التي وضّحها علماء العربية فتقبلوا منها ما وافق القياس ورّووا ما خالف ذلك، ولو تمّت معالجة فكرة الترتيب على وصف الإدغام المستعمل والمستبجح في لغة العربية لانتهى بنا الأمر إلى ترتيبه على نحو يخالف ما وضعه الأولون، وسنورد هذا الترتيب استناداً على ما وضحه سيبويه قديماً وتما حسان حديثاً ويكون ذلك على النحو التالي:

إدغام حروف الفم الأسنانية:

ظ + ذ = ذّ (-)..... ليس أصلاً في الإدغام، مثال: احفظ ذلك.

ذ + ظ = ظّ (+)، أصل في الإدغام لحدوث التماثل بين الصوتين المتجاورين مخرجا وصفة، مثل:

خذ ظالماً

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 159، 160، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 188، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، 48.

<sup>2</sup> ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، وينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 44.

<sup>3</sup> ينظر، محمود السعران، علم اللغة، ص 184، وينظر، حسام النعيمي، الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، ص 310.

ظ+ث = ث (-)..... ليس اصلا لأنه إجحاف للإطباق الموجود في الظاء، مثل: احفظ ثابتا. ث+ظ = ظ (+).... أصل في الإدغام ، يؤثر القوي في الضعيف، مثل: ابعث ظالما. ث+ذ = ذ (+).... أصل في الإدغام ، يؤثر القوي في الضعيف، مثل: ابعث ذلك. ذ+ث = ث (-).... على غير أصل الإدغام، مثل: خذ ثابتا. وبذلك يمكن اعتماد الترتيب المقبول في لغة العربية في ثلاث علاقات فقط وهي: (ث، ذ)، (ذ، ظ)، (ث، ظ)، وما لا يقبل يكون بحدوث ثلاث علاقات عكسية وهي: (ظ، ذ)، (ذ، ث)، (ظ، ث).

**12- من باطن الشفة السفلى وأطراف الشايات العليا (ف) = الأصوات الشفوية الأسنانية = الشفة السفلى مع الأسنان العليا<sup>1</sup>.**

يسمى الصوت الصادر عن هذا المخرج (فاء) "وينتج عن طريق ملامسة الشفة السفلى للأسنان العليا بصورة تسمح بمرور الهواء ولكن مع حدوث احتكاك (استمراري)"<sup>2</sup>. وليس لهذا الصوت نظير في العربية أو في غيرها من اللغات، فحتى صوت (V) في اللغات الأخرى بعيد عن صفات هذا المخرج وحرفه بسبب الجهر الذي يتلبّسه، بينما تعدّ الفاء صوتا أسنانيا شفويا احتكاكيا (رخوا) مهموسا مرققا<sup>3</sup>، وقد ذكره ابن سنان بعد وصف مخارج الأصوات الأسنانية (ظ، ث، ذ)، ويتفق في ذلك مع علماء الصوت والقراءة والتجويد قديمهم وحديثهم.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، وينظر، سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 47، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 158، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 188، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316.

<sup>2</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 315.

<sup>3</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 158.

### 13- من بين الشفتين (ب، م، و) = الأصوات الشفوية = الشفتان<sup>1</sup>.

وتنتج عن هذا المخرج الأحرف الشفوية، إلا أن التصنيف كان مختلفا عن القدامى الذين جعلوها ثلاثة هي (ب، م، و) إلى المحدثين الذين أخرجوا حرف الواو منها باعتباره صوتا صائتا، إلا أن بعضهم صنفه في المخارج الشفوية لأنه "صوت انتقالي صامت أو نصف حركة semi-vowel أو شبه صوت لين أو نصف علة، أو صوت صائت قصير أو طويل يخرج من أقصى اللسان شفوي مجهور ذو طبيعة مزدوجة، له قابلية التحول إلى صوت صائت خالص ممتد ينتج من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك الأعلى"<sup>2</sup>، ولكن ابن سنان من الذين علّوا هذا الصوت ذا مخرج شفوي يتقارب مع الباء والميم، وهذا لا يعني عدم عده من الصوائت وإنما إدراك منهم للوظائف الصوتية التي يتلبسها هذا الحرف فتارة يكون صامتا وأخرى يكون صائتا مشكلا حركة مد في الحركة، أو كما يسميها المحدثون شبه صوت لين؛ إذ لا يفرق بينها وبين الضمة إلا "أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضممة (u) فيسمع للواو أيضا نوع ضعيف من الحفيف جعلها أشبه بالأصوات الساكنة، أما حين ينظر إلى موضع اللسان معها، فيمكن أن نعلّها شبه صوت لين (u)"<sup>3</sup>، ولذلك يمكن عدّ الواو حرفا مزدوجا بين الصامت مثل (واحد، واحد..)، والصائت مثل (روح..).

أما بالنسبة للباء فهو صوت شفوي انفجاري (شديد) مجهور مرقق<sup>4</sup>، وفي حين دلّ بعض المحدثين على أنه صوت ليس له نظير في العربية أو غيرها، جعل البعض الآخر الحرف (p) في اللغة الإنجليزية نظيرا مهموسا لها<sup>5</sup>، وهو الأمر الذي لم يتقبله عديد من الباحثين للفرق الوارد بين الصوتين.

<sup>1</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 55، سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 433، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص 48، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 156، 157، وينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص 188، وينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 266، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 45، 46، وينظر، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 316.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 159.

<sup>3</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 43.

<sup>4</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 156.

<sup>5</sup> ينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 43، وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 156، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 46.



## 14- من الخياشيم مخرج النون الخفيفة:

من الملاحظات التي نقيّمها على طرح ابن سنان ومن سبقه تركيزهم في المخرج الأخير على (النون الخفيفة)، وقد سبقت الإشارة إليها في هذا البحث، والسؤال هنا يطرح نفسه حول السبب الذي جعلهم يعتبرونها حرفاً من الحروف الأصول ذات المخارج الخاصة دون مثيلاتها فوضعوا لها مخرجاً خاصاً؟.

أطلق أصحاب الصوت والتجويد على مخرج هذه النون الخفيفة (الخيشوم) وهو: "تجويف واسع يتصل مع المخارج بفتحتي الأنف، ومن الداخل بفتحة تؤدي إلى أقصى الفم حيث تظل على الحنجرة مباشرة، ويتحكّم في فتحها وإغلاقها الحنك"<sup>1</sup>، ورجّح كثير من الدارسين أن سببوه ومن تبعه قد خصّصوا هذا الفراغ لصوت النون الخفيفة الشبيهة بالغنة، فقد سبق له تحديد الحروف ورموزها قبل أن يفرغ من وصف الأصوات وبيان مخارجها، فاعترض له صوت غنة أدرجه مع حرف النون<sup>2</sup>، وهذه زاوية تثبت الاختلاف الحاصل بين الدرسين قديماً وحديثاً فاتجاه البحث الحديث إنما يكون "من الأصوات إلى الحروف إذ ينظم الباحث ما لديه من أصوات جرت ملاحظتها ووصفها فيبونها إلى مجموعات تسمى كلّ مجموعة منها حرفاً، وذلك كأن يجمع الأصوات الدالة على النون مع اختلاف المخارج بين هذه الأصوات فيجعلها تحت عنوان واحد هو "حرف النون"<sup>3</sup> وهذا عكس ما درسه ابن سنان والعلماء قبله فعلى الرغم من إدراكهم لنظام صوتي تميّز عن كل وصف توصلت له اللغات الأخرى، إلا أنّ فكرة الانطلاق من الحروف إلى أصواتها خلقت مشكلاً صوتياً في دراستهم، وفي هذه القضية مثل تحليل ابن جني بعدا وظيفياً بإدراكه لعمق هذا الصوت دقة وصواباً حينما وصف هذه النون باسم (النون الخفية)<sup>4</sup>، عكس ما تبناه ابن سنان من مصطلح (النون الخفيفة) ولا ريب بأن هنالك فرق بين المصطلحين "فليست الخفيفة في ظاهر اللفظ إلا الساكنة، وهي ليست مقصودة بالغنة، إنما هي الخفية التي تخفى إذا اتبعت حروف الإخفاء"<sup>5</sup>، ولا مجال للشك بوجود الفرق بين النونين فمن غير المعقول أن يقرّ - سببويه وابن جني ومن تبعهم كابن

<sup>1</sup> عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 45، 46.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 46.

<sup>3</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 50، 51.

<sup>4</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 48.

<sup>5</sup> عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 46.

سنان - مخرجها الأخير دون إدراك الصائت الظاهر فيها، إلا أن ابن الحاجب وابن يعيش قد اكتفيا بذكر مخرج النون فقط<sup>1</sup>، وقد تعددت بعد ذلك التعاريف التي تصوّر صحة هذا المخرج وانفصاله عن مخرج (النون)، وممن تتبع الظاهرة من علماء التجويد ابن الجزري في (النشر) ، ومكي في (الرعاية)، والدايني (في التحديد في القرآن والتجويد) وكلها تبحث في صفة الفراغ الأنفي وتنفق مع معطيات الدرس الحديث الذي يسميه بالتجويد<sup>2</sup>، ويكاد التعريفان ينطبقان مع تعريف الدايني: (والخيشوم الخرق المنجذب إلى داخل الفم)<sup>3</sup>.

وهذه هي الحروف التي ذكرها ابن سنان مع الوصف الذي أتبعها إياه، بحيث لا يكاد يخرج عما أقره أصحاب الدرس القديم وما أثبتته أصحاب العلم الحديث، وعلى الرغم من توسّعه في باب الصوت إلا أن غايته تبرّر الطريقة والوسيلة التي أتبعها فمفهوم الفصاحة يحتاج إلى مثل هذه الإشارات الصوتية التي لا غنى لمتعلّمها منها.

وفي ختام هذا الفصل يمكن الوقوف على النتائج الآتية:

\* أن تنظيم ابن سنان للأصوات كان بعد تأثره بما وضعه أصحاب الدرس اللغوي العربي الذين أبدعوا في وضعه وشرحه، ولاحظنا كيف تلاقت رؤاهم مع ملامح الدرس الحديث في كثير من المواضع.

\* إن افتتاح ابن سنان لكتاب "سر الفصاحة" بهذا التنظيم امر عابه عليه كثير من الدراسين، إلا أن ذلك لم يكن عبثاً فلقد أدرك علاقة الجزء بالكل فتدرج في بناء اللبنة اللفظية ودراستها من أصغر وحدة مكونة لها، حتى يمهّد لموضوع الفصاحة الذي يتأسس على اللفظة المفردة وانسجامها وتناسبها الصوتي قبل تأليفها في تركيب أو نصّ.

\* بدت أغلب آراء ابن سنان الصوتية ناتجة عن قراءة واعية ومعقّمة لأهم مصادر اللغة، وإن كان يختصر في كثير من المواضع الرأي والشرح والتعريف.

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، الجزء الخامس، ص 516، وينظر، هيام سليم عبد اللطيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب، ص

<sup>2</sup> ينظر، عبد العزيز الصبيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 47.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 47، وينظر، أحمد زرقة، أسرار الحروف، ص 79.

## الفصل الثاني:

### قضايا اللغة والكلام في فكر ابن سنان الخفاجي

أولاً: الكلام ومتعلقاته عند ابن سنان

ثانياً: الكلام في اصطلاح ابن سنان الخفاجي

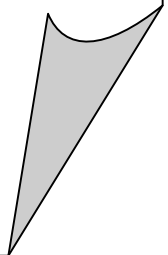
ثالثاً: الكلام وشرط الإفادة

رابعاً: البعد التواصلية للغة والكلام

خامساً: موقع المتكلم في بلاغة ابن سنان

سادساً: الظاهرة اللغوية عند ابن سنان ومبدأ المواضع

سابعاً: المتكلم وإنتاج المعنى



## تمهيد:

لا تختلف طبيعة الصوت عن مبدأ الكلام الذي ينتج عن ذلك بعدها، فمقاصد المتكلم موجهة لغاية واحدة هدفها التواصل وإظهار المعنى، ويتحقق ذلك باتحاد الصوت مع الحرف واثتلافهما لتحقيق عنصر الكلام، وقد جعل ابن سنان للكلام فصلا كاملا ذكر فيه ضوابط الكلام ومقوماته، مستعينا بالرؤى النحوية التي أسهمت في تكوين هذا العنصر، كما أنّ حديثه عن الأصوات والحروف كان تمهيدا لتناوله كونه انتظاما لها في بنية واحدة، يقول: "ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبذا من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها (...)" ثمّ ندلّ على أن الكلام ما انتظم منها<sup>1</sup>

وذلك إقرار بأهمية الجوانب اللغوية في تحصيل أسباب الفصاحة عند ابن سنان ترتكز على آليات لغوية يتم من خلالها توظيف جملة من علوم اللغة (علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وعلم البلاغة والدلالة) والنقد والأدب والفصاحة تدرك بتضافر العلوم وتكاملها فيما بينها، فالبلاغة والنحو والنقد علوم تخدم الكلام ومتكلمه. ن وعلى مستواها تتوزع شروط الفصاحة وعلى العموم فإن جهود ابن سنان في فصل الكلام تكاد تكون تلخيصا لعمل صاحب "المغني في أبواب العدل والتوحيد" القاضي عبد الجبار، لكنه لم يكتف بذكرها فقط بل زاد عليها الصبغة التعليلية التي عرف بها في فصول الكتاب، وأضاف إليها منهجا تعليميا يضبط من خلاله آليات تحقيق الفصاحة ومقوماتها لدى المتكلم.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 40.

أولاً: الكلام ومتعلقاته عند ابن سنان الخفاجي:

بدأ ابن سنان حديثه في الكلام بتحديد جوانبه اللغوية (المعجمية) والنحوية والصرفية، ورصد الآراء فيها، فأضاف على ما ذكره أصحاب الكلام الحديث في جوانبه النحوية التي توقفت عندها النحاة، فقال: "الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير"<sup>1</sup>، وإنما ذكر ابن سنان ذلك ليفرق بين الكلام والجملة ويجدد العام والخاص فيهما.

وذكر ابن منظور (ت 711هـ): "الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة مثل نبقة ونبق، ولهذا قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولم يقل ما الكلام لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعا وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة"<sup>2</sup>، فتصريح ابن سنان على هذه الشاكلة محاولة للترقية بين المصطلحات الواردة في هذا الباب والتي تعاني تقاربا كبيرا، وإن كانت أقواله بحاجة إلى تفصيل أكثر، إلا أنه استغرق في القضايا النحوية لهذا العنصر على نحو لم يشر إليه القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) الذي اكتفى بربط ذلك بالكلام عند المتكلمين والرد على النحاة فقط. وقد عدّل ابن سنان سبب فعل ذلك عندما تحدث في مقدمة الكتاب فقال: "وذلك أن المتكلمين، وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقائق الكلام ما هو؟ فلم يبيّنوا مخارج الحروف وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها، وأصحاب النّحو، وإن أحكموا بيان ذلك، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأسّ، وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك، وإن كان كلامهم كالفرع عليه"<sup>3</sup>، ثم ناقش ابن سنان مسألة "الكلام والتكليم" في اللغة وأشار إلى بعض آراء النّحاة فيها كقوله: "وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾"<sup>4</sup> "بين التعليل في ذلك التّوجه فقال: "ولعل أبا سعيد تسمّح في إيراد ذلك وقاله مجازا فأما الكلم فإنه اسم يدلّ على الجنس، هكذا مذهب أهل النّحو في الأسماء التي يكون فيها الاسم على صورتين: تارة بالهاء وتارة بطرحها، نحو تمرّة وتمر،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، مادة (م، هـ)، ص 366.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 40، 41.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

وبسرة وبسر، وما أشبه ذلك. على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلمة، لكن الأخرى على مذهبهم ما ذكرناه"<sup>1</sup>.

فالملاحظ صححة وصف ابن سنان للمسألة وحسن التعليل الذي اعتمده، وإن كان للأمر علاقة بالجوانب النحوية فهذا دليل اطلاعه على مجمل الآراء المتداولة فيها، وموسوعية فكره في علوم العربية.

ويستمر الخفاجي في التوجيه اللغوي لمصطلحي الكلام والتكليم فيقول: "والكلمات جمع كلمة وقد حكى كلمة وجمعها كلم، وروى أبو زيد أن العرب تقول الرجلان لا يتكلمان يريد: لا يتكلمان. وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو كلمت، وفعلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل، نحو: كسرت تكسيرا، ولا يأتي على لفظ آخر"<sup>2</sup>، وكلها إشارات نحوية استهلكت قبل ابن سنان المسائل الكثيرة فيها، وغاية ابن سنان من ذكرها لم تقتصر على محاولة توجيهها نحويا فقط، بل جاءت ضربا من باب التفرقة الضمنية بين فعل المتكلم والمخاطب والتفاعل الحاصل بينهما، فلما ذكر التكليم دلّ على المشاركة بين عنصري التخاطب، واستدل على ذلك بلفظ اسم المصدر الذي وضحه سابقا.

ولم يكتف الخفاجي بعرض الفروقات اللغوية بين مفردات هذا الباب فقط، بل تجاوز ذلك للبحث عن الدلالات التي تفتعلها في صيغة الخطاب، ولا شك أن الكلام غير التكليم في الدلالة وأن الزيادة الواضحة في المبنى هي إشارة لمعنى آخر تشحن به اللفظة فالعبارة، وفي سياق رده على أبي طالب، عين بعض السياقات التي تتصل بهذين الاسمين فقال: "ثم قال فإن قلت: ألسنت تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة؟، قيل قال أقول: تكلم، ولا أقول: قال كلاما، لأن الكلام ما وقع على الجمل من حيث ذكرت أن كلاما إنما وقع على أن يكون اسما للمصدر ونائبا عنه. وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير"<sup>3</sup>، وهذا من باب تفرقة بين الكلام والجملة وعدد الألفاظ الواردة فيهما، ثم الدلالات المشحونة التي تنبئ عن فعل التكثير والمبالغة في وصف الكلام، ثم أضاف على ذلك قائلا: "ألا ترى أنك تقول: فعلت كذا وكذا. ولفظ كذا يحتمل

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 57.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 59.

أن يكون كثيرا وأن يكون قليلا، وبابه القلّة. وإذا قال فُعلت بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد. فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جاريا على لفظ فعل للمبالغة وجب أن يراد به التكثير، وأقلّ أحوال التّكثير والتّكرير أن يكون واقعا على جملة<sup>1</sup> فحديث ابن سنان هنا فيه ربط بين عد الألفاظ والجملة الحاصلة من عملية الكلام، مع إشارته إلى إمكانية استعمال الاسم بدل المصدر، والسياق وحده يحدّد ذلك، وجاء في شرح ابن يعيش أن اسم الشيء قد يفيد أيضا ما يفيد مسّاه<sup>2</sup>.

وفي سياق التوجيه اللغوي لمصطلحي (الكلام والتكلم) يقول في ذلك: "فإن الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين: إذا أريد التقليل كان خفيفا، وإذا أريد التكثير ثقل، كما نجد ذلك في ضرب وضرب، وذلك أنه لم يجرى فيه إلا كلمت البتّة. قيل: أليس قد تقرّر أن لفظ فُعل للتكثير والتّكرير فينبغي أن توفى حقّ لفظها. وكونها على حالة واحدة عندي أبلغ في المعنى، حتّى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للمبالغة من حيث كان الكلام أجل ما يوصف به الإنسان<sup>3</sup>؛ وبذلك يكون التوجيه للفعل الخطابي خاصا بالصيغة التي يختارها موجه الخطاب ووفق المعاني المضمنة التي تتعلق بصفة القلّة تارة، ووصف الكثرة تارة أخرى، إلا أن قول الخفاجي يحمل في طيّاته أبعادا أخرى تتوجه إلى المخاطب وقصد الكلام وتتعلق بمرتبة الفعل الكلامي وسياقه العام، فنراه مضييفا على ما قلّمه من توجيه بعض الأمثلة التقريبية فيقول: "ويقال لأصل الدين والكلام عليه: فلان متكلم. فلولا أنّها شيمة شريفة، وصفة مبالغة، لما وصف بذلك. ثمّ يقال للإنسان الذي يورد ما تقلّ فائدته: هذا ليس بكلام. فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في قولهم: فلان متكلم<sup>4</sup>، فالاستعمال اللغوي لمصطلح التكلم عند ابن سنان موجه لصيغة المبالغة في وصف الفعل والدلالة على معناه؛ لذلك نراه يضرب أمثلة هي قرينة بالجانب المجازي في الاستعمال، نحو:  
قول الشاعر<sup>5</sup>:  
فَصَبَّحْتُ وَالطَّيْرُ لَمَّا تَكَلَّمَ.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 69. <sup>1</sup>

ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 74. <sup>2</sup>

ابن سنان، سر الفصاحة، 60. <sup>3</sup>

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 60. <sup>4</sup>

المصدر نفسه، ص 60. <sup>5</sup>

وما استعارة ابن سنان لهذه للعبير المجازية عن قوة فعلي الكلام والتكلم إلا إحالة لاهتمام العرب بالاستعمالات الخاصة للكلام بسياقاته المتنوعة، والدليل على ذلك قوله: "ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب، لشرف الكلام عندهم، وأن القليل المفيد منه عندهم كثير، يقولون: "وقال فلان في كلمته". إنما يريدون القصيدة"<sup>1</sup>، فجميع الأوصاف التي يذكرها ابن سنان لا تتعلق بالصيغ الصرفية التي يختارها المتكلم بقدر ما تتعلق بالمعاني النفسية التي على المخاطب الوقوف عليها، ولعل أنسب ما يذكر في مقام التفرقة بين المصطلحين عند أصحاب الكلام ذلك الوصف الذي نجده عند العسكري (ت 395هـ) حيث يقول: "الفرق بين الكلام والتكلم: أن التكلم: تعليق الكلام بالمخاطب؛ فهو أخص من الكلام، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير، فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكلم، وذلك أن قولك: كلمته كلام وكلمته تكليما سواء"<sup>2</sup>. كانت إشارات ابن سنان موجّهة لبيان المعاني اللغوية لمصطلح الكلام، لكنّها أنبأت في ثناياها عن بعض وجوه الفرق اللغوي بين فعل الكلام والتكلم، وبين الكلام والجملة.

وما يضاف على تفرقته تلك رده على قول أبي طالب: "إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يفد، لا أن ذلك على سبيل التحقيق. كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة كضرب وقتل، أفعالا. ولو عدلنا إلى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث، فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له تكلم ولا يقال قال كلاما. واعتداله بأن كلاما وقع اسما لمصدر ونائبا، وذلك المصدر موضوع للتكثير، فيجب أن يوفى حقه فمن طريف ما يعتمد عليه"<sup>3</sup>، والعلّة في ذلك قوله: "وذلك أن التكثير موجود في لفظ تكلم، وقد أجازته مع القلة، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظ التكثير. وإنما هو نائب عن ذلك في لفظه. فإن جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق"<sup>4</sup>، ويبدو أن الخفاجي قد كان

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 62.

<sup>2</sup> أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1997م، (د، ط)، ص 35.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 62، 63.<sup>3</sup>

المصدر نفسه، ص 63.<sup>4</sup>



مبالغا في جعل فعل التكلم مقترنا بالمبالغة والكثرة في القول والفعل، وهذا غير حاصل في كل الحالات، وإن كان صوابا اعتبار خفة الفعل أو ثقله ذات علاقة بالمعنى<sup>1</sup>.

وفي محاولة ابن سنان التفرقة بين الكلام وغيره من المصطلحات وخاصة اللغة، يعتبر الفعل الصيغة المحددة لهذه التفرقة بالنظر إلى منطق الاستعمال، "فالفعل الذي هو من أهم أركان الكلام يدل على الحدث وكل حدث يحصل بالضرورة في زمان معين ومكان معين. وأما الكلام كاسم مصدر لفعل تكلم فهو حدث لا بد أن يكون له زمان ومكان معينين. وبهذا يفترق الكلام كفعل وكحدث عن الجهاز الذي يستعمله المتكلم وهو اللغة إذ هو أداة لتبليغ الأغراض، وبما أنها نظام من الأدلة المتواضع عليها لا تتراد لذاتها بل للانتفاع بها كأداة تبليغ فهي كيان مجرد لعموم استعمالها ولعدم اختصاص كل عنصر فيها كأسماء الأجناس والأفعال وحروف المعاني فهي صالحة للاستعمال في كل مناسبة وفي أي وقت"<sup>2</sup>، وارتباط تأسيس اللغة بالفعل تجعله قرين الحديث، متفاعلا مع عنصري الزمان والمكان وبقية المقومات الأخرى. ولا يمكن فصل هذا الفعل أيضا عن الوحدة الكبرى للخطاب "فالجملة نواة كانت أم نواة وزوائد، هي وحدة خطابية لا يتجاوز النحو مستواها في دراسة البنية كبنية مع ما تدل عليه من معان، أما الخطاب فسرى أنه موضوع يدخل في جزء كبير من النحو وتختص به البلاغة مع ذلك"<sup>3</sup>.

### ثانيا: الكلام في اصطلاح ابن سنان الخفاجي:

بعد أن أنهى ابن سنان الحديث عن الجانب المعجمي والنحوي لمصطلح الكلام، انتقل إلى ذكر حله عنده فقال: "والكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها على ما بيّناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات. وحله ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة"<sup>4</sup>. إن المتأمل لهذا التعريف يلاحظ حرص ابن سنان على الإمام فيه بعلة جوانب كان قد تطرق لها سابقا، ويمكن تحليل هذا القول على النحو الآتي:

ينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة، ص 389.<sup>1</sup>

عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص 43.<sup>2</sup>

عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص 14.<sup>3</sup>

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.<sup>4</sup>

أ- الكلام بوصفه حروفاً عربية:

طالما أشار ابن سنان إلى تعلق الأصوات والحروف والكلام بالدرس العربي، يقول: "وقعت في كلام العرب"<sup>1</sup> و"هكذا قالت العرب"<sup>2</sup>، والأهم من ذلك إشارته إلى العلاقة بين عناصر هذه الثلاثية حيث ذكر في موضع سابق: "الحرف في كلام العرب، يراد به حدّ الشيء وحدّته (...)" وسمّيت الحروف حروفاً لأن الحرف حدّ منقطع الصوت، وقد قيل: إنها سمّيت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح كحروف الشيء وجهاته"<sup>3</sup>، ونظراً لضرورة توافر هذه العلاقة بين عناصر تكوين الحدث اللغوي فقد عدّل ابن سنان أسباب اشتراطه لبعض الأمور التي تتعلق بإنشاء ذلك، وسنحاول تفصيل ذلك كما يلي:

ب- الكلام بوصفه حروفاً منتظمة:

ومعنى هذا أن التأليف الصوتي للمكون الحرفي ينبغي فيه مراعاة الترتيب والتجاور الذي يستدعي المحافظة على القاعدة الزمنية التي تكفل السلامة اللغوية، وتنتج كلاماً صحيحاً مفيداً معقولاً لدى السامع أو القارئ، ومن تعليقات الخفاجي على ذلك قوله: "وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام"<sup>4</sup>، فالانتظام مبدأ متعلق بالزمن الذي أشار إليه ابن سنان، والمكان والترتيب وغيرها من المبادئ عنده، ولعل هذا ما أشار إليه حديثاً "فردينان دي سوسير" في ثنائياته حينما تكلم عن خصائص الدليل اللغوي ومنها مبدأ "الخطية" أو ما يسميه "الخاصية ذات الخط الطولي للدال فإذا كان" فإن الدوال السمعية لا تنهيّأ ولا تنتظم إلا على خط طولي زمني وعناصر هذه الدوال السمعية يعقب بعضها البعض الآخر حضوراً وكأنها ماثلة للعيان مما يجعلها تكوّن سلسلة وتتجلى هذه الخاصية على وجه المباشرة كلما مثلنا تلك العناصر في الكتابة المرسومة، وكلما استبدلنا الخط الطولي المكاني للدلالات المسطّورة بالتتالي الزمني"<sup>5</sup> ويتأكد هذا البعد اللساني عند ابن سنان مقارنة بفكر "دي سوسير" في جعله

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 59.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 62.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 49.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

<sup>5</sup> فردينان دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2008، ص 109.

الانتظام ممثلاً لهيئة الحدث الكلامي فالحرف المفرد ينفصل وظيفياً عن الحرف الذي يليه، الأمر الذي يقلب صيغة النطق من الكلام إلى عدمه؛ لأن الكلام "لا يصح في حقه أن يوجد دفعة واحدة إذ لا بد لأجزائه أن تنتظم على سلك الزمن سابقاً فلاحقاً فتابعاً، وهذا مؤداه أن أي جزء من أجزاء سلسلة الخطاب لا بد أن يكون له مع أي جزء من الأجزاء الباقية علاقة زمنية هي بالضرورة إما موجبة وإما سالبة، فلا مناص من أن يكون أحدهما إما سابقاً للآخر أو لاحقاً له"<sup>1</sup>.

وعليه فالكلام لا يكون إلا بعد أن يترتب في الحدوث ليكون مفيداً لما وضع له، فلا يمكن تصور إنجاز أي فعل لغوي بعيداً عن المسار الزمني نظراً للعلاقة الرابطة بين صورة الكلام وزمن الحدوث، حيث لا يحدث الفعل الكلامي بعيداً عن عناصر المحل والإدراك والزمن، كما أن الانتظام المشروط في حروف الكلام يستلزم وجود نظام متعلق بالمفردات والتراكيب الذي يكفل صحة الصناعة وجودة العبارة.

### ج- الكلام بوصفه حروفاً معقولة:

استأنف ابن سنان ما وضعه من شروط سابقة على الحرف فخصّ الكلام بها أيضاً، يقول: "وحدّه ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة"<sup>2</sup>، ويعني بذلك الحروف التي يمكن إدراكها من طرف السمع، وذهب إلى التعليل فيها فقال: "وذكرنا الحروف المعقولة لأن بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف. ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها"<sup>3</sup>، فشرطها أن تكون صادرة عن عاقل مدرك لما يقول مما يستعمل من ألفاظ، وتتعلق صفة التقطع هنا بفكرة التواصل الحاصل في الصوت الصادر عن جهاز النطق، حتى لا يلتبس الصوت بالصوت فيختلط الأمر على السامع، وفي انتظام الأصوات تحديد لمقاطع الحروف على النحو الذي وصفها به ابن سنان عند تعريفه للصوت في الفصل السابق، وقد أشار صاحب المغني القاضي عبد الجبار إلى ذلك قبله فقال: "وإنما لم نقتصر في تحديد الكلام على أنه الحروف المنظومة، لأنه قد يكون كلاماً وإن كان حرفين - كما يكون كلاماً إذا كان حروفاً. وإنما لم نذكر في جملة الحدّ أنه أصوات مقطعة، لأنه لا يكون حروفاً منظومة إلا وهي أصوات مقطعة، فذكر ذلك يغني عن ذكر الأصوات؛ ولأن الكلام لا يبيّن بكونه أصواتاً مقطعة من غيره، لأنه قد يكون كذلك ولا يكون كلاماً؛ ولا

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 267، 268.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57، 58.

يكون حروفا منظومة دون ذكر الأصوات"<sup>1</sup>، فالأمر متعلق إذا بطريقة الأداء الصوتي للحروف والتقطع المقصود عند ابن سنان مخصوص بتشكّل بمقاصد المتكلم "وهو ما يقود إلى التحليل الاستقرائي المتصاعد من الجزء إلى الكل، لأن الحروف أصوات مفردة إذا ألّفت صارت ألفاظا، والألفاظ إذا ضمنت المعاني صارت أسماء والأسماء إذا تتابعت صارت كلاما، والكلام إذا ألصق صار أقاويلا، فتتكامل على هذا النمط مهجة الخطاب"<sup>2</sup>، وفي إصرار ابن سنان وتأكيدده على فكرة التقطع الصوتي الصادر عن المتكلم بحروف العربية بيان لتمسه في القضايا الصوتية وإحاطة بالجوانب الضرورية في تكوينها فنراه ملما بآراء أصحاب الصوت بصورة هي أقرب إلى الاختصار والإيجاز منها إلى الاستفاضة في الطرح الذي نلمحه عندهم، وما عرضه البسيط لهذين الشرطين إلاّ إيجاز لآراء ابن سينا (ت428هـ) الذي تطّرق لهذه الأفكار عندما ذكر تعريفات الصوت والحرف، وذكر الحقيقة المفردة لبعض الحروف التي تنتج عن "حسبات تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت"<sup>3</sup>، وهذا كشف دقيق لفكرة التقطع التي أشار إليها ابن سنان، ثم واصل ابن سينا ذكر تعلق خاصة الزمن بالحروف المفردة والمركبة فقال: "وهذه المفردة تشترك في أن وجودها وحدوثها في الآن الفاصل بين زمان الحبس وزمان الإطلاق، وذلك لأن زمان الحبس التام لا يمكن أن يحدث فيه صوت حادث عن الهواء وهو المسكّن بالحبس. وزمان الإطلاق ليس يسمع فيه شيء من الحروف لأنها لا تمتد البتة (...). وأما الحروف الأخرى فإنها تشترك في أنها تمتد زمانا وتفنى مع زمان الإطلاق التام..."<sup>4</sup>.

ولم يغفل ابن سنان وهو يشير إلى عنصر الزمن وأهميته في عملية الكلام الإشارة إلى حاجة المتكلم إلى حسن التأليف الصوتي بين الصوت والحرف، يقول: "فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو: أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام، ومتى اختل بعضها لم يوصف بذلك. وفيما ذكرناه تسمع، وهو قولنا لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم

<sup>1</sup> القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد - كتاب خلق القرآن -، ج3، ص 7.

<sup>2</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 254، نقلا عن إخوان الصفا، الرسائل، الجزء الأول، ص 400، وينظر، الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق د. عثمان أمين، دار الفكر العربي بمصر، 1949، ص 47، 48.

<sup>3</sup> ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 60، وينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 257، 258.

<sup>4</sup> ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 61، 62.

يصح وصف فعله بأنه كلام<sup>1</sup>، وعلى الرغم من تكراره للحدث في هذه المسألة إلا أن ذلك قد قاده إلى استنتاج مسألة لغوية أخرى.

وعلى العموم فعملية الكلام تستدعي استحضر العنصر الصوتي وفقا للكفاية اللغوية لدى المتكلم واعتمادا على الأغراض الوظيفية الواردة في صيغة الخطاب فـ"الأداء الصوتي للكلام أو الإلقاء ليس يعني إحداث ضوضاء تلقى في الهواء، وإنما هو فن يعتمد على قوائم وأسس معينة تتمثل في شخصية المتكلم وكيفيات تعامله مع أصوات لغته وكيفيات نظمها في أنساق صوتية صحيحة حتى يأتي التشكيل الصوتي للكلام سليما رائقا، بناء وطلاء"<sup>2</sup>.

ومن القضايا التي استدلت بها الخفاجي على صحة ما ذهب إليه قضية النطق بحرف واحد التي تنتفي معها صفة الكلام، فالكلام عنده ما انتظم من حرفين فأكثر، يقول: "وكذلك النطق بحرف واحد متعذر غير ممكن إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين، الأول منهما متحرك والثاني ساكن، وهو الذي يسميه العروضيون سببا خفيفا"<sup>3</sup>. وقد أثار مثل هذا التصور حفيظة كثيرين آنذاك واحتجوا على مثل هذا الطرح مستدلين بالأفعال ذات الحرف الواحد في العربية بصيغتها الأمرية مثل "ق" و"ع" و"ف" وغيرها، لكن ما عناه ابن سنان يختلف تماما عن التصور الذي فهمه هؤلاء فهو عندما طرح ذلك لم يعنه على وجه العموم وإنما سرد ذلك على وجه مخصوص متعلق بحروف العربية الأبجدية التي كان قد وصفها في الفصل السابق؛ فالقول بأن حروف "الباء" و"القاف" و"الياء" كلام، أمر بعيد عن كل تصوّر، وله فيما أورده أئمة النحو مثال على ذلك، فقد أشار الرضي إلى عدد حروف الكلام فقال: "واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا"<sup>4</sup>، لكن ذلك لم يؤخذ على محمل التبريد للنحو، ولم يؤثر على المقاصد العامة لهذه المسألة النحوية.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 58.

<sup>2</sup> كمال بشر، فن الكلام، دار غريب، القاهرة، (د، ط)، 2003، ص 161، الطلاء: هو التلونات الصوتية التي تتمثل في بعض الظاهر النطقية التي تلف المنطوق كله وتكسبه واهص أدائية مميزة، من شأنها أن تصنّفه على صنوفه التعبيرية، وتشمل أيضا: النبر والتنغيم، والفواصل الصوتية

<sup>3</sup> ابن سنان سر الفصاحة، ص 58.

رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي لكافية بن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، الجزء الأول، القسم <sup>4</sup> الثاني، المملكة العربية السعودية، 1993 دط، ص 4.

وكان ردّ الخفاجي أيضا غير بعيد عن ردود من لفّ لفه في هذه القضية فقال: "وبهذا أجاب أصحابنا من أزمهم على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون: "ق" "و" "ع" في الأمر ليس بكلام، لأنه حرف واحد. قالوا: إن المنطوق به في هذا القول حرفان والغنة التي وقف عليها عند السكت هي حرف. وإن لم تثبت في الخط،<sup>1</sup> وما سمّاه ابن سنان غنة عند الوقف هو في الحقيقة هاء السكت الناتجة عن ذلك، يضاف إلى ذلك حسن التعليل الذي اختص به ابن سنان بحاجة كل حرف من الكلام إلى متحرك وساكن، وما تطّرقه لمثل هذا التقسيم إلا حرص على تتبع خطأ أصحاب الدرس اللغوي الذين أدركوا من البداية أهمية بيان استقلال المفردات في تأليفها وآدائها الوظيفي، وكذا استقلال عنصر الكلام عن هذا الوصف، وقد تناول ابن سنان الخفاجي هذه الخاصية للتتابع الزمني التي تنعكس في بعد خطي، اشترط لحدوثها الانتظام يقول " وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان، وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام"<sup>2</sup>، وهي إشارة إلى فكرة التعاقب والتوالي التي يطرحها الدرس اللساني الحديث. مما جعل الباحث " عبد السلام المسلي " يقر بأن ابن سنان " انطلقوا من انصهار الحدث اللغوي في عامل الزمن الطبيعي ليستنبطوا خاصية جوهرية في طبيعة الظاهرة اللغوية ذاتها ألا وهي خاصية التولد إذ لا يصح في حق الكلام أن يوجد مجتمعا في حالة واحدة، حيث لا يصح أن يفعل إلا متولدا، وتأتي استقرارات الخفاجي في هذا المقام لتمكن صبغة التنظير والتجريد عند صاحب المغني وذلك بالتشريح الاختباري إذ يقرر: " لا تقع الأصوات من فعل العباد إلا المتولدة ويدلك على ذلك أيضا تعذر إيجادها عليهم بتوسط الاعتماد والمصاكة ولأنها تقع بحسب ذلك فيجب أن تكون مما لا يقع إلا متولدا كالآلام"<sup>3</sup>

والخفاجي في هذا الطرح متّبع لرأي القاضي عبد الجبار " الذي فسّر ذلك بقوله: "كيف يجوز ألاّ يكون كلاما مع أنه أمر، والأمر قسم من أقسام الكلام، يختص بصفة زائدة على كونه كلاما، فلا يجوز أن يحصل بالحرف الواحد أمر إلاّ ويجب كونه كلاما"<sup>4</sup>، وتبقى قضية العدد التي اعتمدها متعلّقة بالحرفين قضية خلاف بين النحاة، ولم يشر إلى عدد حروف الكلمة كما فعل سيبويه الذي

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 58.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 57.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 270، 271.

<sup>4</sup> القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، - كتاب خلق القرآن -، ص 9.

يرى بأن "أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"<sup>1</sup>، وقال المبرد: "فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه. لأنه مستحيل. وذلك أنه لا يمكنك أن تبتدىء إلا بمتحرك، ولا تقف إلا على ساكن"<sup>2</sup>، وعلى ذلك أغلب نحاة العربية. ومن أحسن توجيهات لابن سنان على هذه المسألة:

### ج - 1 - التوجيه المنطقي:

استند ابن سنان في توجيهاته على بعض المعطيات المنطقية<sup>3</sup> التي تزيل عن هذه المسألة بعض الشبهة التي اكتنفتها بين الدارسين، وذهب ابن سنان إلى الاحتجاج بأن الكلام ما ائتلف من حرفين فأكثر، ويشمل ذلك كلام الإنسان الأخرس الذي تبين أصواته حرفين فقط، يقول في ذلك: "وقد ألزمتنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الأخرس متكلماً، لأنه قد يقع منه حرفان، والتزم أصحابنا ذلك وقالوا: إن الأخرس يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام"<sup>4</sup>، ثم أشار إلى بعض آراء العلماء الذين تشددوا في صيغة تعريف الكلام "وفيهم من احترز من ذلك وقال في أصل الحد: ما انتظم من حرفين مختلفين، وأدعى أن الأخرس لا يقع منه ذلك. وطعن على هذا القول بأنه: غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان. والمعتمد التزام ذلك، والقول بجوازه"<sup>5</sup>، ويبقى الكلام عند ابن سنان ما انتظم من حرفين، ولا يفرق الوصف القديم عنده عن الوصف الذي قلّمه أصحاب المذهب الاعتزالي، وسنبين بعض ذلك لاحقاً في هذا الفصل.

### ج - 2 - التوجيه النحوي والصرفي:

وكان بإتباع ابن سنان القواعد النحوية والصرفية التي تمنع أن يكون الكلام حرفاً واحداً، ويحمل المعنى فيها على التقدير "وإنما حذف ذلك لضرب من التصريف، والمخذوف مقدر في الكلام مراد، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيلو إذا كنا قد بينّا أنّنا التّسمح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً، وإن كان الصحيح أن ذاك غير ممكن

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 216.

<sup>2</sup> المبرد، المقتضب، الجزء الأول، ص 174.

<sup>3</sup> معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 388.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 58.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 58، 59.

لما بيّنناه<sup>1</sup>، فالحذف باب نحوي يثبت عدم إمكانية الكلام بحرف واحد فالأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر "أوق" و"أوع".

### ثانياً: الكلام وشرط الإفادة:

تابع ابن سنان في تعريفه لمصطلح الكلام سرد الشروط التي يجب أن تتوافر فيه، فجعل الإفادة شرطاً في الكلام يقول: "وحدّه ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة"<sup>2</sup>، وهو بذلك يضيف -زيادة على الانتظام- شرط الإفادة، وإن كان أهل اللغة قد أجمعوا على أن الكلام ما جمع بين التلفظ والإفادة استناداً على قول ابن مالك، "فالكلام في اصطلاح النحويين -عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة"<sup>3</sup>، واستدل ابن سنان على ذلك بقوله: "واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالبيغاء وغيرها كلاماً، وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من الجنون يوصف بأنه كلام، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر"<sup>4</sup>، وتعريفه هذا يحتمل عدة جوانب هي:

#### أ- وقوع الكلام ممن يصح منه أو من قبيله:

ولو كان الكلام مرتبطاً بالصوت فقط لاعتبر صوت البيغاء كلاماً كما ذكر ابن سنان ولكن الفائدة تكمن في تحقيق الفصاحة المنشودة عنده.

وقد رفض ابن سنان لاحقاً فكرة تقييد الكلام بالإفادة وجعل ذلك مشروطاً بما حدّه أصحاب العربية يقول: "وليس يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً (...). وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل"<sup>5</sup>، فالعلّة عند ابن سنان في تقسيمه الكلام إلى مفيد وغير مفيد واضحة وهذا لا يطعن في قيمة الدرس النحوي والقواعد التي ارتضاها أهل العربية، وما يثبت ذلك قوله: "والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها لشيء من المعاني

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 58.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 57.

<sup>3</sup> ي نظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 387، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د،ت)، (د، ط)، الجزء الأول، ص 11.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 58.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 59.



والفوائد"<sup>1</sup>، وهذا يتطابق مع الشرط الذي وضعه في التعريف عندما قال: "واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالبيغاء وغيرها كلاما، وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من الجنون يوصف بأنه كلام، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر"<sup>2</sup>، أما المستعمل فهو "الموضوع لمعنى أو فائدة"<sup>3</sup>، والمطلع على بعض كتب التراث يلاحظ سنخط كثير منهم على توجّه ابن سنان، يقول العكبري (616هـ) في هذا السياق: "وذهب شردمة من الذّحويين إلى أنّ الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقا حقيقيا"<sup>4</sup>، وذكر أنّ ممن تبع هؤلاء الإمام الخفاجي، ونحا السيوطي (911هـ) إلى عرض رأي ابن سنان ووصفه بالمبالغة في الوصف والتّعليل فقال: "وقد بالغ الخفاجي في إنكار ذلك عليهم، فقال في كتابه (سر الفصاحة): الكلام عندنا..."<sup>5</sup>، لأن هذا يتنافى مع ما حدّده الذّحاة من تخصيص الكلام بالمفيد، وطرح كهذا ينفي هذا الاصطلاح.

وحجّة ابن سنان في كلّ ذلك قوله: "فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا، لا أن يجعلوه أحد قسميه. على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاما، كما لا تأثير لها في كونه صوتا، وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهديان الواقع من الجنون وغيره كلاما. وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره"<sup>6</sup>، وليس في قوله هذا مبالغة كبيرة، وإنما تظهر في ردّه على ما وضعه الذّحاة وقرروا وهذا موضع يؤخذ عليه، ومن بين الأخطاء التي وقع فيها ابن سنان استخدامه لمصطلح الكلمة للدلالة على ما ينوي شرحه، وهذا شيء خطّأته للدراسات الذّحوية لأن تعريف الكلام المصطلح عليه عند الذّحاة عبارة عن "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (فاللفظ): جنس يشمل الكلام والكلمة، والكلم، ويشمل المهمل ك (ديز) والمستعمل ك (عمرو)، و (مفيد): أخرج المهمل، و (فائدة يحسن السكوت عليها)

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 59.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 58.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 59.

<sup>4</sup> العكبري، مسائل خلافة في النحو، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007م، ص 42.

<sup>5</sup> السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، الجزء

الأول، ص 43.

<sup>6</sup> ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 59.

أخرج الكلمة، وبعض الكلم- وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليها- نحو إن قام زيد"<sup>1</sup>، وهذا أبلغ دليل على -وإن كان لم يستخدم مصطلح (اللفظ) إلا أن معظم كلامه يصب في خدمة هذا الجانب، يقول ابن يعيش (643هـ) في هذه المسألة: "فاللغة جنس للكلمة وذلك أنها تشتمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو صص وكق ونحوها فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه -رحمه الله- فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنها تتضمنها"<sup>2</sup>.

يبدو أن الخفاجي ومن سبقه في مثل هذا التوجه لم يقف على تفهم آراء النحاة في هذا المجال، بدليل فهمه لموقع الموضوع من الكلام، واستغنائه عن استخدام مصطلح اللفظ في التعريف، ونجد في كلام ابن هشام بعض التوضيح على هذه المسألة، يقول: "فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الموضوع، كما اشترط من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟، قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الموضوع، ولما أخذت القول جنساً للكلمة -وهو خاص بالموضوع- أغناني عن ذلك اشتراط الوضع، فإن قلت: لم عدلت عن اللفظ إلى القول؟، قلت: لأن اللفظ جنس بعيد؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل، كما ذكرنا، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر"<sup>3</sup>، وهذا ما وقع فيه ابن سنان.

<sup>1</sup> ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، مصر، ط 20، 1980م، الجزء الأول، ص 14.

ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 70.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، ط 11، 1963م، ص 11، 12.

**ب- أضرب الكلام عند ابن سنان:**

على الرغم من أن ابن سنان قد أكثر في الرد على النحاة بما لا يتسع مقام البحث لذكره، فإن هناك بعض التصورات اللسانية التي تبدى لديه في عموم الأفكار التي يطرحها، وقد ذكر في موضع لاحق التفصيل في الكلام وأقسامه، وهذا لا يعني أنه لم يبالغ في وصف بعضها إلى حد يصل المغالاة قليلاً فيها.

قسم ابن سنان الكلام في عمومه إلى قسمين اثنين يتعلق أحدهما بما استثنته العرب في استعمال الكلام لعدم تواتره على الألسنة، وبعده عن الفصاحة اللغوية، وثانيهما تركز حول ما أكثر استعماله في الحاضرة العربية نظراً لأدائه للمعنى وتحقيقه لعنصر التواصل المنشود فقال في ذلك: "والكلام على ضربين: مهمل ومستعمل، فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة، التي قيل له مهمل فيها، لشيء من المعاني والفوائد. والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة. وينقسم إلى قسمين"<sup>1</sup>، وعلى الرغم من عدم التوسع في أضرب هذا التقسيم إلا أنه لا يخرج عن التصنيف الذي وضعه سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، أو ما ذكره أصحاب علم الكلام في مثل ذلك التقسيم استناداً على آراء سيبويه كالعسكري مثلاً<sup>2</sup>.

**ب-1- المهمل في العربية بين اللفظ والكلام:**

يجعل ابن سنان الكلام قسمين مهملاً ومستعملاً، فتتحقق الإفادة في الكلام متى استعمل فيما اتفقت عليه العرب في لغتها، وقد أثبتت الدراسات النحوية خطأ هذا التقسيم وضعفه على مستوى الإهمال والاستعمال؛ ولا يوجد اتفاق بين النحاة وأصحاب اللغة على مصطلحه (الكلام المهمل) أو اللفظ المهمل، فابن سنان مثلاً ذكر بأن الكلام هو أحد وجهي ذلك فقال: "والكلام على ضربين مهمل ومستعمل، فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة التي قيل له مهمل فيها لشيء من المعاني والفوائد، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة"<sup>3</sup>، وكما أشرنا فمثل هذه التسمية لضرب الكلام مهملاً لم ترد متواترة في كتب النحاة، وما تواتر منها قولهم (اللفظ المهمل)، وهذا خلط اضطراب في استخدام المصطلح المناسب عند ابن سنان ومن لفّ لفّه في هذه القضية.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

<sup>2</sup> ينظر، سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 25، 26، وينظر، العسكري، الفروق اللغوية، ص 54، 55.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

وذهب بعض الباحثين إلى اعتبار هذا التقسيم رداً على وصف ابن جني الذي قدم له في كتاب الخصائص بشأن مصطلح الكلام ومعانيه اللغوية، مقارنة مع مصطلحي اللفظ والقول، يقول: "وما أحسبه إلا يعارض ابن جني بعد أن أخذ آراءه من الأصوات والحروف وتعريف الكلام واللغة (...)", فقد قال ابن جني في مادة (كلام): "وأما (ك ل م) فهذه أيضاً حالها، وذلك أنّها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والدلالة والشدة، والمستعمل منها أصوله خمسة وهي (ك ل م)، (ك م ل)، (ل ك م)، (م ك ل)، وأهملت منه (ل م ك)، فلم تأت في ثبت"<sup>1</sup>.

وأضاف وصفاً على نقل ومعارضة ابن سنان لابن جني قوله: "إذن المهمل في هذه المادة أصل واحد، ولا أعتقد أن هذا المهمل يثير كل هذا مما ينفرد به ابن جني وحده، بل كان قد نبّه إليه أستاذه الخليل بن أحمد حين بنى معجمه (العين) على هذا الأساس (المهمل والمستعمل من أبنية الألفاظ، ولم يكتف الخليل بهذا، بل ذهب إلى أن القوانين الصوتية هي التي تحكم تنظيم حروفه التي بمقتضاها عرف المهمل والمستعمل من كلام العرب"<sup>2</sup>.

وربما يكون ابن سنان قد بالغ في جعل الكلام مفيداً وغير مفيد خاصة عندما اتّبع آراء أصحاب المذهب الاعتزالي مخالفاً بذلك مذهب النحاة، إلاّ أنّه لم يوغل في طرح فكرة (المهمل من العربية) على النحو الذي وصفه به بعض الباحثين، كقول بعضهم: "فهجوم ابن سنان على المهمل والمستعمل لا مبرر له، وما أورده الخليل أو سيبويه أو ابن جني فيه كلّ الغناء"<sup>3</sup>، ولا ريب أنّ ما اتّهم به ابن سنان هنا بعيد عن كل مقصود أراد به بكلامه -ولا نعني بذلك عدم خطئه، لكن طرح الباحثين بعيد عن كلّ تصور أراد الخفاجي وغيره-، فابن سنان اكتفى بالإشارة إلى مفهوم المهمل في العربية كقوله: "فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة التي قيل له مهمل فيها، لشيء من المعاني والفوائد"<sup>4</sup>.

والناظر في مجمل الآراء النحوية والكلامية المثبوتة في أمات الكتب سيقف على الفرق الواضح في تناول الفكرة بسبب الفوضى الحاصلة في تناول المصطلح بين الكلام والقول واللفظ.

<sup>1</sup> عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي -دراسة تحليلية بلاغية ونقدية-، ص 173.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 173.

<sup>3</sup> عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي -دراسة تحليلية بلاغية ونقدية-، ص 173.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

وما نرّجحه في وضع ابن سنان أن المعنى الذي وصف به مصطلح (الكلام) ينطبق حسب ما قرره أصحاب النّحو على مصطلحي (القول واللفظ). أو مع مصطلح (الكلمة)، فابن هشام (761) مثلاً عندما عرّف القول واللفظ، ذكر قائلاً: "والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى: كرجل وفرس، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى، كزيد، أم لم يدل: كديز -مقلوب من ديز- وقد تبين أنّ كلّ لفظ قول، ولا ينعكس"<sup>1</sup>، وقد أثبتت المباحث النّحوية واللغوية اشتمال الكلام والقول على اللفظ وكذا عموم القول على الكلام والكلمة، فكل كلام لفظ، ولا ينعكس، وهو مذهب ابن يعيش<sup>2</sup> وابن جني<sup>3</sup> الذي جمع بين مصطلحي الكلام والجملة من جهة الإفادة، وبين الجملة والقول من ناحية الإفادة المقيدة بالقصد والسياق، ومنهج الرضي عندما قال: "فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى، فيطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعنى، وعلى أكثر منه، مفيداً كان أو لا، لكنّ القول اشتهر في المفيد، بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام لغة في المركّب من حرفين فصاعداً"<sup>4</sup> وابن سنان لم يبتعد عن تعريف ابن جني عندما قال: "إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سمو الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يفد"<sup>5</sup>. ومع ذلك فهو لم يفسّر قوله أو يعلّله - كما عوّدنا على ذلك - حتّى نقف على ما يقصد، لكنّ الواضح أنّّه إذا ما جاز تعويض مصطلح الكلام عنده

<sup>1</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 11.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، الجزء الأول، ص 70، يقول في ذلك: "فاللفظة جنس للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء المعنى نحو "صص" و"كق" ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمى واحد منها كلمة، لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظة، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيوييه، فكّل كلمة لفظة، وليس كلّ لفظة كلمة، ولو قال عوض اللفظة: "عرض" أو "صوت" لصحّ ذلك، ولكن اللفظة أقرب لأنه يتضمّنهما..."، ص 70.

<sup>3</sup> ينظر، رشيد يياوي، التبالغ والتّبالغة، ص 175، وينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 17، يقول في تعريف الكلام: "كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجملة، مثل: زيد أخوك، وقام محمد... وصه... وأوه، فكّل لفظ استقلّ بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام"، ص 17، ويقول في تعريف القول: "كلّ لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه، والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإنّ، وكان أخوك، إذ كانت الزمانية لا الحديثة، فكّل كلام قول، وليس كلّ قول كلاماً"، ص 17.

<sup>4</sup> رضي الدين الإسترابادي، شرح الرضي لكافية بن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الجزء الأول، القسم الثاني، ص 5.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 62.

يأحدي المصطلحين تبين المعنى المراد. وإنما عمدنا إلى مثل هذا التفسير لعدة أسباب نوردتها فيما يلي: **الأول:** لو كان ابن سنان حقاً قد بدا معارضا لآراء ابن جني لصح بذلك؛ فما يعزوه عن فعل ذلك وقد رد قبل ذلك آراء سيبويه وغيره من كبار العلماء؟.

**الثاني:** آراء الخليل في كتاب العين، والتي أوردتها المحقق في المقدمة، وغيرها من المواضع التي تقصر مصطلح (المهمل) على الجوانب اللفظية المستقرأة من كلام العرب، ومنها قوله: "... كما ذكر أيضا أن اتحاد المخارج أو تقاربها قد يكون سببا في أن تكون المادة (مهملة)، وبناء عليه فبعض المفردات التي تخالف هذا القانون إنما هي دخيلة على العربية وقد سمّاها الخليل بالمولد أو المحدث"<sup>1</sup>، وهو موضع من عديد المواضع التي تنسب للخليل تفرقة بين المهمل من اللفظ الوارد في كلام العربية، ومن دليل ذلك أيضا أن "الخليل قد أحصى العربية إحصاء تاما، وبذلك هيّا مادة مصنفة معروفة لمن جاء بعده من اللغويين الذين صنفوا المعجمات. لقد اهتدى الخليل إلى طريقة (لتقليب) التي استطاع بها أن يعرف المستعمل من العربية والمهمل، فعقد الكتاب على المستعمل وأهمل ما عداه"<sup>2</sup>.

**الثالث:** التوجه الذي أقره بعض علماء النحو وعلى رأسهم ابن جني الذي يذهب إلى "أن القول أعم من الكلام فكّل كلام قول وليس كل قول كلاما. لأن القول عنده يطلق على المفردات والجمل والمركبات ناقصة أو تامة. أما الكلام فمقيّد بالإفادة بأن يكون جملة تامة أو لفظا مستقلا

<sup>1</sup> الخليل بن أحمد، كتاب العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هندراوي، الجزء الأول، ص 26.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 4. ومن المواضع الأخرى التي أشير فيها لمصطلحي (المهمل والمستعمل) في مقدمة كتاب العين:

\* ذكر بعد وصف هيئة مخارج الحروف وتقاربها: "وبناء على هذا أمكن للخليل أن يعرف بطريقته النظرية المهمل والمستعمل ثم من ناحية التطبيق نجد أنه لم يعثر على مواد ليملاً بها الأصل النظري، فذكر أيضا أنه مهمل" ص 30.

\* "ومن هذا نرى أن نظرية المهمل والمستعمل في العروض تشابه إلى حد كبير قرينتها في كتاب العين... ص 30.

\* "والخليل كما نعلم استغل عبقرته في الرياضة وعلم الأصوات اللغوية، وفي القوانين الصوتية التي بنى عليها المهمل والمستعمل وحيث أن بعض أنواع المهمل يمكن حصرها، فرأى أن يتبع نظاما يكشف له هذا، وبطريق المقارنة يمكن أن يهتدى إلى المستعمل" ص 29.

\* وذكر المحقق عند مناقشة لأسباب عدم ابتداء الخليل بالهمزة وتغييرها واستدلاله على أنه كان قادرا على استعمال الطريقة نفسها لبيان كل ذلك، يقول: "فإن الطريقة الرياضية التي أمكن للخليل أن يحددها بجميع مواد اللغة على الطريقة الصوتية كان يمكن أن يستعملها أيضا مع الأبجدية العادية، ولا بد أن هناك سببا أكثر من هذا، ذلك أن ما تحكّم في طريقته إنما القوانين الصوتية التي بها يعرف المهمل ويميز عن المستعمل، وبناء عليه فإن الترتيب الصوتي يكون من الناحية العملية أكثر أهمية من الترتيب العادي" ص 29.

مفيدا معنى مثل أف و أوه، كما أنّ القول يطلق على الأصوات غير المفيدة والآراء المعتمدة معا<sup>1</sup>، وإن كان ابن جني نفسه يستدرك لاحقا جواز تداخل الوظيفة بين المصطلحين خاصة إذا ما كان الموضوع المعين واحدا، يقول: "أعلم أنّّه قد يقع كل واحد من الكلام والقول في موقع صاحبه وإن كان أصلهما قبل، ما ذكرته"<sup>2</sup>.

**الرابع:** ويشمل آراء ابن فارس (ت 375هـ) في (الصاحي) في باب "القول في حقيقة الكلام" التي تثبت صحة ما ذهبنا إليه، وإلى مثلها أشارت آراء السيوطي<sup>3</sup>، وسنقلها حسب ترتيبها، كقوله: "وقال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: "المهمل: هو الذي لم يوضع للفائدة"، والمستعمل "ما وضع ليفيد"، فأعلمته أن هذا الكلام غير صحيح، وذلك أن المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتةً، وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبه لا يأتلف"<sup>4</sup>، وأضاف عن الضرب الثاني قائلا: "والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مرید أن يقول "عضخ" فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة "خضع"، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذان ضربا المهمل، وله ضرب ثالث وهو أن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف"<sup>5</sup>، وكل ما أشار إليه صاحب الصاحي يتعلّق بالجوانب اللفظية للاستعمال، وكلّها لا تؤدي دلالة

<sup>1</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتبالية، ص 175، وينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 17، 18.

<sup>2</sup> ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 22، وينظر، رشيد يحيوي، التبالغ والتبالية، ص 175، 176. ومن المحدثين من رفض طرح ابن جني في تفريقه بين الكلام والقول، ينظر السامرائي، ابن جني النحوي،

<sup>3</sup> ينظر، جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وعنونة محمد أحمد جاد، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د، ط)، 1986م، الجزء الأول، ص 240 وما بعدها، وينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الأول، ص 51، يقول: "والقول لفظ دلّ على معنى، فيعمّ الثلاثة، قيل: المهمل، وليس مجازا في غير الكلمة، ولا خاصا بالمركب، ولا المفيد خلافا لزاميها، والقول: هو اللفظ الدال على معنى، فـ "اللفظ" جنس يشمل المستعمل والمهمل، لأنّه الصوت المعتمد على مقطع، و"الدال على معنى": فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلمة شمولاً بديلاً، أي: أنه يصدق على كلّ منها أنّّه (قول) إطلاقاً حقيقياً، وقيل إنّّه حقيقة في المفرد، وإطلاقه على المركب مجاز".

<sup>4</sup> ابن رفل، الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق وضبط وتقديم عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص 81.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 82.

الإفادة التي يجب أن تتوافر في عنصر الكلام، فيضيف مثبتا لذلك " وأيّ هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى "كلاما" لما ذكرناه من أنه وإن كان مسموعا مؤلفا فهو غير مفيد. وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام وإنما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عنها العرب. فإن صح ما قلناه من خطأ من زعم أن المهمل كلام<sup>1</sup>؛ لذلك فالمهمل ذو علاقة بالأبنية التركيبية للأصوات وحروفها وألفاظها.

وبعد النظر في بعض هذه الآراء التي بيّنت كل منها جهة من المقصود عندهم يمكن الإجابة على ما نسب لابن سنان وأخذ عليه في تقسيمه للكلام، وقد أشار لمثيل ذلك في معرض حديثه لاحقا عن خصائص اللغة العربية وتميّزها عن غيرها من اللغات فقال: "ووقع المهمل من هذه اللغة، على ما قدمته لك، في الأكثر من أطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة، لحزونة ذلك على ألسنتهم، وثقله"<sup>2</sup>، ويختم الحديث عن هذه القضية التي تؤكد أن مصطلح (الكلام) غير معيّن عند ابن سنان لهذا القصد، فاللفظ فقط هو ما يتلاءم مع المعاني التي طرقها لأن منه المهمل ومنه المستعمل، فيقول في حديثه عن قضية الترادف والاشتراك بين المفردات: "وها هنا لها فضيلة أخرى، وهي أن الواضع لها إن كانت مواضعة تجنّب في الأكثر كل ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به، كالجمع بين الحروف المتقاربة في المخارج، وما أشبه ذلك، واعتمد مثل هذا في الحركات أيضا، فلم يأت إلاّ بالسهل الممكن، دون الوعر المتعب، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة في إهمالها إلاّ هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك، كلغة الأرمن والزنج وغيرهم"<sup>3</sup>، فقصر صفة الترادف أو الاشتراك على العربية دليل على تعلّق ذلك بالألفاظ فقط بعيدا عن الكلام ومدلولاته اللغوية، وليس أثبت من كلّ ما ذكر على خطأ ابن سنان في إيراده لمصطلح الكلام في غير موضعه، وأدّل على عدم تعارض آرائه مع اللغويين ما وصفناه عنه وعنهم.

والحقيقة أن مصطلح اللفظ يشمل المهمل والمستعمل معا، فهو جنس لهما، ومسألة تقييده بالمعنى هي السبب في استثناء المهمل من جنس القول عموما<sup>4</sup>، وتختلف القضية في تناولها بين

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 82.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 79.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 75.

<sup>4</sup> ينظر، رشيد يحياوي، التبالغ والتبالغة، ص 174.



النحاة والبلاغيين، فما يطرحه أصحاب الاتجاه الثاني غير معين للمستوى النحوي "إذ اللفظ منه المهمل ومنه المستعمل. فالمهمل لا يلائم ما نقصده، أما المستعمل فأحد أمرين: كلمة أو قول. وقد رأينا أنّ مرجعيتهما المفهومية عند النحاة غير مساعدة على إفادة الكلام المركب من كثير من الجمل"<sup>1</sup>، وعليه فإن مسألة الخطأ في توظيف المصطلح جرت عديدا من الخلافات التي أحلت ابن سنان محل الخطأ خاصة في اعتبار عنصر الكلام مفيدا وغير مفيد.

## ب-2- المستعمل من كلام العربية عند ابن سنان الخفاجي<sup>2</sup>:

لا يخرج وضع ابن سنان عما أقرع أصحاب النحو قبله فيعرف الكلام المستعمل بأنه "الموضوع لمعنى أو فائدة"<sup>3</sup>، وهذا يتطابق مع دلالة الكلام المستعملة لما وضعت له أصلا، وجعل المستعمل في العربية قسما:

"أحدهما: ما له معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما سمي به كنعو الألقاب، مثل قولنا: زيد وعمرو. وهذا القسم جعله القوم بدلا من الإشارة. والفرق بينه وبين المفيد أنّ اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره، واللغة على ما هي عليه، والمفيد لا يجوز ذلك فيه"<sup>4</sup>، وهذا يعني اشتماله على ما تؤديه الكلمة والكلام والكلم من معان، لقول السيوطي: "والقول لفظ دلّ على معنى، فيعم الثلاثة، قيل: والمهمل. وليس مجازا في غير الكلمة، ولا خاصا بالمركب، ولا المفيد خلافا لزاعميها، والقول: هو اللفظ الدال على معنى، فـ "اللفظ" جنس يشمل المستعمل والمهمل، لأنّه الصوت المعتمد على مقطع، و"الدال على معنى": فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بديلاً، أي: أنه يصدق على كلّ منها أنّه (قول) إطلاقاً حقيقياً، وقيل إنّه حقيقة في المفرد، وإطلاقه على المركب مجاز (...). وقيل حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا؟، وإطلاقه على المفرد مجاز، وقيل: حقيقة في المركب المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتبالغة، ص 176. ويضيف الباحث قائلاً عن مصطلح (القول): "وإذا كان القول في اصطلاح

النحويين مقيداً بما ذكرناه، فإنه في اصطلاح المناطقة أهمّ لأنه يشمل "الكلام النحوي" ويتعداه لما طال عنه". ص 176.

<sup>2</sup> نقل السيوطي في الزهر عن الزبيدي إحصاء المستعمل والمهمل من كلام العرب، ينظر، السيوطي، الزهر في علوم اللغة وانواعها، الجزء الأول، ص 71 وما بعدها.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 67.

<sup>5</sup> السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الأول، ص 51.

ولا يخرج وصف الخفاجي عن طرح سيبويه الذي تناقلته الكتب بعده، كقول صاحب التسهيل: "وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردا كان كزبد، أو مركبا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة، فيلزم من تعرض لحدّ الكلام أن يحتز من ذلك كله بإيجاز"<sup>1</sup>، ويتطابق هذا القول مع مذهب ابن يعيش - كما أشرنا له سابقا-، الذي جعل في جواز استبدال الألفاظ إمكانية البدل بينهما لعموم اللفظ، وقال إشارة لذلك: ".والأشياء الدالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنسبة، واللفظ، وحدّ باللفظة لأنها جوهر الكلمة، دون غيرها مما ذكرنا أنه دال"<sup>2</sup>.

أما القسم الثاني: فيشمل عند ابن سنان الكلام "المفيد" وهو على ثلاثة أضرب"<sup>3</sup>:

أحدها: أن يبين نوعا من نوع كقولنا: كون ولون.

وثانيهما: أن يبين جنسا من جنس كقولنا: جوهر وسواد.

وثالثهما: أن يبين عينا من عين كقولنا: عالم وقادر.

يعين ابن سنان اضرب الكلام المفيد الذي يتعلّق بالنوع والجنس والعين، وهي صفات وضعية كثيرا ما تناقلتها مباحث كتب التراث، ويعدّ ابن سنان أحد المشيرين لذلك لغاية بيان مشتملات الكلام المفيد، وهو في كلّ هذا الوصف وما سبقه لم يشر إلى أقسام الكلام الثلاثة<sup>4</sup> الاسم والفعل والحرف التي اشتغل عليها درس النحوي، ولا ندرى سبب تجاوزه لذلك، إلاّ أننا نرجح محاولته الابتعاد عن كلّ طرح نحوي للفكرة، والاكتفاء بالجانب اللغوي العام، وإن كان لم يسلم من ذلك فعلا، فقد أشار في مقلمة الكتاب قبل الوصول إلى باب الفصاحة إلى أنّ "أصحاب النحو، وإن احكموا بيان ذلك، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلّمون الذي هو الأصل والأس، وأهل نقد الكلام فلم يتعضوا لشيء من جميع ذلك، وإن كان كلامهم كالفرع عليه"<sup>4</sup>، وكأنها محاولة منه إلى غرف كلّ علم من العلم الآخر وبيان علاقة ذلك بالإعراب عن فصاحة المتكلّم.

<sup>1</sup> جمال الدين الجبائي الأندلسي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي

السيد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، الجزء الأول، ص 15.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، الجزء الأول، ص 70، وينظر، ص 71 وما بعدها.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 41.

ثم انتقل ابن سنان بعد هذا العرض لحال العربية وما فيها من مهمل ومستعمل، والمفيد من المستعمل إلى ذكر أقسامه التي تتوجه نحو قسمين لهما علاقة بباي النحو والبلاغة، وهما الحقيقة والمجاز، يقول في ذلك: "والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته"<sup>1</sup>. وذكر صاحب شرح التسهيل: "والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بد من قصده، ومجازي مهمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرض لهذا بوجه، ومجازي مستعمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على جزأى العلم المضاف، فترك التّعرض له جائز، والتّعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة"<sup>2</sup>.

ويرجع ابن سنان المفيد من الكلام إلى الخبر، غير مشير إلى الإنشاء الذي طرقة العلماء وأفاضوا الحديث فيه، واكتفى بالإشارة إلى بعض ضروبه وصيغته فقط، يقول: "والكلام المفيد يرجع كده إلى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضروبه وجدت لا تخرج عن ذلك في المعنى. أما الجحود والتنبيه والقسم والتمني والتعجب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مریداً للفعل فمعناه معنى الخبر. والنّهي يفيد أنه كاره فهو أيضاً كذلك. والسؤال والطلب والدعاء يجري هذا الجرى، والعرض فهو سؤال على الحقيقة فأما النداء فقد اختلف فيه فقيل معنى: يا زيد، أدعو زيدا، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أقبل يا زيد وعلى هذا فهو داخل في قسم الأمر. وأما التخصيص فهو في معنى الأمر لأنه ينبئ عن إرادة المحضض للفعل"<sup>3</sup>.

وتأتي التقسيمات التي حددها ابن سنان على غير ما عهدناه من أصحاب العربية الذين أولوا فكرة الخبر والإناء من العناية أشلها، فكانت هذه القضية محور الدراسة البلاغية للكثيرين منه، سواء أكان ذلك قبل عهد السكاكي الذي أحسن الوصف فيها، أم بعده، وجاء أمر عرضها عند ابن سنان شبيها بضرب الأمثلة على استعمال العربية من باب إدراك الحجة فيما تداول في الحاضرة العربية، من غيره، فاكتفى فقط بعرضها ووصف العلاقة بينها من حيث هي خبر مفيد يلقي إلى السامع، دون الإشارة إلى الفروق القائمة بين صيغها، أو تعليل إفادتها في الكلام.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

<sup>2</sup> جمال الدين الجبائي الأندلسي، شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي

السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، الجزء الأول، ص 13.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول بأن ابن سنان قد اعتمد مبدأي المبالغة والإطناب في عدّة مسائل جعلته محل نقد من طرف المتكلمين والنحاة، نظرا للمنهج التعليلي الذي اعتمده خاصة عند مخالفة القضية في موضع والعودة إلى أتباع آراء السابقين فيها بموضع آخر، ولكن ما توصل إليه من استنتاج وتحليل للفكرة قاده للوقوف على الاستعمال الوظيفي للألفاظ والتراكيب مع ما تقبله الفائدة والقصد القائم فيهما، وساعده على التمييز بين المهمل والمستعمل منها قبل النظر في تواتره وكثرة استعماله لدى المتكلمين، و"لقد مثلت الإفادة القصديّة إذن أساس تعريف الكلام بالوظيفة، واقتربت تلك الفائدة بالمركّب الإسنادي المستقل، لكن مصطلح الفائدة إجمالا، حضر أيضا فيضا في النّظر النحوي لكلمة مفردة كما رأينا، واعتدّ به في التّمييز بين المستعمل والمهمل من الكلام، ثم في التّمييز بين القليل والكثير، من حيث شرط الإفادة أو عدمها، وهو مدخلهم للكلام في القول"<sup>1</sup>.

#### رابعا: البعد التواصلّي للكلام وأبعاده النصية والتداولية:

اعتنى ابن سنان بدراسة الألفاظ وأصواتها وحروفها وتأليفاتها، وكل ذلك إشارة إلى قيمها التعبيرية داخل سياق نظمها في مرحلة تعليقها مع غيرها، فبدأ دراسته بالحديث عن مكونات الألفاظ المفردة، ثم انتقل إلى الكلام عنها في تراكيبها. وقد أبدى الاهتمام بعنصر الكلام وهو فرع لغوي تباحثه كتب الدرس اللساني.

وقد وجهت الدراسات القديمة أنظارها في الدراسة نحو درسين هما النحو والبلاغة على الخصوص، وتباحثت في أسفارها مسائل الكلام كل حسب وجهة نظره، فأما النحاة فقد صبّوا اهتمامهم على مفاهيم الكلام وفروقاته مع الكلم، وبحثوا في مصطلحاته كاللفظ والقول والكلمة وحددوا أقسامه وعرفوها، وأما أصحاب الكلام فقد اهتموا بذكر أحواله وأحوال عملية التكلم وأغراضها وطرق الإنشاء<sup>2</sup>، وبحثوا في فصاحة الكلمة والكلام والمتكلم، ولقد تراوح كلام ابن سنان بين ذكر كلام النحاة تارة، وكلام أهل الكلام تارة أخرى بغية الكشف عن صيغة الخطاب التي تقتضي وجود ذات متكلمة وذات سامعة وسياق محدد في مقام بين رسالة مبثوثة بالمعاني وقصد

<sup>1</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتبالغة، نحو نظرية تواصلية في التراث، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1، 2005م، ص 172.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص201.

يفهم الخطاب ويجلي أهدافه وأبعاده، وبدون تحقق فهم الخطاب للسامع لا يتحقق مراد المخاطب من العملية التواصلية.

ومن القضايا التي تطرقت لها الدراسات قديمها وحديثها عملية التواصل وركزت في محاورها الرئيسة على المقومات الأساسية التي تنهض عليها، والتي يوحي غياب عنصر فيها إلى اختلال التواصل ويؤثر على صحة إيصال الفكرة كما أرادها المخاطب (المتكلم) إلى المخاطب (السامع) بمقاصدها ومعانيها، وطالما أكدت المباحث اللسانية على هذه المبادئ وسنحاول فيما يلي عرض بعض مبادئ الكلام كما تجلّت عند ابن سنان.

### 1- الكلام بوصفه صوتاً:

خالف الخفاجي رأي الجبائي في كون الكلام مختلفاً عن جنس الصوت يقول في ذلك: "وإذا كان كلامنا مبنياً على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، وكان أبو علي الجبائي يذهب إلى أن جنس الكلام يخالف جنس الصوت، فلا بد من بيان ما ذهبنا إليه وفساد ما عده" <sup>1</sup> فكلام ابن سنان من بداية فصول الكتاب يؤكد على تبنيّه لهذه الفكرة في غير موضع، فنراه محاولاً إثبات العلاقة بين الصوت والكلام واستحالة القطيعة بينهما يقول: "والذي يدل على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه، لأن هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلّق بينهما، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص، ولا تكون كلاماً، أو الكلام من غير صوت مقطّع دلّ على أنه الصوت بعينه" <sup>2</sup> وهو في تبنيّه لهذا الاتجاه متابع لآراء القاضي عبد الجبار الذي عقد فصلاً خاصاً في كتابه المغني لمناقشة هذه القضية، وشدد على فكرة أن الكلام هو الصوت المقيد بالتقطيع لا الصوت المطلق، واشترط في ذلك القصد "لأن الكلام يحتاج إلى العلم بتصريف الآلة، التي هي اللسان، وغيرها على بعض الوجوه" <sup>3</sup>، وهو مالا يتوافر في كلام الصبي كما زعم أصحاب الاتجاه القائل بغير ذلك <sup>4</sup>، وقال في بيان العلاقة بينهما: "إن الصوت والكلام يقدر عليهما، فلو كان

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 64.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 64.

<sup>3</sup> القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل - كتاب خلق القرآن-، ص 22.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 22، 23.

الكلام سوى الصوت الواقع على وجه لصح منّا إيجاده بالقدرة دون الصوت، أو إيجاد الصوت دونه، لأنه لا يمكن أن يقال: إنّ الصوت سبب له، فمتى وجد وجد الكلام بوجوده..<sup>1</sup>.

ويؤسس ابن سنان لهذه الفكرة في موضع لاحق فيعاود التأكيد على الصفة الانتشارية للكلام وانتقاله من المتكلم إلى المخاطبين بالصورة التي ينتقل فيها الصوت يقول "ويجري في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل"<sup>2</sup> وهي إشارة لعلاقة الكلام بعنصر المكان الضروري في توليد الحدث اللساني وهذا تأكيد على طواعية الكلام في تفاعله مع حيّز الوجود المكاني باعتبار أنه ذو انتشار "آني مساحي" -إن جاز التعبير-<sup>3</sup> وما كان الكلام ليتأثر بهذه السمة لولا اتصاله بالصوت "لأن اندماج الحدث اللساني في فضاء الكون هو اندماج تلقائي مباشر فهو لذلك إسقاط رأسي كما لو كان جسماً انفك عن روابط المنع في الفضاء فلا طريق له إلاّ السقوط على سطح الأرض بحكم قانون الجاذبية، فقانون الانتشار في الظاهرة اللسانية حتمي لا يشدّ ولا يكذب"<sup>4</sup>، فتكون المقاربة بين الحدث الكلامي والأجسام واردة في عنصري المكان والزمان القاضيين للأحداث كلّ حسب طبائعه وخصائصه، كما تثبت القطيعة بين فكرة الكلام والأجسام، والاشتراك في فكرة الانقطاع سواء المادي في الأجسام، أو الانقطاع الصوتي التي به يتحقق فهم الخطاب كما ذكر ابن سنان وأشرنا إليه سابقاً "فلو كان الصوت مدركاً على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب؛ لأن الكلمة كانت حروفها مجتمعاً فلا يكون زيد أولى من يزد أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد. ولو كان الكلام أيضاً باقياً لكان لا ينتفي إلاّ بفساد محله، لأنه لا ضدّ له من غير نوعه"<sup>5</sup>، فالانتظام شرط عند ابن سنان يتعلّق بجانب التأليف من جهة، وبفكرة الزمن من جهة أخرى.

ويختتم ابن سنان هذه الظاهرة اللغوية في العلاقة بين الكلام والصوت بقوله: "الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في إعادته. وأما الصوت فلا شبهة في أنه غير باق لما

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 23.

<sup>2</sup> المصدر نفسه ص 69، 70.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 252.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 252.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 48.

بيّنناه<sup>1</sup>، ليحاول تفصيل علاقة أخرى بين الكلام والحكاية والمحكي حيث يعتمد في بيانها على ما قدّم له هنا يقول: "وإذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يجوز عليه البقاء..<sup>2</sup>"، وقد ذكر العسكري فرقا بين الصوت والكلام فقال: "الفرق بين الصوت والكلام: أن من الصوت ما ليس بكلام، مثل صوت الطّست، وأصوات البهائم والطيور...<sup>3</sup>".

وعليه، فابن سنان أسّس لدرس صوتي محكم العرى عندما صمّم على فكرة اتصال الكلام بالعملية الصوتية، ومباحث الدرس الحديث عرييها وغرييها لم تنكر ذلك بل حدّدت مفعول التواصل بالإشارات اللغوية الصوتية التي تتبع النشاط الكلامي، فتمام حسان يصف الكلام La parole بأنه "النشاط العضلي الصوتي الفردي"<sup>4</sup>.

## 2- الكلام والحكاية والمحكي عند ابن سنان:

تتعلّق الحكاية في الكلام بفكرة الصوت رأسا، وإشارة ابن سنان لها فيض مما ورد عند القاضي عبد الجبار فيها، ومخالفة له "فالتطرق إلى قضية الحكاية مرجعه إلى إحدى السمات النوعية في الكلام، وهي أنه -في طبيعته- وإن كان فعلا لا يقبل الاسترجاع ولا الانتقال ولا الانتفاء على حدّ عبارة عبد الجبار، فإنه يحتفظ بطواعية ذاتية تجعله قابلا للانبعاث وهو ما يكسبه طاقة التّولد على خطّ الزمن بما أنه فعل قابل للتصوير والاستنساخ"<sup>5</sup>.

جاء حديث ابن سنان عن هذه القضية من باب الردّ على من جعلوها شيئا واحدا، وفصلوا بين الكلام والصوت، فذكر في مستهل ذلك قوله: "ولما كنّا قد ذكرنا طرفا من القول في حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذ من الكلام في الحكاية والمحكي، ليكون هذا الفصل منعا فيما وضع له"<sup>6</sup>، وهو مخالف في ذلك لما فعله صاحب المغني (عبد الجبار) الذي اعتمد رأي كبار المعتزلة، يقول يقول ابن سنان: "والذي كان يذهب إليه أبو الهذيل محمد بن الهذيل، وأبو علي محمد بن عبد الوهاب (الجبائي) أنّ الحكاية هي المحكي، وأنّ التالي للقرآن يُستمع منه كلام الله على الحقيقة، وأنّ

<sup>1</sup> ابن سنان، ص 70.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 70.

<sup>3</sup> أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 38.

<sup>4</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 31.

<sup>5</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 281.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، 69.

البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحالة الواحدة في الأماكن الكثيرة، فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً، ومع الحفظ محفوظاً<sup>1</sup>، ونجد القاضي عبد الجبار متفقاً في آرائه مع ما أقره الجبائي وغيره من المعتزلة في اعتبار الحكاية من الكلام كالمحكى فيه، والراجح أن ابن سنان يخالفهم في بعض ذلك، وإن اتفق معهم على في فكرة انتشار الصوت إلا أنه يرى بأن "الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، ولا يجوز عليه البقاء، ولا يوجد إلا في المحل الواحد، والحكاية غير المحكي وإن كانت مثله"<sup>2</sup>.

وقد ذكر المسدي بعض الإشارات لطرح ابن سنان على هذه الفكرة فقال: "أما الخفاجي فإنه في إثارته قضية الحكاية قد أبرز طاقة الكلام على أن تتعاقب حالات وجوده على بعدي الزمان والمكان، وهو ما يكسبه - إلى جانب القدرة الانتشارية - قدرة الانبعاث الذي هو تحديد للكينونة أصلاً، فالذي نستنبطه بالاستقراء والتحليل هو أن خاصية الحكاية أي طواعية الكلام في التواجد المتحدد - مبدأ يقوم معدلاً بطبيعة الانقطاع في الكلام، فهو الوجه القابل لسمة الغازية فيه، وبالتالي فإنه يمثل الشحنة المعدلة التي تفضي إلى تكامل القضية والتنقيضة لإحصاب التأليف"<sup>3</sup>، والفكرة إذا لا تكاد تكون إلا تفصيلاً لما سبق الحديث له عن فكرة الصوت، سواء في هذا الفصل أو في سابقه.

### 3- الكلام بوصفه معنى قائما في النفس:

لم يختلف طرح الخفاجي عن طرح أصحاب الكلام حين فصلوا بين الكلام والمعاني النفسية، وأن المعنى كامن في النفس، يقول ابن سنان: "إن قيل: الصوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم في النفس، قلنا: ليس يخلو من أن يكون طريقاً إليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه، فإن كان الأول وجب أن يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده، ومعلوم خلاف ذلك وإن كان يستدل به عليه، فالكلام المسموع إنما يدل على ما لولاه لما حدث، وهو القدرة، أو ما لولاه لم يقع على بعض الوجوه وهو العلم والإرادة. فأما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفي التعلق"<sup>4</sup>، فيجعل الكلام متعلقاً بالقدرة والكفاءة في الوصف وحسن

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 69.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 70.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 281، 282.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 65.



النقل، ويجرده من كل المعاني النفسية التي يحتملها، كما أشار إلى ذلك صاحب الكليات فقال: "وأما الكلام الذي هو صفة قائمة في النفس فهي صفة حقيقة كالعلم والقدرة والإرادة"<sup>1</sup>. ويضيف ابن سنان في ذلك: "وبعد: فإن الإنسان قد يطلق أيضا فيقول في نفسي بناء دار، ونسج ثوب. كما يقول في نفسي كلام، فهل يدل ذلك على أن البناء والنساجة معنيان في النفس كما دل عندهم على أن الكلام معنى فيه. ثم إن لقول القائل في نفسي كلام وجهها صحيحا، وذلك أن المعنى إني عازم عليه ومريد له، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ مما ذكر لقام مقامه في الفائدة"<sup>2</sup>. وقد عارض الخفاجي التوجه الذي اعتبر المعنى الكامن في خلد الساكت كلاما، يقول: "وأما تعلّقهم بأن الساكت يقال فيه إنه متكلم، فليس بصحيح، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه أو إضافته إليه عن طريق الصناعة كما يقال للصائغ - في حال هو لا يصوغ فيها - إنه صائغ، وكذلك سائر الصنائع، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات، وقد بيّنا فساد ذلك فيما تقدّم"<sup>3</sup>، وفي كلامه هذا إثبات لصناعة الكلام التي تصدر عن المتكلم في هيئة أصواتها وألفاظها وعباراتها. فمن غير المعقول أن تدلّ المعاني على العبارات لأن الثانية تسبب الأولى وتوصلها إلى سمع المخاطب وتفصح عنها، ولا معنى لكلامه هذا وذلك لإثباته العلاقة بين الخطاب والمعنى واشتراك حصوله فيه.

### الكلام بين النّصية والتداولية:

إنّ هذه الدراسة لا تهدف إلى تطويع نصوص ابن سنان على أنها كانت ذات نظرة تداولية خالصة بقدر ما تحاول قراءة الكتاب وفق نظرية لغوية حديثة تتفق بعض رؤاها مع ذلك الطرح، فلا عجب أن كلام البشر واحد وإن اختلفت طبيعته، وأول ما جعلنا نفكر في ذلك منهج ابن سنان الذي ابتداء فيه الحديث عن الصوت ثم الحرف ثم الكلام ثم اللغة، وطالما ناقشت الدراسات الحديثة العربية والغربية اللفظة من أصواتها إلى غاية توسّطها التركيب.

ومن مواضع عناية ابن سنان بالمتكلم وكشفه عن كفيات حصول النشاط الكلامي إشارته إلى الفعل الصادر عنه في صورة تجريدية صادرة عن الفاعل تنقلب إلى هيئة فعلية تتطابق وأحوال المتكلم الخطابية، وفي بعض كلامه توجيه لحال الاستعمال اللغوي الذي اتفقت عليه الدراسات الحديثة، يقول: "والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال

<sup>1</sup> الكفوي، الكليات، ص 756.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 66.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 66.

أحدنا وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه<sup>1</sup> ويبيّن هذا موقع الكلام من الفعل المرتبط به، وهو من أكثر المواقف التي عبّر فيها ابن سنان عن العلاقة الرابطة بين المتكلم والفعل الصادر عنه خاصة عند اعتداده بالأفعال الكلامية الصادرة عن المتكلم والتي تعبّر عن الأحداث الموضوعية لها، فينتقل بالكلام من صورته الذهنية إلى صورته الفعلية المحسوسة، يقول: "فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال، ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية، لأن الطريقة واحدة"<sup>2</sup>، ووصف المسدي ذلك بأنه إبراز "للمتصور التجريدي في تحديد هذه العلاقة العضوية بين الكلام وصاحبه"<sup>3</sup>.

واعنتت اللسانيات الحديثة ببحث العلاقة الرابطة بين المتكلم وما يصدر عنه من أقوال ذهنية (تجريدية) وفعلية تتحقق بها مقاصد الخطاب، وينجلي بها المعنى المراد، وقد اتّجه ابن سنان إلى التمثيل عن ظاهرة الترابط الحاصل بين الكلام وصاحبه وتعلّق هذه الصفة بالذات الإنسانية دون غيرها فضرب مثالا على ذلك: "ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم أو الساهي إليهما، وإن لم يقع بحسب المقصود وذلك أننا لم نقتصر على ذكر المقصود والدواعي دون جملة الأحوال"<sup>4</sup>، ويحتمل هذا القول الإشارة إلى حاجة الخطاب لمتلقّ يعين على تحقيق الفعل، "فإذا كان الكلام هو فعل المتكلم يفعله في اللّغة باختيار أجزائها وتركيبه بينها، فإن السامع أو المخاطب ضروري في هذه الحالة لأنه الهدف المقصود بالإبلاغ، وذلك يوجب التأكّد من بلوغ الهدف بملاحظة موقف المخاطب ومعرفة ردّ فعله بسكوته على المعنى إقراراً منه بتحقيقه"<sup>5</sup>.

ولأنّ بيان مقاصد الخطاب تجلّي المعاني الكامنة في النص، نلاحظ توجه ابن سنان إلى توضيح هذه الإجراءات بربطها بالفعل المباشر "فالحدث اللغوي عند الخفاجي بمنزلة الفعل الموضوعي كالضرب وغيره، ليسلب عنه صفة الحالات كالعلم والقدرة. فيكون المتكلم صانعا لحدث الكلام،

<sup>1</sup> ابن سنان سر الفصاحة، ص 68.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 68.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 287.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 68.

<sup>5</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتبّالغية، 154.

ويكون الكلام بالتالي من قبيل الأفعال المنفصلة عن صاحبها<sup>1</sup>، وجدير بالبيان أن ابن سنان رفض اعتبار "فأما حلّم للمتكلّم بأنه من له كلام فإحالة على مبهم، والسؤال باق، لأنه يقال: فكيف صار الكلام له، أبان حلّه؟ أو بان فعله؟ فلا بد من التفسير..."<sup>2</sup> وفي كلامه هذا كثير من التعارض مع ما ذكره سابقا عندما رفض أن يكون الكلام هو فعل المتكلم، لكن تأكيدَه على فعلية الكلام ومكان صدوره دليل على إيمانه بالجانب التفعيلي الحاصل من المتكلم.

وكل إشارات ابن سنان للحدث الصادر عن فعل المتكلم تحمل بعض الأفكار الفلسفية التي تناقشتها المباحث التداولية الحديثة، فالمغايرة الحاصلة عنده لما أقره العلماء قبله وجمعه في الفعل الكلامي بين مفاهيم الفعل والإنجاز والحدث والتأثير كافية للتقاطع مع رؤى التقسيم الحديث في اعتبار الكلام فعلا إنجازيا بعد تمكّن الحقيقة القولية، فتتحقق بذلك الأغراض القصديّة التي تفيء به إلى المعنى (جوهر) العملية التواصلية والمفضي إلى دلالاتها، يقول ابن سنان: "ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه"<sup>3</sup>، وكل ذلك مرتبط باختيار مذاهب الكلام التي تنحصر على المتكلم وحده.

وعليه فإن مباحث اللغة قديمها وحديثها لم تأل جهدا في دراسة الدلالات التي تتصّرف عن الكلام وأفعاله ف "أصبح مفهوم الفعل الكلامي speech act نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلا عن ذلك يعدّ نشاطا ماديا نحويا يتوسّل أفعالا قولية Actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ)، وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)"<sup>4</sup>، تلك هي تصورات أوستين للكلام. وقد عبّر أوستين عن هذا النوع من الأفعال الكلامية في ثلاثة صور هي:

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 287، ومعن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 390.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 69.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

<sup>4</sup> مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2005م، ص 40.

## 1- فعل القول أو الفعل اللغوي Acte locutoire:

يتجاوز هذا الفعل تحديدات الفلسفة إلى النظر في الأفعال الإنجازية المرتبطة باللغة التي تتجاوز هي الأخرى مفهوم التواصل إلى تحقيق الفعل، يقول أوستين: "ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية وهي المستويات اللسانية المعهودة"<sup>1</sup>، وابن سنان لم يهمل ذلك بل على العكس فالتفصيل الذي تعرض له للصوت على مستويي الأفراد والتركيب وحديثه عن حسن التركيب والدلالة لاحقاً، دليل على حسن تبصّره بجاجة الكلام لهم، وقلّما وجدنا من علماء اللغة من تفتّن إلى مثل ذلك في منهجه، والتدجّج الصوتي التي يحيل إلى اللغة لا يعني تقييده على مستوى فعل التّلفظ الصوتي فقط بل يتعلّق بالتّلفظ السياقي الذي يستدعيه الخطاب "ويجب عدم الخلط بين التّلفظ بوصفه النطق الصوتي الضروري لإنتاج الخطاب مع مستوى التركيب والدلالة، فهو مجرد تصويت لا يحدّد سمات الخطاب التداولية. وبين التّلفظ بوصفه فعلاً في السياق، فقد يكتفي المرسل به لإنتاج خطاب مناسب للسياق، بما يعادل القول عند ابن جني؛ لأنه يحيل طرفي الخطاب إلى السياق، لإفهام المرسل إليه قصد المرسل"<sup>2</sup>، لأن الكلام يتحقق على مستوى العناصر جميعها.

## 2- الفعل المتضمن في القول Acte illocutoire:

وهو الأسّ الذي قامت عليه النظرية، ويمثّل "الفعل الإنجازي الحقيقي إذ إنّه عمل ينجز بقول ما (...) ومن أمثلة ذلك: السؤال، وإجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر.."<sup>3</sup>، ونلمح هذا في درس ابن سنان عند إشارته إلى المفيد من الكلام الذي يعبر عن معاني الخبر كالجحود والتنبية والتمني والتعجب والأمر والنهي والسؤال والطلب والدعاء والعرض والتخصيص وغيرها<sup>4</sup>. ويربط أصحاب هذا الاتجاه اللغوي فعل التّلفظ بدلالة التمييز بين طرفي الحقيقة والمجاز؛ نظراً لما يكتنف ذلك الفعل من إعراب عن منطوق الاستعمال الخطابي، ف"التلفظ هو الفيصل لبيان الحقيقة من المجاز في استعمال اللغة، مما يمنح الاستعارة دورها في إثراء الخطاب، وتنويع إمكاناته، وذلك

<sup>1</sup> مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 41.

<sup>2</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب -مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2004م، ص 29.

<sup>3</sup> مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 42.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

بتحديد مراجع الإحالة فيه"<sup>1</sup>، ويدخل ذلك ضمن ما أشار إليه ابن سنان في إفادة الكلام التي تكون على ضرب من الحقيقة التي قد تتصف ببعض سبل المجاز التي يقرها صاحب الكلام، يقول في ذلك: "والفريد من الكلام ينقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز"<sup>2</sup>.

### 3- الفعل الناتج عن القول Acte perlocutoire:

وهو فعل يتكون بعد الفعلين الأولين، ويكون من أداء المتكلم غايته التأثير في أفكار المخاطب ومشاعره، ولم يغفل ابن سنان هذا التأثير الوارد في فعل المتكلم كقوله في التخصيص "وأما التخصيص فهو في معنى الأمر لأنه ينبئ عن إرادة المحض للفعل"<sup>3</sup>، ونلاحظ مثيل ذلك عن استثنائه لكلام النائم والساهي الذي تنتفي منه الإفادة والتأثير، فمن أوجه إضافة الفعل لفاعله قوله "والكلام يقع من النائم والساهي بحسب قدرتهما ولغتهما، واللثغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما على أن قد احتزنا بذكر التقدير في كلامنا لأن المعلوم أن كلام النائم لو كان قاصدا لوقع بحسب قصده، وإنه مخالف لكلام غيره"<sup>4</sup>.

وعلى أساس ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أفعال هي<sup>5</sup>:

\***الفعل الفونيطيقي الصوتي:** (يتعلق بالأصوات المحمولة في الهواء)، وهو أمر وارد في درس ابن

سنان.

\***الفعل الكلامي:** (النطق ببعض الألفاظ والكلمات المرتبطة بالأصوات الموجودة في أنحاء

مخصوصة)، ويتعلق بتوجيه الأفعال حسب المقامات كالكلام والتكليم والكلم..

\***الفعل الخطابي:** كيفية الاستعمال والإنجاز المقترن بالمعنى المحدد، ويشير إلى الغرض المقصود

والمرتبط بالمعنى والسياق.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 30.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.<sup>3</sup>

المصدر نفسه، ص 68<sup>4</sup>

<sup>5</sup> ينظر، عبد القادر قينيني، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام-، دار إفريقيا الشرق، (د، ط)، 1991م،

وكلّهما عناصر تتدخل في توضيح الإشارات المتعلقة بأفعال الكلام عند ابن سنان خاصة تلك التحليلات التي عقدها للنظر في باب الفروق بين الكلام والتكليم وسير فكرة المبالغة في الصيغة وعلاقة ذلك بالمعنى، والتفرقة بين المهمل في الكلام والمستعمل منه.

وبناء عليه فإن فعل "التلفظ هو الأساس الذي بنى عليه (أوستين) نظرية الأفعال اللغوية، ومن بعده (سورل)، بوصفه ممارسة المرسل لينجز فعلا لغويا، يتلاءم مع السياق، أي هو ما يصطلح عليه، عند النحويين والبلاغيين العرب، وغيرهم من الفقهاء وعلماء الأصول بالإنشاء، والإنشاء ما اتّحد قيامه بالذهن والتلفظ به زمانا ووجودا، كالطلب على أقسامه، والنداء وقسم الإنسان على نفسه، والعقود"<sup>1</sup>، وحسب ما تقدّم فإن ابن سنان لم يغفل الحديث عن أي جانب يتدخل في تأسيس فكرة الكلام، وإن تراوح ذلك عنده قبولا ورفضاً.

#### خامساً: موقع المتكلم في بلاغة ابن سنان:

يعدّ (المتكلم) محور أي عملية تواصلية، فهو العنصر الفاعل في تأسيس الخطاب وبناء هياكله، وهو المحدّد للعناصر الخطائية التي تتجلى في الوصف التواصلية الوظيفي، ولمّا كانت الكلمة في العربية أساس البناء فقد اعتنى ابن سنان ببيان كيفية تشكلها وتحدّث عن هيئة الأصوات والحروف فيها ثم اتخذ سبيله للكشف عن مفاهيم الكلام بطريقته الخاصة، ثم توجه إلى الحديث عن مركز كلّ هذا الإنشاء والتكوّن اللغوي، وما كان ابن سنان ليغفل الدور البنّاء لهذا العنصر، ويظهر اهتمامه به في جملة من المواضيع، خاصة بعد الحديث المستفيض الذي أولاه لعنصر الكلام، ومن ذلك قوله في إثبات محلّ الكلام ومصدره: "والكلام مما يوجب حالا للمتكلّم، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال"<sup>2</sup>، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى الطبيعة الزمنية المرتبطة بالحدث الكلامي الذي يعتبر أصواتاً منتشرة يوجهها المتكلم إلى مخاطب واحد أو عدّة متخاطبين حسب المقام الذي يتطلّبه المقام ف "الكلام يوجد في الصدى ونكون نحن المتكلّمين به"<sup>3</sup>، ويحتمل هذا التعريف وجهاً من القصد الذي يشحن به خطاب المتكلم المرسل إلى جمهور السامعين، كما يثبت التشابه الحاصل في أقوال المستمعين له.

المرجع نفسه، ص 29. <sup>1</sup>

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 66. <sup>2</sup>

المصدر نفسه، ص 66. <sup>3</sup>

قيّد الخفاجي الكلام بفعل المتكلم - وإن كان قد نفى هذا الحدّ سابقا - والقصد الذي يبتغيه فلا بد للكلام من متكلم يصدر عنه بإرادة تامة ويكون الكلام راجعا للتوقعات والاعتقادات التي يعتقدونها صاحب الكلام، يقول: "وإذا كنا قد بينّا حدّ الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم فنقول إن المتكلم من وقع الكلام الذي بينّا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرا"<sup>1</sup> فالكلام صناعة المتكلم اللفظية التي جرت عليها عادة العرب، وأدنى تأمل لهذا القول يبيّن فهم ابن سنان لمقومات الكلام الذي يصدر مع عملية الكلام والظروف المحيطة بها، ويقف على مبدأ القصد وتحقيق الأغراض والمعاني.

ليس يخفى على أحد أن تبين هيئة هذا المقوم اللساني لا تشتد بعد تواتر ظروف الزمان والمكان بعيدا عن الذوات المنشئة لها فعلا، ولو وصف هذا الفعل بالموضوعية في البداية - كما يراه بعض الدارسين - ، ليصل إلى قمة التفسير للظاهرة وأبعادها بعد النظر في مسبباتها وقراءة أهم أهدافها وغاياتها<sup>2</sup>، ونظرية إثبات الحال والمحل كانت محلّ طرح لكثير من باحثي اللغة والناظرين في العناصر المؤسسة لها، وما اشتغال ابن سنان على هيئات المتكلم في أحواله ومحاله إلاّ جزء لا يتجزأ منها؛ خاصة ما ورد في مجال وصف السمات الفاعلة لذلك، يقول: "والكلام مما يوجب حالا للمتكلم، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال ، ولا فرق بين من ادعى في الكلام أنه يوجب حالا وبين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره، وأيضا فإن الكلام يوجد في الصدى، ونكون نحن المتكلمين به"<sup>3</sup>، وهذا يعني اشتغال الباحث على الخطاب عن طريق الأفعال التي تمّ توظيفها في الصيغة لتحقيق الغرض التواصلية.

ويوضح الخفاجي آراءه الخاصة التي يدعمها بمجموعة من القيم التعليلية المشحونة بدقة العبارة والوصف عنده، وهذا مدخل لربط عناصر الكلام بالحديثية المترامنة معه، ومما يتدخل في تأسيس ذلك بحث العلاقة بين الكلام وصاحبه، وهي أمر يتخذ صورتين لدى أصحاب علم الكلام "لأنه يتركز أولا على صعيد التنظير المبدئي من حيث ارتباط مادة الخطاب بصانعه، ويتركز ثانيا على

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 67، 68.

<sup>2</sup> ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 286.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 66.

ازدواجية الابتداء والاحتذاء (...)، لأن علاقة المتكلم بخطابه تختلف خفة وثقلا تبعا لكونه حاكيا له أو واضعا إياه"<sup>1</sup>.

وذكر ابن سنان كلا المبدئين فقيّد الأول بوصف الأفعال الصادرة منه ومناقشتها على مستويي التنظير والفاعلية، وذكر الثاني في باب الحكاية والمحكي بإثبات حال الفعل والتّحدي والإعجاز البادي فيه في لغة القرآن الكريم، يقول في ذلك: "...والجواب عن هذا: إنّما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء"<sup>2</sup>، وعليه تكون دلالة الفعل هي المؤشر الدّال على قوة الخطاب أو ضعفه، مع النظر -طبعاً- في حال طرفي التواصل والرسالة وغيرها من العناصر المكملة للعملية التواصلية.

ومن باب الدلالة على الفعل وفاعله قوله: "وأما قولهم أنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعل التي هي للتكثير، لشرف الكلام عندهم، فذلك هو الحجة في إطلاق لفظ الكلام وتكلم على القليل الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة"<sup>3</sup> وهو وصف لمبدأ الحديثية والتفاعل فيه<sup>4</sup>.

#### رابعاً: الظاهرة اللغوية ومبدأ المواضعة والقصد عند ابن سنان:

يوميء مصطلح القصد إلى الأغراض التي يبتغي المتكلم تمريرها لتحقيق "غرض تواصلية معين يصوغه جزئياً ضمن فحوى خطابه، وتتفاوت صياغة الغرض التواصلية من حيث درجة صراحتها التي يحددها مخزون المتكلم المعلوماتي حين التواصل وما يفترضه المتكلم عن مخزون المخاطب المعلوماتي"<sup>5</sup>، كما نهضت كثير من تعريفات الكلام في النحو على مفهوم القصد وتحقيق الإفادة. ولطالما رعت الدراسات اللغوية مقاصد المتكلم الناتجة عن الخطاب فحاولت تبيّن منها من صيغة الفعل التعبيري اللغوي ضمن معطيات مقام معين مخصص لتحقيق أداء تواصلية سليم، وكلام بين المعاني. وكثيراً ما حفلت كتب التراث البلاغية بمثل تلك التوجهات، فابن سنان يقول ممثلاً على ذلك: "والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة، لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 286، 287.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 71.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 63.

<sup>4</sup> ينظر، معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة، ص 390.

<sup>5</sup> أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية - بنية الخطاب من الجملة إلى النص - ، دار الأمان، الرباط، (د، ط)،

2001م، ص 19.



له، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات<sup>1</sup>، وهي إشارة واضحة لتعدد معاني اللفظ الواحد التي تتحدّد أولاً بالقصد الذي يرومه صاحب الكلام، وبالسياق الذي يوجه المعنى نحو الصياغة المطلوبة، واستعداد مفردات اللغة للتواضع على تحقيق عنصر الإفادة، ويضيف ابن سنان في ذلك قائلاً: "وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم له واستعمالاته فيما قررته المواضعة ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثر في كونه أمراً له. فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد"<sup>2</sup>، فالفصل بين الفائدة والمواضعة رهين بمؤهلات المتكلّم واستعمالاته المتطابقة مع مقتضى الحال، ويقول عبد السلام المسدي عن هذا السياق: "ويعمد ابن سنان إلى تحسّس الدقائق الملائمة لتمييز فكرة المواضعة من فكرة القصد على المستند النظري، فينتهي إلى تحليل الرابط الجدلي بينهما مشتقاً إيّاه من كيانه التجريدي ليسوقه مساق الانفصال المادي المحسوس، فالكلام لا يستقيم بناؤه إلا إذا طابق سنن المواضعة، ولكنه لا يفيد ما يفيد إلا إذا استند إلى مبدأ القصد، غير أن القصد نفسه لا يفعل فعله في الكلام إلا إذا كان ممثلاً لإملاءات سنن المواضعة"<sup>3</sup>.

وقد تحدّث عبد الرحمن الحاج صالح عن جهود القاضي عبد الجبار في باب المواضعة في الكلام، وأشار إلى أن أقواله حولها كانت صائبة إلى حدّ بعيد، حتى أنه يمكن تشبيهه بالمقابلة التي يجريها ابن سنان بين الكلام والمعاني من جهة، وبين الفائدة والمواضعة من جهة أخرى بتلك التي أجراها القاضي عبد الجبار بين "اللغة كمواضعة وبين الخطاب كاستعمال فعلي"<sup>4</sup>، وذهب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى تمثيل ذلك وفق المعادلة التالية: "لغة/خطاب = مواضعة/ استعمال"<sup>5</sup>. وتأتي استعمالات المصطلحين عند ابن سنان في موقع التركيز اللساني للقضية اللغوية، لذلك تتعدد الرؤى المقترنة بمصطلح المواضعة لتشمل الأطر المنوطة بها في ظل الاستعمال الذي تحدده آليات التعبير اللساني، فالمواضعة مبدأ سنته المجموعات اللغوية وحصرته به معاجمها واستعمالاتها، وهي قانون

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 66.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 66، 67.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 147.

<sup>4</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 33.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 33.

مرتبطة بمبدأ القصد في علاقة الكل بالجزء في السياق اللغوي<sup>1</sup>، وهي القانون الذي يقتضي تبادل الاصطلاحات بين الأفراد في سياق التعامل اللغوي، ولعل ما يطرح في القضية بعض النظر تركيز ابن سنان على المواضع التي تنتقل بالفرد من مرحلة التوقيف دون الاعتماد على ما سموه المحاكاة الطبيعية للأصوات.

وفي ظل المقابلات الحاصلة في طرح ابن سنان تبرز إشكالية البحث في تميز الظاهرة اللغوية عنده بإحدى علاقته برزتا في الطرح اللغوي وهما المواضع والاعتباطية، وسنحاول فيما يلي الوقوف على رأي ابن سنان وعرض بعض فكره بما يجويه من معطيات النظام اللساني اللغوي، يقول ابن سنان: "وإنما فزع العقلاء إلى الحروف في المواضع لأنها أسهل وأوسع ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها"<sup>2</sup>، مراعيًا في ذلك الحاجة الإنسانية الاجتماعية لهذا المقوم.

وقضية التفرقة بين الاستعمال والوظيفة أمر واضح عند ابن سنان، وحال الإرادة قائم في قصد المتكلم الذي يفرق بين المفيد وغير المفيد من الكلام عنده، والذي يحسن اختيار التعابير الحقيقية والمجازية التي تنبئ عن حاله وظروفه، ويظهر ذلك في قوله: "والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته. والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضروبه وجدت لا تخرج عن ذلك في المعنى"<sup>3</sup>.

وفي سياق الحديث عن القصد والمواضع وعلاقتها بالكلام استفاد ابن سنان من رأي القاضي عبد الجبار القائل: "إنا لا نقصد بقولنا إن الكلام هو المفيد إلا أنه متى وقع أفاد. وإنما نريد به أنه إنما يصح وقوع الفائدة به وإن كان قد يخرج من كونه بهذه الصفة لحال تختص بالمتكلم"<sup>4</sup> وكان قد قلّم لذلك مثالا: "كلام المجنون والمبرسم قد يسمى كلاما وإن لم يفد لأن للقائل أن يقول: إنه يفيد في الأصل موضوعه وإن كان المتكلم به لا قصد له"<sup>5</sup>، إلى مثل ذلك يشير الخفاجي إلى تعلق حصول الإفادة بتوجيهات الواضع للكلام ويبيان ذلك في لغة الخطاب، يقول في ذلك: "وهذا

<sup>1</sup> ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 147، 148.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، 73.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.

<sup>4</sup> القاضي عبد الجبار، المغني، ج 7، ص 11.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 10، وينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والنخاطب، ص 33.

الباب أعني المواضعة والاصطلاح في الخطاب؛ يتغير بتغير الأزمنة والدول (...) لكن أصول الأغراض في الأوصاف والمعاني مما لا تتبدل ولا تتغير فليكن الائتمام بها واقعا، والاجتهاد في جريها على قانون السداد والصواب حاصلًا<sup>1</sup>، وتدخّل مؤشرات الزمان والمكان من مقومات الكلام ولا تؤثر في تحديد فحوى الخطاب وأغراض الظاهرة اللغوية وهي إشارات نبّه لها العسكري وربطها بمبدأ الاستعمال، يقول: "ومن عرف ترتيب المعاني واستعمال الألفاظ على وجوهها بلغة من اللغات، ثم انتقل إلى لغة أخرى تهيّأ له فيها من صنعة الكلام مثل ما تهيّأ له في الأولى"<sup>2</sup>، لأن الأغراض واحدة. ويستطرد ابن سنان في اعتماد المواضعة سببا لتحديد مقاصد المتكلم وتأسيس مفهوم الإفادة، ويرى أنّ "لو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا، لا أن يجعلوه أحد قسميه. على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاما، كما لا تأثير لها في كونه صوتا، وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهديان الواقع من الجنون وغيره كلاما. وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره"<sup>3</sup>، وهو الأمر الذي تحدّث عنه القاضي عبد الجبار في باب المقابلة بين ما تواضع عليه الناس من لغة وبين الاستعمال المتداول بينهم من ناحية الفعل<sup>4</sup>. وليس أدلّ على صحة ما ذهبنا إليه إشارة ابن سنان نفسه إلى قوة الفعل التخاطبي الحاصل بين المتكلم والسامع الذي قد يشمل الأغراض النفسية المحتواة فيه. وما ذكره في سياق حديثه عن المواضعة في اللغة ما يثبت ذلك، يقول: "وقد ظن قوم أن المواضعة بيننا تحتاج إلى إذن سمعي، ولا وجه لهذا القول، إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية، والانتفاع بذلك ظاهر (...) وكما تحسن من أحدنا الإشارة في بعض الأوقات إلى ما يريد من غير إذن سمعي، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه"<sup>5</sup>. فالقصد قضية تفرض نفسها على صاحب الكلام وفق معطيات السياق، وتجعله رهينا بالدلالات المشحونة التي تكشفها توافقات المجتمع الواحد، سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 251.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 69.

<sup>3</sup> ابن سنان، ص 59.

<sup>4</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 33.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 73.

وقد سبق القاضي عبد الجبار ابن سنان الحديث عن فائدة المواضعة وعلاقتها بالكلام واللغة والخطاب خاصة عندما قرنها بعنصر الإفادة لأن الكلام لا يتخذ سبيل الإفادة إلا إن تقدمت المواضعة عليه، وإلا كانت حاله وحال سائر الحوادث واحدة لا تختلف<sup>1</sup>.

وانطلاقاً مما ذكر، فإننا نرى في مؤلفات أصحاب التراث العربي كثيراً من المفاهيم اللسانية الحديثة، وهذا أمر لا يقتصر على الجوانب اللغوية فقط بل حتى البلاغية منها، ولطالما أشاد الباحثون بالإشارات التي تتعلّق بالوظائف اللغوية، ومن ذلك ما نُحِصُّ به ابن سنان فقالوا: "فانحصرت وظيفة اللغة قديماً عند ابن سنان، مثلاً، في الوظيفة التبليغية، يدل على ذلك قوله: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة، أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمّل فهمه، وسواء كان ذلك الكلام (الذي) لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منشوراً (...)"<sup>2</sup>.

ولم يقف وصف ابن سنان على هذه الوظيفة بل ركّز على الوظيفة الإفهامية والمرجعية وغيرهما، يقول: "والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنّنا قد بيّنا أن الكلام غير مقصود في نفسه وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً ويجعل حدّه كليلاً"<sup>3</sup>.

## 1- اللغة بين المواضعة والاصطلاح؟:

يعد ابن سنان من الذين أعطوا مصطلح (المواضعة) بعداً استعمالياً جديداً يماثل النحو الذي قال به القاضي عبد الجبار (ت415هـ) الذي ساهم في توضيح معالم هذا المصطلح. ولم يخرج ابن سنان عن هذا الطرح أو عن ذلك الذي أقره ابن جني، وسنحاول في ما يلي بيان الرؤية اللغوية التي تتعلق بهذا المصطلح واستعمالاته لديه.

<sup>1</sup> ينظر، القاضي عبد الجبار، المغني، ص 10، 11، وينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 32.

<sup>2</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، 11، 12، وينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 221.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

إن ابن سنان يجعل اللغة تواضعا اتفقت عليه الجماعة الواحدة المشتركة على طريقة واحدة من الكلام فيقول: "اللغة عبارة عما تواضع عليه القوم من الكلام"<sup>1</sup>، ومما يحسب له في هذا المقام إشارته إلى:

أ- الجانب الاجتماعي فيها.

ب- الدلالة التي تقتضيها صيغة المواضعة كقابل للاستعمال الكلامي فتترواح شرعيتها بين التصريح والإشارة دلالة على الإشارة اللغوية وغير اللغوية في الكلام، وإنما جعلت الحاجة صالحة في المواضعة بتحقيق غرض الإفادة مع حضور الحروف المتفق عليها والتي تقوم بأداء المعنى على نحو أحسن وأفصح من ذلك الذي تؤديه الإشارة، يقول: "وكما تحسن من أهدنا الإشارة في بعض الأوضاع إلى ما يريد من غير إذن سمعي، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه، ومن فرق بينهما فمقترح وإنما فزع العقلاء إلى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها"<sup>2</sup>، وتلك ميزة تنتقل بها اللغة وتميز عن الكلام فتضبطه على صورته المحدودة بالإشارة، وعلى صورة أوسع بالكلام. ثم أتبع الخفاجي حديثه هذا بذكر جملة من خصائص ومميزات اللغة العربية وأولها التوسع ثم القدرة على الجمع بين السعة في المعنى والإيجاز فيه، وبين فضل المواضعة وفي ذلك يقول: "وهذه بلا شك فضيلة مشهورة، وميزة كبيرة لأن الغرض في الكلام، ووضع اللغات جمال المعاني وكشفها، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار، فهي أولى بالاستعمال"<sup>3</sup>.

## 2- قضية اللفظ والمعنى والمواضعة:

على الرغم من كون ابن سنان لم يشر مباشرة إلى حديثه عن قضية (اللفظ والمعنى) بنحو صريح، إلا أنه يمكن القول بأن مدار الكتاب "سر الفصاحة" يقوم على أساس هذه الفكرة، ونجد له في ثنايا حديثه عن مختلف القضايا المتعلقة بالكلام واللغة والمعنى تنظيرا مشبعا لدلالات المصطلحات

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص72، ويقول في بقية تعريفه للغة: "يقال في لغة العرب: إن السيف القاطع حسام. أي تواضعوا على أن سموه هذا الاسم. وتجمع لغة على لغات، ولغين ولغون، وقد قيل في اشتقاقها أنها مشتقة من قولهم: لغيت بالشيء؛ إذا أولعت به وأغريت به، وقيل: بل هي مشتقة من اللغو، وهو النطق، ومنه قولهم سمعت لواعي القوم أي أصواتهم، ولغوت أي تكلمت، وأصلها على هذا لغوة، على مثال فعله" وهذا تعليل لغوي منه لاستعمالات اللغة وبعض فروقها عن الكلام عنده.

المصدر نفسه، ص73.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص73.

المتواترة في كتب البلاغة والنقد والنحو على شكل يسمح باستقصاء أبعاد الدرس اللغوي في القرن الخامس لديه أو لدى فئة من العلماء الذين أخذ عنهم.

وتأتي فكرة (المواضعة) لتستبين بها بعض أركان هذه القضية لتمرکزها في عديد من القضايا فهي ذات علاقة باللغة أولاً، وبالكلام ثانياً وبالقصد ثالثاً، وبالمعنى رابعاً، وتتضح باستخدامات المصطلح في كثير من المفاهيم اللغة التي تجلي صيغة التفاعل اللساني التنظيري، فعندما ابتداء الحديث عن الكلام صرح بتعلق مقوماته بعنصر المعنى والتي تتبين بعد العلاقات الاستبدالية المتواطئة معه فقال: "والكلام يتعلّق بالمعاني، والفوائد بالمواضعة.."<sup>1</sup>.

إن محاولة استقرار اللغة عند ابن سنان من منظور قانون المواضعة أمر يسمح بالكشف عن سبل الاستعمال اللغوي المتاحة للمتكلم، فالمواضعة تقف وراء كل وجود لغوي، فهي تتجاوز أن تكون عنصراً من عناصر التحديد المنطقي للظاهرة اللغوية أو كونها شرطاً تستوي به الصحة اللسانية، لتكون مقوماً أساسياً للمنظومة اللغوية في جوانبها المحسوسة والعقلية وعلى الصعيد الاجتماعي، فتمسّ الجوانب الدلالية في نظامها لتنهض على كونها مؤسسة اجتماعية تقسم الكلام إلى أنظمة دلالية مختلفة غرضها إبداء معنى واحد؛ لأن الكلمة قبل قانون المواضعة خالية من كل قوة دلالية على اعتبار أنها مجموعة من الأصوات المؤلفة الدالة في موضعها فقط؛ ولأجل ذلك اعتبر ابن سنان (الكلام متعلّقاً بالمعاني)، لأن الغرض العام من وضعها هو الإفادة وتسهيل عملية التواصل، ولا يتأتى ذلك إلاّ بحضور الوسيلة الداعمة لنقل الأفكار<sup>2</sup>؛ فتأتى له بذلك حسن الربط بين الصورة الذهنية الواردة عند المتكلم مع الصورة السمعية الحاصلة بتحقيق القصد الذي يجرد الشيء الحسي من طابعه الملموس وينتقل به إلى عالم الافتراض الحضورى المجرد<sup>3</sup>.

إنّ معالجة الدراسات القديمة لقضية اللفظ والمعنى لا تقل أهمية عن النحو الذي استقرت عليه المبادئ البحثية الحديثة، بل نكاد نجزم على كثير من التصورات التراثية التي تثبت الوعي العربي اللغوي آنذاك ثمّ إن الوعي الذي بلغته الدراسات القديمة لجدير بالوقوف وإطالة بعض النظر في محاوره، إذ تتنزل به معالم درس لغوي في جوانبه النظرية والتطبيقية، ومما نجده غير بعيد عن ذلك في كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان حسن إدراكه للعلاقة بين اللفظ والمعنى وطبيعتها من حيث

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 66.

<sup>2</sup> ينظر، مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى، ص 80.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 82.

المطابقة أو التلازم أو الاختلاف، وعلاقة كل ذلك بالصيغة اللسانية، ولقد أحسن الحديث فيه بصورة تصيب صميم الصياغة من الوصف والتّحليل، فمن حسن إشارته لهذه المبادئ اعتماده على مبدأ (المواضعة) الذي يعتبر الحقيقة التي لا اعتراض عليها في الظاهرة اللغوية.

إنّ قانون المواضعة عند ابن سنان يفصح عن جدليات واقعة في الدرس اللغوي، وأطراف مترامية الرؤى، وأول ما بدأ الإشارة إليه قوله بأن اللغة مواضعة على النحو الذي وصفها به بعض العلماء قبله، يقول: "اللغة عبارة عمّا يتواضع عليه القوم من الكلام"<sup>1</sup>، لكننا مع ذلك لا نراه معارضا كونها قبل ذلك توقيفا، وهذا راجع لاضطراب الآراء التي قيلت قبله خاصة ما أورده ابن جني الذي تأرجحت أفكاره بين الرأيين<sup>2</sup>، وابن سنان تابع له في ذلك، وليس أدلّ على عدم رفضه لفكرة التوقيف عدم نفيه لها كقوله "اللغة عبارة عمّا يتواضع عليه القوم من الكلام، أو تكون توقيفا"<sup>3</sup>، وإن كان تأكيده على فكرة (المواضعة) أكثر.

لقد تأرجح رأي ابن سنان بين النّظريتين لكنه قطع اليقين بأن أصل اللغة مواضعة ومرد ذلك التّردّد اعتماده على فكرة التوقيف قبلها وهو الأمر الذي عرف عند ابن جني أيضا. يقول ابن سنان: "والصّحيح أن أصل اللغات مواضعة وليس بتوقيف"<sup>4</sup>، ثمّ أفاض الشرح في الجانب الوضعي للغة فذكر بعد بيان عدّة معان لها قائلا: "فأما قولهم: في لغة بني تميم كذا، وفي لغة أهل الحجاز كذا، فراجع إلى ما ذكرناه. والمعنى أنّ بني تميم تواضعوا على ذلك، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه"<sup>5</sup>، فالأمر قائم إذا على الاصطلاح والاتفاق الحاصل بينهم.

ومن حسن تعليل ابن سنان لهذا الاضطراب في اعتماد رأي في الظاهرة اللغوية ارتباط الفكرة بالتوقيف الإلهي الذي يفرض حسن التقصي والتخريج، يقول: "وقد يجوز فيما يعد أصل اللغات أن يكون توقيفا منه تعالى، لتقدّم لغة عن التوقيف يفهم بما المقصود، وقد حمل أهل العلم قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>6</sup> على مواضعة تقدمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة، على

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 72.

<sup>2</sup> ينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 95، 96، وينظر، تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى، ص 49، 50.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 72.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

<sup>5</sup> ابن سنان، ص 72.

<sup>6</sup> سورة البقرة، 31.

لغة سالفة ممن خاطبه الله تعالى على تلك اللغة، وعلمه الأسماء ولولا تقدّم لغة لم يفهم عنه عز اسمه<sup>1</sup>.

ويبدو أنه قد استفاد كثيرا من الآراء السابقة له خاصة ما جاء عند ابن جني من إبانة في كونها مواضعة قبل الوحي والتوقيف، فهو جدّد أصول المواضعة حتى لا تخرج إلى محاريب الانفلات الاستعمالي، "ومّا هو واضح أنّ اللغة لو أطلق لواضعيها العنان في اصطلاح الأشياء لوصلت إلى حال من الانفلات، بأن أي متكلّم مهما كان في المجتمع سيضع ويصطلح، ولضاعت اللغة واندثرت"<sup>2</sup>، وهو الأمر الذي جعل ابن جني ومن لحقه كابن سنان يتوخى في اختيار قانون (المواضعة) بعض ما يحصر مفرداتها وينبئ عن نشأتها وهذا ما أخبر به في سابق قوله عندما صرح بأنه لا ينبغي أن يكون أصل اللغات توقيفا تتقدّم عليه مواضعة "على أنه يفكك مفهوم المواضعة بصفة استقرائية إلى مكوناته الدلالية جاعلا منه قطب الرحى في عملية التوالد اللغوي المفضي رأسا إلى تعاقد أفراد المجموعة اللسانية الواحدة عليه، وبذلك تصبح منظومة اللغة شيئا اصطلاحيا عليه وترافدوا بخواطيرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحائه وتقديمهم أصوله وإتباعهم إياها فروعه"<sup>3</sup>.

وعلى الأرجح فإن انصراف ابن سنان عن تباحث النظريات المتعلقة بنشأة اللغة والاكتفاء بإيضاح رأيه ومذهبه فقط راجع لتعلّق ما يتدارسه هو وغيره بالكلام الإنساني الذي هو ميزة هذا الكائن دون غيره، والحاجة إلى عملية التواصل للإفصاح عن المعاني القارة في الأنفس "فسواء أكان الكلام إلهاما وتوقيفا من عند الله، أم اصطلاحا من الإنسان بحسب اختلافهم في هذه المسألة، فإن الكلام في الحالين حاجة اقتضاها وجود الإنسان الاجتماعي لإقامة التبالغ غير المباشر مع الخالق، أو لإقامة التبالغ مع أفراد نوعه من أجل البيان عن المقاصد وتحقيق المنافع"<sup>4</sup>، ولذلك فإن اللغة عند ابن سنان عبارة عما تواضع عليه القوم من الكلام.

تتنل فكرة المواضعة مقام قضية كثيرا ما شغلت دراسات الباحثين ولا تكاد تنفصل عنها، وهي قضية (اللفظ والمعنى)، إذ تبحث (المواضعة) سبل التمازج النظري والعملي بين اللفظ ومعناه وتحاول

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 72، 73.

<sup>2</sup> تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى، ص 50.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 119، نقلا عن: ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 40.

<sup>4</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتبالغة، ص 46.



جهداً حصر أطر الظاهرة اللغوية على نحو يساعد في بيان عناصرها، فالمواضعة تتعلق بالعملية التواصلية كلها، وهي "حقيقة مرهونة - في علة وجودها - بتواجدها آنيًا لدى طرفي جهاز التواصل: لدى باث الرسالة اللسانية ولدى متقبّلها، غير أن إحصابها للحدث اللساني موقوف على قيامها سلفاً قبل لحظة التواصل في المخزون الذهني لكليهما"<sup>1</sup>، وهي لا تحتاج إلى إعادة الأبجديات المتعارضة بين الأطراف والمساس بما وراء اللغة، بل يكفي تحقيق سننها المسؤولة عن أداء الوظيفة الإخبارية الإبداعية فيها<sup>2</sup>.

والملاحظ في مجمل أقوال ابن سنان استغناؤه عن كثير من المصطلحات التي تتضافر مع مصطلح (المواضعة) كالأصطلاح والتواطؤ والاتفاق وغيرها، ولا سبب يدعو لذلك غير ما صرح به في كونه مكتفياً بما تستدعيه الحاجة في بيان أسباب الفصاحة يقول: "فإني لو رمت إيضاح ذلك بجملته، وإيراده بجميع أدلته، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب"<sup>3</sup>.

### 3- المواضعة والتواصل الإشاري عند ابن سنان:

إن عرف أصحاب الدرس القدم ينبي على صرف بنية الكلمة وتآلفها مع الأصوات البادية فيها فتتحاكي أسماء ومسميات أصواتها الطبيعية أو التواصلية، وتقترب هذه العلاقة - بين ما يسمى واسمه - بمبدأ القصد الذي ينشئ نوعاً من الانسجام بين الصورة السمعية وصورتها الذهنية وبين المتكلم والمخاطب في حالة وجوب علائقي بين الطرفين.

ولم تفت ابن سنان الإشارة لحاجة الكلام إلى العلامة اللغوية وغير اللغوية على نحو صرحت به المباحث اللسانية الحديثة، فأوماً إلى فكرة استغناء اللفظ عن الإعراب بذاته ووضع - لأن اللفظ إنما يوضع بإزاء المعنى<sup>4</sup>، فيستعمل المتكلم الأول ويريد الثاني - ويكون الاستغناء بطرد المعالم الصوتية وأداء الوظيفة ببعض أساليب الخطاب التي تقف موقف عملية التواصل وتحقق أغراضها<sup>5</sup>.. إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية، والانتفاع بذلك ظاهر. ولا وجه فيه من وجوه القبح قبّحت حسنه، كالتنفس في الهواء<sup>5</sup>، وإنما يعني بذلك القدرة الإنسانية على افتعال

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 138.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، الموضع نفسه.

<sup>3</sup> ابن سنان، ص 75.

<sup>4</sup> ينظر، الرازي، الحصول في علم أصول اللغة، ج 1، ص 181.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 73.

أساليب كلامية غير صوتية، تستند على أسس المواضع وقوة حضورها بين الطرفين، ولقد أدرك ابن سنان العلاقة اللغوية الناشئة بين تواضع الناس واصطلاحهم على المفردات وبين الاستعمال الوضعي لها، فجعل إمكانية التعويض اللغوي حاصلة ضمن السياق والمقام فقال: "وكما تحسن من أحدنا الإشارة في بعض الأوقات إلى ما يريده من غير إذن سمعي، فكذلك المواضع على كلام يدل عليه، ومن فرق بينهما فمقترح"<sup>1</sup>، لتأسس المواضع على نحو زمني سابق للدلالة الخارجة عن اللغة، فيكون المعنى حاصلا عنده على مستويين هما:

1- المستوى الذهني.

2- المستوى السمعي.

وصحيح ذلك من وجهة نظر البحث اللغوي الذي يستلزم كون المواضع اللغوية لا تتأسس نشأتها إلا بحدوث الأزواج بين العلامات الدالة، وبذلك يتأتى للعناصر الخارجة عن اللغة أن تحتل مكانها في هذا النظام اللساني الذي يسمح بتوظيفها واستغلالها<sup>2</sup>.

ويضاف إلى ما تقدم مستوى إشاري تتخذ فيه الصورة اللفظية بعدا علامتيا غير لغوي يكون أساسه الاصطلاح الحاصل بين أفراد البيئة الواحدة، ومفهوم الاصطلاح - في حد ذاته: "يتسع من المنظومة اللسانية إلى كل ما له دلالة من خط وإشارة وعقد ونسبة وغيرها من الأنظمة العلامية العامة. وتشارك جميعها مع الظاهرة اللغوية في أنها تستند إلى "ترامز" يقوم مقام "التسمية الاصطلاحية" النابتة عن الأشياء وحقائق الموجودات"<sup>3</sup> فتكون المواضع مطروحة في مقام استبدال المعاني الذهنية بالألفاظ.

واستعاضة ابن سنان بالإشارة كعلامة دالة غير كلامية تؤدي وظيفة إفهامية يقوم على حضور عناصر التواصل نظرا للاعتماد على القرينة البصرية التي تقوم مقام السمعية فيها وتحضر مكان اللفظ، وتلوح وراء هذه الفكرة الأبعاد الزمانية والمكانية التي تسبق المواضع اللفظية، لكنها لا تؤدي الدور الحقيقي الذي تثبته الأصوات والحروف بالحدث الكلامي، وإلى مثل ذلك أشار ابن سنان،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، الموضع نفسه.

<sup>2</sup> ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 122.

<sup>3</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 118، وقد استمد ابن سنان هذه الفكرة أيضا من الجاحظ الذي صنف الدلالة على المعاني إلى دلالات لفظية وغير لفظية، هي: اللفظ والإشارة والعقد، والخط، والنسبة، ينظر، البيان والتبيين، ج1، ص 76،

حيث يمكن أن تفقد "الإشارة كفاءتها البلاغية بمجرد نأي المتبالغين نأياً كلياً عن بعضهما أو عن بعض ما اختير في المكان إشارة تبالغية بينهما. وهذا على افتراض كون المتبالغين حالين في المكان ومتناظرين فيه"<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس فإن الإشارة تستدعي شروطاً منهجية في قضية التواصل والإبلاغ، وهو الأمر الذي أشار إليه صاحب المحصول حينما قال: "فيصح من الواحد منه أن يضع لفظاً لمعنى ثم إنه يعرف الغير ذلك الوضع بالإيماء والإشارة ويساعد الآخر عليه"<sup>2</sup>، ونرى أن ابن سنان يدل على حاجة المتكلم إلى معرفة القصد لتكتمل الدلالة على اللفظ ولو إشارة، لأن الكلام الحاصل قد يشير إلى بعض المسميات دون بعض، "ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره -لأننا لا نعلم توجه الكلام إلى ما توجهت الإشارة إليه، وإنما يعلم بعضنا من بعض (...)، وتخصص الإشارة بجهة المشار إليه لا يعلم بها هل الاسم للجسم، أو للونه، أو لغير ذلك من أحواله. وأما إذا تعلقت المواضعة بيننا، (...). علمنا مراده لمطابقة تلك اللغة"<sup>3</sup>.

وتأسيساً على ذلك تكون الاعتبارية/أو المواضعة نظاماً علامياً وحضوراً مكثفاً للقدرة الكلامية في الإنجاز، فكلاً ما تبيّنت في الجهاز التعبيري كانت سبباً في سعة النظام الإبلاغي والمولد الدائم فيه<sup>4</sup>، لتحقيق الفهم والإفهام النموذجي بين المتكلم والسامع، وعلى ذلك نصّ ابن سنان ومن جاء قبله القاضي عبد الجبار وأبي حامد الغزالي والرازي والآمدي وغيرهم.

#### 4- المواضعة والكتابة عند ابن سنان:

لابد بعد التطرق لفكرة الإشارة عند الخفاجي النظر في رأيه بعلاقتها بالكتابة، وأثر ذلك على الكلام وحسن الوضع فيه. وإذا كانت الإشارة عنده كما علمنا فما العلاقة التي يقررها إذا بين الكلام والكتابة والإشارة؟، وهل تشبه النحو الذي وصفها به الجاحظ سابقاً، أم أنه يتوجه في ذلك توجهها خاصاً؟.

سبق أن جعل الجاحظ الكتابة والإشارة من أهم رموز التواصل والإبلاغ، وأكثرها علاقة بالكلام تواضعاً عند أصحاب التراث، وأشار إلى أن الإشارة لا تخدم الكلام فحسب بل قد تكون نائبة عنه بحضور الكتابة معها، مؤكداً على صلة الشراكة بينهما، خاصة في مجال ترجمة المعاني

<sup>1</sup> رشيد بياوي، التبالغ والتبالغية، ص 61، وينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 79 وما بعدها.

<sup>2</sup> الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج 1، ص 184.

<sup>3</sup> ابن سنان، ص 72.

<sup>4</sup> ينظر، المسدي، التفكير اللساني، ص 116.

الإشارية ونيابتها عن الألفاظ في السياق<sup>1</sup>، يقول: "ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب بته"<sup>2</sup>، بل يتجاوز ذلك جاعلا الإشارة بديلا للصوت فيقول على أساس أن "مبلغ الإشارة أشد من مبلغ الصوت"<sup>3</sup>، وأن استخدام الإشارة باليد كانت أم بالرأس من تمام البيان الخاص باللسان.

أما الخفاجي فينظر لهذه الثلاثية العلاماتية بأبعاد صوتية تستدعي غياب الصوت وعدم بقائه في العملية الكلامية، فيفرق بين الكلام والكتابة معتبرا بهذه الأخيرة، فحين جعل الجاحظ الإشارة شريكا للفظ في الدلالة على المعنى وحسن الإبانة توجه ابن سنان لربطها بفكرة الصوت "وإذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يجوز عليه البقاء، فكيف يقال أنه يوجد في قراءة كل قارئ، ومع الكتابة وغيرها، ويدل أيضا على أن الكتابة لا يوجد معها كلام، وإنما هي أمارات للحرف بالمواضعة أن الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقد الأصابع والإشارة وغيرها من الأفعال التي تقع المواضعة عليها"<sup>4</sup> جاعلا علاقتها بالخط علاقة الموضح وهذا ما دلّ عليه ابن سنان حينما ذكر بأن الكتابة غير واردة في الكلام، وتتدخل في سياق المواضعة حالها حال الإشارة.

إذا فوظيفة (الإشارة) عند ابن سنان ضرورة من ضروريات التواصل تحضر مع الكلام فتؤدي دور المساعد على تحقيق القصد، وأهم أدوارها ما يلي<sup>5</sup>:

- 1- تساعد المتكلم على إبلاغ مقاصده أثناء عملية الكلام.
- 2- تساعد أطراف التواصل على إبلاغ مقاصدهم وإيصالها دون الحاجة إلى الكلام.
- 3- تساعد المتكلم على إبراز مقاطع خاصة في كلامه وفق مقامات مخصوصة بالإشارة الدالة عليه.

لكن أمر علاقة هذين المبدئين نسبي على اعتبار المقام التواصلية وحضور جميع مقوماته، لذلك نرى أن ابن سنان قد تجاوز فكرة الإطلاق في ذلك معتبرا أن الإشارة علامة لغوية يتم التواضع عليها، يقول: "فلا بد من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة لها لوجوب ذلك في جميع ما

<sup>1</sup> وينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 63.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 78.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 79.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 70، وينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 80. العقد: هو الحساب دون اللفظ أو الخط.

<sup>5</sup> ينظر، رشيد يحيوي، التبالغ والتبالغة، ص 62، 63.

ذكرناه وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه<sup>1</sup>، وعلى ذلك فإن الإشارة تستلزم الإحاطة بالمبادئ اللغوية القبليّة التي تم الاصطلاح عليها.

وقد ناقشت آراء الدارسين والباحثين طبيعة العلاقة بين الإشارة وتحقيق المقاصد اللغوية، فتباين الآراء في مدى تفعيل ذلك من عدمه، ومثال ذلك ما أشار إليه صاحب المستصفي عندما تحدث في باب (ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ)، فأفصح عن إمكانية خروج الإشارة عن مقصدها يقول: "فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته - في أثناء كلامه - مالا لا يدل عليه نفس اللفظ، فيسمى إشارة، فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به (ويبني عليه)"<sup>2</sup>، وهذا يعني أن الإشارة وإن دلّت على بعض معاني الكلام في موضع فإنها لا تقوم مقامه ولا تؤدي الوظيفة الإبلغية التي تتأسس عليها مبادئ الخطاب؛ لذلك لم ينفها ابن سنان وأشار - كما فعل ابن جني - إلى أسبقيتها على اللغة، وعلى الرغم من ذلك لم ينكر دورها المساعد في تحقيق المقاصد اللغوية، وكان قد أشار في سابق قوله إلى ضرورة حصول التراضي والتوافق اللغوي قبل الإشارة.

وطرح ابن سنان يستدعي هذا الأمر، يقول: "ولأن في الألفاظ مواضع واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بها بحسب اختلافهم في معرفة اللغة وفهم الاصطلاح والمواضع والمعاني ليس فيها شيء من ذلك. وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن، ولها في الوجود أربعة مواضع:

**الأول:** وجودها في أنفسها.

**والثاني:** وجودها في أفهام المتصورين لها.

**والثالث:** وجودها في الألفاظ التي تدل عليها.

**والرابع:** وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه"<sup>3</sup>، وتعود هذه الفكرة إلى الحديث مسألة العلاقة بين اللفظ ومعناه، فابن سنان يجزم على استقرار الصورة الذهنية عند جميع الناس، فلا اختلاف على أن كل مادي محسوس أمر قائم على الإدراك الإنساني للأشياء والاشتراك التام في فهمها، وهذا يعني أن الاختلاف حاصل في الصورة اللفظية (ذهنية وسمعية)<sup>4</sup>، ونلاحظ أيضاً على العبارة حضور الدوال وشكل الكتابة التي تبدو في هيئة الخط الدالة عليها.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 70.

<sup>2</sup> أبو حامد الغزالي، المستصفي، ج3، ص 406، وينظر، الجاحظ، التباين والتبيين، ج1، ص 64.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 233.

<sup>4</sup> ينظر، مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى، ص 82.

ومن شروط الإشارة عند ابن سنان حصول الاصطلاح المتعارف عليه منذ البداية بالاستناد إلى "المعرفة الاضطرارية، فتكون اللغة عند أصحاب الإشارة لها في لحظة تولدها مفضية إلى العلم بالمقاصد علم الضرورة. وهذا الانتهاج هو الذي يجعل اعتبارية الاقتران اللغوي قاسما مشروعا للمواضعة في اللغة"<sup>1</sup>.

### 5- الحدث اللغوي عند ابن سنان الخفاجي:

يمثل حضور عنصر المعرفة المتقدمة عن المواضعة استحضار المرجعية اللغوية التي تحيل إلى سنن الاصطلاح، كما تستدعي حضور عناصر الخطاب الدالة على وظائف اللغة الإبلاغية في حدود ما يطرحه السياق، وقد أكد ابن سنان في عدة مواضع على ضرورة حصول فهم الخطاب، وتقدم حصول المعرفة فيه، يقول: "فأما النثر فيجري على هذا المنهج، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضعات في الخطاب والاصطلاحات لأن للكتب السلطانية من الطريقة مالا يستعمل في الإخوانيات وللتوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في التقاليد وهذا الباب أعني - المواضعة والاصطلاح - في الخطاب يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول..."<sup>2</sup>.

واحتاج الخفاجي إلى الإشارة مرة أخرى إلى ارتباط هذه القضية بالجوانب الوصفية التالية واختلافها من جيل إلى جيل: "وهذا الباب أعني المواضعة والاصطلاح في الخطاب يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول، فإن العادة القديمة هجرت ورفضت واستجد الناس عادة بعد عادة"<sup>3</sup>، فتكون المواضعة معلما دلاليا تتكشف به طبيعة العلاقة بين اللفظ وما يشير إليه "وتنصهر فكرة الاصطلاح انصهارا علاميا من حيث تحدد الحقل الدلالي لمقولة المواضعة فيحصل التوازي بين مفهوم الاصطلاح ومفهوم العلامة والأمانة، وتقترن كل تلك العناصر المفهومية بفكرة التبادل بوصفها قاطعا مشتركا لجميعها، وكل مواضعة فهي تغدو استحالة معطى حاضر إلى بديل عن معطى إذ الأمانة علامة بين المصطلحين على شيء ما، إذا وجدت علم الواحد لها ما وافقت عليه الأخرى"<sup>4</sup>، وهو مذهب ابن سنان وقبله القاضي عبد الجبار (ت 415هـ)، وأبو حامد الغزالي (ت 505هـ) والرازي (ت 606هـ) من بعدهم. وغيرهم، الذين اهتموا "إلى أعلى قمم التجريد النظري في

<sup>1</sup> عبد السلام المسدي، التفكير اللساني، ص 123.

<sup>2</sup> ابن سنان، ص 251.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، الموضع نفسه.

<sup>4</sup> المسدي، التفكير اللساني، ص 119، 120.

المقتضي لتسُّم الفكر الخالص عن طريق محك المعالجة والتدريج إلى حصر مفهوم المواضعة في مركز ثقلها الدلالي"<sup>1</sup>، ليخلصوا بعدها إلى تأكيد العلاقة بين المواضعة والكلام "فلاصطلاح لا يتم إلا بتخاطب ومناداة ودعوة إلى الوضع، ولا يكون ذلك إلا بلفظ معروف قبل الاجتماع للاصطلاح"<sup>2</sup>، فهي ترتبط رأساً بثلاثة عناصر أساسية: الصوت والعقل والقصد، وكلها أنظمة إبلاغية تتعلق بذلك المبدأ، وهذا ما دفعهم للجزم باعتبار المواضعة "هي نفسها ليست شيئاً موجوداً في ذات الكلام وإنما هي بعينها اصطلاح طارئ عليه"<sup>3</sup>، وشأنها في ذلك مع الكلام شأن الكلام على الصوت، وهو الأمر الذي يستدعي حضور الأصوات والحروف بعد المواضعة لا لشيء إلا كما أورد الخفاجي: "وإنما فزع العقلاء إلى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها"<sup>4</sup>، لذلك يصرح بجعل الكلام قريناً للصوت، فكان من الضروري تقديم الإشارة على الوضع.

وبفتح مثل هذا التوجه البحثي في أسبقية المواضعة عن الكلام أو الكلام لها، من منظور الزمنية الحاصلة في اقتران الطرفين في الظاهرة اللغوية أو ما وراءها، تتناوب الآراء في ذلك فإن كان القاضي عبد الجبار قد قلّم المواضعة زمنياً على عملية الكلام وجعلها شرطاً في استقامة الحدث اللساني "بل لا يتسنى له أن يكون ممثلاً في بنيته لها إلا كانت سابقة له في التصوير والوجود، فصحّ إذن "أن الكلام لا يكون مفيداً إلا وقد تقلّمت المواضعة عليه (...)" فيجب أن يكون من شرط صحة المواضعة عليه أن يكون جارياً على وجه مخصوص"<sup>5</sup>.

ويتجه الخفاجي في هذا الطرح وجهة أخرى حيث يقرر بأن "الكلام يتعلّق بالمعاني، والفوائد بالمواضعة، لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له"<sup>6</sup>، فابن سنان يمنحهما أيضاً بعداً تقابلياً زمنياً تتولّد معه مقومات الحدث اللساني، وتحدث فعاليات الخطاب، بتحقيق المعاني المفيدة، وهو السبب - في رأيه - الذي أجاز اختلاف المسميات الدالة على المسمى الواحد في اللغة الواحدة، أو في اللغات المختلفة، وهذا وعي علمي منه بالعلاقة التناظرية بين اللفظ وما يدلّ عليه،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، 121.

<sup>2</sup> أبو حامد الغزالي، المستصفى، الجزء 3، ص 7.

<sup>3</sup> المسدي، التفكير اللساني، ص 121.

<sup>4</sup> ابن سنان، ص 73، وينظر، ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 97.

<sup>5</sup> المسدي، ص 122، وينظر، القاضي عبد الجبار، المغني، ج 7، ص 92.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 66.

فناه أجاز تقديم الإشارة على اللفظ في قانون الوضع، وطالما تباحثت الدراسات اللغوية ذلك. كما أنه يجعلها -أي المواضعة- في مقابل وصفي مع الكلام، يقول: "على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً"<sup>1</sup>.

إن عملية وقوع الحدث اللساني أصبحت رهينة بقواعد المواضعة اللغوية التي تتأسس مع فكرة الإشارة في الإطار العلاماتي، وهذا ما يستلزم حضور عنصر بعدي تقوم عليه اللغة ونعني بذلك مبدأ القصد التي تتكافل على تحقيقه في صيغة الخطابات علامات لغوية تتكون في ما وراء اللغة، فيتقرر بذلك حسن الربط بين الكلام وتسميته ومقاصده.

ولذلك نجد أن الخفاجي قد جعل قصد اللغة عل مبدأ (المواضعة) دون التوقيف، معللاً ذلك التوجه بقوله: "وإنما أوجب ذلك لأن توقيف تعالي يفترق إلى الاضطرار إلى قصده، والتكليف يمنع من ذلك، وإنما افتقر إلى الاضطرار إلى قصده لأنه إن أحدث كلاماً لم يعلم أنه قد أراد بعض المسميات دون بعض، ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره، لأننا لا نعلم توجه الكلام إلى ما توجهت الإشارة إليه، وإنما يعلم ذلك بعضها من بعض بالاضطرار إلى قصده"<sup>2</sup>.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن ما قدمه ابن سنان - ومن لفّ لفّه من علماء العربية ومدوا سهامهم في هذه القضية - لا يكاد يختلف عن المعطيات اللغوية التي قدمها أصحاب علم اللغة الحديثة، ولا نشير إلى ذلك من باب مقابلة القديم بالحديث ولا العربي بالغربي، بقدر ما هي إشارة إلى فضل الدراسة العربية وقدرتها على تحليل مسائل اللغة ومقاربتها مع مبادئ علم اللغة نظراً وتحليلاً.

وفي ظل المقابلات الحاصلة في طرح ابن سنان تبرز إشكالية البحث في تمييز الظاهرة اللغوية عنده بإحدى علاقيتين تظهران بتمايز بين مفرداته وهما إن صح وصفها (المواضعة والاعتباطية) وسنحاول فيما يلي الوقوف على رأي ابن سنان وعرض بعض أفكاره المتعلقة بالنظام اللساني اللغوي.

لقد اتخذت هذه الفكرة مجراها لدى أصحاب التراث فكانت المقدمة النظرية للمباحث اللغوية التي تتولد رأساً من هذه القضية انطلاقاً من الاعتماد الوصفي لها، وقادت إلى الكشف عن الأبعاد الحقيقية للظاهرة اللغوية باعتبارها نظاماً من العلامات الدالة التي تتميز بها على كل الأنظمة

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 59.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 72.



الأخرى، وتحققت بفضل هذه الثنائية محاصيل القضايا اللغوية التابعة للوصف التنظيري سواء أكان ذلك بالاعتماد على الوضع التعسفي بين اللفظ ومعناه أو على الارتباط الإلزامي بينهما<sup>1</sup>.

ربط ابن سنان أبعاد مبدأ المواضعة من خلال النظر في الدلالة الحاصلة في الحدث اللساني فاستقصى أبعاد ذلك من خلال علة مستويات بارزة هي<sup>2</sup>:

**الأول:** بحث في العلاقة القائمة بين الإنسان واللغة، خاصة في تقريره باجتماعية هذه الظاهرة، فتتكون الصورة الاعتبار لزاما في قيد الاستعمال الذي يستحضر تفعيل مبدأ الوضع الخطابي الإنساني بصورة اعتبارية، كما قررت ذلك الدراسات اللسانية.

**الثاني:** تنتج -من منظور ابن سنان- علاقة فعالة بين الكلام والدلالة الناتجة عنه، وبما أن الدلالة هي الاستدعاء الطبيعي للوظائف الكلامية فإنها استحضار للاعتباط الضروري بين الفعل والوظيفة، وذلك ما قصده ابن سنان عندما جعل ذلك شيئا لا يفرضه طبع الأمور وإنما يسندّه التواطؤ بموجب التواضع والاصطلاح، وهو تعسف محض من الوجهة النظرية- ولكن اقتزان الكلام بالدلالة هو في نفس الوقت شيء ضروري بمعنى أن الكلام بدون هذا الاقتزان الدلالي يفقد كل مقومات الشرعية والوجود. بل إن الكلام الخالي من الدلالة هو شيء منعدم قطعاً<sup>3</sup>

**الثالث:** عقد ابن سنان مبدأ (المواضعة) بحضور الكلام والدلالة لتشكيل اللغة، ولم تفتة الإشارة إلى علاقة ذلك بالكفاءة الحاصلة على المستويين الفردي والجماعي، نظرا لانبساط الفكرة على الوتر الاجتماعي وتكوينها لنظام عام يتأسس عليه لسانها، فراه مشيرا إلى ذلك ضمينا إلى طريقة فهم الاصطلاح والمواضعة والمعاني جاعلا معاييرها "العقل والعلم وصفاء الذهن" وهذا التوجه مقصود نحو اشتراط التوافق الوضعي الحاصل بين الأفراد، فالعقل قد يقف عاجزا أما الألفاظ الدالة على معانيها في حالة العجز، لذلك نراه يشترط حصول العلم في مادة الكلام ليتأسس نظام اللغة الجمعي، ويتحقق القدرة على استيعاب الدلالة يتحقق "العلم بالمواضعة"<sup>4</sup>.

وعلى أساس ذلك يستنتج ابن سنان عديدا من القضايا التي تكشف عن نفسها نتاجا لهذه الظاهرة فالكلام كما صّح (قبل المواضعة لا اختصاص له)، ومن نتائجها:

<sup>1</sup> ينظر، المسدي، التفكير اللساني، ص 116.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 111.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 111.

<sup>4</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 205.

1- حصول ظواهر الترادف والاشتراك والتضاد نتيجة كثرة التواضع على ما يؤدي حاجيات اللغة وأغراضها، لقوله مثلاً: "لأن الناظم أو الناثر إذا حضر عليه موضع إيراد لفظه، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة، وذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد، وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف..."<sup>1</sup>

2- الاتساع اللغوي، إذ تشتمل الكلمة على معنى أصلي ومعان ثانوية (وضعية وغير وضعية)، يقول: "فأما السعة فالأمر فيها واضح، ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها على ما سمعته، لغة تضاهي اللغة العربية، في كثرة الأسماء للمسمى الواحد، على أن اللغة الرومية بالضد..."<sup>2</sup>، ولا يتعلّق التوسع بتلك الظواهر فقط، بل يشمل التولد اللغوي المتفرد في العربية بداية من أصواتها وحروفها وما تبع ذلك فالخفاجي يشير إلى تميّز اللغة باعتبارها النظام العلامي الأوفى. مرتكزا في ذلك على معيار الاتساع حتى إنّه يجزم بتفرد الجهاز اللساني تفردا مطلقا"<sup>3</sup>، فمحور المواضع يتقاطع مع مبدأ الاتساع في حيّز الاعتبار والتلازم، وهو ما تحدّث عنه بعض اللسانيات الفرنسية متجلية في أبحاث كيوم (G.Guillaume) في حديثه عن معنى الكلمة وأثر معناها، وارتباط ذلك بالفكر واتساع اللغة<sup>4</sup>.

3- الإيجاز الذي ينتج عن إدراك المعنى وفهمه، لحسن استعمال التراكيب، يقول: "وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني، وفي النقل إليها يبيّن ذلك، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويحيى الثاني أخصر من الأول، مع سلامة المعاني، وبقائها على حالها، وهذه بلا شك فضيلة مشهورة وميزة كبيرة، لأن الغرض في الكلام، ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها..."<sup>5</sup>، وتتداخل مع فكرة التوسع والإيجاز هنا المجاز اللغوي الذي يمنح اللفظة العربية بعدا وظيفيا تتخفى

<sup>1</sup> ابن سنان، ص 74، 75.

<sup>2</sup> ابن سنان، ص 79.

<sup>3</sup> المسدي، التفكير اللساني، ص 116.

<sup>4</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 204.

<sup>5</sup> ابن سنان، ص 73.

وراءه المعاني الصريحة، وقد ضرب ابن سنان مثالا على ذلك بسؤال ملك الروم "نقفور" عن شعر المتنبي فأنشد له قوله<sup>1</sup>:

كَأَنَّ الْعَيْسَ كَانَتْ فَوْقَ جَفْنِي \*\*\* مَنَاحَاتٍ فَلَمَّا تُرِنَ سَالَا.

واحتج ابن سنان بهذا البيت لبيان فضل العربية في توسعها، خاصة لما فسّر له المعنى بالرومية، "فلم يعجبه. وقال كلاما معناه: ما أكذب هذا الرجل، كيف يمكن أن يناخ جمل على عين إنسان؟، وما أحسب أن العلة فيما ذكرته عن النقل إلى غير اللغة العربية منها، وتباين ذلك، إلا أن لغتنا فيها من الاستعارات والألغاز الحسنة الموضوعية، ما ليس في غيرها من اللغات"<sup>2</sup>. وكان القاضي عبد الجبار قد ناقش علاقة المجر بالمواضعة وتحقق الفصاحة به من خلال عدم الاكتفاء بما تمّ عليه التواضع فقط، بل تجاوز المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية يقول: "ولا فضل فيما ذكرناه بين الحقيقة والمجاز بل ربما كان المجاز أدخل في الفصاحة لأنه كالاتلال في اللغة، والغالب أنه يزيد على المواضعة السابقة، ولأنه مواضعة تختص، فلا تفارق المواضعة العامة"<sup>3</sup>.

4- تحقق آليات البلاغة، بتحصيل الملكة اللغوية (قدرة ذهنية) وإجادة القدرة الكلامية (قدرة إنجازية) وذلك بتطويع اللغة لأداء أغراض معينة، وبالتالي تحقق غرض الفصاحة الذي أقام عليه ابن سنان نظريته في البحث عن السر في اللغة انطلاقا من علاقته بهذا الباب، يقول: "فإذا كانت اللغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار، فهي أولى بالاستعمال، وأفضل مما يحتاج فيه إلى الإسهاب والإطالة"<sup>4</sup>.

يبدو -مما سبق- أن ابن سنان مستوعب لطرائق بناء الظاهرة اللغوية، وفي درسه شحنة كبيرة من الأفكار الوظيفية التي تبني أسس الفصاحة على صرح لغوي متين، تتكشف فيه فعاليات الخطاب وأداء اللغة، ويظهر ذلك في إدراكه لدور الوضع الخطابي في حضور القدرة اللغوية لدى المتكلم، ولو حاولنا النظر في لسانيات تشومسكي نجدها قد راهنت على هذه المبادئ، واستدعها في فعل الكلام، وقد سمّاها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بثنائية ملكة اللغة في مقابل درجة

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 74.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 73، 74.

<sup>3</sup> القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد العدل، ص 200، وينظر، حمادي صمو، التفكير البلاغي عند العرب، ص

425.

<sup>4</sup> ابن سنان، ص 73.

الإجادة للكلام على النحو العربي، ونعني بدرجة الإجادة "فصاحة المتكلم وبلاغته، أي الدرجة من الإحسان التي يصل إليها في خطاب معين أو خطابات مختلفة. والتفاوت بين متكلم وآخر في ذلك يقابله اشتراك الناطقين بها السليقين في معرفة الوضع ودراسة كيفية تحصيل هذه الفصاحة ووصف أحوالها وتحديد مقاييسها هو موضوع علم البلاغة..."<sup>1</sup>، وابن سنان وعى كثيرا من هذه الصور التي تربط الكلام بقدرة صاحبه مع مراعاة السياق العام لذلك.

### 6-المواضعة ومقصدية اللغة:

بناء على ما تقدم يمكن الجزم بأن أسلوب المواضعة يستلزم عملية القصد التي تستدعيها مقتضيات الخطاب في حضور عنصر التفاعل والاشتراك الذي أقرته سنن المواضعة من ضمان مراتب الخطاب بين المتكلمين ولهذا "المواضعة والقصد يقومان بالوظيفة الأساسية في عملية الفهم والتفهم؛ لأنه لو انتفى القصد ولم تعرف المواضعة من الألفاظ لخرجنا من إطار الكلام بوصفه دلالة إلى مجال الأصوات التي لا فائدة منها"<sup>2</sup>، ولذلك يشترط ابن سنان في تناول الكلام بين طرفي التواصل حصول التوافق في وضع المدلول واللفظ الدال عليه بما في ذلك حصول الاصطلاح في معرفة اللغة والاطلاع على مفرداتها لتحقيق المعنى - كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا-، وهو الأمر - كما لاحظنا - الذي تؤكد عليه الدراسات اللسانية من ضرورة توافق اللغة بين طرفي الخطاب حتى لا تكون أصواتا مقطعة مرسله لا معنى لها، وعن ذلك صرح سوسير: "لا وجود للكيان اللغوي إلا بفضل اقتران الدال والمدلول، وما إن نقصر على أحدهما دون الآخر حتى يتلاشى ذلك الكيان ويضمحل، فيخرج عن كونه شيئا ملموسا ويدخل في عداد المجردات (...). فالمقطع لا قيمة له إلا في الفنولوجيا، كما أن المجموعة من الأصوات المتتالية لا تعد ذات قيمة لغوية إلا متى كانت عمادا لفكرة من الأفكار"<sup>3</sup>، وهذا تبني فكرة المواضعة على احتراز التوافق بين المتخاطبين في إطار ما تعرف عليه من مفردات وألفاظ حضرت بالمواضعة والاصطلاح وتتكون على أساسها لتكون سببا يشكل "عقدة فهم السامع لمحتوى رسالة المتكلم، وإنما تكمن في اهتدائه إلى نسيج المواضعة التي تألف عليها الكلام، أو لنقل إلى تفكيك الرسالة طبقا لمكوناتها العلامية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص 205.

<sup>2</sup> مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى، ص 80.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 80، 81.

<sup>4</sup> المسدي، التفكير اللساني، 140.

## سابعاً: المتكلم وإنتاج المعنى عند ابن سنان:

نلاحظ في كثير من المواضع إصرار ابن سنان على ذكر المعنى وعلاقته بالمقاصد التي يؤديها صاحب كلام معين، وكل ما اقترحه ابن سنان وأولاده من العناية والدراسة شأننا يؤدي بالخطاب إلى تحقيق العملية التواصلية وتحقيق الأداءات الوظيفية التي تكسبه مدلولاته المختلفة، ومن مثل ذلك قوله: "ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه"<sup>1</sup>، وهذا وصف وظيفي لاستعمالات الألفاظ ووضعها في لغة الخطاب؛ لذلك نراه مشدداً في غير موضع على ترك الكلام إذا لم تحصل منه الفائدة ويتحقق من ورائه القصد، ويتم به المعنى بتأدية الرسالة فقول: "ولا خلاف بأن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذه، وأوفق للسامع من كلف ذلك..<sup>2</sup>".

ثم أفاض الحديث في قضية المعنى ببيان الأوجه المتعلقة باللفظ -المفرد والمؤلف- والمعنى، فذكر أسباب عدم القدرة على التواصل الصحيح بين أطراف الكلام فقال: "وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع؛ ستة: اثنان منها في اللفظ بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى (...). وأما اللذان في المعنى؛ فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً، وكثير من مسائل الكلام في اللطيف، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا تصورت بني ذلك المعنى عليها، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى، كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بنيت تلك الفروع عليها"<sup>3</sup>، وهذا إلمام من الخفاجي بكثير من الرؤى اللسانية والتداولية التي تتجلى في مباحث الدرس اللغوي الحديث، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكلام، وتأويله، وإنتاج المعنى عن طريق الإشارات التداولية التي يتضمنها قوله، فركز على إفهام المخاطب بتحديد سياق الكلام، والتّمكن من العلوم التي تسبق طبيعة الموضوع، ولذا نراه مشدداً على حسن الأداء الوظيفي لطرفي الخطاب قائلاً: "وما

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.<sup>1</sup>المصدر نفسه، 83.<sup>2</sup>المصدر نفسه، ص 222.<sup>3</sup>

أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام: يكفي من حظ البلاغة ألاّ يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء فهم السامع. وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة<sup>1</sup>.

ومن حسن وصف ابن سنان لفكرة المعنى إشارته إلى علاقته باللفظ المفرد والمؤلف، ويمكن توضيح ذلك بما أورده صاحب الصناعتين الذي أفاد منه ابن سنان كثيرا، يقول العسكري (ت 395هـ) ممثلا لذلك: "إن الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ؛ لأن المدار بعد على إصابة المعنى، ولأن المعاني تحلّ من الكلام محلّ الأبدان، والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة، ومرتبة إحداهما على الأخرى معروفة"<sup>2</sup>.

#### خلاصة

المح ابن سنان إلى أهم عناصر صناعة الكلام وكلها صفات تدخل في تركيب الحدث اللساني الذي يندبها طالب الفصاحة فقال: "إن كل صناعة من الصناعات فكمالها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء، الموضوع وهو الخشب في صناعة النجارة، والصانع هو النجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيًا، والآلة مثل المنشار والقدوم وما يجري مجراها، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه. وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام، فنقول: إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته"<sup>3</sup> فالكلام صناعة تحتاج إلى تكافل عناصرها حتى تكتمل رحلة اكتمالها بتحقيق قصد المتكلم وفهم الخطاب.

وبناء على ما تقدّم، يمكن تنزيل أقوال الخفاجي منازل البحث اللساني والنظر في عموم المصطلحات الموظفة فيها، فذكر الكلام والخطاب والقول والتخاطب، وتشديده على آثار كل عنصر في تفعيل عملية الخطاب، واستعماله لمصطلح الخطاب دليل على فهمه للفرق بينه وبين الكلام، فالخطاب "لا يكون إلا في المخاطبة وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب فلا يتصور خطاب

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، 83.

<sup>2</sup> أبو هلال العسكري، الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986م، (د، ط)، ص 69.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 112

إلا في حال خطابية مع مخاطب معين<sup>1</sup>، ومن أسباب اعتماد ابن سنان لمصطلح الخطاب أنه تبع منهج البلاغيين والأصوليين في ذلك، وهي كلمة: "لا تقوم عندهم مقام كلام في كل موضع"<sup>2</sup>، وكثيرة هي المواضع التي يشترط فيها الخفاجي حسن التوفيق في الكلام، ويضع لها شروطا عديدة، ومن ذلك المداخلة والمعازلة وغيرها مما نوردته في الفصول اللاحقة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع، ص 16.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 16.

## الفصل الثالث:

### حقيقة الفصاحة ومقاييسها عند ابن سنان الخفاجي

#### في ضوء اللسانيات الحديثة

أولاً: الإعجاز القرآني وتأسيس مذهب البلاغة عند ابن سنان الخفاجي

ثانياً: جدلية اللفظ والمعنى وأثرها في تأسيس فصاحة ابن سنان الخفاجي

ثالثاً: الفصاحة ودلالاتها عند العرب

دلالة مصطلح الفصاحة وحدوده عند علماء العربية

رابعاً: حقيقة الفصاحة والبلاغة عند ابن سنان الخفاجي

خامساً: خامساً: الفصاحة ومستويات التحليل اللغوي دراسة في البعد النصي:

المستويات اللسانية والرؤى النصية التداولية في فصاحة الخفاجي - قراءة في خطاطة الكتاب ومنهجية عرضه -:



طالما شغل البلاغيون واللغويون برصد القضايا التي تضمن الفصاحة لصاحبها وتحيط به في دائرة العربية، وابن سنان الخفاجي بلاغي يحرص على وصف أساسيات الفصاحة وتقنياتها مقتفياً آثار الدارسين قبله، ولاحظنا كيف أنه قد خالفهم في طريقة تبويب ونظم الكتاب وترتيبه حين بدأه بأربعة فصول تعنى بما سبق الفصاحة تحصيلاً وتمكناً لدى المتكلم من أساليب القول السليم بداية بالصوت والحرف ثم الكلام واللغة وهذا ما يجعله ينحو من المستوى البلاغي إلى المستوى اللغوي. وهو الأمر الذي يسمح لنا بطرح السؤال الآتي:

هل عني ابن سنان برصد الفصاحة في أفكارها البلاغية فقط أم أنه اعتنى بكشف القضايا اللغوية ذات الصلة؟، وهل يعني هذا تفرقه بين الفصاحتين أم أن الأمر لا يعدو مجرد الحصر للقضايا على نحو بلاغي؟، ولم تجذب الخفاجي اقتراح تعريف للفصاحة يتميِّز فيه عن الأولين واكتفى بالإشارة إلى صعوبتها حتى على السابقين أمثال الجاحظ (ت 255هـ) والآمدني (631هـ)؟. وهل يمكن النظر إلى الكتاب في قضاياها الحاضرة من منظور لغوي أسس للفصاحة ومقاييسها وكان مهاداً للبحث البلاغي فيما تعلّق منها بالكلمة والكلام والمتكلم، وما اللور الفعلي لتوجه الخفاجي في قضية الإعجاز القرآني؟.

وأول ما نبتدئ في الكلام عنه هو قضية الإعجاز التي كانت منطلق البحث البلاغي.

### أولاً: الإعجاز القرآني وتأسيس مذهب البلاغة عند ابن سنان الخفاجي:

اشتغل أصحاب المذهب الاعتزالي على قضية الإعجاز القرآني في مؤلفاتهم، فتباينت الآراء في وصفها وطرحها واتخذت ضمن المذهب الواحد عدّة أوجه تثبت في أغلبها أنّ العرب قد عجزوا عن الإتيان بمثل لغة القرآن ومجاراته في الفصاحة، ولذلك راحوا يؤولون الرؤى التي تعلل هذا العجز وهم أهل الفصاحة ونجد فيما عرضه الجاحظ والقاضي عبد الجبار والرماني تعليلاً واضحاً للعجز بغض النظر عن انتسابهم إلى ذلك المذهب أم لا، وقد اتفقت آراء علماء اللغة على ثلاثة توجهات هي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> وليد قصاب، التراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، دار الثقافة، اللوحة، ط 1، 1985م،

الأول: فريق يجعل كلام العرب في مرتبة واحدة مع لغة القرآن: وتعتقد هذه الفئة أن منه بمقدور العرب الإتيان بمثل تلك اللغة لولا صرف الله لهم<sup>1</sup> وهو رأي للّظام الذي خالفه فيه أغلب دارسي البلاغة العربية والتفسير .

الثاني: فريق يمثله أصحاب التيار الاعتزالي المعتدل يشبتون في آرائهم تفوق فصاحة القرآن على كل لغة، وأن العرب عاجزة عن مجاراته ولو أرادت ذلك، وهذا مبدأ توافر في القرآن الكريم لحفظه وإثبات حقائقه ومعجزاته، وتمت بذلك الصرفة عن معارضة القرآن "لا لأنهم قادرون على مثله، والله منعهم من ذلك كما قال النظام (إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام البصري ت 221هـ) ، ولكن لئلا يكون أهل الشعب وضعاف الإيمان متعلق للطعن والتشكيك وإفساد عقائد الناس، وهي تأتي مرحلة ثانية بعد مرحلة التّحدي، وسكوت العرب لعجزهم ووقوع الحجة عليهم"<sup>2</sup>، وهذا رأي الجاحظ والرماني بعده الذي توجه إلى تقسيم البلاغة إلى ثلاث مراتب أعلاها ما تعلق بفصاحة القرآن، وهذا وجه التمييز عند العالمين:

الجاحظ: حاول تعليل أسباب الصرف.

الرماني: قسم مراتب الكلام إلى ثلاثة.

الثالث: يمثل هذا الاتجاه القاضي عبد الجبار الذي قلم تصورا جديدا للقضية مرده إلى "امتناع العرب عن المعارضة مع توفر الدواعي، وهو أن القوم انصرفوا من تلقاء أنفسهم عن المعارضة لإحساسهم أنها غير ممكنة لهم، وليسوا قادرين عليها مهما حاولوا، وهنا يكون القوم قد أدركوا ما في القرآن من مزايا الفصاحة والبلاغة، وروعة النظم، والتأليف مما يخرق العادة ويخرج عن المؤلف"<sup>3</sup>. وتؤكد جميع الدراسات استفادة القاضي عبد الجبار من رأي الجاحظ واستثماره لما أورده والزيادة عليه فالعجز متعلق بعدم القدرة على مجارة الأسلوب والهيئة والطريقة والنهج على خطاهم في اللفظ والمعنى، أو تصوير القوة البيانية الظاهرة.

وإذا ما عدنا لصاحب المدونة وجدنا أن آراءه تزدهم لتصنف ضمن آراء الفريق الأول الذي تابع النظام في وصف الفصاحة ومقارنتها بفصاحة القرآن وفصاحة العرب.

<sup>1</sup> يراد به مبدأ الصرفة الذي شاع عند المعتزلة ومفاده أن الله صرف همم العرب عن معارضة نظم القرآن، وكان في مقدورهم ذلك، لولا أن عاقهم عنها أمر خارجي، فصار القرآن معجزة كسائر المعجزات ، ولو لم يصرفهم الله عن ذلك، لأنوا بمثله.

<sup>2</sup> ولید قصاب، التراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، ص 320.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 321.

وتتلخص الرؤية في مذهب النّظام الذي تتبعه الخفاجي في:

1. قدرة العرب على الإتيان بمثل لغة القرآن في الفصاحة والبلاغة، وتعلّق العجز بورود الأخبار والغيبيات.

2. أن الله صرف العرب عن المعارضة مع قدرتهم بسبب تجاوزه لقدرتهم اللغوية.

3. الصرف وجه إعجازي في الفصاحة.

4. أن الله صرف العرب عن معارضة القرآن ولذلك كان أسلوبه مغايرا لأساليبهم.

يعدّ ابن سنان التابع الأول للنظام في مبدأ الصرفة بعده مذهباً وضعته العرب تسوّغ به عجزها عن مجازة نص القرآن وعجزها أمام فصاحته وقصورها عن تحديده، وقد نسب للأول وضعه لكتاب بعنوان "الصرفة" بنى فيه آراءه حول القضية لكن الكتاب ضاع قبل أن يصل ، مثلما يقول محققا ديوان ابن سنان<sup>1</sup>.

ويظهر ابن سنان في آرائه الواردة حول قضية الإعجاز مضطربا اضطرابا شديدا، فنراه في عرضه لأسباب تأليف الكلام يصّح بأن القرآن هو المعجزة الإلهية التي وّجّهت للعرب، وحصر أوجه الإعجاز في وجهين هما:

1- أن القرآن خرق للعادة بفصاحته، يقول: "وَجَرى ذلك مجرى قلب العصا حيّة وليس للذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعا خرج عن مقدور البشر"<sup>2</sup>. فالقرآن معجز بفصاحته البيانية واللغوية ولا مجال للتزايد فيها مادامت خارجة عن قدرته.

2- ربط القضية الإعجازية بصرف العرب عن المعارضة مع قدرتهم على مجازة فصاحته، لكن ابن سنان يقطع رأيه بالتّصريح قائلا: "وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقّق الفصاحة ما هي؟، ليقطع على أنّها كانت في مقدورهم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نسيب نشاوي، مختار الأحمدي نويوات، ديوان ابن سنان، ص 25.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 40.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 40.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يصنّف كتاب "سر الفصاحة" ضمن كتب الإعجاز القرآني كونه يبيّن آراء تثبت انتماء صاحبه للفئة الأولى<sup>1</sup> إلا أنّ الخفاجي قد بالغ فيما ذهب إليه، فقد تجاوز علاقة الفصاحة بالإعجاز القرآني للحديث في مسألتين خلافيتين هما:

1- تقسيم الكلام من ناحية الفصاحة إلى مرتبتين: أولى (طبقة عليا/ كلام فصيح متلائم) تمثلها لغة القرآن وكلام العرب شعره ونثره، وثانية (طبقة ثانية/ كلام متنافر) يمثلها الكلام الخارج عن الفصاحة، مخالفاً بذلك تصنيف الرماني الذي جعل الكلام على ثلاث طبقات (عليا، وسطي، دنيا)<sup>2</sup>.

2 - تفاوت الآيات في الفصاحة<sup>3</sup>، يتمسك ابن سنان بإثبات ذلك التفاوت، بافتراض أن تتحقّق الثانية غير مرتبط بتحقّق الأولى لأنه -ولو افترضنا حسب رأيه- أن القرآن معجز بفصاحته لم يمنع ذلك من كون بعضه أفصح من بعض، وهذا الرأي من أكثر آرائه صراحة دون الاعتماد على آراء العلماء خاصة المعتزلة منهم، بل يكتفي بمناقشة القضية من منظور شخصي يشي بمرجعية القناعة في الطرح والتمسك بالفكرة.

وعليه فإن رأي الخفاجي واضح في هذه القضية، وقد ابتغينا الإشارة إليه لأجل الربط بين حرصه على تعليم مبادئ الفصاحة ومنطلقه في التأسيس للقضية، فالمعلوم أنّ دراسة أساليب كلام العرب جاءت بإيعاز من بلاغة لغة القرآن والرغبة في بحثها وسبر جواهرها، لكن منهج ابن سنان التابع للنظام ينطلق من تقرير طريقة القرآن وأسلوبه في التعبير بشكل يتجاوز -حسب ما تثبته الآيات- ما تعارف عليه العرب من طرق الكلام وجماليات القول. وعلى الرغم من أثر هذا الرأي على منهج الكتاب وتوجهاته، إلا أنّ أغلب الباحثين يثبتون أن اشتغال ابن سنان في هذا الكتاب كان على قضايا اللغة والنحو والقواعد والشعر وشروط الفصاحة ومحققات البلاغة بصورة منظمة تستوعب

<sup>1</sup> ينظر، مختار بولعراوي، قضية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2009م، ص 347.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 117- 118، ويبدو الخفاجي متأثراً بمذهب الجاحظ في ذلك، ينظر، محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية - نحو كتابة تاريخ جديد للبلاغة والشعر، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط) 2001م، ص 109.

<sup>3</sup> ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، ص 225، وينظر، محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، ص 105.

المآزق البلاغية التي وقع فيها العلماء قبله نتيجة تأثير قضية اللفظ والمعنى<sup>1</sup> وسيطرتها على سيرورة التأليف والوضع.

فبحث الخفاجي إذا للمواضيع البلاغية ونظم كلام العرب ونعوته وشروطه كان لأجل كشف هذه القضية وبيان آراء المتجادلين فيها من خلال تحليل أصوات اللغة اعتمادا على أقوال المتكلمين والنحاة وعلماء القراءات ثم الانتقال بعد ذلك إلى آراء البلاغيين التي تشمل اللفظ والمعنى وأصول تأليف الكلام والمناسبة بين الألفاظ.

وتجدر الإشارة أن الجاحظ (ت 255هـ) - الذي يعدّ أول من تأثر به ابن سنان في فصاحته - قد رفض فكرة أن يكون هناك احتمال أن العرب سكتوا عن المعارضة مع توافر القدرة على ذلك، واعتبر ذلك غير مسوّغ عقلا، وزاد على ذلك اتجاهه للقول بأن العرب شعروا بتفوق هذه اللغة الجديدة عليهم فسكتوا عن المعارضة تجنباً للماجحة التي لا طائل منها<sup>2</sup>.

إنّ رأي الخفاجي في القضية لا مسوّغ له، وإن كان لذلك تأثير على مذهبه فهو غير ذي تأثير كبير على تأسيس الكتاب وبنائه عدا ما يتصل بتغليب اللفظ على المعنى، وله من حسن التفصيل وضرب الشواهد في كثير من القضايا الفضل الكبير.

لقد استنكر ابن سنان فكرة رفض أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض واحتج على ذلك بمجموعة من الآراء التي تغيب فيها - كما أشرنا آراء العلماء - والمزايا الجدلية التي حضرت في أغلب القضايا، فجعل ضرورة الإقرار بالفكرة حاصلة من طرف العالم باللغة، وأن الإعجاز بالتفاوت بين الآيات متحقق بتحقيق تفوق القرآن على الإنجيل، وربط الحجة الثالثة بالمتعلم الذي تخفى عليه صناعة البلاغة فيضطر إلى المساواة بين الألفاظ والمعاني لالتباس المفاهيم عليه، يقول: "الصحيح أن وجه الإعجاز القرآني هو صرف العرب عن معارضته وأن فصاحته كانت في مقدورهم لولا الصرف، وهذا هو المذهب الذي يعمل عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس - مشروع قراءة، ص 441، وينظر، علي محمد حسن العماري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، ص 347.

<sup>2</sup> وليد قصاب، التراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، ص 316.

<sup>3</sup> ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 255. أورد ابن سنان الخفاجي مجموعة من الآيات التي يحدث فيها التفاوت ويرى فيها البلاغيون واللغويون فصاحة مقارنة بغيرها.

فحسب ابن سنان يحدث التفاوت في الفصاحة بين الآيات بحسب التوظيف اللغوي والبلاغي أو ما يعرف بحسن التأليف ، فعلموم البلاغة حسبه خادمة لفصاحة القرآن ومبينة لمواطنها، والوقوف عليها أمر ضروري لإدراك وجه إعجاز القرآن الصحيح.

" وكان يعتبر الوقوف على حقيقة الفصاحة أمرا ضروريا لمن يريد أن يعرف الوجه الصحيح في إعجاز القرآن"<sup>1</sup>.

أضرب ابن سنان عن إيراد أوجه الإعجاز القرآني التي ذكرها العلماء واكتفى بمذهب الصرفة منها، لكن ما يشد الانتباه في تصوّره أنه أوجز في تفسير هذا الرأي فهو - الوحيد من البلاغيين من فسّر القضية على هذا النحو وتراجع عن الجدل الذي طالما كان حاضرا في كتابه، والرّاجح أنّ طريقته في الحديث عن الصرفة أمر مفروغ منه عنده.

إن القول بمذهب الصرفة لم يعف الخفاجي من البحث في أوجه تفوق نص القرآن على الخطاب البشري العادي فبنى تصوّره على أساس صوتي ينطلق منه في البحث عن أسس الفصاحة "ومن البديهي أن من شأن هذا المنطلق الصوتي أن يؤدي إلى إحراجات كبيرة بل قاصمة إذا ما اعتمد في النّظر إلى الإعجاز البلاغي للنص القرآني، وقد استبعد ابن سنان هذا الإشكال باعتناق موقف مذهبي ملائم لهذا التّوجه ومتولّد عنه، هو مذهب الصرفة الذي قال به النظام وطائفة من المعتزلة، وبعض البلاغيين من غير المعتزلة"<sup>2</sup>، فهذا موقف احترازي شفع لابن سنان عند بعض البلاغيين، لكنه لم يمنع عنه ردّ البقية، والحق أن تصوّره لبناء مشروعه في الفصاحة لا يستقيم بهذه الرؤية إلا بكثير من الاضطراب والخلط والمبالغة، فتأسيس البلاغة على مرجعية صوتية لفظية توقع صاحبها في غياهب عدم استقرار الآراء وترددها، وما ساقه من حديث عن الحكاية والمحكي وسجع القرآن أو فواصله، ومقاطع الكلام دليل على ذلك.

وبناء على ما تقدّم فقد اتّهم الخفاجي بتابعيّه للنظام وتبنيّه لفكرة الصرفة على الرغم من كون المذهب لم يغب فكرة ومصطلحا عن ساحة المؤلفات البلاغية ذات الفكر الاعتزالي، بل ذهب

<sup>1</sup> علي محمد حسن العمري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1999م، ص 347.

<sup>2</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 318.

البعض إلى القول "كان المعتزلة أنفسهم أول من رفضه وردّه على النّظام، وأكفره فيه، ولم يتابعه عليه إلاّ شردمة قليلة منهم واستنكره أيضا جمهور المسلمين وردّوا عليه ردوا منطقية"<sup>1</sup>

### ثانيا: جدلية اللفظ والمعنى وأثرها في تأسيس فصاحة ابن سنان:

لقد كانت المعارضة لابن سنان شديدة من قبل الباحثين لتركيزه على اللفظ دون المعنى -اعتقادا منهم بذلك- في الوقت الذي لاقى فيه هذا الطّرح الذي اقترحه الجاحظ وأبو هلال العسكري - قبله قبولا، فقد عُنِيَا باللفظ قبل المعنى كما فعل ابن سنان الخفاجي، وهو في ذلك متتبع لهما ومتأثر بمنهجهما، ومثل هذا الاتهام الذي وجه للخفاجي إنكار لجهده ومنهجيته التي بوبت البلاغة وأسست للفصاحة وشروطها بالطريقة التي استوت عليها في طرح القزويني ومن تلاه، ولو كان فكر الخفاجي متطرفا في قضية الإعجاز إلاّ أن ذلك لا يؤثر على منهجيته، إذا الواضح أن الغاية من الاهتمام باللفظ "تحسين اللفظ كي يدل على المعنى الأصح أثناء الاستعمال، فالمعلوم أنّ من ألفاظ اللغة العربية في أثناء استعمالها أنّها تدل على معنى يختلف عن الآخر فيما إذا انفردت عن الاستعمال، فإن استعملت بمكان اللفظة المراد بناء المعنى عليها لفظة أخرى مرادفة لمعناها فقد فسد المعنى المراد"<sup>2</sup>.

وتتجه بعض التيارات إلى عدّ ابن سنان أحد الذين تميّزوا في تطوير المدرسة اللفظية العربية وينسبون توجهاته إلى الآراء الأولى التي انحدرت عن الجاحظ وأبي هلال، لكن تفحص أجزاء الكتاب تنفي التسليم بهذه الفكرة على الإطلاق، وإن كان ابن سنان قد قصر الفصاحة على اللفظ وحده، فإننا سنثبت في صفحات هذا البحث جزئية هذا الحكم على آرائه، إذ تشير كثير من الأبحاث إلى تنفيذ انتماء الجاحظ أو العسكري إلى المدرسة اللفظية مطلقا -بل إن تصريحاتهم كانت أشد وضوحا من التي أوردها الخفاجي- وتعزو اهتمامهم باللفظ من باب حسن تخير المفردات لأجل ضمان أسلوب وتركيب سليم، وهو منهج الخفاجي أيضا الذي يرى أن حسن بيان التركيب لا يتم للمتكلّم إلاّ بحسن اختيار المفردات الملائمة ومراعاة حروفها ومخارجها وتناغم موسيقاها مع ما يسبقها من ألفاظ وما يلحقها ليجمع كلامه بين براعة التّأليف وجودة الأداء والصّياغة وجمال القول والعبارة، والدراسات اللغوية الحديثة تؤيد هذه الرّوى فالأسلوبية مثلا تقوم آلياتها على حسن تخير الألفاظ وتأليفها.

<sup>1</sup> وليد قصاب: التراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة حتى نهاية القرن السادس، ص 318.

<sup>2</sup> محمود شاكر عبود الخفاجي، إعجاز القرآن البلاغي بين اللفظ والمعنى، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر،

ولو وقف درس الخفاجي على الألفاظ وحدها لما اهتم بفصاحة الألفاظ المؤلفة ولما اشترط لها صفات ونعوت في المعنى.

ولا يتأتى لنا تقرير مضمرة الفكرة عند الخفاجي دون النظر في طريقة تناوله للفصاحة وتعريفه لها وبيان الشروط التي اقترح توافرها، وسنعرض فيما يأتي لتعريف الفصاحة عنده وسنقف على أهم مقاييسها مع محاولة استقراء بعض الملامح التي لقيت حضوراً في الدرس اللغوي الحديث

### ثالثاً: بنية الفصاحة ودلالاتها عند العرب:

يعالج ابن سنان الخفاجي في هذا الكتاب كثيراً من القضايا التي جعلت مؤلفه مصنفًا بلاغياً ونقدياً قيماً جداً، لما استوعبه من تفكير لغوي وبلاغي، وحس نقدي وأدبي، جعلنا نحاول قراءة بعض أفكاره وفهمها رغبة في معرفة أسباب هذا التوجه وأسباب التجديد في منهجية الطرح والتأليف المخالفة للأقدمين، والخفاجي نفسه قد صرح بذلك في مقلمة كتابه فقال بعد الفصول الأربعة: "ثم نبين بعد هذا كله وأشباهه مائة الفصاحة، ولا نخلي ذلك الفصل من شعر فصيح، وكلام غريب بليغ، يتدرب بتأمله على فهم مرادنا، فإن الأمثلة توضح وتكشف وتخرج من اللبس إلى البيان، ومن جانب الإفهام إلى الإفصاح، فإذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا، كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه"<sup>1</sup>، وعلى حسبه فهذا الكتاب صناعة تغني عما أغفله المتكلمون من بيان مخارج الحروف وانقسام أصنافها، وما لم يذكره الذحاة من بيان لوضع المتكلمين وما تجاوزه البلاغيون من وصف ذلك على الرغم من أهميته، وعلاقته بموضوع الفصاحة.

والحديث عن موضوع الفصاحة - كما أشرنا - يلزمنا أن نضع الخفاجي موضعه توجهها وآراءه، حتى نعي إن كان قد وصف الفصاحة في إطارها البلاغي فقط، أم أنه قد انتهج سبيل سيئوييه والجاحظ في ذكرها.

اختار الخفاجي موضوع الفصاحة بحثاً عن ماهيتها؛ ولأجل ذلك كان وضع الكتاب "اعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة، والعلم بسرها فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائدته لتقع الرغبة فيه"<sup>2</sup>، وسنحاول فيما يأتي بيان تعلق مفاهيمها بطلاقة اللسان، أو حسن الكلام، أو

<sup>1</sup> ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص 40.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 39.



جودة الصياغة، أو ورودها على السليقة، أو مدى وقوع فهمها لدى السامع وسلامتها من الخطأ واللحن أو سهولة التعبير فيها وتعلقها بالملكة أو الاكتساب.

لقد آمن الخفاجي منذ البداية بخصوصية البنية اللفظية وتفردتها بخواص ذاتية تسبق اندماجها في سياق المعنى وبناء علاقات مجاورة مع البنى الأخرى، وهو ما نلاحظه في الآراء التي بثها عن المنهج الذي حاول اتباعه عندما انطلق من وصف الصوت ثم الحرف ثم الكلام فاللغة، ليتوصل للحديث عن فصاحة اللفظة المفردة تأكيداً منه على ذلك التوجه، فكان من الذين استحسنوا ذلك عندما درسوا شروطاً تفيء بالمفردة لدراسة لفظية بحتة تقرها من مجهر التحليل الصوتي والصرفي والنحوي وتُبحث لاحقاً ضمن علاقات الارتباط المعنوي فيتحقق بها الغرض العام للكلام حسبه.

وفيما يتعلّق بتوجه الخفاجي وتقديره لذلك البعد الجمالي للمفردة الواحدة، فهذا أمر لم يخف عن البلاغيين قبله، فقد طرّقه الجاحظ في بيانه إلا أن ابن سنان قد أضاف شروطاً وضمنها أمثلة تشرحها، -ولعل ذلك ما يحسب له من ناحية الطرح والترتيب المنهجي، ومن ناحية تقسيم الشروط التي وضعها فكانت تلخيصاً لما سبقه وزياد عليه وتمهيداً لما سيقال بعده.

وعلى الرغم من وفرة المؤلفات التي فصلت في البلاغة وأبوابها وقضاياها وعنت بفروع النقد واهتمت ببحث الرابط بين اللفظ ومعناه إلا أننا نكاد نعدم وصفاً جامعاً لقضية الفصاحة وتفصيلاً لشروطها على النحو الذي وجدناه عند الخفاجي، ولئن كان أقام كتابه على أساس البحث في حقيقة الفصاحة كما صرح بذلك في مقدمته - إلا أننا لاحظنا كيف أنه سبق كلّ ذلك بالتفصيل في مقدمة نظرية هي أقرب للمنهج اللغوي طرّحاً ومضموناً. وقد يدعي بعض من غاب عنه فهم تفكير الخفاجي أنه قد حاد عما اقترحه في بداية الكتاب دراسة، إذ الجلي أن الأمر لم يكن ليستوي له لولا حديثه عن علاقة فصاحة المفردة وبحث أبعادها الصوتية وفهم حروفها ومخارجها وتأثير كل ذلك على صورة الكلام وواقع اللغة.

واللغة تقوم على نظام التقابل بين اللفظ والمعنى، وتفاعل التراكيب ومضامينها لأجل التعبير عن الأغراض والمقاصد، وتطرّح ذلك في سياق الاستعمال الدلالي كمرحلة أولى للكشف عن المعاني، ويحتل مصطلح الفصاحة موضعاً مهماً في بناء هذا النظام، بمقاييسه وشروطه.

ولا تقل محاولة الخفاجي عن أي بحث بلاغي تصدّر أمانات الكتب وأفصح عن مكونات العربية، كونه حسب كثير من الدارسين "أجراً محاولة لصياغة مشروع للبلاغة الصوتية انطلاقاً من رصيد معرفي وخلفية مذهبية تريد أن تؤول وتوجه (...). قضايا الأدب مع مبادئها لتتلاءم مع مبادئها

ومنطلقاتها"<sup>1</sup>، ولأن ابن سنان قد عايش القرن بما فيه من تطور فكري بلاغي فقد جاءت محاولته كتأسيس بنيوي سياقي يقوم على تمثل الرؤى وتجديد المنهج واستدراك ما سبق واستثماره لوضع نظرية لغوية مبدؤها الصوت ومنتهاها المعنى.

وعليه يمكن القول بأن عمل ابن سنان "لا يقل أهمية في نظر المؤرخ الذي يعتمد القراءة والتفاعلات ويرفض منهج الجزئيات وتوثيق الأسبقيات عن عمل عبد القاهر الجرجاني، بل هو قريبا من النص الشعري الكلاسيكي من بلاغة عبد القاهر الجرجاني"<sup>2</sup>.

وتبحث هذه الدراسة في مراهنة الخفاجي على مبدأي الصوت واللفظ للخلوص بنظرية تغذي المباحث البلاغية واللغوية والنقدية، وتثبت الفضل التقعيدي البلاغي لهذا الرجل في كثير من معطيات الدرس البلاغي، إذ ليس يخفى حرصه على تأسيس درس صوتي يعالج اللفظة المفردة في حدودها وسياقاتها الإفرادية كي ينتقل بها بعد ذلك للبحث في غمار التركيب والتأليف المعنوي لتحصيل سياقات معجمية ونحوية وجمالية تعكس القدرة الكلامية للمرسل وتجدد بلاغة في مضامين الخطاب.

ومما لا شك فيه أن حضور الخفاجي في البيئة الفكرية التي شهدها القرن الخامس جعلته يتوجه لدراسة البنى على نحو من التفصيل يخالف ذلك التوسع والإجمال الوارد في مؤلفاتهم، والغاية واضحة كما أقرها في مقلّمته، وعلى الرغم من التجريد الذي ينتاب كثيرا من قضاياها الصوتية في بنائها الإفرادية إلا أن تصنيفاتها تقعيديّة منهجية تؤسس للبنى التركيبية بصورة تسلسلية عملية يقرها المتكلم<sup>3</sup>.

لذلك فإنّه من الصّواب معالجة فكرة (الفصاحة) عند ابن سنان من منظورين:

الأول: الاستقراء العربي للأراء اللغوية والبلاغية لمصطلح الفصاحة.

الثاني: البحث في دور البنى الإفرادية والتركيبية وبيان أهميتها في صيغة الخطاب وفصاحته في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة.

ومن المهم إدراك وعي أصحاب الدرس البلاغي لعدم القدرة على فهم دلالات الكلام بالاعتماد على المنظور الصوتي وحده، أو البنى الإفرادية وحدها، في حين قد يتأسس ذلك على نطاق البنى التركيبية، وهو ما قارنته المباحث الحديثة حين أكّدت على عدم صلاحية أن "يقال لنا إن الأساس

محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 413.<sup>1</sup>

المرجع نفسه، ص 413.<sup>2</sup>

ينظر، بدوي طبانة، البيان العربي، ص 94.<sup>3</sup>

الصوتي لا يصلح وحده للتمييز بين حدود الكلام في الكلام المتصل، وليست اللغات في الحقيقة إلا كلاما متصلا، ويندر في الاستعمال العادي أن يكتفي المتكلم بكلمة واحدة للتعبير عما يدور في خلدته<sup>1</sup>، وأكد أيضا على فشل كل الدراسات واللغات التي حاولت الاعتماد على الكلمة وحدها، على الرغم من إشارة فندريس وبلومفيلد إلى إمكانية دراسة اللفظة مفردة أو استبدالها<sup>2</sup>، وليس درس ابن سنان بقائم على مثل هذا التأسيس فقط في نظرتة السطحية لبعض البنى الإفرادية في شروطها الصوتية خاصة لكنه لا يسقطها من سياق الكلام.

### 1\_ دلالات مصطلح الفصاحة وحدوده عند علماء العربية:

المتأهل في كتب التراث النحوية منها واللغوية، والبلاغية يجد أن مصطلح الفصاحة فيها تتجاذبه فئتان فئة اللغويين، وفئة البلاغيين، فإذا طالعنا كتب النحو وأصوله، وجدناها تخوض في مواضيع السليقة اللغوية وحواضر الاستشهاد وشروط السماع عن العرب، وغيرها من المواضيع التي تحقق سلامة الكلام من كل لحن أو غلط، بما يضمن حسن الكلام ووضوحه واستقرار معانيه لدى السامع. أما إذا اتجهنا صوب كتب البلاغة أدركنا بعدا آخر لهذا المصطلح يعكس حرص أصحابها على صورتها وتصنيفها وأقسامها وموقعها، وتشاطره علوم النقد والأدب في بحث بنائها وما تثمره داخل النص إذ لم ينظر النقد القدماء إلى الألفاظ في الأدب على أنها مجرد وسائل بين المرسل والمرسل إليه، بل نظروا إليها كذلك على أنها في العمل الفني تقوم بعملية التأثير والالتذاذ، والتوصيل السليم للرسالة في أحسن صورة، ومن هذا المنطلق اهتم النقد بالفصاحة والبلاغة وبنية النص<sup>3</sup>.

وإذا كان ابن سنان قد خلط بين الفصاحة والبلاغة وتعلق كل منهما باللفظ أو المعنى إلا أنه قد بين طريقها للدارسين بعده انطلقوا منها توافقا واختلافا.

واهتم النحاة ببنية الكلمة وراعوا أحوالها وبحثوا في أصواتها زيادة ونقصانا وعلّقوا ذلك بفصاحتها واهتموا بأحوال الزيادة فيها ولاحظوا تغير المعاني لتغيير مبانيها ففقهوا فيها بين القصد والغرض وجاروا فيها البلاغيين وما أفردوه من خصائص لفظية تعنى بالبنية وحدها وهو ما بحثه الخفاجي وغيره عندما جعل الفصاحة قصرا على اللفظ قبل المعنى، فعدّ الدراسة اللفظية دليلا على فصاحة الكلمة وسلامتها من كل أساليب التعقيد.

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 5، 1984م، ص 39.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 43، 44.

<sup>3</sup> مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى، ص 319.

ومن المهمّ جدًّا النَّظَرُ فيما قَلَّمته البلاغة العربية تكملة وتأسيسا لمعطيات الدرس اللغوي وإن كان حديثا عن الخفاجي، فإن ذلك يجعلنا ننظر في عجالة إلى ما قَلَّمه رواد الدرس قبله، ولسنا نزعم أن الخفاجي قد كان علما في تحديثاته البلاغية شأنه شأن الجاحظ والجرجاني وغيرها لكننا لا نعدم إضافاته التي أثرت الدرس وبيّنت كثيرا من الأسس التي غابت عنّ كان قبله أو مثّلت أبعادا وركائز للمؤلفين بعده.

ولقد تصاعدت الآراء في اعتبار ما قَلَّمه تجديدا للبلاغة من عدمه، ولكننا لا نبحت في أصل ذلك بقدر ما نريد أن ننظر فيما يتعلّق بتفكيره وأثره على العربية عموما.

ونعزم قبل النَّظَر في شروط ابن سنان التي وضعها للفصاحة النظر في وضع المصطلح ومعانيه التي تداولها اللغويون والبلاغيون وبحت أسس ذلك الوضع.

إنّ البحث في مفهوم "الفصاحة" عند الخفاجي وبيان خواصها يتطلّب النَّظَر في أبعاد المصطلح اللغوية والبلاغية ومن ثمة النَّظَر في توجهه منهما، معتمدين خاصة على ما أورثه الباحث الجزائري الباحث عبد الرحمن الحاج صالح حديثا عن هذا الموضوع في بحثه عن مفهوم الفصاحة لدى النحاة في سياق قضية السّماع عند العرب<sup>1</sup>.

## 2\_ الفصاحة اللغوية ومفهومها عند علماء اللغة:

نعني بالفصاحة اللغوية المقاييس التي وضعها أصحاب النّحو واشترطوها فيمن تصحّ عربيته من غير الأعاجم والمولدين ومن امتدت لغته إلى فترة الاحتجاج، وكثرت استعمالها بما وافق نظم القرآن ونظام العربية.

ولما كانت دراستنا تدور حول معاني الفصاحة البلاغية وتوجهاتها عند ابن سنان، فإننا سنسوق عن هذا النوع الأول الأمثلة ذات العلاقة بطرح الخفاجي حتى نفهم الفرق بين الوصفين، إذ لا يحسن بنا عرض تصور الخفاجي قبل الإشارة لبعض ما سبقه من تصورات أغنت مادّته اللغوية والبيانية. ففي حين اكتفى الخليل بذكر المعنى اللغوي للكلمة فقط<sup>2</sup>، فإنّ سيويوه لم يأل جهدا في خطّ أصول النحو العربي وتفسير أبوابه والوقوف على آليات السّماع والقياس عند العرب التي تتطلب رصد استقرائيا للاستعمال الكلامي عندهم، فكان يذكر في جُلّ عبارات دالة على ذلك كقوله:

ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، السّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم المطبعية، الجزائر، (د، ط)، 2013م، ص 29 وما بعدها.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> الخليل بن أحمد، العين، الجزء الثالث (باب الفاء)، ص 323، 324.

"العرب الفصحاء، ذلك من فصحاء العرب، وقد فتح قوم فصحاء، فصحاء العرب."<sup>1</sup>، والقارئ بوعي دلالي لهذه العبارات يكشف سياقاتها المرجعية وما تحيل إليه من معان لغوية بحتة يختفي معها كل سياق بلاغي، وفي السياق ذاته اشتغلت بقية مؤلفات النحو فابن جني يفرد في الخصائص أبوابا مخصوصة لذلك "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، باب العربي الفصيح ينتقل لسانه، باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره"<sup>2</sup> ولا تحتفي من مؤلفاته عبارات "سمع عن العرب، وقالت العرب، كلام العرب.

والأمر نفسه نجده في كتاب الفصيح لثعلب (ت 291هـ) حيث مثل في تلك المرحلة معلما بارزا تحصل به التفرقة بين الفصاحتين وبرغم توضيحه لمقاصده في بداية المؤلف إلا أن آراءه فسرت على نحو يجعل الفصاحة التي رمى لإيضاحها بيانية، وهو الأمر الذي دفع الجرجاني لاحقا في سياق حديثه عن قضية اللفظ إلى الاستغراب من ذلك، فلما أراد الجرجاني تقصي الأسباب التي مكنت للفظ في عقول الناس ذكر غلطهم في تقدير ما جاء في كتاب (الفصيح) لثعلب، حتى ظنوا أن غرضه هو غرض علماء البلاغة بينما يؤكد الجرجاني أن ما أراده "ثعلب" من فصاحة الكلمة :

1- أنها في اللغة أثبت

2- وفي الاستعمال أكثر

3- وأنها على قوانين اللغة التي وضعوها أجرى<sup>3</sup>.

وهو ما كان ثعلب قد أثبتته في مقلمة كتابه فقال: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام، مما يجري في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة، والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما، أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما، وألفناه أبوابا في ذلك"<sup>4</sup>.

وتنبغي الإشارة إلى أن أمر هذا الوصف قد طغى على معظم الكتابات اللغوية النحوية التي سارت على هذا النهج في الطرح، الذي يدل على أن العربية لا تؤخذ إلا من جماعة تصح عربيتها وتتوفر فيها شروط السماع والقياس وهذا يدل على وجود "جماعة من العرب (الأقحاح أو بالولاء) لا

<sup>1</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 31،

<sup>2</sup> ينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 356، 401، 409.

<sup>3</sup> ينظر : ثعلب، كتاب الفصيح، تحقيق عاطف مذكور، دار المعارف، (د، ط)، 1431هـ، ص 2.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، 1431هـ، ص 2.

يؤخذ بلغتهم، وفي كلامهم بالعربية أشياء لا يتكلم بها العرب، ويعتبرها النحاة ومن عايشهم من غير النحاة الميزة الأساسية لغير الفصيح من العرب"<sup>1</sup>.

ومن أشهر من يستدل بكلامه على الفصاحة اللغوية (الملاحظ) الذي توسّط الموقفين في الطرح، فعلى الرغم من موقفه البلاغي المهم ووضعه لأول البنى التأسيسية لعلم البلاغة إلا أننا نجد عنده بعض الوصف الذي يؤسس للفصاحة اللغوية خاصة في نقله لقول العتابي فقال: "العتابي حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ لم يعن أن كل من أفهمنا من معاصر المولدين والبلديين قصده ومعناه بالكلام الملحون والمعدول عن جهته، والمصروف عن حقه (...). وإنما عنى العتابي إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء"<sup>2</sup>، حيث كانت العرب تنكر كل خارج عن أصولها وقواعدها، فهما واستعمالا " وهذه العبارات التي ذكرها الملاحظ الغريبة عن العربية هي أول ما يجعل اللغوي يتعد عن يفهمها من العرب فضلا عن يستعملها، لأنها خارجة تماما عن النظام اللغوي الذّحوي الذي ألفوه وتعودوا أن يسموه من الفصحاء. ويكون ذلك تغييرا لمعيار العربية (وربما سمي فسادا لأنه يفسد النظام الذي هي عليه العربية"<sup>3</sup>.

فالعرب اشترطت في كلامها السلامة اللغوية التي تنبو عن كل هجين أو غريب، والمتمعن في كلام الملاحظ يستدرك التّدج العلمي في طرح الرؤية من زوايا ثلاث هي:

- 1- تبين رأي العتابي في شرح معنى الفصاحة اللغوية عند العرب وبعده عن البلاغة بأن تكون على طرائق العرب ولغتها.
- 2- تخصيص جملة العتابي ضمن المستعمل في الحاضرة العربية.
- 3- إخراج كل ما يخل بنظام العربية وقواعدها من اعتبارات الفصاحة.

إن الغاية من وراء طرح ما تقدّم هي التوصل للوقوف على آراء الخفاجي في رصدتها لأبعاد المصطلح من زاويتين لا تفصل إحداهما عن الأخرى والحقيقة أن ما وضعه يعدّ مهادا للكتابات البلاغية اللاحقة سواء في الطريقة المنهجية، أو في الطريقة التعليمية التعليلية.

ولسنا نروم من إيراد هذه الآراء التأصيل لقضية الفصاحة اللغوية، وما قيل فيها، إذ الفرق بينها وبين البيانية واضح في كتب الدارسين؛ ولكننا نسعى إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحناه بداية من

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص34.

<sup>2</sup> الملاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 161، 162.

<sup>3</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص35.

كون ابن سنان قَدَم في كتابه للفصاحة بنوعيتها، أم أنه اكتفى بالحديث عن البيانية فقط على اعتبار أن كتاب سر الفصاحة كتاب بلاغي.

#### رابعاً: حقيقة مصطلح الفصاحة والبلاغة عند ابن سنان الخفاجي:

يعدّ ابن سنان أحد الذين أولوا مصطلح (الفصاحة) عناية لم يلقها على يد كبار اللغويين والبلاغيين قبله، إذ اشتغل اللغويون على المصطلح بعده مقياساً خارجياً يرتكز على عنصري الزمان والمكان وما يوافق نظم القرآن ونظم العربية، فيكون صالحاً للاستشهاد به، في الحين الذي لم يكن للوصف الداخلي للألفاظ وكيفية تأليفها ذا اهتمام عدا ما تناثر بين قضايا اللغة والبلاغة.

وتحتل بعض مطارحات الخفاجي اللغوية بعضاً مما يصلح للمقابلة بتلك الآراء التي عرفت عند اللغويين وغيرهم، وإن كان ساقها من باب المعارضة والاحتجاج. فقد قَدَم في فصل لاحق بعض الردود على النحاة والنقاد مستغرباً فكرة تحديد زمن الاحتجاج بالشعر والتزام اللغويين به، وعدّ ذلك إجحافاً في حقّ كثير من المحدثين، وتبغى الإشارة إلى أنه لا يردّ الاحتجاج وزمنه، بقدر ما يجعله مقيماً بشروط، يقول موضحاً الطريقة التي يجب أن يكون الاستشهاد عليها: "إنّ تقدّم الزمان غير موجب لذلك، وإنما موجهه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير لغتهم هم الذين أقوالهم حجة في اللغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم، فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخالطون في الأكثر غيرهم كانت أقوالهم في اللغة حجة، ولمّا صاروا بالملك والدولة يخالطون غيرهم ويحظرون ويسكنون المدن لم يستدل بلغتهم"<sup>1</sup>.

فالنّاظر في هذا القول يلحظ وعي الخفاجي في مسألة حصول السلامة من اللحن وجودة الكلام العربي في الحضرة العربية بعيداً عن لحن أهل الحضرة وما يضر باللكنة أو يفسد مخارج الحروف لدى المتكلم، وعلى الرغم من كونه ساخطاً على ما سنّه علماء النّحو وأصلوه في فكرة الاحتجاج وممن يؤخذ عنهم إلا أن مناقشته للقضية تميّزت بوعي منطقي تحليلي غلب فيه تقديم الحجة والدلالة خاصة في تفضيل أهل العربية وروايتها لأشعار المتقدمين على المتأخرين فلم يجيزوا إلحاق أحد من المتأخرين رغم الشهادة لهم بحجة تأخر الزمن وغير ذلك.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 274.<sup>1</sup>

فهو يرى فيما يدخل في الفصاحة اللغوية أنه يُلمس الحسن الصحيح من كلام المتأخرين (المحدثين) مثلما يلمس من المتقدمين ذلك؛ إذ لا ينكر الاستشهاد بكلام المحدثين عند التمثيل لقضاياه البيانية والبلاغية، يقول مجادلاً بطريقته العقلية: "وما أحسب أن أحدا ممن ينتسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه حتى يكون حكمه على من تقدّم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده"<sup>1</sup>.

ويواصل طرحه لمعيار الزمن وربطه بالفئة التي يؤخذ عنها مؤكداً لمن يرى أنه حين يستدل بكلام المتقدمين من الأوائل يعود لقدم زمانهم على أساس زمني كما حلده الذّحاة فهو وإن أقر لهم بذلك، إلا أنه يوضح أن اللغويين يقصدون به زمن اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم ولا يربطونه بالقديم والحديث لما قد يتصوره واهم، يقول: "فلعلّ من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين بتحليل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان وليس الأمر كذلك، وإنما العرب الأول لما كثر الإسلام واتّصلت الدعوة وانتشرت، حضر أكثرهم وسكنوا الأرياف وفاقوا البدو وخالطهم الباقي فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم وعدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة، فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ"<sup>2</sup>، فابن سنان يوضح في حدوده للفصاحة اللغوية أنها لا ترتبط بالزمن من حيث لا يقدم الشاعر لحداثيته، بل من حيث جودة شعره في التعبير عن الشكل البياني (الداخلي) المقصود. ويواصل الخفاجي عرض الفكرة بأسلوب منهجي يعتمد الطرح الموضوعي للحجة ونقدها بما يتلاءم معها - وفق عرض جدلي عقلي - ونحاول فيما يلي تقديم بعض الأسباب والحجج وتعليقاته على القضية، أما أوجه تفضيل القديم على الحديث فراجع إلى<sup>3</sup>:

المصدر نفسه، ص 144.<sup>1</sup>

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 144، ويواصل الخفاجي الطرح بضرب العلل على ما فعله أبو عمرو بن العلاء أو الأصمعي الذي ولهذا كان الأصمعي ينكر أن يقال في لغة العرب: مالح، فلما أنشد في ذلك شعر ذي الرمة قال: إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة زمانا، فأراد بذلك أن بمخالطتهم سمعهم يقولون مالح فقال، فلم يجز أن يحتج بكلامه لهذا السبب ولو فرضنا اليوم في بعض الصحاري النائية عن العمارة قوما على عادة المتقدمين في البدو = وترك الإمام بأهل المدر متمسكين بطبعهم وجارين على سحيتهم، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجبا، ولهذا العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة، فنجد اليوم من بعد منهم عن الحضرة أكثر من غيرهم، إلى الصواب أميل ومن جانبه أقرب" ص 144، 145.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 269-273.



- 1- رفض ابن سنان تقييد الاستشهاد بالزمن، خاصة عندما صنف النحاة الشعراء والرواة طبقات بحسب عصورهم.
- 2- سبق المتقدمين إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة، فكانوا هم أصل الوضع وما تلاهم من شعر فرع وجر على الأثر.
- 3- وقوع أشعار المتقدمين طبعاً من غير تكلف ولا تصنع.
- 4- جعل بعضهم السبب توافر نعوت الألفاظ ومعانيها في أقوال المتقدمين دون المتأخرين.

وإنما كلّ هذه الأسباب التي ساقها الخفاجي محاولة لإثبات فصاحة المتأخرين، ويظهر ذلك في ردّه على هذه الحجج بالترتيب<sup>1</sup>:

- 1- كلّ قديم كان محدثاً، وكلّ محدث سيصير قديماً، والتأليف لا يتغير (ويؤيد هذا الرأي حسبه -الجاحظ، والمبرد، والبحري، وأبو العلاء بن سليمان..-).
  - 2- سبق الأولين فضل عند الخفاجي، وهذا لا يعني أفضلية شعرهم، واحتج على ذلك كون المعاني قد تنفرد للمحدثين بصورة لم تؤت للأقدمين إن كانت المعاني المقصودة جميعاً، وإن كان احتجاجهم على كون سبقهم في بعض المعاني فالفضيلة فيها واردة للمتأخرين، وإن كان الأوائل قد نالوا فضل سبق أصلاً وإن أخلّوا بالمعاني فالسبق التام وارد في لغة العرب.
- وتنبغي الإشارة إلى أن أبواب هذا التفصيل تؤول إلى قضية نقدية عرفت الجدل والرفض والقبول بين النقاد والبلاغيين وعلى رأسهم ابن سلام الجمحي (ت 232هـ)، وابن قتيبة (ت 276 هـ)، وغيرهم، ونالت حظها من الردود على الوجه الذي وصفه ابن سنان<sup>2</sup>، وتتأصل القضية بالعودة إلى زمن الاحتجاج الذي فرض فيه لغويو العربية شروطاً للرواية والراوي، لكنها بقيت نظرية بعدهم، إذ لم يكن الاتفاق على تفعيلها جارياً بينهم لا في اعتبار الزمان أو المكان ولا في شروط الرواية.
- والذي يحسب للخفاجي فهمه بأن المعنى موجود في نفس المخاطب وهو المسؤول عنه "وهذا كلّه يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً مخترعاً ولا منقولاً

<sup>1</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 269، 273.

<sup>2</sup> ينظر، قضية الفصاحة في كتاب سر الفصاحة، ص 359 وما بعدها.

متداولاً ولا يغيّره حال ناظمه المبتدئ أو المحتذي المتبع، وإنما هذا شيء يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذه منه"<sup>1</sup>.

لقد استغرب ابن سنان تصنيف الرواة إلى فئات ثلاثة، واستغرب أكثر من الحجج التي سبقت في ذلك التصنيف كالسبق والطبع والأفضلية، وصرّح أن وقوع التكلف في أشعار المتأخرين لا يشمل الشعر العربي بأكمله، واحتج عليهم في اعتمادهم لحوليات زهير بن أبي سلمى فكانوا يقولون عن شعره: "كان يختار الألفاظ ويجهتد في إحكام الصنعة، وإذا وصفوا الحطيئة شبهوا طريقته في الشعر بطريقة زهير، ويرون أن زهيراً كان يعمل نصف البيت ويتعذّر عليه كماله فيتّمه كعب ابنه"<sup>2</sup>.

وإنما سقنا جميع هذه الحجج وتعليقاتها لدى الخفاجي لنقف على النقاط التالية:

1- إدراك ابن سنان لفساد اللغة بسبب الاختلاط وحصول اللحن على الألسنة وتأييده لفكرة النظر فيمن تؤخذ عنهم اللغة تقييداً بمعايير الفصاحة.

2- وقوف ابن سنان على فكرة اجتماعية اللغة واشتراك الجميع فيها.

3- حرصه على خلوص الكلام من كلّ تكلف أو عي لتحقيق الأغراض والمقاصد.

4- استقصاء مقاييس العربية والفصاحة في مواضعها التي سلمت من اللحن والعجمة.

وتكمن غاية ابن سنان في المحافظة على اللغة ونظامها من خلال ضمان فصاحة أصحابها. وإن كان الخفاجي قد خالف رؤى الأولين وناهضها في قضية الاحتجاج بالشعر - ومردّ القضية هو الاستشهاد بالقديم والحديث - فإن آراءه تتخذ توجهاً تعليمياً تجتمع فيه الرؤى بين الفصاحة اللغوية والبيانية.

ويمكن القول بعد ما أوردناه من آراء الخفاجي أنه كان يدرك جيداً حاجة الفصاحة في أبعادها البيانية إلى المقاييس اللغوية فبالثانية تكتمل الأولى، ولا غرو أن البلاغة لا تستقيم إلا باستقامة أصولها النحوية.

ومن المهم الإشارة إلى أن اللسانيين المحدثين قد نادوا بتعدد الفصاحات وأن الزمن لا اعتبار له كما فعل الأولون، ويبقى المعيار الحفاظ على أصولها دون تغييرات، يقول الباحث "الحاج صالح عبد الرحمان": "قد ذهب بعضهم في زماننا إلى أن الفصاحة فصاحات ولا ينبغي أن تتقيّد بزمان أو مكان، فهذا صحيح في ظاهره: كلّ لغة يمكن أن يعتبر أصحابها فصحاء إذا لم تتغير لغتهم كما سبق

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 272.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 273.

أن قلنا وهم عند أهل الاختصاص في زماننا: الـ "native speaker" وهم يمثلون الجماعة اللغوية الذين ينتمون إليها حقّ التمثيل. فهكذا ينطبق هذا على كلّ لغة وعلى كلّ زمان لا على الإطلاق. وأما الفصاحة عند النحاة العرب فهي مقياس يتبين به بقاء الناطق بالعربية على معيارها وهي لغة القرآن وكلام من نزل بلغتهم ولم تتغير لغتهم، ومعيارها هو نظامها النحوي الصرفي أساساً<sup>1</sup>.

فقد عنت اللسانيات التعليمية بهذا الباب عندما اعتمدت في دراساتها للغات على الأصلية منها التي لم يلحقها تبديل أو لحن مدركين أهمية قيام البحث على التحرري السليم للغة الفصيحة كونها لم يخالطها فساد أو عي أو لحن<sup>2</sup>، وابن سنان برغم كونه بلاغياً إلا أنه وقف على التفرقة بين المصطلحين فوصف كيفية الاحتجاج وضرورة الأخذ بمن سلمت عريته من الخطأ، وقد أشار في بعض حديثه إلى مثل ذلك فقال: "ولهذا السبب كان عمرو بن العلاء يعيب على جرير والفرزدق بطول مقامهما في الحضر، وأبطل الواة الاحتجاج بشعر الكميت بن زيد والطرماح لأنهما كانا حضريين، على هذا فلو فرضنا اليوم أن في بعض القفار النائبة"<sup>3</sup>.

ومن المهم ربط سياق حديث ابن سنان مع ما قرّته اللسانيات التعليمية من مقياس علمي خصّ به الفصاحة في ميادينها اللغوية، يسمّى: "مقياس الفصاحة" ويقابله مصطلح "native speaker" في اللغة الإنجليزية حسب ما اصطلاح عليه علماء اللسانيات<sup>4</sup> "ولا يتصور علمياً أن يلجأ إلى غير الـ "native speaker" الباحث اللغوي الموضوعي الذي يريد أن يصف لغة أو لهجة معينة إذا كانت محددة جغرافياً واجتماعياً، فكيف يمكن أن يلجأ إلى أفراد يكونون قد تعلموا هذه اللغة بعد نشأتهم على لغة أخرى مع وجود العدد الكافي ممن يتكلم هذه اللغة (...). فأهم شيء في اختيار المورد (الذي يؤخذ بلغته) هو تمثيله من حيث اللغة للجماعة التي تتكلم بهذه اللغة"<sup>5</sup>.

ونعني بذلك أن أصحاب هذا المقياس ذي العلاقة بالفصاحة في لغات أخرى قد توجهوا إلى اعتماد بعض ما يتوافق من طرح الخفاجي في تبني السليم الصحيح من ثقافة اللغويين والبلاغيين-الذين لم تتغير لغتهم سولو مع تأخر العصر، ولو تأتّى لهم ذلك في لغاتهم فهو أمر يصعب تطبيقه

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 64.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 62.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 274.

<sup>4</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 64.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 62، 63.

على نظام العربية لارتباطها بلغة القرآن والرعيّل الأول الذي التزم معايرها الصرفية النحوية<sup>1</sup>، وهو أمر وإن اصطّح على التعامل به فهو على وجه الحصر لا على وجه الإطلاق، فتتميّز فصاحة العربية بمقاييسها ونظامها عن كلّ ذلك.

ولعلّ المفارقة في طرح الخفاجي للفصاحتين أمر جلي لا يستحقّ كل هذا الاعتراض والسخط على ما سنه الأولون، فأبسط ما يرد به على احتجاجه أنه أول بلاغي راح يجمع شروط الإخلال بفصاحة الألفاظ والمعاني ويوبها لمتعلمي الفصاحة ويرفض من كبار الشعراء ويفاضل بينهم، فكيف له وهو يعايش هذا الوضع أن يدعو إلى عدم التقيد بزمن أو بيئة وفساد الألسنة ودخول اللحن فيها أمر سعى لمعالجته.

ولربما غلبت نظرة الخفاجي الشاعر في هذا الطرح على الخفاجي البلاغي الناقد، واستهوته فكرة الاحتجاج والأفضلية لمثل ذلك الطرح وإلا فإنه وإن صحت رؤيته في جانبها النظري فإنها لا تصدق في واقعها العملي، ونستخرج من كلامه ما يدل عليه حينما نشد حصول الفصاحة في كلام العربية وابتغى سلامة اللفظ والتأليف وعدم مخالفة القياس العربي في أغلب الشروط التي ساقها كدلائل على فصاحته، ومن ذلك ما أورده من شروط نحوية كقوله: "أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح، وللتأليف بهذا القسم علقه وكيدة، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام وعلى حكم الموضوع الذي وردت فيه ولهذا الجملة تفصيل طويل (...). في صريح النحو ومحض حكم الإعراب (...). وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطقت به العرب وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به، ولا نجيز العدول عنه لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية"<sup>2</sup>.

والصحيح أن ابن سنان في بحثه عن الفصاحة قد التزم بما يدعو إليه باحثو الدراسات اللغوية في جعل الدراسات بحثاً في متغيرات اللغة وما طرأ عليها حسناً أو قبحاً، وهو الحاضر في فصاحته حين رصد شروطها وآلياتها وعلّقها بمقاصد المتكلمين واختلاف ألسنتهم "وإذا أراد الباحث أن يصف نظاماً لغوياً معيناً فلا بدّ أن يلجأ إلى السليقي من الناطقين وإلى النصوص الصادرة منهم، وإلا خلط بين ما هو من هذا النظام وما لا ينتمي إليه، وله أن يصف علمياً النظام الذي تغيّر وليس له أن يدعي أنه نفس للنظام فالتحول اللغوي مقيد بالزمان والمكان، فلا يجوز أن نصف فرنسية القرن الرابع

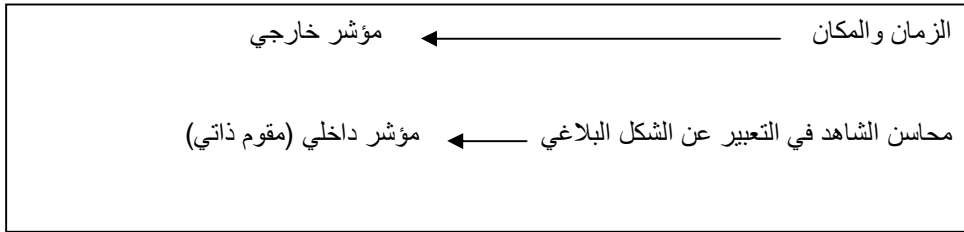
<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 64.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 125، وينظر عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 59، 60.

عشر وندخل فيها ما صارت إليه في القرن الخامس والسادس عشر فهما نظامان مختلفان كما بيّنهُ العلماء وبالتالي لغتان مختلفتان. كل لغة يصيها تحوّل خاص بها وقد لا يصيها ما يصيب غيرها إلاّ في جانب واحد وفي زمان طويل<sup>1</sup>.

ومهما يكن من أمر تعلق فصاحته بسلامة اللفظ مفرداً ثم تأليفه إلا أن ذلك مشروط بموافقته لنظام العربية وسننها، وعلى ذلك فالفصاحة بتحديداتها اللغوية فصاحة بيئة<sup>2</sup>، والفصاحة بتحديداتها المعيارية فصاحة ذوق، وكلا الفصاحتين كانت حاضرة في درس الخفاجي، وكانت محل رؤية واهتمام من قبل من جاء بعده من البلاغيين.

ويتلخص طرح الخفاجي في أنّه لا يمكن الحكم على فصاحة الكلمة أو الشاهد الشعري بمجرد خروجه عن حدود الزمان والمكان لأنه مقياس شكلي خارجي، فلا بدّ -حسبه- من النظر في مدى جودة ما يعرف من وصفية وجمالية أيضاً، بمعنى أنّه لا يكفي الاعتماد على حدود النّظرة الزمنية المكانية الضيقة في الحكم على جودة الشواهد فهناك جوانب داخلية لا بدّ من مراعاتها في تحديد مقاييس الفصاحة اللغوية إضافة إلى جودة الكلمة من حيث هيئتها وأصواتها.



وبناء على ما تقدم فالمعاني التي قدمها ابن سنان لا تشير إلى الفصاحة البيانية بقدر ما هي حصر لشروط المفردات والتراكيب بما في ذلك طلاقة اللسان وحسن الوصف والإبلاغ، فكانت نظرية ملّمة بالمآخذ النحوية واللغوية التي خالفت أصول العربية ونظمها ونظامها.

## 1. الفصاحة في اصطلاح ابن سنان:

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 64.

<sup>2</sup> ينظر، عامر بن عبد الله الثبيتي، المآخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري، ص 21.

لقد جاءت تعريفات الفصاحة تابعة لتوجه صاحبها، وإن كانت جميعها تلتقي في المعاني اللغوية التي تطرحها المعاجم، ونبتدئ الحديث عن هذه التعريفات بما أورده ابن سنان بشأنها ثم نزيد عليها ما تستلزمه من إضافة مما حدده البلاغيون والمعجميون بخصوصها.

قال: "الفصاحة: الظهور والبيان، ومنها أفصح اللبّن إذا انجلت رغوته، وفصح فهو فصيح، قال الشاعر<sup>1</sup>: [الوافر]

تَحَّتْ عَمَّيرِ اللَّبْنِ الْفَصِيحِ.

ويقال: أفصح الصبح إذا بدا ضوءه، وأفصح كلّ شيء إذا وضح، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَأَخِي هَرُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ﴾ [سورة القصص: 34]، وفصح النصارى عيدهم، وقد تكلمت به العرب.

وبناء على ما ذكره الخفاجي يمكن استقراء هذه الحدود واستنتاج ما يلي:

1- تعني الفصاحة من منظور ابن سنان في معانيها اللغوية: الظهور والبيان والجلء والوضوح والإعراب عن التعبير، وتتقابل هذه المصطلحات ما ما تقومه الفصاحة مع البلاغيين المتأخرين بمصطلحات: الخفاء، والغموض، والتعقيد والإغلاق في المعنى.

2- يقصد الخفاجي بقوله: الإعراب عَمَّا عَمَّرَ بِهِ عَنْهُ: إيصال المعنى بعيدا عن التعقيد وكل ما يشوب الكلام من غموض، وتعلّق الفصاحة باللسان وسلامته وحسن الإبلاغ.

وبناء على قوله -تكلّمت به العرب- فالفصاحة عنده تعني حسن إجراء الكلام على سمت العرب من حيث أساليبها وأصواتها وألفاظها وطرقها في التعبير، وإشارة ابن سنان للفظ في سياق الآية وعي بالفرق بين ألفاظ فصيح وأفصح وفصح، وقد قدّم الجاحظ -قبله- تفسيراً لمعنى اللفظة المرجعي فقال: " رغبة منه في الإفصاح بالحجّة والمبالغة في وضوح الدلالة، لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة، ويبلغ أفهامهم على بعض المشتقة<sup>2</sup>، ولفظ (أفصح) في سياق الآية يشير إلى طلاقة اللسان وخلوصه من عقد اللسان وعيوبه، وقد تعمّد الخفاجي ذكر ما له علاقة بلفظ (أفصح على وزن أفعل) وهي اللفظة التي وردت في سياق

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 81.

<sup>2</sup> الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 7.

الحديث بصيغة (أفصح)، والفرق بين صيغتي (فصيح، وأفصح) أمر تعضت له الدراسات اللغوية السابقة.

لم يورد ابن سنان في هذه التعريفات اللغوية ما يشير إلى الفرق بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة، فهما يرجعان إلى معنى واحد، وهذا هو الرأي السائد في أغلب كتب اللغة والبلاغة، والدليل على أن البلاغيين كانوا يخلطون بين المصطلحين في الاستعمال، وفي السياق ذاته نجد ما يعني هذه التعريفات اللغوية فيما أورده الجاحظ عندما فصل على ثلاثة مراحل قول العتّابي لينتهي إلى معنى الفصاحة اللغوية فاستهل الحديث بذكر خلط العتّابي بين المصطلحين عند تعريفه البلاغة فقال: "كل من أفهمك حاجتك، من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ"<sup>1</sup>، فجعل البلاغة وصفا لما تتضمنه الفصاحة من طلاقة اللسان وتخلصه من عيوب الكلام.

وعلى الرغم من كون ابن سنان قد أولى الفصاحة اهتمامه الأكبر، إلا أنه لم يقدم لها تعريفا شاملا يوضحها ويضبط موضوعها، ولعل سبب ذلك راجع إلى اكتفائه بتعريفها من خلال الشروط التي تحددها، فقال بعد تعريفها اللغوي: "والفرق بين الفصاحة والبلاغة، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني. لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا"<sup>2</sup>. كلما حاولنا جاهدين استخراج مفهوم واضح للفصاحة عنده عجزنا عن ذلك، إلا في المواضع التي أورد فيها بعض أوصاف الفصاحة كقوله: "أقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها: إنني لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة والمطبوعين على فهمها ونقدها، مع كثرة من يدعي ذلك ويتحلى به وينتسب إلى أهله ويماري أصحابه في المجالس ويجاري أربابه في المحافل، وقد كنت أظن أن هذا شيء مقصور على زماننا اليوم، ومعروف في بلادنا هذه حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بشر الأمدي، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله، وأشكاهما حتى ذكراه في كتبهما فعلمت أن العادة به جارية، والرزية فيه قديمة، ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب، وأمّلت وقوع الفائدة به، إذ كان النقص فيما أبتته شاملا، والجهل به عاما، والعارفون حقيقته قرحة الأدهم، بالإضافة إلى غيرهم والنسبة إلى ما سواهم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 161.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 81.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 85.

فراه قد استصعب أمر الفصاحة ولاحظ عجز البلاغيين عن تحديد مقاييسها، وهو تسويغ منه بصعوبة ما هو مقبل عليه من دراسة، وإيدان ببعض الاضطراب الحاصل في دراسته، وهذا أمر متوقع في ظل الاضطراب الحاصل في تقبل نظرية اللفظ والمعنى، واختلاف الرؤى والمذاهب التي تجعل الفصاحة قصراً على اللفظ دون المعنى.

وعندما نعيد قراءة نصه في التفرقة بين الفصاحة والبلاغة ندرك الخلط الحاصل في تحديده لقضية اللفظ والمعنى وارتباطها بالفصاحة والبلاغة، فهو حين يتبنى دراسة مصطلح الفصاحة، يقصرها على اللفظ دون سواه، كمرحلة أولية، تنبني عليها رؤيته البلاغية. لكن ما يحسب له هو حسن التطرق للموضوع والتفرد فيه ليدلّ على "أول كتابة منظمة فيه، وليعرف الباحثون أنّ أساطين البلاغة المعروفين لم يكونوا مخترعيه، وإنما نقلوه من هذا الأثر"<sup>1</sup> وهو كتاب "سر الفصاحة".

والجدير بالذكر أنّ آراء ابن سنان تبدو ذات خلط واضطراب في عديد من المواضع، فمثلاً نجد يفرق نظرياً بين البلاغة والفصاحة خاصة في الجانب اللغوي لكنّ المتمعّن في الكتاب ومسائله يدرك أنه يجمع بينهما في عموم ما يتناوله من شروط ونعوت ولا يفرق بينهما إلا في مواضع خاصة. فرؤية ابن سنان قائمة على تبني الجديد والمجازفة في الطرح فيه، والإثبات بالتعليل وتقديم الحجة لأجل تحقيق هدف الكتاب وتفعيل مقاييس الفصاحة في عملية التخاطب.

والأرجح أن تصنيف ابن سنان قد خالف منهجية السابقين فتوجه بالوضع نحو تصنيف ثلاثي شابه كثير من الاضطراب في الطرح لأنّ فصل الخفاجي بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة من الناحية النظرية فقط، وقد صرح في عدّة مواضع أنّ الغاية خدمة المعنى وتحقيق مقاصد الخطاب، كما جمع بين المفهومين معنى وشروطاً ونعوتاً، يقول بعد تعريفه للبلاغة: "إذا كانت الفصاحة شطرها واحد جزأياً، فكلامي على المقصود، وهو الفصاحة، غير متميّز إلا في الموضوع الذي يجب بيانه، من الفرق بينهما، على ما قلّمت ذكره، أما ما سوى ذلك فعام لا يختصّ، وخليط لا ينقسم"<sup>2</sup>، ومما يجعلنا نؤكد على هذا الطرح أمور عدة:

1/ إشارة ابن سنان للفصاحة مقترنة بالبلاغة في عدة مواضع من الكتاب.

2/ تقسيم شروط الفصاحة على ثلاث مستويات أ/ اللفظ، ب/ التركيب، ج/ المعنى.

<sup>1</sup> بدوي طبانة، البيان العربي - دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية -، ص 99.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 82.



3/ إيراده لمفهوم الفصاحة ثم تفنيده لكثير من تعريفات البلاغة فالأولى ذكر تعريفات الفصاحة ثم البلاغة التي يؤيدها ويتقَّبُّ لها، ونحسب أن هذا دليل على عدم موافقة طرح التعريفات بما يناسب منهجه.

4/ تخصيص القسم الثالث من وصف شروط الفصاحة والبلاغة للحديث عن المعنى (أ/الكلام في الفصاحة، ب/الكلام في الألفاظ المؤلفة، ج/الكلام في المعاني المفردة)، وكأنه اعتمد هذا التقسيم حتى يتدرج بمتعلم الفصاحة وينبئه على ما يستحق التعلم.

والمحير أننا نجد كثيرا من الدارسين ينسب إلى ابن سنان الفصل التام بين اللفظ والمعنى أو بين الفصاحة والبلاغة، وهذا أمر حاصل فعلا لكن على المستوى النظري فقط، ومنهم من وقف على طبيعة الاضطراب التقسيمي وعدم حصول الانسجام بين ما تبدّاه في المقلمة وبين ما وضحه وذهبوا إلى افتراض علة احتمالات في هذا الطرح<sup>1</sup>:

أولاً: عدم اعتراف ابن سنان بأية مزية للفظ على المعنى لأن ذلك من اختصاص البلاغة.

ثانياً: التجاوز في استعمال مصطلح الفصاحة والمقصود ما تدلّ عليه الفصاحة مع البلاغة خاصة في إشارته لمذهب أهل الكلام (علماء البلاغة في نظر ابن سنان).

ثالثاً: مفهوم الفصاحة عنده واسع يستوعب خصائص اللفظ والكلام معاً، فيكون الفصل الذي عيّن به مصطنعاً

والحقيقة أن ما ذهب إليه "حمادي صمود" صحيح وهو ما يقابله القارئ للكتاب "فلا يتسنى معرفة أقرب الاعتبارات إلى الصواب إلا بعد استعراض شروط الفصاحة كما تبلورت في هذا المؤلف"<sup>2</sup> وهذا خلط يصيب هدف الكتاب ومنهجيته، ولو أحسن المؤلف التصرف في هذه الفكرة لتأتى له كلّ ما أراده في مقلمة الكتاب، لكن انتماءه للمدرسة الأدبية كما هو واضح - غلب عليه، باعتباره أحد التيارات المؤيدة للفظ على حساب المعنى<sup>3</sup>.

## 2. رؤية ابن سنان للمصطلح واستقراره في كتاب "سر الفصاحة":

<sup>1</sup> ينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 442.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 442.

<sup>3</sup> ينظر، عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي - دراسة تحليلية بلاغية ونقدية -، ص 85، وينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط 9، 1995م، ص 152، 153.

من الملاحظ في كتاب "سر الفصاحة" أن أغلب المواضع التي أوردها ابن سنان تجمع بين دلالاتي الفصاحة والبلاغة، وما الفصل الشكلي الوارد في بداية الكتاب إلا صورة منهجية تحاول توضيح زاوية الاشتغال التي تبدأ بالمفرد ثم تتوّل إلى التأليف والمركّب، ثم شروط ونعوت تبحث تجمع الدالّتين وتسرد مقاييس الفصاحة والبلاغة على السواء، وسنحاول فيما يلي استقراء بعض المواضع الحاضرة في بني الكتاب التي تشير للمصطلح - إضافة على ما ذكر - مع بحث دلّاته مقارنة بنظيره البلاغة.

الدلالة الكامنة

مفاهيم ابن سنان للمصطلح

1- "وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن جمع الدالّتين على العموم، هذا النّحو، وإذا كانت الفصاحة شرطها وأحد فالفرق بينهما كالفرق بين الجزء والكل، جزءيها، فكلامي على المقصود، وهو الفصاحة غير فالفصاحة اهتمام ببنية اللفظ قبل متميّز إلا في الموضوع الذي يجب بيانه من الفرق تأليفه تركيبياً، وبحث في البني

بينهما على ما قلّمت ذكره، فأما ما سوى ذلك الاستبدالية (العمودية) فعام لا يختص، وخليط لا ينقسم"

2- "إنّ الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ قيام أوجه البلاغة مرهون باستيفاء إذا وجدت على علة شروط، ومتى تكاملت تلك شروطها لدى المتكلم خاصة، حتى الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، يتأسس الخطاب على صور تنظيمية وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، متناسقة. وبوجود أصدادها تستحق الاطّراح والذّم، وتلك الشروط تنقسم قسمين: فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينظم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة مع بعضها البعض."

ومن أبلغ الأمثلة التي أوردها ابن سنان الصورة التمثيلية التي تجمع بين رؤيتي الفصاحة والبلاغة - بعد فراغه من الحديث عن شروط الفصاحة أفرادا وشروعه في تناول الشروط على المستوى التركيبي - في قوله: "فنقول: إنّ الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدّمته (...)", فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض، كالشاعر والكاتب وغيرهما (...), وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب أو البيت للشاعر، وما جرى مجراها، وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها: إنها طبع هذا الناظم، والعلوم التي اكتسبها بعد ذلك (...), وأما الغرض فبحسب الكلام المؤلف، فإن كان مدحا كان الغرض به قولاً يبنى عن عظم حال الممدوح، وإن كان هجواً فبالضد، وعلى هذا القياس كلّ ما يؤلّف، وإذا تأملته وجدته كذلك"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 112، وتتقابل صورة ذلك القول مع بيان تمثيلي تفصيلي في قوله: "...فلنذكر الآن ما يحضر من القول في الكلام المؤلف، وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً، ونقول قبل ذلك: إن كل صناعة من الصناعات، فكماها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء: الموضوع وهو كالخشب في صناعة النجارة، والصانع وهو النجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيًا، والآلة مثل المنشار، والقدم وما يجري مجراها، والغرض وهو أن تقصد على هذا المثال

فالفصاحة خاصة لسانية تتجاذبها معايير اللغة، لتؤسس بها لنظام العربية وتحفظ بها نظمها من اللحن والخطأ والإغماض، وتستغلها المقاييس البيانية لبيان محاسن البنية النصية وإظهار جماليات قضايا العربية، ومحاولة جذب أذن السامع بما تمتلكه من أساليب التعبير والقول الجميل.

### 3. مصطلح (البلاغة) وموقعه في درس الخفاجي:

إن توجه كتاب الخفاجي نحو دراسة الفصاحة وتحديد مقاييسها قد يوهم بالابتعاد عن تقنيات البلاغة وقضاياها والسبب في هذا التوهم هو قصر الفصاحة على اللفظ والبلاغة على المعنى، وإن كان الوضع اللغوي يلزم كون الفصاحة وضعت للبيان والخلوص من شوائب الكلام من تعقيد وتنافر، ويلزم

البلاغة الوصول والانتهاء إلى المعنى واستقراره في النفس، إلا أن حضور الأولى لا يلغي الثانية، بل إن استثمار البلاغيين ومنهم ابن سنان لكلا المصطلحين معا أسس لنظرية بلاغية منطلقها الجزء (الفصاحة/ اللفظ) ومنتهاها الكل (البلاغة/ المعنى)، وإن تجاذبت الكتب أطراف الحديث بتقسيم الخفاجي رؤيته للمصطلحين، إلا أن ذلك يقتصر على ما احتاج في بداية الكتاب من تعريف كل منهما على حده لينتهي إلى القول بأنهما كل لا ينقسم، فهو لم يفصل بينهما إلا في المواضع التي احتاج فيها ذلك. وكثرة الجدل الذي خاضه اللغويون والبلاغيون بين الفصاحتين يعدّ امتدادا للجدال الحاد بين اللفظ والمعنى.

وقد لاحظنا كيفية طرح الخفاجي الفصاحة في لفظها وشروطها وعلاقتها بالبلاغة، ونأتي الآن لبيان معاني البلاغة عنده<sup>1</sup> حسب ما ورد في "سر الفصاحة".

وحتى يكون معلوما فإن ابن سنان لم يرض بكثير مما اصطلح عليه البلاغيون تعريفا للبلاغة خاصة ما وضع في التأسيسات الأولى لهذا العلم كمحاولة للإجابة على سؤال: "ما البلاغة؟"، وعدّ كثيرا مما اشتهر من تعريفاتها وصفا لخصائصها ولا يتعلّى زاوية الجزئية في النظر لها، وعلى المنهج نفسه يعزف عن وضع تعريف خاص تتوضح به رؤاه واعتماداته لمعاني المصطلح، ونراه اختار من تعريفات البلاغة فقط ما يضمنه السياق من عناصر تواصلية تربط أطراف التواصل بصيغة الخطاب.

الجلوس فوق ما نصنعه، فإذا كان الأمر على هذا، ولا تمكن المنازعة فيه، وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة، وجب أن تعتبر فيها هذه الأقسام"

<sup>1</sup> نقل ابن سنان التعريفات الواردة في الكتاب عن الجاحظ، ينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 88.

إن طريقة الخفاجي في وصف أسرار الفصاحة والبلاغة تعتمد على الأداء التعليمي الذي يتنصل من الجزء ليحتوي الكل الذي يكشف الجماليات النصية في البنية التخاطبية، وهو الأمر الذي دفعه إلى رد تعريف البلاغيين لها بأنها "لمحة دالة" وقال في ذلك معللاً: "فمن ذلك قولهم: لمحة دالة، وهذا وصف من صفاتها، فأما أن يكون حاصراً لها، وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحد"<sup>1</sup>، وهي إشارة إلى كون البلاغة انتهاء معنى إلى سامع.

ومما رفضه قولهم: "والبلاغة معرفة الفصل من الوصل، لأن الإنسان يكون عارفاً بالفصل والوصل، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطّرحه، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره، والحدود لا يحسن فيها التّأول، وإقامة المعاذير، وغرابة ألفاظ تدل على المقصود، لأنها مبنية على الكشف الواضح، موضوعة للبيان الظاهر، والغرض بها السلامة من الغامض، فكيف يوقع في غامض مثله؟"<sup>2</sup>.

يحتمل تحليل الخفاجي إشارات بارعة ودقيقة لما تهدف له البلاغة بكونها حسن تأليف للغرض المقصود من متكلم عارف بما يريد إيصاله، كما يشير تحليله إلى نظريته عن التّعريف (الحد) والهيئة التي يتشكل فيها، فاشتراط فيه استيفاء مقاييس الكلام والمتكلم إضافة إلى الكلمة، ودعا فيه إلى الوضوح والمباشرة.

ومما رفضه قولهم -أيضاً- "وكذلك قول الآخر: أن تصيب فلا تخطئ، وتسرع فلا تبطئ، لأن هذا يصلح لكل الصنائع، وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها ثم إن سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ فجعل جواب السائل نفس سؤاله، وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حلها الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل، وقول من قال: البلاغة اختيار الكلام وتصحيح الأقسام، لأن هذين إنما سئلا عن حدّ يبيّن الكلام المرفوض من المختار، والخطأ من الصواب، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً، ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً، فأحال على ما السؤال فيه باق، وعدم العلم معه موجود حاصل"<sup>3</sup>.

فعلى الرغم من كون ابن سنان يقيم درسه على فكرة الإيجاز ووضوح معاني الكلام إلا أنه يرفض جزئية التعريف في البلاغة على أنها إيجاز، ليصل إلى تبني تعريف لها نراه يستأنس فيه حضور

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 82.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 82.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 82.

أطراف التواصل في العملية التبليغية، من متلفظ ومتلق، فيعمد الأول إلى إلقاء مقاصد كلامه وأغراضه ليتلقاها الثاني بمراعاة مضمون الخطاب وبناء على مقتضى كلام الأول، بطريقة تقابلية سياقية، تؤدي الوظيفة الإفهامية، يقول: "وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام: يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء فهم السامع، وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة"<sup>1</sup>.

ولعل الذي دفع الخفاجي إلى إقصاء بقية التعريفات وعدم إقامتها على البلاغة راجع لغياب البعد التواصلية بين متكلم و سامع ومراعاة مبدأ التواصل الحاضر في بنية الرسالة، بمراعاة حال المتكلم كونه المؤسس للحدث الكلامي، الذي يستقر بالمعنى في ذهن السامع من خلال تمكنه من المعايير النصية المستقرة في مؤشري الفصاحة والبلاغة، وهو الأمر الذي تتداوله المباحث اللغوية من كون البلاغة "هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها"<sup>2</sup>، وقد سلك الخفاجي عدّة جزئيات تفصيلية حتى انتهى إلى إيراد ما يرمي إليه فكانت طريقته علمية منهجية راعى فيها الانطلاق من التصورات الجزئية (لمحة دالة، الفصل والوصل، الإيجاز، الغرض)، ليستنبط قيما مركبة منها، قوامها المتكلم والسامع والرسالة بما يكتنف ذلك من سلامة في اللغة وعناية باللفظ، مما تختص به الفصاحة في كونها "شطرها وأحد جزئها"<sup>3</sup>.

ولا نبتعد إذا ميّزنا في انتقاء الخفاجي حضور البعد التّداولي في تعريف البلاغة لتتقاطع الرؤية القديمة بالحديث، ومثل ذلك ما يعرف به صلاح فضل البلاغة من منظور علاقتها بالتداولية استعانة بتعريف "لوسبرج" و"ليتش"، يقول: "إنّ البلاغة نظام له بنية من الأشكال التّصورية واللغوية، يصلح لإحداث التّأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدّد، وبنفس الطريقة يرى "Leitch" أن البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنّها ممارسة الاتّصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلّان إشكالية علاقتهما؛ مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 83.

<sup>2</sup> خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية - مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط 1، 2008م، ص 154.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 82.

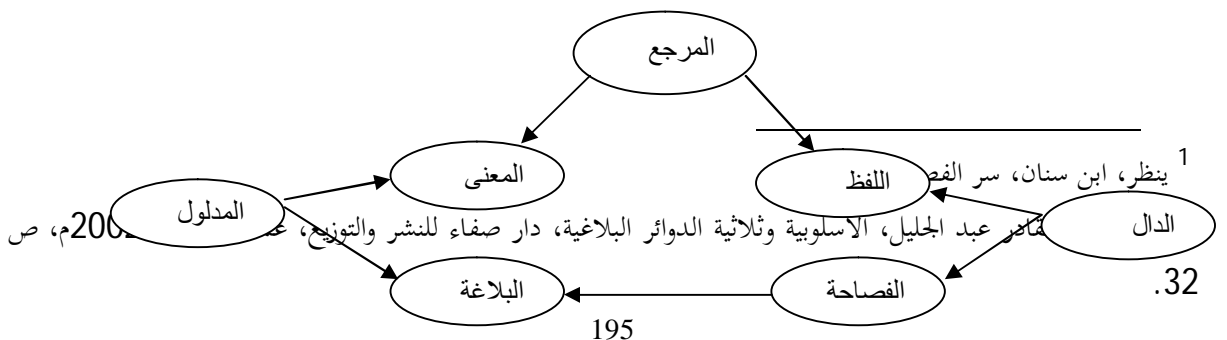
<sup>4</sup> صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 2004م، ص 121.

فمثل هذا الوصف وما تقلمه عند "صلاح فضل" من تحديد المجالات العلمية للبلاغة برّد بعض مفاهيمها، وإقامتها على الممارسة التفاعلية التخاطبية بين متكلم ومتلق، هو الذي ركّز عليه ابن سنان ورفض التعريفات الأولى للبلاغة المكتفية بوصفها فقط، وتحديد ما تشمله من وضع وحدّ، واكتفى ببيان العلاقة التبليغية بين الطرفين، لإدراكه أنها أساس الإبلّغ ومدار الفهم والإفهام<sup>1</sup>.

والأمر على ما قلناه في الفصاحة إذ لا فرق عنده في بقية المواضع بين المصطلحين، فجعل كثيرا من قضايا اللغة متضمنة في شروط الفصاحة، وجعل للتوجهين نعوتا وصفات واحدة تختص بقضايا البيان والمعنى وغيرهما، فأساس التفرقة بينهما لا يعدو التمايز الحاصل على المستوى المعجمي.

إنّ رؤية الخفاجي تحترز في الأخذ بأي تعريف أو مفهوم قبل مراعاة تحقق المقاصد الاستعمالية للتخاطب سواء على مستوى لفظه بالتدرج في دراسة صوته وحرفه والألفاظ وأحوال تأليفها، أو في تأليفها والبحث في علاقات السياق والتجاور والتعليق بينها، أو في الاهتمام ببنية المعنى. ويمكن اعتبار المقاييس التي خصصها لبحث الفصاحة شروطا نصية تضبط بها المعايير التخاطبية، فالفصاحة رهينة المقام التخاطبي المرتبط بأبعاد مختلفة تتشابه لتؤسس وعيا لغويا جماعيا، وهي - في الوقت نفسه - بحث في سلامة النظام اللغوي وحفاظ عليه من كل لحن أو خطأ أو تعقيد لارتباطها بنظم القرآن وإعجازه.

وحتى نؤسس لدرس لغوي عند الخفاجي من هذه القضايا وغيرها مما لم نذكره، كان لزاما إعادة ترتيبها وفق المنحى اللغوي فانتقينا لكل مستوى قضاياها المشتركة وعمدنا في ذلك إلى تبني التوجه القائل بكون كلا المصطلحين يدل على الآخر في حضور دلائل البيان والظهور وانتهاء المعاني لدى أطراف التواصل، وهذا يعني مرجعية كليهما إلى أصل مشترك واحد مع صعوبة رسم حدود فاصلة لانبثاقهما على ثنائية أخرى عمادها (اللفظ، والمعنى)<sup>2</sup> دون إنكار تعلّق الأولى في أصلها بالجزء، وتعبير الثانية عن الكلّ في سياق الانتقال من البناء البسيط إلى المركب خاصة في عناية الأولى بمزايا الأصوات والحروف.





### خامسا: المستويات اللسانية والرؤى النصية في فصاحة الخفاجي -قراءة في خطاظة الكتاب ومنهجية عرضه:

إن محاولة قراءة كتاب الخفاجي تبني على النظر في الأسس اللغوية الحاضرة في الكتاب أو في القضايا الأدبية والشعرية التي تكشف سياقاتها عن أبعاد لغوية في مختلف مقاييس الفصاحة التي عرضها بفكر منهجي، وضبط علمي، يركز فيها على القصدية والمقبولية التي هي ذات أهمية في تحديد فاعلية الفصاحة وربطها بالنص عند ابن سنان.

وبناء على ما سبق يمكن تمثُّل طريقة ابن سنان في عرض مضامين الكتاب، وفق مستويات لغوية هي:

- 1- المستوى الصوتي: يضم التكرار، وقضايا التناسب الصوتي في مواضيع البديع.
- 2- المستوى التركيبي: يضم قضايا التقديم والتأخير والمعاطلة والقلب والحشو، وقضية الإعراب والعرف العربي الصحيح، وقضايا الصرف والتصغير، والضرورات الشعرية.
- 3- المستوى الدلالي (+التداولي): يتناول الحديث عن قضايا المعنى والغموض والإيجاز.

ولأنّ عملي في هذا البحث قراءة في فصاحة الخفاجي وبلاغته في ضوء الدرس اللغوي المعاصر كانت الحاجة ماسة للنظر في القضايا اللغوية اللسانية التي تأصلت في ثنايا الكتاب فوقفنا على بعض الملامح الألسنية ذات الصلة بالوصف الحديث، ولا نريد بذلك إحداث التطابق أو التقاطع أو المناظرة بينهما، بل نسعى إلى كشف ملامح التفكير اللغوي في هذا المصنف البلاغي النقدي. فلاحظنا في بنية الكتاب تصورين كبيرين يمثلهما الآتي:



أولاً: آليات التحليل الأسلوبي اللساني في معطيات الكتاب:

- 1- البنى الصوتية (تصنيف الأصوات في مخارجها وصفاتها) الإفرادية والتركيبية.
- 2- الاختيار والتأليف. "وهاتان العمليتان من أهم ما يقوم عليه الأسلوب عند ياكبسون، وهما تعرفان بعمليتي الاختيار والتوزيع، إذ يتحدد الأسلوب -لديه- بتطابق لجدول الاختيار على التوزيع"<sup>1</sup>

3- الانزياح: الإفرادي: التكرار.

4- الانزياح التركيبي: التقديم والتأخير، القلب.

ثانياً: الملامح السيميائية<sup>2</sup>: تتعلق بالمقاربات السمعية البصرية التي يسلكها في إيضاح قضايا الكتاب، كالمقاربة بين البياض والسواد، أو بين الرسوم والعلامات، كما ذكر في وجه المقارنة بين وضوح المعنى وغموضه إلى التمثيل على ذلك بقوله: "كأن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة، لأن تلك يدركها"<sup>3</sup>.

فأما البنى الصوتية فأول ما تكشف عنه عند ابن سنان الخفاجي مقابلة المادة الصوتية بنظيرتها البصرية لتقابل المعطيات الشفوية الكتابية<sup>4</sup> في إفرادها وتركيبها وهو ما ينعكس على أساليب الأداء داخل العملية التواصلية "أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ما ذكرناه في الفصل الرابع، وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة؛ ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة، ولقرب ما بينه وبين الأصفر، وبعد ما بينه وبين الأسود"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي -رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث-، ص 121.

<sup>2</sup> ينظر، فائز هاتو عزيز الشرع: البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد 45، 2006م، ص 7 وما بعدها.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 210.

<sup>4</sup> ينظر، فائز هاتو عزيز الشرع: البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز، ص 2 وما بعدها.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 86.

وفي سياق وصف طرح الخفاجي ناظر الباحث "محمد العمري" ذلك مع تصوّر هنريش بليث للبلاغة القديمة وما جعله معايير أساسية لها، ووصف ذلك كالآتي<sup>1</sup>:

ابن سنان	هنريش بليث
1. التركيب: يضم عناصر وشروط تعود كلها إلى حسن وضع الألفاظ موضعها، بمراعاة المناسبة النحوية والدلالية.	الملاءمة أو التناسب المعياري بين الأسلوب ومقام النصّ (العلاقة بين المنشئ والمتلقي والمادة).
2. المقام: ويتعلّق بمراعاة الموضوعات الاجتماعية والفنية، وهو عنصر خطابي في المقم الأول.	-السلامة أو الصحة أي التناسب بين الأسلوب والاستعمال اللغوي المعتبر في عصر ما، وهذا يقتضي إعادة بناء المحيط اللغوي للنص.
3. الانزياح أو الدلالة الموحية، ويضم الاستعارة والتمثيل والكناية، ويمكن أن يتّسع للوضوح	-الوضوح بإبعاد تعدّد المعاني النصّية
4. التوازن ويضم المناسبة بين الألفاظ والمناسبة بين المعاني، وهنا تندرج المجانسات الصوتية.	-البديع: أي تجميل الأسلوب الطّبيعي بصور أسلوبية.

إن المبدأ الذي انطلق منه ابن سنان في تحديد شروط الفصاحة والبلاغة يعد مبدأ لسانيا وظيفيا يقوم على رصد شروط وخصائص مفردات اللغة وتراكيبها في علاقتها بشروط إنجاز النصّ والبلاغة العربية بصفة عامة، والتي ارتبطت - كما هو معلوم - ارتبطت نشأتها بالنصّ القرآني، فلم يكن الوصف اللغوي فيها منصبا على الألفاظ والتراكيب مجردة من مقامات إنجازها بقدر ما نُظِر إليه النصّ بعدّه خطابا متكاملا.

إن إعادة القراءة في الطّرح الذي وضعه الخفاجي حول الفصاحة ببعديها اللغوي والبياني يحيلنا إلى تصنيف نظرتِه حسب توجهات نصّية تعني بدلالاتي الحضور والغياب لمضامين النصّ وسياقاته الداخلية والخارجية، فإذا كان الخفاجي في نظريته للفصاحة يؤسس ذلك على مستويات صوتية وتركيبية ودلالية وتداولية تسعى إلى تحرير لغة المتكلم من عيوب الكلام والكلمة، فإن فصاحته اللغوية هي الأخرى تنشأ استقراء البنية النصّية منها وإليها بحضور علاقات السياق والمقاصد واشتراط الوضوح، حتّى وإن كان منطلقه فيها قضية نقدية تعني بالاستشهاد بالقديم والحديث وتقسيم الشعراء

<sup>1</sup> ينظر، محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، ص 105.

إلى طبقات؛ فإن اهتمامه بالفصاحة في مستويات صوتية وتركيبية ودلالية وتداولية، يعطيه الحق في استغلال الرؤى اللغوية فيها، ويمكن النظر إلى تلك الفصاحة في بنيتها النصية من زاويتين:

الأولى: ذات مقومات داخلية نصية: بما تشمله بنية النص من مستويات لغوية - في أفرادها وتركيبها-، تمثلها الفصاحة البيانية بما تضمه من عناصر وصفية تتراوح بين الاختيار والتأليف، والنظم وحسن التخلّص، وبراعة التأليف والتكرار .

الثانية: ذات مقومات خارجية مقامية\*: وتشمل الحديث عن السياق الخارجي الذي يتجلى في بعض رؤى الخفاجي في الفصاحة اللغوية خاصة في دلالاتي الزمان والمكان التي رفض تقييد الشاهد الشعري بها - كما سبقت الإشارة-، في استنكاره لرفض أصوليي اللغة الأوائل لبعض الشواهد قبل معرفة قائلها وزمنه ومكانه؛ لأن الخفاجي ينطلق من بنية نصية في تحليل الشاهد مشروطة فقط بموافقته لفصاحة العربية ونظامها، ولا تلغي حضور المتكلم فيها. كما لا تلغي مؤشرات الزمان والمكان عند دراسة النص (وهو ما سنوضحه في فصل لاحق).

ومثل هذا الرفض نلاحظه في تقارير "جون فيرث" J.Firth "وإيميل بنفنيست" عندما رأوا أنّ إهمال عناصر الاتصال الأخرى (كما تفعل البنيوية) يعدّ إهمالا لجانب استعمال في اللغة بفروضها الاجتماعية، وبما أن المعنى هو ما يهدف المتكلم إلى إيصاله لأفراد معينين، فإنه ينبغي مراعاة الظروف والهيئات التي تساعد على ضبط حركة الكلمات وتحديد سياقاتها الداخلية والخارجية<sup>1</sup>.

لقد تدجّج الخفاجي في ربط الفصاحة بالاستشهاد ونفى علاقة ذلك بتقدم الزمان، ليتوصل إلى كون المقاصد وحدها محتصة ببيان مقدار الفصاحة وفقا لما يعتني المتكلم بتأليفه ونظمه، وقبله حسن اختيار اللفظ المناسب فـ "صناعة التأليف في المعنى الفاحش (مثلا) مثل الصناعة في المعنى الجميل، ويطلب في كلّ واحد منها صحّة الغرض وسلامة الألفاظ على حدّ واحد، وليس لكون المعنى في نفسه فاحشا أو جميلا تأثير في الصناعة، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب، وليس

\* يشير الباحث محمد العمري أيضا إلى استبعاد ابن سنان الخفاجي للمعايير غير النصية من فصاحته عند اختيار الشعر، ينظر، محمد العمري، الموازنات الصوتية في الوُبة البلاغية والممارسة الشعرية، ص 97.

<sup>1</sup> ينظر، سعيد حسن البحيري، علم لغة النصّ - المفاهيم والاتجاهات-، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونغمان-، ط 1،

للاختراع في المعنى نفسه تأثير، إلا كما للتداول، (..) ويبيّننا أنه يرجع إلى الشعراء دون المعاني..<sup>1</sup>، وهذا ربط مباشر بسياق الاستعمال بين الناس وحصول التلاؤم بين ما يقال وكيفيته.

وسنوضح فيما يأتي اشتغال درس الخفاجي على البنى الإفرادية والتركيبية دون إهمال جوانب المعنى كما زعم بعض من اشتغل على فكره، إذ الرؤية الواضحة في الكتاب أنه انطلق من الجزء ليستوفي الكل، وبحث في جماليات القول عن الظواهر الإبداعية، يقول الباحث محمد عبد المطلب: "ويمكن التدقيق في الرؤية العربية القديمة لمفهوم العلاقات السياقية بنقلها من مستوى اللغة إلى مستوى الأداء الفني في دراسة الخفاجي للحروف والأصوات، وربطها بالنواحي الدلالية والبلاغية، حيث يذكر في مقدمة كتابه سر الفصاحة نبذا من أحكام الأصوات وحقيقتها، وتقطيع هذه الأصوات بحيث تصير حروفا متميّزة، وأحوال مخارجها، وكيفية تحوّلها إلى كلام منتظم"<sup>2</sup>.

إن مراهنة ابن سنان على النموذج الثنائي الذي ينطلق فيه من المفرد إلى المركب، أوصلته إلى طريق مسدود يتعارض مع المنهجية التي أقرها في بداية كتابه<sup>3</sup>، حيث أراد دراسة الفصاحة وشروطها في اللفظ المفرد، وقدم شروطا ثمانية له، يوضحها الجدول المذكور في التمهيد، ثم دراسة اللفظ حال تركيبه (الألفاظ المؤلفة، وقدم فيها شروطا ثمانية تناول فيها قضايا التقديم والتأخير، ووضع الألفاظ موضعها والاستعارة، وهذا ما أقره في مقدمته، غير أنه اكتشف أنه سيصل إلى طريق مسدود يجعله يلغي كثيرا من قضايا المعنى المهمة، فخرج على ما وضعه هدفا له وأضاف فصلا جديدا لم يشر إليه في حديثه عن منهج عرضه للفصاحة هو فصل "الكلام في المعاني المفردة"، تناول فيه صحة المعاني، والتقسيم، والاستحالة والتناقض، والتشبيه، والنسق، والنظم، وحين التخلّص، وحسن التفسير، وصحة الأوصاف في الأغراض، ويمكن تلخيص حديثه بالقول: إنه بدأ بفصل الألفاظ المفردة، ثم فصل الألفاظ المؤلفة، ثم أضاف فصل الكلام في المعاني المفردة.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 274.

<sup>2</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 311.

<sup>3</sup> ينظر محمد العمري: البلاغة أصولها وامتداداتها، ص 422\_428، وهي الفكرة نفسها التي يطرحها في كتابه الموازنات الصوتية، فيقول: "غير أن المؤلف لم يستطع أن يقف عند حدود ما رسمه للفصاحة لشعوره اللاحق بأنها لا تستوعب وصف النص المؤلف على طريقة الشعر والرسائل... فتحدث عن اللفظ المؤلف بحسب المعنى ثم تسلّل للحديث عن المعاني المفردة" ص 102.

وبتوضيحا لمنهجه هذا لا ننفي له بعض السقطات التي تخل ببنية الكتاب وبمنهجيته وطريقة عرضه.

وبعقد المقارنة بين تصور الخفاجي وتصور فيرث عن السياق نستنتج ما يلي<sup>1</sup>:

مؤشرات السياق ودلالة المعنى عند الخفاجي	تحديدات المعنى عند فيرث
1. بناء الفصاحة على مقاييس صوتية وصرفية ونحوية ودلالية.	1. تحليل السياق اللغوي: صوتيا وصرفيا، ونحويا ومعجميا
2. ارتباط الفصاحة بشخصية المتكلم ومقاصده وأغراضه، وبشخصية السامع وحسن الأثر فيه، مع مراعاة البيئة والمجتمع.	2. بيان شخصية المتكلم، والمخاطب، والظروف المحيطة بالكلام.
3. تأسيس درس الفصاحة على تشييد مقاييس تتحقق بها العملية التبليغية التواصلية (بمحور الوظيفتين التعبيرية والإفهامية).	3. بيان نوع الوظيفة الكلامية.
	4. بيان الأثر الذي يتركه الكلام

فالملاحظ هو التقارب المنهجي بين طرح قديم وحديث ولا نعني بذلك إجراء المقابلة بقدر ما هي إشارة إلى أن مستويات اللغة والكلام تنهض على أسس متقاربة في الرؤية والطرح. كما أن الناظر في معطيات الدرس الحديث يجد أنموذجا تداوليا للباحث "إنكفيست" (N.E. Enkvist) للتحليل النصي والأسلوبي للخطاب يمتاز بالتكامل والتوازن لجمعه بين البنية الداخلية للنص (سياق داخلي) والبنية الخارجية وبيان فاعلية ذلك في تحليل النصوص وتأويلها<sup>2</sup>:

السياق النصي الداخلي:	ثانيا: السياق الخارجي المحيط بالنص:
1-السياق الصوتي التجريبي (نوعية الصوت - سرعة الأداء...).	1- المحيط الزمني (العصر).
2-السياق الصوتي الوظيفي (الإيقاع - السجع - الجناس).	2- نوع الكلام وموضوعه، والجنس الأدبي الذي ينتمي إليه.
3-السياق الصرفي (بنية الكلمات - الصيغ الشائعة - الصيغ	

<sup>1</sup> سعيد حسن البحيري، علم لغة النص - المفاهيم والاتجاهات -، ص 24 وما بعدها

<sup>2</sup> ينظر، أسامة محمد إبراهيم البحيري، انغلاق البنية وانفتاحها في البنيوية، والتداولية، والبلاغة العربية، ندوة الدراسات البلاغية -الواقع والمأمول- 1422هـ، ص 774، 775.

<p>3- المرسل (المتكلم أو الكاتب).</p> <p>3- المستقبل (المستمع، أو القارئ).</p> <p>4- علاقة طرفي التواصل: المرسل والمستقبل، من حيث الجنس والعمر، والأيدولوجيا، والتعليم، والطبقة الاجتماعية.</p> <p>5- المحيط المكاني (المقام وما يتصل به).</p> <p>6- الحركة الجسمية في أثناء الإرسال، وفي أثناء الاستقبال.</p> <p>7- اللغة أو اللهجة المستخدمة في النص (الشفرة).</p> <p>8- شكل النص (منطوق، أو مكتوب).</p> <p>9- شكل التلقي (سمعي أو بصري).</p>	<p>الغريبة والمهجورة).</p> <p>4- لسياق الذّحوي (تركيب الجملة - التقديم والتأخير - الحذف..).</p> <p>5- السياق الدلالي (معاني المفردات - الأصل المعجمي - المعنى المجازي..).</p> <p>6- علامات الوقف، طريقة الكتابة.</p> <p>ب/ مجال التأليف:</p> <p>1- بداية النص، ووسطه، ونهايته.</p> <p>2- علاقة الوحدة النصية الصغرى بالوحدات النصية المحيطة بها، وعلاقتها بالبنية الكبرى للنص.</p> <p>3- الوزن، والشكل الأدبي، والتشكيل البصري للنص (طريقة إخراج النص طباعيا).</p>
---	--

كّل تلك العناصر تمثّل سياقات البنية النصية الداخلية والخارجية، ولو حاولنا تصنيف رؤية ابن سنان مع هذا الطّرح لألفيناه يشغل كثيرا من مبادئها وأفكارها داخلية أو خارجية، بعضها متعلق بمجال اللغة وبعضها بمجال التأليف.

الفصل الرابع:

قضايا علم الأصوات الحديث في كتاب سر الفصاحة

أولاً: التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب:

ثانياً: الانسجام الصوتي وأثره على السمع:

ثالثاً: التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية :

رابعاً: الأبعاد الشفاهية لفصاحة الخفاجي:

خامساً: التناسب والمناسبة في سر الفصاحة:

تمهيد: عرفنا مما سبق أن ابن سنان أقام فصاحته تأسيساً على الدلالة الوضعية في اللفظ المفرد قبل المركب حيث جعله المقوم الأول للبنية الصوتية في الكلام شعره ونثره، وتتعدد زوايا الطرح الصوتي عنده لتشمل كل ما تدرسه قضايا التناسب والمناسبة التي تقوم على مبدأ التوافق المخرجي الصوتي بتحقيق البعد الحرفي وحسن الأداء الحاصل بجودة التأليف، وحسن التوازن الإيقاعي الذي يشتغل على التفاعلات الدلالية الناتجة عن السجع في النثر أو القافية في الشعر<sup>1</sup>.

يعد فصل ابن سنان بين دراسة اللفظ المفرد والمعنى الدال عليه داخل السياق أمراً متداول بين علماء البلاغة خاصة الاعتزاليين منهم، ويمكن أن يوصف مثل هذا التوجه في بعض جزئياته بعدم الابتعاد عما انتشر في بعض نظريات الدرس الحديث ومحاولة وصف العلاقة من الجزء (الصوت) إلى الكل (المعنى)، وإن كان الخفاجي نفسه قد قرر أن اللفظ ولو اشتمل على مقومات الفصاحة فإنه لا يستقيم له معنى خارج التركيب وبعيدا عن حضور مقاصد المتكلم داخل النص.

وتبغى الإشارة إلى أن توجه الخفاجي كان مبنيًا على إبراز وظيفة اللغة بعلها وسيلة تواصلية تتطلب مبدأ الفصاحة في جميع أساليبها، وهو حين يتخذ موقف المتذوق للغة الشعرية لا ينطلق من حس لغوي ناقد فقط بل يعتمد على ملكته الشعرية التي تتصفح مظاهر الانزياح الكلامي داخل البنى الشعرية والنثرية

والحقيقة أن المعالجة التي يبتغيها الخفاجي تنطلق من الاعتماد على الجانب النطقي الشفاهي الذي مداره الاستعمال التداولي وتقبل أطراف الخطاب للرسالة، فبحث علاقات التوافق بين البنى الصوتية مع مراعاة ظواهر التكرار، لذلك فقد أحسن ابن سنان بعرضه في الفصول الأولى لما أسسه أصحاب الدرس اللغوي - وإن اكتنفت ذلك كثير من الآراء الفلسفية - تمهيدا لدراسة البنى الصوتية أفرادا وتركيبا.

وإذا كان الخفاجي قد أقام درسه على أساس أصوات الحروف وحدوث التلاؤم والانسجام بينها، فإن ذلك أبعد ما يكون عن تصور الجرجاني الذي أقام نظريته على عدم المفاضلة بين لفظ وآخر إلا في نطاق التجاور النصي وانسجام معاني الألفاظ التي تتحد لشكل كلا متناسقا، وعمل الثاني لا يلغي عمل الأول الذي ينطلق من دراسة التلاؤم الجزئي بين الصوت المجاور للصوت داخل اللفظ الواحد كي ينتقل بعد ذلك لدراسة تجاور تلك الأصوات مؤلفة داخل التركيب حتى تحقق هي

<sup>1</sup> ينظر، محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 458 - 461.



الأخرى تناسقا لغويا ينبو عن كل تنافر أو استئقال أو غرابة أو تعقيد، لذلك جعل الخفاجي مدار فصاحته قائما على حصول العناصر الآتية:

1- حسن الاختيار والتأليف بين الأصوات والألفاظ.

2- الانسجام والتلاؤم الصوتي.

3- تفعيل دور التكرار لتحقيق الأبعاد النصية والجمالية.

وتتعدد أسباب حدوث الانسجام والتوافق الصوتي عند الخفاجي على مستويي الأفراد والتركيب، فتتدخل مع حدوث التباعد الصوتي ووقع التكرار عوامل الإيقاع والموسيقى الداخلية والخارجية في تفعيل ذلك الانسجام، وتسبق ذلك عملية الاختيار اللفظي، واستيعاب البنى الصوتي للذوق الجمالي الذي يحدث تأثيرا على مستوى النص.

وتشغل فكرة التكرار الصوتي حيزا مهما في هذه العملية لتتبدى الطبيعة الصوتية اللغوية بين ازدواجية حسن الاختيار والتناسب والإبداع البنائي بعيدا عن التكلف، ومثل هذا التصور لم يغيب عند البلاغيين "إذ جعلوا الإيقاع على نمطين: نمط الوزن الذي يتفرع إلى عروض النظم ونغم النثر، ونمط التناسب الذي يعتمد على أساس سبك التأليف والنظم"<sup>1</sup>.

إن حرص الخفاجي على تحقيق مبدأ الفصاحة في الكلام جعله مبالغا في طريقة الدراسة التي انطلقت من دراسة اللفظ قبل تموضعه في النص، حرصا على تأسيس الخطاب على مكونات لفظية فصيحة تضمن حسن التركيب النصي والسلامة اللغوية، لذا "تعد دراسة ابن سنان للفظ على قدر كبير من الأهمية من حيث منهجيتها التي قامت عليها، ومحاوله الابتعاد عن المقاييس العامة التي كانت تطلق عادة."<sup>2</sup>.

وتتلخص قضايا الصوت في شروط ابن سنان عن الفصاحة فيما يلي:

1- التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب (التلاؤم والتنافر وحسن السمع).

2- التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية.

3- التناسب الصوتي في قضايا البديع (السجع، الجناس) والوزن والإيقاع.

<sup>1</sup> مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين -قراءة في وظيفة التداخل المعرفي-، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد 27، 2006م، ص 48.

<sup>2</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي -رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث-، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط 1، 2007م، ص 121.

## أولاً: التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب:

## 1- التباعد المخرجي الصوتي في "سر الفصاحة":

يفرض ابن سنان في فصاحة الكلمة التباعد الصوتي المخرجي الذي قد يؤدي مع بعض الألفاظ بالوضوح الصوتي ويحقق غاية التواصل، وفائدة ذلك حاصلة بتجنب التكرار والتنافر وحدوث التلاؤم السمعي، وإن كان الخفاجي قد تبنى مصطلح (التلاؤم) الذي تبناه أو الحسن الرماني (386هـ)<sup>1</sup> الذي يعنى بحصول التآلف الصوتي بين البنى المختارة في تأليف اللفظة الواحدة قبل دخولها سياق التركيب، فإن الجاحظ (255هـ) قبلهما قد اصطاح عليه بلفظ (الاقتران)<sup>2</sup>، والحقيقة أن ابن سنان في هذا الموضوع تابع لابن جني وما أورده في "الصناعة" و"الخصائص" حيث يقرر أن التلاؤم لا يحدث في البنية اللغوية إلا بتباعد مخارج الحروف، مخالفاً لمذهب الخليل والرماني في جعل التنافر في البنية متعلقاً بالقرب الشديد أو البعد الشديد معاً، ولكن الدراسات الحديثة تستدرك على هذه الآراء بتبني رأي ابن جني وابن سنان؛ وصنّف إبراهيم أنيس ابن سنان الخفاجي ضمن البلاغيين الذين أحسنوا القول بفكرة اشتراط التباعد الصوتي في المخارج، يقول: "ولعل الذين رأوا تباعد الحروف حسناً سائغاً كانوا أقرب إلى الصواب، فقد اشترط الخفاجي لحسن الكلمة بأن تتباعد حروفها"<sup>3</sup>.

إن تخصيص ابن سنان كتابه لدراسة اللفظ ليست إنكاراً للمعنى واشتغالاً بغيره عنه بقدر ما هو تمهيد لدراسته فالحرص على اختيار اللفظ المناسب يضمن تعدد المعاني الوظيفية للحروف والأسماء والأفعال، فالمبنى والمعنى عناصر لا تستقل عن بعضها في جميع أنظمتها الصوتية والتركيبية والدلالية ابتداءً الخفاجي رفضه لفكرة التقارب المخرجي الصوتي بأمثلة صوتية نفى انتماءها إلى كلام العرب لعدم صحة اجتماع أصواتها وغموض معانيها، يقول: "وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينها، كل ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للثقل في النطق. فأما القاف والكاف والجيم

ينظر، الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي -، تحقيق

<sup>1</sup> وتعليق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 3، 1986م، ص 94.

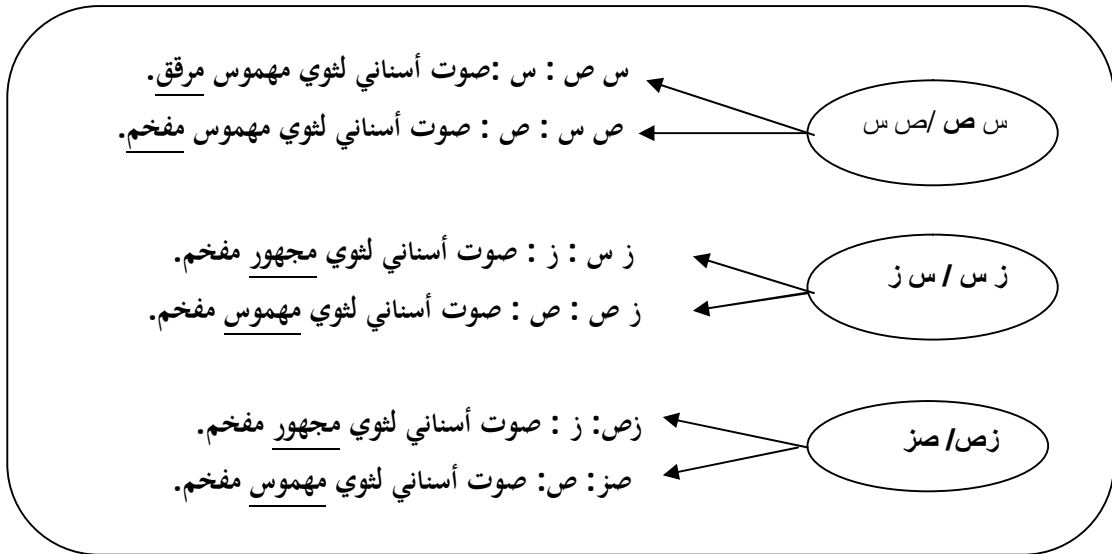
ينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 69، نقلاً عن عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي

<sup>2</sup> العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 117.

<sup>3</sup> إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1952م، ص 24، 25.

فلم تتجاوز في كلامهم البتة لم يأت عنهم قح، ولا جق، ولا كج، ولا جك، ولا قك، ولا كق، وكل ذلك فرارا مما ذكرناه<sup>1</sup>.

وقد أنكر أن تجتمع أصوات الصفير أيضا في بنية واحدة ذات حرفين متتاليين مثل: سص، وسس، وسز، وزس، وزص، وصر<sup>2</sup>، وهو أمر ليس بجديد على متتبعي الظواهر الصوتية وهيئة اجتماع الأصوات بله أمر أثبتته الدراسات الحديثة "والحقيقة أن هذه الأصوات الثلاثة التي ذهب ابن سنان إلى أنها لا ترد متجاورة في بنية واحدة، تنتمي إلى مخرج واحد هو مخرج الأسنان اللثوي denti-alveolar فضلا عن اشتراكها في الملمح الصغير sibilant feature الذي يندر اجتماع الأصوات المشتركة فيه في بنية واحدة، ومن ناحية أخرى فإن هذه الأصوات لا تختلف فيما بينها إلا في ملمح الترقيق الذي يميز صوت السين من الصاد، وملمح الجهر الذي يميز صوت الزاي من السين، فاتحاد هذه الأصوات في المخرج واتحادها أيضا في أكثر من ملمح حال دون اجتماعها في بنية تتسم أو يمكن أن تتسم بالفصاحة"<sup>3</sup>، وأول مؤشرات رفض الخفجي لهذه الصيغ خلوها من أي معنى يمكن أن يصل للمتلقي ويؤدي غرضا تواصليا مقنعا .



وقد سبقت إشارة ابن سنان إلى مجموعة من الأصوات ذات المخارج الحلقية مثل (ق، ج، ك) التي يستحيل اجتماعها متتالية في بنية صوتية ثنائية الحروف:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 80.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 80.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 122، وينظر، إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص 28.

-ج : صوت غاري ( وسط الحنك مركب انفجاري احتكاكي ) مجهور مرقق.

-ك : صوت طبقي ( حنكي قصي ) انفجاري شديد مهموس مرقق.

-ق : صوت لهوي انفجاري ( شديد ) مهموس شبه مفخم.

وعلى الرغم من كون هذه الأصوات من مخارج مختلفة إلا أنها لا تصلح أن تكون مجتمعة ببنية واحدة لتقارب أجناسها الصوتية.

وفي باب المقاربة الصوتية في اللفظ على انفراده قرر ابن سنان ومن سبقه من البلاغيين في هذا التوجه خصيصة كل لفظ بمميزات يتفاضل بها عن غيره من المفردات ولو كان ذلك خارج السياق النصي، فضرب أمثلة عديدة، تشمل المرفوض منها كلمة (المعنع) وهي لفظة طالما تكررت في كتابات اللغويين من لدن الخليل إلى شروح التلخيص، وهو يتكون صوتياً من:

\*ه :صوت حنجري احتكاكي رخو مهموس

\*ع (2) :صوت حلقي احتكاكي رخو مجهور مرقق

\*خ :صوت طبقي ( حنكي قصي ) احتكاكي رخو مهموس شبه مفخم

اعتمد البلاغيون في تذوق هذه الكلمات من الناحية الصوتية ورفض بنائها مع معيارين هما<sup>1</sup>:

1- الصوت وإسهامه في تحسين النغم، سواء كان بناء اللفظ مسبوكا في الشر أم النظم.

2- إذا كان اللفظ المراد معرفة سمات أصواته المؤلفة لبنيته مسبوكا في بناء شعري اشتركوا في

كون قافية أن تكون سلسلة سهلة المخرج.

وقضية التنافر حاصلة بسبب عدم إحسان التأليف بين الأصوات، لأن الصوت كل قائم بذاته وجب إحسان تسلسل مخارجه بما يتلائم معه على نحو تستلذ فيه الأسماع قبل أن يستثقله اللسان، فغياب التناسب الصوتي لا يقف على حد اللفظ فقط بل يتعداه لمس المعاني والتراكيب وفي هذا يضرب ابن سنان أمثلة كثيرة خاض فيها البلاغيون قبله؛ بالعودة إلى كلمة (معنع) ومحاولة بحث أسباب رفضها من قبل اللغويين والبلاغيين "نجد أن هذه البنية تتألف من أربعة صوامت وحركتين. وتشارك الصوامت الأربعة المكونة لبنية هذه الكلمة ملامح مخرجي واحد هو الملمح الحلقي، حسب

<sup>1</sup> ينظر، مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين -قراءة في وظيفة التداخل المعرفي-، ص 36.

التصنيف الصوتي القديم"<sup>1</sup>، فاللفظة متدرجة صوتياً إلى العلو المخرجي فالهاء كما بيننا مخرج حنجري ويعلو مخرج العين الحلقي ثم يعلوها مخرج الخاء الطبقي .  
ومن أسباب الرفض :

1- تقارب مخارج اللفظة إلى حد التداخل والاستثقال.

2- تكرر حرف العين .

3- تقارب المخارج الصوتية ( حنجرية - حلقيه - طبقية - حلقيه ) حيث "اجتمع

صوت المعنى الحلقي ، وصوت الخاء الطبقي متجاورين دون أن تفصل بينهما حركة vowel تخفف من حدة ثقل النطق بها مجتمعين، وفاصلة أن المخرج الحلقي، والمخرج الطبقي مخرجان متجاوران لا يفصل بينهما المخرج اللهوي. وجاء اثنان من الصوامت الأربعة المكونة لبنية هذه الكلمة متممين للمحكي الاحتكاك والهمس، وهذان الصوتان هما: الهاء والحاء. ويقرر الدرس الصوتي الحديث أن النطق بالأصوات الاحتكاكية والمهموسة أكثر صعوبة وثقلاً في النطق من الأصوات ذات الملامح المقابلة لها، ونعني بها ملامح الانفجار"<sup>2</sup>.

\*قانون الاقتصاد والتسهيل اللغوي:

يعدّ قانون التسهيل من القوانين الصوتية التي تتبعها البلاغيون تبعاً لمنهج اللغويين قبلهم، فبحثوا في المستعمل والمهمل في كلام العرب، ووضعوا شروطاً عديدة لأجل التخلص من كل لفظ مستثقل على النطق ومستهجج على السمع- ويصطلح رواد الدرس اللساني الحديث على ذلك "قانون الجهد الأدنى" كما حدّده سوسير-<sup>3</sup>، لأجل تحقيق التلاؤم داخل النص ومن خلال هذه المحافظة تتحقق مبادئ الاعتدال والانسجام والتناسب، ومن أهم إشارات الدارسين لهذا الموضوع ما ذكره ابن سنان حول ذلك حيث أكد على أن "ووقوع المهمل من هذه اللغة -على ما قدمته- في الأكثر من أطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم، وقد روي أن الخليل

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 123.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 123.

<sup>3</sup> ينظر، مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين -قراءة في وظيفة التداخل المعرفي-، ص 56، 57.

بن أحمد قال: سمعنا كلمة شنعاء هي: المهجع وأنكرنا تأليفها"<sup>1</sup>، وجاء رد الخفاجي للفظة بعد مقابلتها بما سمع من بعض الأعراب ورتته العرب إذ الوارد بنيتان هما: (المهجع، والمهجع)، فأسقطت الأولى واستثقلت الثانية وخالفت الفصاحة ومن أسباب تأكيد البلاغيين على هذا الرد في البنية الثانية<sup>2</sup>:

أ/السعي وراء تحقيق مبدأ الاعتدال والاقتصاد داخل النص خاصة في القضايا المتعلقة بمسألة الصوت كالتكرار والسجع والجناس وغيرها.

ب/رفض مبدأ التنافر في الكلام، وعده منافيا للفصاحة بسبب الجهد والثقل الحاصل فيه.

وإذا ما حاولنا تفسير أسباب ثقل لفظة (المهجع) نجد أن هذه البنية تتألف من أربعة صوامت وحركتين، وتشترك الصوامت الأربعة المكونة لبنية هذه الكلمة في ملمح مخرجي واحد هو الملمح الحلقي حسب التصنيف الصوتي القديم"<sup>3</sup>، فاللفظة متدرجة صوتيا نحو العلو المخرجي فالهاء مخرج حنجري يعلو مخرج العين الحلقي، ثم يعلوها مخرج الخاء الطبقي، كما اجتمعت في هذا اللفظ أسباب أخرى للرفض هي:

\*تقارب مخارج الأصوات لحد التداخل والاستتقال (حنجري-حلقي-طبقي-حلقي): حيث "اجتمع صوت العين الحلقي وصوت الخاء الطبقي متجاورين دون أن تفصل بينهما حركة vowel تخفف من حدة ثقل النطق بهما مجتمعين، وخاصة أن المخرج الحلقي، والمخرج الطبقي مخرجان متجاوران لا يفصل بينهما سوى المخرج اللهوي"<sup>4</sup>.

\*تكرار حرف العين مرتين.

\*طبيعة الحركات الصوتية في اللفظة "وزاد من صعوبة النطق بهذه البنية أن المكونات الصوتية الحركية التي جاءت تالية للصوامت المؤلفة لها، جاءت من نوع واحد هو حركة الضمة القصيرة،

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 79، 80، وقال في تنمة المقولة: "وقيل إن أعرابيا سئل عن ناقته، فقال تركتها ترعى المهجع، فلما كشف عن ذلك وسئل عن الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه، وقالوا: نعرف: الخعجع، وهذا أقرب إلى تأليفهم، لأن الذي فيه حرفان حسب، وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل بينها، كل ذلك اعتمادا للخفة وتجنباً للثقل في النطق"، ص 80.

<sup>2</sup> ينظر، مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين -قراءة في وظيفة التداخل المعرفي-، ص 57.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 123.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 123.

وتتسم هذه الحركة بالملامح الصوتية الآتية: فهي حركة خلفية، ضيقة، طبقية، مجهورة، مستديرة، وتعد هذه الحركة أثقل الحركات كما قرّر جمهور اللغويين<sup>1</sup>

وعلى الرغم من كون الشاهد متواترا في كتب اللغة والبلاغة كثيرا إلا أن ما أقره الدرس الصوتي الحديث يثبت صحة التوجه الذي قال به الأولون عندما رفضوا التقارب بين بنياته الصوتية للأسباب التي ذكرناها إذ "جاء اثنان من الصوامت الأربعة المكونة لبنية هذه الكلمة متسمين بلمحي الاحتكاك والهمس، وهذان الصوتان هما: الهاء والحاء، ويقرر الدرس الصوتي الحديث أن النطق بالأصوات الاحتكاكية والمهموسة أكثر صعوبة وثقلا في النطق من الأصوات ذات الملامح المقابلة لها، ونعني بها ملمحي الانفجار"<sup>2</sup>.

وعلى ذلك فانتفاء الفصاحة في لفظة (المعنع) وغيرها وارد للأسباب التي ذكرها الدارسون قديما وحديثا والرفض لها وارد متراوح بين الخفة والشدة حسب اللفظة وأصواتها وقرب مخارجها من بعضها البعض نظرا للتنافر الحاصل بين بناها الصوتية، ويختم الخفاجي الحديث عن هذا الشاهد بتبني أسس واضحة لفصاحته فقال: "وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام: فالأول تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن المختار، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه، وهو يلي هذا القسم في الحسن، والثالث تأليف الحروف المتجاورة، وهو إما قليل في كلامهم، أو منبوذ رأسا لما قلّمناه، والشاهد على ما ذكرناه الحسّ، فإن الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة، يجدها الإنسان في نفسه حال التّلفظ"<sup>3</sup>، وتنبغي الإشارة إلى أن الخفاجي متأثر في هذا السياق بما أورده ابن جني في "سر صناعة الإعراب"<sup>4</sup>، وفي هذا الكلام -أيضا- إشارة واضحة إلى اعتماد درس الخفاجي على الجوانب الشفاهية السمعية في العملية التواصلية في مقابل الجوانب الكتابية التي تحضر في درس عبد القاهر الجرجاني، وسنأتي للحديث عن هذا في موضع لاحق من هذا الفصل.

<sup>1</sup> ا عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 124.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 123.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 80.

<sup>4</sup> ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الثاني، ص 816.

## ثانيا: الانسجام الصوتي وأثره على السمع:

من الشواهد التي لم تغب في "سر الفصاحة" بعد حديثه عن قضية تباعد المخارج وحسن الاختيار والتأليف فكرة الانسجام الصوتي فحتى تكون الكلمة فصيحة لا بد أن تكون سهلة المخارج خفيفة على اللسان متوافقة الأصوات في اللفظ والتركيب، وبذلك تكون مقبولة المعنى حسنة على السمع، لذلك نرى ابن سنان مشددا على مبدأ "النغم" في البنية اللفظية ونعني به انسجام المقاطع الصوتية وتواليها وفق نظام خاص ألفته الآذان، ويدركه السامع بسهولة، يقول: "أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه"<sup>1</sup>، ومن الأمثلة التي ساقها الخفاجي المناسبة الصوتية بين ع - ذ - ب التي يتقبلها السامع في عدة مواضع من التأليف "فإن السامع يجد لقولهم: ملأ ذيب اسم موضع، وعذبية اسم امرأة، وعذب وعذاب وعذب وعذبات، ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف وليس بسبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن علما الصفة الأولى في تقديم العين على الذال، لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير"<sup>2</sup>، فالتتابع الصوتي الحاصل في بنية الكلمة جعل اللسان منسابا في نطقه، والأذن مرتاحة لسماعها "ذلك أن تتابع أصوات العين فالذال فالباء على هذا النسق الخطي داخل هذه البنية، وما شاكلها من بني مشتقة منها، يتسم بالجمال الصوتي أداء والجمال السمعي تلقيا، ولكننا إذا ما قمنا بإجراء تغييرات على هذا التتابع الصوتي، فإن عنصري الجمال النطقي والسمعي يتعرضان معا إلى الضعف (...). فقولنا: ذعب، أو ذبع، أو عبذ، أو بعد لا يحقق كما يرى ابن سنان الجمال المنشود للفظه أداء في النطق وتلقيا في السمع، وذلك على الرغم من التباعد المخرجي المقبول بين المكونات الصوتية لهذه البنية اللفظية"<sup>3</sup>.

ويتابع الخفاجي ضرب الأمثلة على ذلك كقوله: "وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غضنا أو فننا، أحسن من تسميته عسلوجا، وأن أغصان البان أحسن من عساليج

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 86.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 86، 87.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 127.



الشوحد<sup>1</sup>، وليس لهذا الشرط الصوتي الثاني علاقة بالشرط الأول، والدليل على ذلك أن اللفظة قد تكون متباعدة المخارج وعلى الرغم من ذلك يستثقلها السمع لغياب التناسب الصوتي بين البنيات، كما تتحكم في هذا الشرط عدة قضايا صرفية كالاقتقاق والقلب وغيرها.

لقد ربط الخفاجي بين فكرة تباعد المخارج واستحسان الكلمة سمعا، وهو أمر عارضه فيه ابن الأثير (637هـ) لاحقا عندما جعل حسن اللفظة قاصرا على تقبل السامع لها، والحقيقة أن ما يصفه ابن الأثير لا يتعارض مع طرح الخفاجي بل هو نتيجة حتمية له، ولولا تباعد مخارج الأصوات داخل البنية اللفظية الواحدة لما وجدت الكلمة أثرا سمعيا متقبلا من طرف السامع<sup>2</sup>، والأرجح أن كلا العالمين يركز على المنحى الشفاهي للخطاب في مقابل ما يتابعه الجرجاني من منحى كتابية تتشكل في نظرية النظم، وما مقارنة ابن سنان الصورة في الأصوات المتقاربة بالألوان إلا تأكيد على ذلك؛ حيث يثبت "التمثيل بين المسموع والمرئي ما ينتهجه ابن سنان من منحى شفاهي في مقابل الكتابية التي تقترب من التعامل البصري، وأثره النفسي في الأشياء"<sup>3</sup> وإن كان درس الخفاجي حقيقة لا يهمل عامل الكتابة ولو تغلب العنصر الشفاهي عليها.

هذا فيما يتعلق في الجانب الإفرادي أما فيما يخص شواهد حدوث الانسجام الصوتي على مستوى التركيب فأمثلة ذلك كثيرة عند الخفاجي نختار منها بيتين للمنتهي<sup>4</sup>:

1- إذا سارت الأحداج فوق نباته \*\*\* تفواح مسك الغانيات وزنده.

2- مبارك الاسم أغر اللقب \*\*\* كريم الجرشي شريف النسب.

فتقبل ابن سنان لفظة (تفواح) من البيت الأول واستحسنها فقال: "فإن تفواح كلمة غاية في الحسن، وقد قيل إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال"<sup>5</sup>، وعاب على الشاعر توظيف لفظة (الجرشي) في البيت الثاني فقط لأجل إقامة الوزن والقافية "فقد أرجع السبب في تفضيله - نقديا- البيت الأول إلى استعمال لفظة (تفواح) لما تتركه في أذن السامع -وأداء الالفاظ- من ارتياح يعود إلى تشكيلها الصوتي والصرفي من حيث مخارج الحروف وترتيبها، زكان هذا السبب المتعلق

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 86، 87.

<sup>2</sup> ينظر، مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي، ص 335، 336.

<sup>3</sup> فائز هاتو عزيز الشرع، البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية -دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز-، ص 8.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 87.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 87.

بالمحنى الشفاهي في النظر إلى التعبير موجها لرفض استعمال لفظة (الحرشي) التي تحول بنيتها الصوتية والصرفية دون قبولها في البيت، بصرف النظر عن موقعها في التركيب وخصوصية إيرادها، دلالة ومقاما لدى الشاعر والمقصود بالمدح فضلا عن المتلقي المقصود والعام"<sup>1</sup>

### ثالثا: التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية :

تهدف الممارسة اللغوية إلى النظر في بنى النص المختلفة ومبحث سبل اجتماعها وتشكل مكوناتها، فراعته مبدأ التناسب الشكلي والصوتي والدلالي فيها؛ لأن تحقيقه داخل عناصر النص يعبر عن مكون أسلوبى يظهر خاصة مع ظاهرة التكرار التي أولاهها ابن سنان من العناية دورا كبيرا، فبه يحقق المتكلم في نصه وجهها من وجوه البنية الإيقاعية ويسهم في تحسين الأداء وإظهار مواطن الجمال شرط أن لا يكون مخلا بالمعنى ولا مفسدا له، وهو الأمر الذي شدد الخفاجي على رفضه في كثير من مواضع الكلام العربي شعره ونثره.

فالتكرار مبحث أسلوبى يبدى أحوال التناسب وحسن التأليف الصوتي والشكلي والدلالي في الكلمة الواحدة إفراداً وتركيباً، وعلى الرغم من كونه كذلك إلا أنه "كمبدأ أسلوبى قائم على الاعتدال"<sup>2</sup>، وقد صرح ابن سنان بأن المبالغة في تكثيف البنية الصوتية سواء تقاربت مخارجها أم تباعدت يسحب سمة الفصاحة منها، فيمّجها السامع ويستثقلها الناطق ويشكل التداخل الصوتي فيها خروجاً عن الفصاحة فينتفي فيها عنصر السبك وجودة التأليف.

وللإشارة فإنه لم تغب على الخفاجي أدوار الظاهرة في التأسيس لعنصري الربط والسبك داخل البناء النصي وسنوضح ذلك في شواهد الدراسة، فأما الشواهد الإفرادية فقد درسها الخفاجي حاضرة على مستوى البنى التركيبية وكان تركيزه منصبا على تجنب المقياس الأول الذي خصّصه شرطا لفصاحته ونعني بذلك (تباعد المخارج الصوتية)، يقول: "ويبانه أن يجتنب النّظم تكرر الحروف المتقاربة في التأليف كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة بل هذا في التأليف أقبح، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتّسع"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فائز هاتو عزيز الشرع، ، البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية -دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز-، ص 8.

سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبى -رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث-، ص 278<sup>2</sup>

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 116.

ومن الأمثلة التي ضربت على هذه القضية في بنيتها التركيبية قول الشاعر<sup>1</sup>:  
لو كنت كنت كتمت الحب كنت كما \*\*\* كذا نكون ولكن ذاك لم يكن.  
يقول في هذا التكرار: "وليس يحتاج إلى دليل على قبحة للتكرار أكثر من سماعه"<sup>2</sup>، فأنكر على  
الشاعر حشد التكرار الذي فيه مبالغة؛ حيث كرر الفعل كان (ست مرات) ووظف معه الأصوات  
نفسها بتوظيفه لألفاظ (كتمت، لكن، كما)، وتكرار صوتي اللام في قوله (لو، لم).  
ومما عابه من تكرار في أقوال الشعراء قولهم<sup>3</sup>:

وقبر حرب بمكان قفر \*\*\* وليس قرب قبر حرب قبر

وقد اختلفت الأسباب في رد هذا البيت واستثقال نطقه وغموض معناه، فأما ابن سنان فعلى  
ذلك بقوله: "فأما قول الآخر (...). فمبني من حروف متقاربة ومكررة ولهذا يثقل النطق به حتى  
يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن، ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا  
توقف"<sup>4</sup>، فقد تكررت الأصوات والكلمات: وتواردت أصوات القاف والباء في كلمتين<sup>5</sup>: (قبر،  
قرب).

أما في الدراسات الصوتية فيرجعون أسباب ثقل البيت إلى أنه يتألف من تسع وحدات صرفية  
"مورفيمات حرة أساسية" هي: قبر - حرب - مكان - قفر - ليس - قرب - قبر - حرب -  
قبر، وتتألف هذه المورفيمات الحرة التسعة من عشرة صوامت فقط هي: ق - ب - ر - ح - م -  
ك - ن - ف - ل - س، ونصف الحركة وهما: الواو الواردة في البيت مرتين، والياء الواردة فيه مرة  
واحد فقط، إضافة إلى الحركات القصيرة الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، والفتحة الطويلة في كلمة  
"مكان"<sup>6</sup>، وسنوضح شدة التداخل الصوتي في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 116.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 116.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 116.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 116، 117.

<sup>5</sup> ينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 191

<sup>6</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 191.

الكلمة	قفر	قبر	قرب	حر
الصوت		(3)		
القاف (لهوي انفجاري شديد مهموس): 5 مرات	ق	ق	ق	/
الراء (لثوي مكرر متوسط بين الشدة والرخاوة مجهور مفخم ومرتق): 7 مرات	ر	ر	ر	ر
الباء (شفوي انفجاري شديد مجهور مرتق): 7 مرات	/	ب	ب	ب
الفاء (أسناني شفوي احتكاكي رخو مهموس مرتق): 1 مرة	ف	/	/	/
الحاء (حلقى احتكاكي رخو مهموس مرتق): 1 مرة	/	/	/	ح

وبحسب الجدول يظهر الراء صوتاً مكرراً ومجهوراً ومفخماً في بعض مواضع البيت وكرر سبع مرات، أما الباء فهي صوت انفجاري شديد مجهور حضر أيضاً بنسبة سبع مرات في البيت، بينما يمثل صوت القاف المتواتر خمس مرات الصوت الأقوى في المجموعة، ويشكل حضور صوتي الفاء والحاء تخفيفاً من الحدة الصوتية في الإيقاع، ومع تتابع الإضافات في الشطر الثاني تظهر مزاحمات الشاعر النفسية في مقابل الترتيب التناسبي الصائب.

ومع تتبع الشواهد التي أوردها الخفاجي على كثرتها نلاحظ أنه يتخذ عدة مواقف من قضية التكرار فنراه مثبتاً لها في بعض المواضع وراداً لها في مواضع أخرى رابطاً ذلك بالسياق والمعنى تارةً وبتعلق الشعراء ببعض البنى اللفظية وتدويرها في أشعارهم تارةً أخرى، ومن الأمثلة التي يعلقها بالمعنى قول الشاعر<sup>1</sup>:

ألاً طرقتنا بعدما هجعوا هند \*\*\* وقد سرن خمساً واتلأب بنا نجد.

ألاً حبذا هند وأرض بها هند \*\*\* وهند أتى من دونها النأي والبعد.

وعدل ابن سنان على قبول التكرار في البيت خاصة مع لفظة (هند) التي كررها الشاعر أربع مرات ثلاثة منها في بيت واحد بأن المعنى ازدحم في ذهن الشاعر ولم يستقم له إلا بذلك التكرار، يقول: "من حبّه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً، ولأنه يجد للتلفظ باسمها حلاوة، فلم ير من الاعتذار للتكرير إلا هذا العذر"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 121.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 121.

ويمكن حصر أسباب حسن التكرار في البيت فيما يلي :

1- حاجة قصد المتكلم إلى تكرار لفظة "هند" تعبيراً عن المعاني النفسية.

2- تكررت لفظة هند أربع مرات: الهاء (حنجري احتكاكي رحو مهموس مرقق)، النون (لثوي

أنفي متوسط بين الشدة والرخاوة مجهور مرقق صامت أعن)، الدال (أسناني لثوي انفجاري "شديد" مجهور مفخم).

3- حضور ظاهر التصريع في كلا البيتين: (هند/نجد، هند/بعد).

4- توحيد القافية بين الشطرين: بَـجَدٌ --- بَـعُدٌ.

0/0/ --- 0/0/

5- الجناس الصوتي بين لفظي هُنْدٌ وَبَجَدٌ.

6- تكرار حرف الباء في البيت ( ست مرات واحد منها مضّغ).

7- استخدام حرف الاستفتاح (ألا) في كلا البيتين، والعطف بالواو في كلا الشطرين.

8- استخدام الصائت الطويل في : (طرقتنا، بعدما، هجعوا، بها، أتى، دونها)

ويستمر الخفاجي في تعليل ظاهرة التكرار الصوتي واللفظي وتقبلها إن كانت موافقة للمعنى

الذي يريده مستعمل الخطاب كما يحضر ذلك في قول الشاعر<sup>1</sup>:

وأنت أبو الهيجا بن حمدان يا ابنه \*\*\* تشابه مولود كريم ووالد

وحمدان حمدون وحمدون حارث \*\*\* وحارث لقمان ولقمان راشد

فمقاصد المتكلم موجهة لتوضيح نسب المذكورين وهذا أمر يصعب تجنب التكرار فيه لذلك

يقرر عدم خروج الأبيات بهذا التكرار عن حدود الفصاحة "لأن المعنى المقصود لا يتم إلى به. وقد

اتفق له أن ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف، لأن أبا الهيجا هو

عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث بن لقمان بن راشد، ولو ورد هذا الكلام نثراً لم يرد إلا

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 120.

على هذه الصفة، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه، وكان البيت مرضياً غير مكروه، وعلى هذا يجب أن يحمل كل تكرار يجري هذا المجرى"<sup>1</sup>.

ومن أبلغ مواضع التمثيل التي ارتضاها ابن سنان وأعرب فيها عن رأيه في حسن توظيف التكرار هي للمواضع التي يرتبط فيها ذلك بمقاصد المتكلم فمتى كان معنى كلامه مبنياً عليه ولا يتم إلا به كان مقبولاً شرط تباعد المخارج "وهذا حدّ يجب أن تراعيه في التكرار فمتى وجدت المعنى عليه ولا يتم إلا به لم تحكم بقبحه وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح و نسبتته بسوء الصناعة"<sup>2</sup>.

ومما يتعلق بقضية التكرار التي تخل بأساليب الفصاحة حسب ابن سنان تكرار حروف المعاني التي اصطلح عليها -نقلًا عن قدامة بن جعفر- (حروف الرباطات) فأنكرها لمبالغة الشعراء والكتّاب في توظيفها، فتجاوزوا بذلك حدّ ربط الكلام بها أو للدلالة بها على المعنى الموجود في غيرها خاصة إذا اجتمعت بغير فصل "والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها - كما يقول النحويون - يقبح تكرّرها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها، وذلك لأنها جنس واحد ومشاركة في المعنى وإن تميزت فائدة بعضها من بعض، ومما يسهل الأمر فيها قليلاً وقوع الفصل بينها بكلمة من غيرها"<sup>3</sup>.

ويمثل لذلك بقول المتنبي :

قبيل أنت أنت وأنت منهم وجدك بشر الملك الهمام<sup>4</sup>.

فمن أسباب رفض التكرار :

1- العطف بالواو في قوله (وأنت، وجدك).

2- تكرار الضمير المنفصل ثلاث مرات متتالية في شطر واحد.

3- تأخير حرف العطف سبب في التباس المعنى "فقد جاء في توجيه الإعراب في شرح الديوان

"آخر حرف العطف، وهو قبيح جدا، قال أبو الفتح: ونظيره قامت زيد وهند، أي: قامت هند

وزيد، قال: ويجوز أن يكون جعل ما بعد قبيل وصفاً له ولو لم ينو تقدّم بعضه، وفيه قبح. وقال

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 120.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 124.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 122.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 122.

الخطيب: أنت في موضع الحال، أي: أنت متسبباً إليهم، فلا تقدم فيه والمعنى: يقول: قبيل أنت على شرف قدرك أنت منه، وأنت أنت، وإذا كنت منهم وجلت بشر كفاهم بذلك فخراً وشرفاً، فهم يفخرون بك وبأبيك"<sup>1</sup>.

قبيل : صفة ( أنت أنت ) ، قبيل : حال (أنت منتسباً أنت منتسباً إليهم )

وعليه فإن التكرار اللفظي مرتبط بمقاصد المتكلم التي تظهر على مستوى الخطاب وتتجلى في ظواهر التلائم أو التنافر الصوتي، أو في قضايا التقديم والتأخير شرط اشتماله على عناصر التناسب التي تتبلى بعد عمليتي الاختيار والتوزيع داخل التركيب النصي.

ويدخل هذا التصنيف ضمن ما وصفه المتأخرون بفصاحة الكلام فاشتروا خلوصه منه لأسباب كالمبالغة في تتابع الإضافات والتكرارات داخل البيت الواحد.

فالتكرار عند ابن سنان ثلاثة أصناف :

1- صنف مرفوض لشدة تقارب المخارج وحدوث التنافر والثقل.

2- صنف متلائم صوتياً مفسد للمعنى .

3- صنف متعلق بحروف المعاني المكررة في البيت وبالألفاظ الخاصة لدى الشعراء.

إن متابعة المتكلم لهذه الظاهرة وإيرادها في كلامه مرتبط بالوظيفة الإقناعية الحاضرة في النص مثل الكشف و التأكيد والتقرير والإثبات والإفهام ، ويتحكم المتكلم في البنيات التكرارية داخل النص بما يفعل الجوانب التداولية والخطابية حسب طريقته صوتياً أو

لفظياً، ومن الشواهد التي قبل ابن سنان أسلوب التكرار فيها قول المتنبي<sup>2</sup>:

ولولا دموعي كتمت الهوى \*\*\* ولو الهوى لم تكن لي دموع.

يقول معللاً: "فليس من التكرار المكروه (...). وذلك أن المعنى مبني عليه، ومقصود على إعادة

اللفظ بعينه. وهذا حدّ يجب أن تراعيه في التكرار، فمتى وجدت المعنى عليه، ولا يتم إلاّ به لم تحكم

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق وتعليق عبد الواحد شعلان، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 2003م، ص 143.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 124.

بقبحه، وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح، ونسبته إلى سوء الصناعة<sup>1</sup>، وعلى الرغم من تكراره للفظه (الهوى) مرتين، و(لولا) مرتين، والدموع (مرتين)، إضافة إلى التقارب الصوتي بين لفظتي (كنمت، تكن)، وبين أصوات الكاف والنون واللام.

وبناء على ما ذكر يمكن الاستخلاص بأن فكرة التناسب الصوتي عند ابن سنان متعلقة ببعد المخارج وعدم تكرار الأصوات وأن "تمثال صفاتها هو المقياس الموضوعي الوحيد القادر على تحديد صفة التناسب في المظهر اللفظي للأسلوب، وهو مقياس لساني يحظى بقدر كبير من الدقة كما قدمه ابن سنان"<sup>2</sup>.

#### رابعاً: الأبعاد الشفاهية لفصاحة الخفاجي:

لعل المتأمل في مؤلفات البلاغة العربية يلحظ أن بحثها في طرق الأداء النصي وسبل النجاعة فيه من خلال تحديد شروط الفصاحة والبلاغة في الكلام تسير في اتجاهين بارزين هما الشفاهية في مقابل الكتابية<sup>3</sup>، ويصنف ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" ضمن المعتنين بالشفاهية في تفكيره البلاغي وهو ما يظهر في توجيه عنايته وتركيزه في معالجته لشروط الفصاحة في الألفاظ المفردة والمؤلفة إلى الألفاظ والمكون الصوتي بكل ما يضمه من قضايا السجع والجناس والتناسب والملاءمة والتوازنات الصوتية والإيقاع الناتج عن التكرار وغيرها، وبحته في أوصاف ما يناسب منها في الاستعمال والأداء الفني وما لا يناسب.

لأجل ذلك جاءت شروط الفصاحة عند ابن سنان وتأسست-في أغلبها- على الجوانب الشفاهية "بوصفها مفهوماً (...). فيما يشترط ضمنها من أداء نصي أو معالجة بلاغية نقدية"<sup>4</sup>، في مقابل درس الجرجاني الذي يستحضر الأبعاد الكتابية النصية.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 124.

<sup>2</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي، رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث، ص 280، 281.

<sup>3</sup> الشفاهية في البلاغة العربية طريقة من طرق الأداء النص تركز على المكون الصوتي بكل ما يحويه من عناصر، وهي تقوم في مقابل الكتابية التي تتجاوز الأصوات والألفاظ المفردة لتركز على التراكيب وأهمية العلاقات التي تجمع المفردات في نظم محكم النسيج، ولعل أهم من يمثلها هو عبد القاهر الجرجاني في نظريته للنظم. ينظر للاستزادة والتوضيح: فائز هاتو عزيز الشرع: البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز، ص 2-5 وما بعدهما.

<sup>4</sup> فائز هاتو عزيز الشرع، البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية -دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز-، ص 2.



إن تركيز ابن سنان على المكون الصوتي يعدّ - في حدّ ذاته - ذا بعد لغوي تواصلية يمهّد لتأسيس نصّي وهو الأقرب منّا إلى عهد اللغة إلى فصاحتها، كما هي أيضا إشارة إلى الفرق الواضح في حضور الأصوات بين الخطابين الشعري والنثري في السياقات اللغوية إذ "لا جدال في كون الشعر والنثر يستعملان نفس الفونيمات داخل نسق لغوي خاص بلغة معينة، ولكن استعمال نفس الفونيمات لا يعني استعمال نفس الخصائص الصوتية والنبرات والتلوينات"<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس تظهر المكونات الصوتية في فصاحة الخفاجي مادة للرسالة اللغوية في صورها السمعية والذهنية والصوتية، ولا يعني هذا غياب المكون الكتابي في درس الخفاجي، بل إن العمل النصي البلاغي مع الخطابات ينطلق من الكتابية للوقوف على الشفاهية منها، وحضور الثانية مؤسس لغوي لتكامل العملية الخطابية بالثانية<sup>2</sup>.

#### خامسا: التناسب والمناسبة في سر الفصاحة:

يحتل مصطلح التناسب موقعه في وصف الخفاجي إذ يخصصه للحديث عن القضايا البديعية ذات العلاقة بالجوانب الصوتية، وهو على حدّ وصف المحدثين "حالة من التناغم بين العناصر، تضم المؤتلف والمتباين وتوقع التشابه بين ما يبدو مختلفا لأول وهلة، فقد تقع المناسبة بين العناصر لا من جهة التشابه والتماثل، بل بل يتحقق من جهة المخالفة والتضاد"<sup>3</sup>، أما (التلاؤم) فهو الاتساق الصوتي الحاصل عن تجاور الأصوات والحروف وتأليف الكلمات، بينما يشمل التناسب عنده فصاحة الكلام عموماً خاصة بعد تناسب المعطيات اللفظية، لذلك يمكن القول بأن التناسب شرط في الفصاحة يشمل مستويين:

<sup>1</sup> محمد الماكري، الشكل والخطاب (مدخل لتحليل ظاهراتي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص 128.  
 "وعلية يكون الانتقال من السمع إلى الذهن هو الوسيلة المثلى للتفاعل مع هذا النوع من الأداء التعبيري، وتتجاوز الوظيفة التداولية للتواصل اللغوي في بعده الاجتماعي المباشر، فإن وسائل أدائية لغوية متعددة تدخل في تشكيل البعد الجمالي الشفاهي كالاتفاقات الصوتية والاختلافات المتوازنة، وهو ما يمكن أن يحقق بالجناس والسجع والقافية والروي والفاصلة والإيقاع الناتج عن التكرار وتوازن التراكيب وغيرها من الظواهر التي رصدتها البلاغة العربية في هذا الخصوص، ولكن أهم ما يمكن أن يقدمه المتكلم في هذا النوع من الأداء هو الطريقة التي يتكلم بها، ولاسيما في الجانب الدلالي، إذ تعمل التغيرات الصوتية بخاصة، فضلا عن قدرة التعبيرات الصوتية على منح الكلام دلالة تضاف إلى دلالاته الناتجة عن رصف كلماته بطريقة خاصة، وما تؤديه أصواتها من وظائف تضيف نوعا من الانسجام المفضي إلى المعزى، ضمن إبداع لفظي قوامه المادة الصوتية، أي الكلمة"، فائز هاتو عزيز الشرع، البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية -دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز-، ص 3.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي -رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث-، ص 276.

1- المناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة.

2- المناسبة من طريق المعنى.

وتجدر الإشارة إلى أن الخفاجي اكتفى بالإشارة إلى أن للتناسب من طريق الصيغة تأثيره في الفصاحة، فعرض القضايا الصوتية ذات العلاقة بالتأليف اللفظي، والتي تتأسس مبانيها على تشاكلات صوتية ودلالية تفضي إلى تحقيق شروط صوتية للفصاحة "فمقياس التناسب الصوتي هو سهولة النطق وسلاسة البنية اللفظية، وهذا يحصل من خلال مجموعة إجراءات يصار إليها لقصد تحسين الألفاظ في السمع وتسهيل النطق بها، ولعل أهمها عدم تكرار الحروف أو تقارب صفاتها ومخارجها في الكلمة أو في النص، وقد شكل علم الفصاحة طرحاً هاماً على صعيد التنظير والتطبيق لهذا المبدأ خاصة لدى ابن سنان"<sup>1</sup>.

2-تناسب الألفاظ عن طريق الصيغة:

ويشمل هذا النوع من التناسب تلك الظواهر التي تتعلق بالبنية الصوتية في العناصر اللفظية التي يمثلها السجع والجناس والإيقاع والوزن وغيرها، مما يحقق التلاؤم والانسجام الصوتي في بنية اللفظ، وقد كان الخفاجي واعياً لخصيصة هذه الظواهر بالبنية اللفظية فأوردها في السياق ذاته، كل هذا في مقابل النوع الثاني من التناسب الذي يختص بمواضيع المعاني كالطباق والمقابلة. وتتضح رؤية الخفاجي البلاغية في تصوير هذه المناسبة على زاويتين<sup>2</sup>:

الأول: صوتي يتبين هيئة تأليف الأصوات وحدوث الانسجام بينها لتحقيق الانسجام العام، ويشمل التناسبي الصوتي كل الموازنات البديعية اللفظية على الأغلب. والثاني: دلالي يتعلق بوصف قضايا اللفظ ذات الربط بالمعنى لتحديد بعناصر الاختلاف رؤى الائتلاف النصي السياقي.

<sup>1</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي - رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث، ص 278.

<sup>2</sup> ينظر، محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، ص 29، 30، 31.

## 2-التناسب الصوتي في ظاهرة السجع عند ابن سنان :

يعدّ السجع من القضايا اللغوية التي وجدت حضوراً في كلام شعره ونثره، ربطاً بما تتطلبه سياقات الخطاب ومعانيه، فيأتي لتحقيق أغراض جمالية يقصدها منشئ الخطاب في نثره دونما تكلف أو تجاوز، ولا تخفى وظيفة هذه الظاهرة في الخطاب على مستعملها ومتلقيها خاصة في إبراز القيمة الفنية للعبارة من خلال توظيف الإيقاع والوحدات الصوتية والتركيبية، تتباين ميزاتهما بتباين عناصر التماثل والتوازن فيها.

إن بنية السجع في درس الخفاجي تتأسس وفق شروط تحد من كثرته وتكلف منشئ الخطاب في إيراده لأن الغاية من الظاهرة واضحة عند البلاغيين سواء في كونها ظاهرة إيقاعية صوتية تتقارب بها مع البني الشعرية في علّها أسلوباً جمالياً يحفظ شعرية النص ويساعد على ترسيخه وتوطينه في الأذهان، خاصة في تحليله لبنياته، يقول: "وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله، والمذهب الصحيح: أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه، ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله وورد ليصير وصلة إليه، فإنما متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه، لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف، ونحن لم نستحسن ذلك النوع، ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه في كتاب الله تعالى وكلام النبي - صلى الله عليه وسلم - والفصحاء من العرب وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجري مجرى القوافي المحمودة"<sup>1</sup>

لقد جاءت معالجة ابن سنان للظاهرة من منظورين هما التماثل والتوازن، وكلاهما ذو علاقة بالجوانب الصرفية عنده، ثم "إن المقصود بالوزن هو الوزن الصرفي" وهو ما عناه ابن سنان الخفاجي في معانيته لقول أبي الحسن بن سعدة عندما ذكر جزءاً من بعض رسائله "لم أجد لسوء الظن مساعاً ولا لظاهرة الإعراض قبولا..". مصرحاً - تعقياً على العبارة - بأن "في هذا الكلام تركاً للمناسبة بين الألفاظ لأن قبولا ليس على وزن مساع" ومن البين إذن أن المقصود بالوزن عند ابن سنان هو الوزن الصرفي لا العروضي، لأن الكلمتين متفتحتان عروضياً"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 180.

<sup>2</sup> هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني - دراسة أسلوبية -، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2001م،

لقد كان تصور الخفاجي لبنية السجع مبنيًا على أسس صوتية وصرفية ودلالية تؤسس للباب بشيء من التعقيد؛ إذ لم تنبئ الفكرة من هذا الباب فقط بل جاءت تبعًا للتصور النظري في دراسة الحرف معزولًا في هيئته الدلالية، فنراه مشددًا في هذا الموضوع على المبادئ التي ينبغي توافرها في الظاهرة وعلى رأسها "ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد لأن ذلك يقع تعرضًا للتكرار وميلاً إلى التكلف"<sup>1</sup>

لا تتضح المباحث البديعية عند المؤلف كما نعرفها عند علماء البلاغة المتأخرين، وهذا غير خاف على أي باحث لأن التقسيم المعتمد لمباحث البلاغة قد ابتدأ مع كتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

وتأتي معالجة الخفاجي لقضية السجع من منظورين: بلاغي وصوتي، فعرفه بأنه: "بمائل الحروف في مقاطع الفصول (...). وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه كذلك النثر يحسن بتمائل الحروف في فصوله، والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله وورد ليصير وصلةً إليه"<sup>2</sup>.

تحتل آراء ابن سنان البديعية موقعاً مهماً من الدرس البلاغي كونها تبحث في مجال جودة اللفظ وتثبت براعة الاختيار ودقة التأليف، إضافة إلى كونها تتجاوز ما طرحه البلاغيون باعتبار الظاهرة مظهرًا جماليًا في الكلام، ولا يخرج مبحث السجع عند الخفاجي من الحديث عن القضايا الصوتية والتأليف المنتظم.

وعلى الرغم من كونه اكتفى بوصف الظاهرة دون تحديد أقسامها أو أنواعها إلا أن محاولته وصفت بالاعتدال في الطرح خاصة عند تناوله للفرق بين مصطلحي السجع والفاصلة، وإن كان من الذين أثبتوا حضور السجع في النص القرآني مخالفًا بذلك مذهب أبي الحسن الرماني، بل إنه استشهد ببعض نصوصه للرد عليه.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 187، وينظر، هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني-دراسة أسلوبية-، ص 55.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 180.

وذكر ابن سنان تفريق البلاغيين بينهما فقال: "وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل، ولم يسموها أسجاعاً، وفرقوا فقالوا: إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها"<sup>1</sup>.

وللإشارة فقد اختلفت وجهات نظر ابن سنان عن أبي الحسن الرماني: "وقال علي بن عيسى الرماني: إن الفواصل بلاغة والسجع عيب، وعلل ذلك بما ذكرناه من أن السجع تتبعه المعاني والفواصل المعاني، وهذا غير صحيح والذي يجب أن يجرر في ذلك أن يقال: إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه، والفواصل على ضربين: ضرب يكون سجعا وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع، وضرب لا يكون سجعا وهو ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تتماثل"<sup>2</sup>. فالسجع: "لون بديعي يحقق التناسب في الصيغ بين الألفاظ، وهو وسيلة استخدمها الكتاب ليضفوا عليها نوعاً من الجرس الموسيقي المنتظم"<sup>3</sup>.

"السجع من التنويكات اللغوية التي تتأتى على المستوى السطحي للصياغة ويتسم بكونه بنية بديعية إيقاعية يركز إيقاعها على التكرار الصوتي المنتظم، إذ يعتمد على تكرار الحرف الأخير من الفقرة في نهاية الفقرة التالية لها، ويسمى الحرف الذي يتولد السجع من تكراره "روياً"، كما تسمى الكلمة موطن الروي "فاصلة"<sup>4</sup>.

ذهب الخفاجي إلى الإقرار بأن الفواصل على ضربين "ومن تحليل ابن سنان لأضرب الفواصل تبرز المعايير التي بواسطتها تتفاضل أنماط الفواصل، فالحك الأساسي في ذلك هو أن تفضي المعاني إلى أي ضرب منها إفضاءً طبيعياً بحيث تأتي الفاصلة متمكنة في مكانها . أما إذا كانت الألفاظ هي المفضية إلى الفاصلة فإن ذلك يجعل الكلام بعرض الاستكراه والضعف لا التكلف"<sup>5</sup>

من المعلوم أن سر الفصاحة ينشد آليات إيصال رسالة المخاطب للمتلقي وتتمام العملية التواصلية ، وطالما كانت مذاهب الكتابة تميل نحو البناء النثري في التلقي "لأن مركز كتاب سر الفصاحة هو الخطاب التداولي الذي يصل ويوصل بدقة ، والشعر يشكل أزمة ومعارضة للمسار

<sup>1</sup> ابن سنان الخفاج سر الفصاحة، ص 181.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 181.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 235.

<sup>4</sup> هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني -دراسة أسلوبية-، ص 92.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 181.

النثري للكتاب<sup>1</sup> ، وهذا حكم ليس على وجه الإطلاق لأن معاينة الخفاجي لفكرة السجع تنطلق من البناء النثري الذي يؤسس للإيقاع الصوتي "ففي النثر تنفرد بنية السجع على توليد الجانب الإيقاعي حيث تظهر آثاره الوظيفية على المتلقي ، أما في الشعر فإن الأنساق الإيقاعية تتحرك ضمن بنائها المقطعية في دائرة البحر"<sup>2</sup> .  
وإذا ما عدنا لعرض المفارقة بين مصطلحي السجع والفاصلة عنده لاحظنا وصفه للفواصل بأنها آخر وحدة لغوية داخل التركيب المسجوع .

فالفواصل "موضوعة في بنية الأساس محطات توقف عن الحركة، أي للاستراحة مما تتطلب (السكون)، وهذا شرط قائم في تحقيق أسلوب السجع"<sup>3</sup>  
ويمكن أن نحدد الشروط التي سنّها الخفاجي لبنية السجع فيما يلي<sup>4</sup>:

1- المناسبة بين الألفاظ ومراعاة التوافق الصوتي والدلالي والتركيب بينها مع التوفيق في المعاني .  
2- أن تكون الفواصل مواضع السجع: عذبة النغم لطيفة الجرس، يجد المتكلم بها سلاسة وسهولة ويرتاح السامع لها .

3- تبعية المباني التركيبية في ألفاظ الفواصل للمعاني السابقة لها.

4- تحقق التناسب بتحقيق الائتلاف اللفظي والمعنوي بين معاني المباني كأن تكون مألوفة غير غريبة من أجل تحقيق عنصري التواصل والتناغم بين المخاطب والمخاطب .  
5- كل بناء في الفاصلة يترتب عنه زيادة في معناها أي أن تكون كل وحدة لغوية ذات دلالة خاصة في السياق.

6- لتمام وظيفة السجع لا بد أن يكون موضوعاً بغير قصد أو تكلف "لاسيما فيما يطول من

الكلام"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 470.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 584.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 585، 586.

ينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 237،  
238<sup>4</sup>.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 183.

7- لا بد من تنويع حرف السجع تجنباً للتكرار "ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد"<sup>1</sup>.

8- وتبقى محاولة الخفاجي من الإسهامات التي أثرت جوانب البديع اللفظي في البلاغة العربية وهو إن كان لم يفصل الأقسام والأنواع كما فعل البلاغيون إلا أن الشواهد كانت حاضرة في كتابه، وانطلاقاً منها يمكن القول بأن مقاطع فواصل السجع عنده على نوعين:

أ- نوع تتماثل فيه الأصوات في المقاطع: ومثل له الخفاجي بأثلة قرآنية كثيرة حافظت فيها الآيات على ترتيب صوتي واحد كتكرار حرف الراء في قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝ وَكُنْتُمْ مَسْطُورِينَ ۝﴾ [سورة الطور: 1-4].

ب- نوع تتقارب فيه الأصوات في المقاطع ولا تتماثل: ومن أمثلته التكرار الصوتي والتناوب بين حرفي الدال والباء في قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝﴾ [سورة ق: 1-2]. فعلى الرغم من الإيقاع الصوتي الحاصل في الآية والمحافظة على نسقها التناسبي البديع فإن ذلك بتواتر أصوات غير متماثلة بل متقاربة مخرجياً كالبدال والباء، والأمر نفسه في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ۝ مٰلِكِ یَوْمِ الدِّیْنِ ۝﴾ [سورة الفاتحة: 3-4]، ويظهر الإعجاز القرآني وأسلوبه البديع في تنسيقه بين المعنى والسياق.

الموازنة والمماثلة اللفظية عند ابن سنان :

يرتبط السجع في بنيته النثرية بالجوانب الصوتية والإيقاعية وقد أرجعه ابن سنان إلى اعتبارات صرفية تتأسس على تحقيق التقارب أو التماثل الصوتي داخل البنية مع مراعاة المعنى وتوجيهه ففيما يتعلق بوزن السجع وزناً صرفياً فإن ذلك المسلك يجد هو أيضاً تفسيره الخاص في النظر إلى طبيعة النثر "فالبنيات النثرية لا تقوم على مبدأ التعاقب في الزمن ولا يتسلط بها قالب اعتباري سابق على الكلام -أقصد البحر الشعري- فهي حرة إلا من توجيه المعنى الذي يكون متمثلاً في الذهن ثم يخرج في صورة مادية من خلال عمليتي اختيار المفردات والتأليف بينهما، على معنى أن الخطاب النثري نشأ عن نظام وحيد وهو النظام اللغوي مفردات وتراكيب"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 186، 187.

<sup>2</sup> هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني، ص 42.

لكن تصور الخفاجي لم يبن على اعتبار السجع مجالا صرفياً متعلقاً بالوزن فقط كما ذهب إلى ذلك البعض<sup>1</sup>، بل هو محاولة لحدوث التوافق الصرفي والمناسبة في المعنى والسياق، والأرجح أن مراعاة المعيار الصرفي هو وسيلة لتحقيق البناء الإيقاعي وتمثيل ابن سنان على الفكرة يثبت عدم قصد ذلك من المتكلم فهو أمر رفضه منه كما سبقت الإشارة.

فالحكم الجزئي على تصور ابن سنان فيه إجحاف كبير لأن تعليقه على سجع العبارة كان بحثاً عن مزوجة لحضور الوزن مع انسجام البنية الإيقاعية التي تخدم السياق والمعنى معاً، والدليل على ذلك قوله: "فإن في هذا الكلام تركاً للمناسبة بين الألفاظ، لأن قبولاً ليس على وزن مساع، وتستوحش ليس بإزائها كلمة، لأنه كان ينبغي أن يقال: تستوحش، لما تستنكر من حيث عرفت وتفر مما تدم من حيث حمدت أو غير تستنكر من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش، وكذلك البر لا يناسب الثقة في الصيغة وأمن ليس على وزن أمل وهذا ليس بعيب فاحش وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة"<sup>2</sup>، وهو بحث عن كيفية إدراك المناسبة اللفظية في الكلام، وهذه القضية قد شغلت فكر البلاغيين والدارسين وكانت محل خلاف بينهم خاصة فيما يروى عن رد ابن قتيبة (276هـ) على الفراء (207هـ)، الذي لا يتعارض مذهب ابن سنان معه من تناسب بعض الآي أو الأحاديث لتحقيق التوافقات الصوتية والصرفية والدلالية<sup>3</sup>، وما يمكن استنتاجه من عموم آراء الخفاجي أن القرآن نزل بلغة العرب ويتشارك معهم أساليبهم وفنونهم وبلاغتهم، وإن كان أعلى مرتبة منهم، يقول: لا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وعربياً ومؤلفاً وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة في البيان"<sup>4</sup>، ولا خلاف في كون العرب تفضل الكلام المسجوع على غيره، فكان القرآن معجزاً بفصاحته ومقدرته اللغوية.

<sup>1</sup> هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني، ص 32، "إن المقصود بالوزن هو الوزن الصرفي، وهو ما عناه ابن سنان الخفاجي في معانيته لقول أبي الحسن بن سعدة عندما ذكر جزءاً من بعض رسائله "لم أجد لسوء الظن مساعاً ولا لظاهرة الإعراض قبولاً...، مصرحاً تعقيماً على العبارة بأن -في هذا الكلام تركاً للمناسبة بين الألفاظ لأن قبولاً ليس على وزن مساعاً" ومن البين -إذن- إن المقصود بالوزن عند ابن سنان هو الوزن الصرفي لا العروضي، لأن الكلمتين متفتحتان عروضياً"

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 184.

<sup>3</sup> ينظر، علي محمد حسن العماري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، ص 326، 327.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 183.



ومن أمثلة الظاهرة حديثان ساقهما ابن سنان للدلالة على تحقيق المناسبة في الصيغ ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم-: "(خير المال سكة مأبورة، ومهمرة مأمورة)، فقال: مأمورة: لأجل المناسبة والمستعمل: مؤمرة، أي كثيرة النتائج، كما قرئ: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [سورة الإسراء: 16]، أي: كثرنا"<sup>1</sup>، فصيغة الحديث راعت التناسب اللفظي والمعنوي في السياق، وحققت الموازنة الصوتية والصرفية والمماثلة بين الحروف، واستشهد على ذلك أيضا بقول النبي: "أعيدكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة" ولم يقل: ملمة لأجل المناسبة، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم- في بعض الحديث: "ترجعن مأزورات غير مأجورات" لأن مأزورات من الوزر والمستعمل: موزورات، فجاء به هكذا لأجل الوزن"<sup>2</sup>.

إذا فالمسار الشفاهي للكلام العربي على اختلافه يحرص على حضور التوافق الصوتي في بنية "السجع" سواء بالموازنة أو المماثلة، وإن كان ابن سنان لم يحفل كثيرا بالترفة بينهما كما فعل البلاغيون بعده.

### 3- التناسب الصوتي في ظاهرة "الجناس":

للجناس في اللغة العربية أهمية بالغة في ضبط المعنى في قالب جميل يطرب الأذان وينبه العقول، وهو ما أشار إليه ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" الذي عالج فيه شروط الفصاحة ومقاييس أدبية النص وجماليته، فركز على أهمية الجرس الموسيقي الحاصل من صيغة الجناس داخل الكلام المؤلف وضرب أمثلة عديدة حوله وإن كان لم يُشر إلى أنواعه، واكتفى فقط بذكر الشواهد المقبولة والمردودة في كلام العرب.

وابن سنان في كتابه يسمي الجناس بـ "الجناس" يقول في تعريفه: "وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقا من بعض، إن كان معناها واحدا، أو بمنزلة المشتق إن كان معناها مختلفا أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى، وهذا إنما يحصل في بعض المواضع إن كان قليلا غير متكلف ولا مقصود في نفسه"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 185.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، 185.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 198.

فالجناس يحتل موقعه كظاهرة تكرارية تُعنى بإعادة اللفظة تامة أو ببعض حروفها " ومع أن المعنى في ألفاظه يكون مختلفا فإنه يحقق جرسا موسيقيا ينبه الآذان والعقول وينبغي أن يستعمل على حسب الحاجة إليه"<sup>1</sup>

وللإشارة فإن مناقشة الخفاجي لهذه البنية ذات البعد الصوتي اتفقت مع نظرات البلاغيين في كونها إضافة إلى تمام البنية اللفظية محتوية لما يلي:<sup>2</sup>

- 1- حصول التماثل الصوتي فيها من خلال نوعية الأصوات الواردة في الألفاظ.
  - 2- التقارب الكمي الحاصل من تناسب عدد الأصوات.
  - 3- هيئة الأصوات التي تستلزم الاتفاق في السكنات (الصوامت) والحركات.
  - 4- ترتيب الأصوات: بحيث تكون على شاكلة واحدة دون تغيير أو تقديم أو تأخير، وهذا النوع هو ما عرفه ابن سنان في البداية وضمّنه في قضايا التناسب من ناحية الصيغة كون الجناس يؤدي وظيفة تأثيرية؛ لأنه على حدّ وصف بعض دارسيه "صياغة تعبيرية تكسب الدلالة قيما جمالية بحركتها الثلاثية (الانسجام، والتناسب والتآلف) في عناصر الدوال الصوتية في بنية الأنساق اللغوية من خلال تحقيقها درجات واعية في السلم المعياري للصوت والصورة والصيغة البنائية"<sup>3</sup>، ومثل هذا التحديد يكشف وعي الخفاجي سابقا حينما أدرج القضية ضمن أبواب التناسب مع مراعاة التآلف الصوتي في البنى اللفظية مع ضرورة حدوث الانسجام داخل التعبير الشعري أو النثري؛ فذلك إحاطة بقيمة الظاهرة التي تجسد المشترك اللفظي<sup>4</sup> وتبرز فاعليته داخل النص.
- ثمّ إن عناية الدرس الحديث للظاهرة لا تقل عن رصف القدماء لها، فالجناس يظهر "في مباحث اللسانيات تحت مصطلح (polysemy) و(homonym)؛ حيث يرى علماء اللسانيات ومنهم Zagusta، بأن هذين المصطلحين صورتان لظاهرة لسانية واحدة هي تعدد المعنى، أو المشترك اللفظي، والبعض الآخر يسجل استقلالية بعضهما عن البعض الآخر"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سيد خضر: التكرار الإيقاعي في اللغة العربية، ص 12.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 319.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 572.

<sup>4</sup> منير سلطان، البديع تأصيل وتجديد، دار المعارف، الإسكندرية، (د، ط)، 1986م، ص 65.

<sup>5</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 572.

ولا يمكن الجزم بمثل هذه الآراء وإن تداخلت الظاهرتان خاصة حين ندرك اشتغال المشترك اللفظي بالمعنى واللفظ وتركيز الجنس على اللفظ، على الرغم من كون الظاهرة الأولى مؤسسة في أسباب حدوثها على التداخل والتشاكل والتقارب الصوتي في بنيتها، وهذا ما يحدث في بنية الجنس.

أما عن أمثلة الجنس عند الخفاجي فنحاول إيرادها وفقا للأنواع التي تداولها البلاغيون سابقا، وهي تنتمي للجنس التام المتماثل في الشكل والأصوات والوزن نوضحها كالاتي:

### 1- الجنس المماثل:

قال: "وبعض البغداديين يسمي تساوي اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى: المماثل ككاهل وكاهل في هذا البيت، وهوجل وهوجل<sup>1</sup>، ومثل له بيتين هما:  
ونبّئتهم يستنصرون بكاهل \*\*\* وللؤم فيهم كاهل وسنام.  
وقول آخر:

وأقطع الهوجل مستأنسا \*\*\* بهوجل عيرانة عنتريس.

وقال في جناس هذا البيت: "لأن لفظة الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق، ويسمى الجناس ما توافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق، وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمي هذا الفن الجنس، ويسمى المطابق المتكافئ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي. وقال إن هذا اللقب وإن صح بموافقة معنى الألقاب وإنما غير محظورة فإن الناس قد تقلّموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع (...). والصواب ما قاله أبو القاسم"<sup>2</sup>.

أما دارسو البديع حديثا فيعرفون الجنس المماثل بأذنه "ما جاءت فيه بنيتا الجنس من نوع واحد، أو من فئة شكلية واحدة Form class، كما يقولون في الدراسات اللغوية الحديثة، كأن تكون البنيتان اسمين أو فعلين أو حرفين"<sup>3</sup>، والمثال السابق بلفظي (الهوجل) يعتبر جناسا تاما لاسم تام متفق مع صيغته الاسمية في العدد (التكرار) والهيئة والنوع والترتيب.

ومثاله عند الخفاجي أيضا قول الشاعر:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 199.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 200، وتبني الإشارة إلى أن قدامة قد تأثر في هذا الأخذ عن "ثعلب".

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 320.

والحسن يظهر في شيئين رونقه \*\*\* بيت من الشعر أو بيت من الشعر.  
وكل الشواهد التي أوردها الخفاجي تركز على حضور التوافقات الإسمية في جناس المماثلة وتفعيل دور التكرار الذي يحافظ على ترابط النصوص ويثري لغتها.  
2- الجناس المركب:

تحضر في شواهد ابن سنان بعض دلائل هذا النوع المركب الذي سمي بذلك عنده كونه "يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان"<sup>1</sup> كأن تكون الكلمة الأولى من بنية واحدة والثانية من بنيتين، ولم يذكر الخفاجي أنواعه التي أشاره إليها البلاغيون (كالمتشابه والمفروق والمرفوق والملفق)<sup>2</sup>، واكتفى بإفراد مثال واحد يصف فيه هذا الجناس ويصفه بالبعد عن الفصاحة والبلاغة وعدم الحسن، وهو ما ورد في قول الشاعر:

مطايا مطايا وجُدكن منازل \*\*\* منى زلّ عنها ليس عني بمقلع.

يقول ابن سنان: "وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله، وهو عندي غير حسن ولا مختار ولا داخل في أوصاف الفصاحة والبلاغة"<sup>3</sup>  
ويصنف هذا البيت في جناسه الحاصل ضمن الجناس المركب المتشابه وهو "ما كانت بنيته المكونتان له كلمتين متفتحتين في الخط والكتابة"<sup>4</sup>.

ففي البيت وقع الجناس بين كلمتي (مطا، يا، ومطايا) وبين (منازل، ومنى زلّ)، وهما بنيتان متفتحتان من ناحية المكونات الصوتية نوعاً وعدداً وهيئة وترتيباً بيد أن البنية الأولى جاءت مكونة من بنية واحدة وجاءت البنية الثانية مركبة من لفظتين صورة وصوتا، ومعناها "مطا يَمْطُو مطوا: مَدَّ بهم السير، ومنازل: فاعل مطا، ومطايا الأخرى مكونة من (ياء من مطا الأولى وهي للنداء، + مطايا جمع مطية)، والمنى: القدر، ويقول: -والله أعلم - استدعى وجد هذه المطايا منازل للأحباب زلّ عنها القدر، أي أنها سالمة من المصائب لأنها محمودة بهم، ولكن هذا القدر مازال يصيبني ولا يريد أن يقلع عني"<sup>5</sup> وتندرج مثل هذه الظاهرة عند أصحاب علم اللغة الحديث ضمن ما يعرف

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 203.

<sup>2</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 573.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 203.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 325.

<sup>5</sup> منير سلطان، البديع تأصيل وتجديد، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، (د، ط)، 1986، ص 70.

"بالمفصل (juncture) الذي يعدّ واحدا من الفونيمات غير القطعية، ويقصد بالمفصل سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر، ويقوم هذا الفونيم غير القطعي في اللغة العربية بدور تمييزي دلالي، شأنها في ذلك شأن كثير من اللغات الأخرى كاللغة الإنجليزية"<sup>1</sup>.

### 3-الجناس المضارع:

وهو على حدّ وصف ابن سنان ما سمّه قدامة بن جعفر ب "المضارعة إذا كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا تشابهها في الجميع" ويعرفه المحدثون بأنه: "ما تتماثل فيه المكونات الصوتية لبنيتين عددا وترتبيبا باستثناء صوتين صامتين اثنتين ينتميان إلى مخرجين متباعدين"<sup>2</sup>. وضرب الخفاجي على هذا النوع من الجناس مثالا بقول الشاعر:

هل لما فات من تلاق تلاف \*\*\* أو لشاك من الصباية شاف.

وهذا النوع من الجناس هو ما وصفه بعض البلاغيين بالجناس اللاحق، كون اللفظة تلحق الأخرى في أكثر أصواتها بأعدادها وترتيبها "فقد اشتمل هذا البيت على أربعة بنى ما بين كل بنيتين جناس من النوع اللاحق، إن البنيتين "تلاق" tallaaq و"تلاف" tallaf تتفقان في مكوناتهما الصوتية عددا وترتبيبا ولكنهما تختلفان في صوتي القاف اللهوي والفاء الشفوي الأسناني، وهذان المخرجان متباعدان، وكذلك الحال في البنيتين "شاك" saakin، وشاف shaafin فقد تماثلت هاتان البنيتان في المكونات الصوتية عددا وترتبيبا ولكنهما جاءتا مختلفتين في صوتي الكاف الطبقي، والفاء الشفوي الأسناني، وهذان المخرجان كما هو معلوم متباعدان"<sup>3</sup>.

فالفرق بين مصطلحي جناس المضارعة والجناس اللاحق إذا هو وقوع الخلاف في الأول بحرف مقارب للمخرج، أما الثاني فهو ما يقع فيه الخلاف بحرف غير مقارب.

واصطلح بعضهم على النوعين اسم جناس التصريف وهو اختلاف صيغة الكلمتين بإبدال حرف من حرفا إما من مخرجه أو من قريب من مخرجه، وسماه ابن معصوم الجناس اللاحق (...). أما السيوطي فسماه (المطمع) وجعله قسمين: 1-المضارع، 2- اللاحق"<sup>4</sup> وقد جعلوه من الجناس غير

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 329.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 335.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 337.

<sup>4</sup> إبراهيم محمود علان، البديع في القرآن أنواعه ووظائفه، إصدارات دار الثقافة والإعلام، الإمارات، ط1، 2002م، ص 118.

التام، وهو ما رفضه بعضهم وجعلوه مخالفا للصواب لأن البناء الصوتي أثبت حصول التماثل بين البنى في المكونات الصوتية باستثناء صوتين هما القاف والفاء<sup>1</sup>.

ثانيا: الجناس غير التام (الناقص)

1- جناس التصحيف:

لم يعرفه ابن سنان واكتفى بالتمثيل عليه، وهو في عرف الدارسين "ما جاءت بنيتا الجناس فيه متفقتين في المكونات الصوتية عددا وترتيبا واختلفتا في الإعجام والإهمال في مكونين فيهما أو أكثر"<sup>2</sup>، أما القدماء فجعلوا هذا النوع شاملا لكل ما تماثلت أركانه في الحروف وتخالفت في النطق<sup>3</sup> ومثل له الخفاجي بقول الشاعر:

ولم يكن المغتر بالله إذ سرى \*\*\* ليعجز والمعتر بالله طالبه.

ويقول آخر:

وكان الشليل والنثرة والحصدا \*\*\* ء منه على سليل غريف.

وقال معلقا على الجناس الحاصل بين لفظي (المعتر والمعتر) وبين (الليل والليل) التي اتفقت بناها في المكونات الصوتية عددا وترتيبا وتخالفت في أصوات العين والغين والشين والسين: "وهذا أقل طبقات المجانس، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط وحسن الكلام وقبحه، لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط"<sup>4</sup>.

2- جناس الاشتقاق:

من الأنواع التي أكثر ابن سنان ضرب الشواهد عليها لكنه لم يعرفه، وهو في عرف البلاغيين "أن تكون الألفاظ مشتقة من بعض إن كان معناها واحدا، أو بمنزلة المشتق إن كان معناها مختلفا وقد عدّ كثير من البلاغيين هذا النوع من الجناس في صدارة هذا اللون من البديع، واعتبروه أصل الأشكال والأنواع المختلفة له وأولوه عناية فائقة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 338.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 341.

<sup>3</sup> ينظر، إبراهيم محمود علان، البديع في القرآن أنواعه ووظائفه، ص 117.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 203.

<sup>5</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 345.

ونظرا لعدّه أرقى أنواع الجناس فقد مثل له ابن سنان بشواهد قرآنية ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [سورة التوبة: 127] ، "فجنس بالانصراف عن الذكر صرف القلب عن الخير والأصل فيه واحد وهو الذهاب عن الشيء أما هم فذهبوا عن الذكر وأما قلوبهم فذهب عنها الخير"<sup>1</sup>.

ومن الأمثلة أيضا إيراده لقول النبي: "عصية عصت الله وغفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله"، ومن كلام العرب قول خالد بن صفوان لرجل من عبد الدار: (هشمتك هاشم، وأمتك أمية، وحزمتك مخزوم، فأنت ابن عبد دارها، ومنتهى عارها)<sup>2</sup>.

وواضح من تقبل الخفاجي لهذا النوع من الجناس هو التناغم الصوتي الحاصل بين بنياته التي لا يفسد التكرار الصوتي الحاصل فيها ولا يؤثر على الجرس فيها "إن هذا النوع من الجناس يعتمد على الأداء المنغم ويكاد يكون أكثر أنواع الجناس اتكاء على الجرس والإيقاع في تمييز المعنى الحادث باشتقاق اللفظ، ذلك أن مجانسة الألفاظ التي بينها علاقات اشتقاقية تحقق نوعا من الجرس الرحيم والموسيقية الشاجية تكون نافلة محمودة لا يضاف لها واحد من اللفظ والمعنى"<sup>3</sup>.

وعليه فإن اشتغال ابن سنان على الظاهرة لم يكن من منطلق بدعي جمالي فقط بقدر ما هو اشتغال على جانب صوتي يتجلي فيه التناسب بين نوع الأصوات من حيث العدد والترتيب والهيئة، فركز على توافر الجانب التكراري الإيقاعي الذي يستحسنه سامع الخطاب من متكلم أثر تجاوز المستوى العادي بالحرص على إخضاع النص لبناء تناغمي يشكل بعدا من أبعاد التماسك فيه، يضاف إلى ذلك ما تؤكدّه نظرة البلاغيين للجناس بعده بعدا صوتيا تثبته ظاهرة الاشتقاق التي أحقوها بالظاهرة البديعية "وعلى أية حال فهذا البعد الصوتي يدخل (الاشتقاق) في مستوى آخر من السبك، وهو السبك النحوي، ومن ثمّ يكون (الاشتقاق) من حيث اتحاد الأصل المعجمي بين طرفيه - مسهما في السبك المعجمي، ومن حيث للتكرار الصوتي مسهما في السبك النحوي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 346، نقلا عن محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 100.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 201.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي، ص 349.

<sup>4</sup> جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، 1997م، ص 101.

وعودا على بدء فإن ظاهرة الجناس عند ابن سنان الخفاجي قائمة على فكرة الاشتقاق وحضورها أو غيابها بين البنيات المتجانسة لذلك أشار في تعريفه للظاهرة إلى كون البنية متوافقة أو مختلفة بحسن تناسب الاشتقاقات<sup>1</sup> ويقصد بكون المعنى واحدا الاشتراك في الأصل المعجمي، ويقصد باتفاق الصيغتين اتفاق الكلمتين في الحروف والحركات، أي اللفظ المشترك، وبذلك يمتد هذا التعريف من أقصى الظاهرة إلى أقصاها: من اتفاق المعنى واختلاف الصيغة إلى اتفاق الصيغة واختلاف المعنى، عبر مرحلة وسط يمثلها ما يوجد في منزلة المشتق، أي الألفاظ التي توهم كون بعضها مشتقا من بعض<sup>2</sup>، ويمكن التمثيل لذلك بالآتي<sup>3</sup>:

المشتق	شبه المشتق	توافق الصيغ
﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا <sup>ع</sup> صَرْفَ اللَّهِ قُلُوبِهِمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ [سورة التوبة: 127]، انصرفوا/صرف	﴿مَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿ [سورة النور: 37] تتقلب / القلوب	﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمَجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ <sup>ع</sup> كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴿ [سورة الروم: 54] ساعة/ساعة

ثانيا: تناسب الألفاظ عن طريق المعاني :

كانت القضايا السابقة هي أهم ما أورده ابن سنان في باب تناسب الألفاظ من طريق الصيغة، أما في باب تناسب المعاني فقد أكمل ما تبقى له من قضايا البديع التي تشمل اللفظ والمعنى معا بطريقة تشمل وقع اللفظ على المعنى داخل البنى النصية قال: "فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين: أحدها: أن يكون معنى اللفظتين متقاربا والثاني أن يكون أحد المعنيين مضادا للآخر أو قريبا من المضاد"<sup>3</sup>، فلم يوضح مقصده من الوجه الأول واكتفى بالإشارة إلى التناسب من وجهي الطباق والمقابلة وضرب الشواهد على حصول المعنى فيها بطريقة تناسبية صوتية تختص بالدلالة على المعاني والمقابلات الضدية.

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 465.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 465.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 203.



وفي باب الصراع اللفظي -المصطلحي- نجد الخفاجي يبنى لفظ "المطابق" عملا برأي الآمدي، ومنكرا لتوجه قدامة نحو تسميته ب "المكافئ"<sup>1</sup>. ثم اشتغل على أفراد التعريف اللغوي للطباق لبيان الفرق بينه وبين "المكافئ" الذي تبناه قدامة بن جعفر، وأشار إلى مثل آرائه السابقة بأن أحسن الطباق ما ورد على السجية ودون تكلف، وقد قسمه إلى:

### 1. الطباق المحض:

ويسمى أيضا طباق المجاز<sup>2</sup>، كقولهم<sup>3</sup>: "كدر الجماعة خير من صفو الفرقة"، وقولهم: "ما أجمد في الحق ولا أذوب في الباطل"، وهو الوارد في قول الشاعر:

لا تعجبي يا سلم من رجل \*\*\* ضحك المشيب برأسه فبكى.

### 2. الطباق غير المحض: كقول المتنبي:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي \*\*\* وأنتي وبياض الصبح يغري بي.

3. طباق التبديل: وهو "أن يقلّم في الكلام جزء ألفاظه المنظومة نظاما ويتلى بآخر يجعل فيه ما

كان مقلّمًا في الأول مؤخرًا في الثاني، وما كان مؤخرًا مقدّمًا"<sup>4</sup>

ومثاله: " اشكر بمن أنعم عليك ، وأنعم على من شكرك"<sup>5</sup>

4. طباق المخالف وهو "الذي يقرب من التضاد كقول أبي تمام:

ترى ثياب الموت حمرا فما أتى لها الليل إلاّ وهي من سندس خضر

وكقول عمرو بن كلثوم:

بأزّا نورد الرايات بيضا ونصدرهنّ حمرا قد روينا<sup>6</sup>

ينظر، المصدر نفسه، ص 203، 204، يقول: قال: "وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن أبي الفرج علي بن الحسن الأصفهاني، قال: قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش: أجد قوما يخالفون في الطباق، فطائفة تزعم وهي الأكثر: أنه ذكر الشيء ومقابله، وطائفة تخالف في ذلك وتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد فقال: من هو الذي يقول هذا؟، فقلت قدامة، فقال: هذا يا بني هو التجنيس ومن زعم أنه طباق فقد ادعى خلافا على الخليل والأصمعي

<sup>1</sup> فاتفق الأخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج في التسمية

<sup>2</sup> ينظر، إبراهيم محمود علان، البديع في القرآن أنواعه ووظائفه، ص 226.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 206، 207.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 207.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 207.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، 208.

## 5. طباق الإيجاب والسلب: مثال:

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول<sup>1</sup>

"لقد فطن العرب إلى ضرورة تناسب المعاني، مما يدل على تمثلهم للإيقاع الدلالي للنص الأدبي، وما يفضي إليه من جماليات ترتفع بمستوى النص من الوجهة البلاغية، ولهذا كان الجمع بين المعاني أصلاً من أصول الفلسفة الجمالية عندهم، ومحوراً من أهم المحاور التي يدور عليها الكلام عن المعاني"<sup>2</sup>

وحدوث التناسب الصوتي لا يظهر جلياً في ظاهرة الطباق بقدر ما يهتم بحضور التماسك النصي في بنيات الخطاب "إن الطباق من أهم المحسنات البديعية لأنه في حقيقته يخدم هدف التحسين في اللفظ، كما يخدم هدف التحسين في المعنى، فوعاؤه جاذب لما فيه من تضاد لافت بغض النظر عن نوعه، كما أن الولوج إلى أعماق المبنى للبحث عن محتوى يكشف جانباً آخر من الجمال، ربما كان مستتراً وربما كان ظاهراً منذ البداية، كما في بعض الأنماط الطباقية التي ذكرناها، وعلى هذا فالطباق أساس جمالي مهم في التابع النصي ومحور معنوي تدور حوله ظلال وإيحاءات متعددة"<sup>3</sup>

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الدرس الصوتي قد نال حظه في كتاب "سر الفصاحة" من خلال بحث القضايا ذات العلاقة بالصوت والصرف والنحو والدلالة والبلاغة ودمجها في كتاب نقدي تتصدره تلك القضايا اللغوية على اختلافها "فهذه اللمحة الذكية من بعض البلاغيين تؤكد مجدداً أن التفكير الصوتي كان حياً في أذهانهم، مما أهلهم لأن يتحدثوا عن القواعد العامة والجزئيات في هذا العلم، ليس من باب اتباع النحاة واللغويين فقط، وإنما لأنهم احتاجوا إلى تلك المعلومات لإثراء درسه وتبيان أصول البلاغة ومرجعياتها التي يعتمدونها في تحليلاتهم، وهي: سلامة الجهاز النطقي، وتلاؤم الأصوات في صياغة اللفظ المفرد والمركب"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 208

حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1993م، ص 215.

<sup>3</sup> إبراهيم محمود علان، البديع في القرآن أنواعه ووظائفه، ص 229.

<sup>4</sup> مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين - قراءة في وظيفة التداخل المعرفي -، ص 56.

فاحتلت قضايا البديع مكانها من الكتاب حين اشتغل ابن سنان على عناصر التناسب وجماليات القول.

## الفصل الخامس:

القضايا التركيبية في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي

أولاً: تبعية اللفظة للعرف العربي الصحيح

ثانياً: اعتدال حروف الكلمة.

ثالثاً: التناسب التركيبي في ظاهرة التقديم عند الخفاجي وأبعادها في الخطاب

رابعاً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب

خامساً: التناسب التراتبي في ظاهرة القلب المكاني عند الخفاجي.

سادساً: ظاهرة الاعتراض/ الحشو عند ابن سنان الخفاجي

سابعاً: التعاقل والتداخل في مفهوم ابن سنان

تتشاكل الاتجاهات اللغوية والأدبية كلّها في حاجتها للحضور النحوي داخل بنيتها النصية، وتستجدي أبعاد الأداء التواصلية الرابط بين أطراف الخطاب فتحقق به الأغراض المنشودة، ويحضر المجال النقدي بقوة لمعاينة الصيغة ومقارنة الأداء النصي بطبيعة السياق والمقام، ليكون للأداء الإبداعي الحكم في النهاية على صحة التخريج النحوي وجودة أدائه من عدمه.

وتتماسك القضايا النحوية لتشكّل للمتكلم سما معياريا ينحو به خطوات واضحة داخل النص فيقدم ويؤخر ويقبل ويعترض ويحذف...، وهي قضايا نوقشت في طرح الخفاجي على مستويين لهما علاقة بالبعد النحوي هما:

- التكرار الصوتي.

- الميزان الصرفي.

ولعله يكون من العجيب أن نجد كتابا بلاغيا نقديا يحفل بذلك القدر من المباحث الصوتية ويعنى بمنهجية تخالف نحو السابقين في طرحها وطرائق عرضها، ويتحفظ في إيراد قضايا النحو العربي لعدم حاجته إلى ذلك مكثفيا بما تحتاجه الدراسة وما يتعلق بعناصر الفصاحة تبعا لما اختطّه من خارطة منهجية وموضوعية لهذا الكتاب، يقول: "...وأصحاب النحو وإن أحكموا بيان ذلك فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأس"<sup>1</sup>.

وتترواح قضايا التركيب بين الصرفية والنحوية منها ما يتعلق ببيئة الاستعمال الاصطلاحي في العربية ومنها ما يرتبط بالصيغ الصرفية للمفردة وعدد حروفها ومنها ما يختص بظواهر العناية بالمعنى والمخاطب كالتقديم والتأخير والاعتراض الجملي والقلب المكاني والحذف وغيرها، ومنها ما يتعلّق بالضرورات الشعرية، على الرغم من اهتمامه باللغة الشعرية إلا أنّه تصرف في ضرورتها مقابل صحة اللفظة والتركيب وتماشيا مع أعراف العربية وقواعدها.

وسنحاول في هذا الفصل الاهتمام بما جعله ابن سنان تابعا للقضايا التركيبية في فصوله الخاصة بالحديث عن الفصاحة عموما، ومن جميع تلك الشروط نلاحظ اختصاص ثلاثة منها بالتركيب هي:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 41.

## أولاً: تبعية اللفظة للعرب الصحيح:

ضمّن ابن سنان في هذا القسم كلّ ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية أو لكونها عربية وعبر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة.

وتبغى الإشارة إلى أنّ شروط التركيب عند الخفاجي في فصاحته لا تتخلّى عن توجهاتها الصوتية التي تتشكل في الأوزان والصيغ الصرفية، ويندرج تحت هذا الشرط الأول عدّة شروط هي:

1- الاستعمال الأعجمي في الكلام:

يتناول هذا الشرط الحديث عن خروج اللفظة عن عرفها العربي معرفة واستعمالاً لدى العرب وهذا أمر استنكره اللغويون والبلاغيون على حدّ سواء، بل وعلّوا "استخدام الألفاظ العامية في نصوصية الأدباء والشعراء من شأنه أن يخرج الكلام عن السمت العربي الفصيح، وبالتالي فإن اللفظة الأعجمية أو غير العربية بعامّة تمثل من باب أولى خروجاً عن العرف اللغوي والقواعد اللغوية (...). في الوقت الذي تمتلك فيه العربية ما فيه الغناء من الألفاظ التي بوسعها أن تنهض على نحو أقوى وأفصح مما تنهض به اللفظة الأعجمية أو غير العربية"<sup>1</sup>.

ومن شواهد ابن سنان على هذه الحالة قول الشاعر<sup>2</sup>:

وأبت تركي الغديات والآ \*\*\* صال حتى خضبت بالمقراض.

ولم يعترف ابن سنان بلفظة المقراض فقال: "وقالوا ليس المقراض من كلام العرب"<sup>3</sup>، ومن الأسباب التي يجعلها الدارسون سبباً في رفض هذه اللفظة وبعدها عن الفصاحة كونها جاءت في هذين البيتين على صيغة (المفرد) في حين أنّها لم ترد في استعمال اللغويين إلاّ مثناة، باستثناء سيبويه الذي أوردها مفردة، فقد قيل "والمقراضان: الجلمان لا

يفرد لهما واحد، وهذا قول أهل اللغة، وحكى سيبويه مقراض فأفرد"<sup>4</sup>، والمعنى أنّ هذه اللفظة لم تأت مخالفة للوزن العربي فاشتقاقها الصربي سليم على صيغة اسم الآلة (مفعول: مقراض)،

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 143.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 98.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 97.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 144.

ولكن سبب انتفاء الفصاحة عنها هو مخالفتها للاستعمال اللغوي العربي (مخالفة القياس اللغوي)، كونها لا تستعمل إلا بصيغة التثنية لتدل على المفرد، وكأن ابن سنان يريد بقوله: "إنَّها ليست من كلام العرب" أن هذه اللفظة بصيغة المفرد ليست عربية، أو أنَّها لم "توافق على ما يجب أن تكون عليه في مبناها الصرفي، وهو مجيئها مثناة للدلالة على الإفراد، ولكن ورودها على النحو الذي جاءت عليه، وهو غير موافق للقياس اللغوي، أفقدها عنصر الفصاحة، ولا شك ان مخالفة صيغة اللفظة في بنائها للقياس اللغوي يحدث فيها خللا صوتيا يؤدي بدوره إلى الإخلال بفصاحتها"<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من إشارة الباحثة إلى اختلاف الصيغة من المثني إلى المفرد خروج عن المستعمل لدى العرب صحيح، لكن ليس لذلك علاقة بالدلالة الصوتية، ولولا ذلك لضم هذا الشرط كل صيغة خرجت من التثنية إلى الإفراد، ومن الأسباب الأخرى لعدم تقبل اللفظة وعلها من فصيح العربية<sup>2</sup>:

\* كونها بنية أعجمية غريبة عن الحقل اللغوي العربي والدُّوق اللفظي للعربية، ولم تقرها العربية كلفظة مقبولة ضمن قواعدها.

\* ورودها في الأغلب الأعم على غير ما تقره الأوزان الصرفية.

\* اشتغالها على أصوات فونيمية لا تشتمل عليها اللغة العربية.

\* امتلاك اللغة العربية لإجراءات توليدية للكلمات مما يجعل معجمها غنيا بما يصلح توظيفه في سياقاتها معبراً عن الفكر والإحساس (الدُّوق) والفصاحة كونها مرنة بين يدي المتكلم.

## 2- الخطأ الدلالي في استعمال اللفظة:

ويشمل هذا الوصف بعض ما يخرج في تراكيب العربية عما يعرف بحقولها الدلالية التي تنتمي إليها المفردة، وهذا من عوامل إضعاف اللفظة، وفساد فصاحتها. ويرجع هذا الشرط إلى خطأ المتكلم في استعمال اللفظة في غير أصلها العربي فيشذ بها عن أعراف الجماعة التواصلية ويفقدها بعض فصاحتها، ومما مثل به الخفاجي عن خروج المتكلم عن حسن الاستعمال العربي المناسب، كقول أبي عباد<sup>3</sup>:

شرطي الإنصاف إن قيل اشترط \*\*\* وصدريقي من إذا صافي قسط.

<sup>1</sup> اعلية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 145.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 145.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 99.

يقول ابن سنان: "وأراد بأقسط عدل، لأن الأمر عليه وليس الأمر كذلك وإنما يقال أقسط إذا عدل، وقسط إذا جار، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [سورة الجن: 15]"<sup>1</sup>. وتتقاطع هنا المقابلة الصرفية بالدلالية "والحقيقة أن هذه الكلمة "قسط" فقدت فصاحتها في البيت المذكور؛ لأنها إذا زابت حقلها الدلالي الذي تنتمي إليه، وهو الحقل الدال على معنى الظلم والجور الذي تحمله، في الوقت الذي كان فيه الشاعر يتوخى من استعماله لها ما يدل على العدل ويشي به"<sup>2</sup>، ولا غرابة في تعلق الجانب الصرفي هنا بالجانب الدلالي الذي نقل اللفظة وأخرجها عما كثر استعماله في لغة العربية "ومن المعلوم في الدرس الصرفي الذي يستمد جانبا مهما من معطياته من الدرس الصوتي أن طروء أية زيادة في المكونات الصوتية على البنية الصرفية، يؤدي في الأعم الأغلب، إلى زيادة في المعنى وذلك من منطلق القاعدة الصوتية الصرفية القائلة: كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، إن زيادة صوت الهمزة على الفعل "قسط" ليصبح "أقسط"، من شأنه أن يؤدي إلى إضافة معنى جديد هو السلب والإزالة، أي إزالة المعنى الذي تحمله البنية "قسط"، وهو الظلم والجور، ليصبح معنى الكلمة، بناء على ذلك، يعني "العدل" وهو عكس المعنى السابق"<sup>3</sup>.

### 3- الحذف من الكلمة:

يعد الحذف قضية من القضايا التي تبرز حسن التصرف في الكلمة والقدرة على تطويعها وفق السياق ويبرز شجاعة المتكلم في تحري الظاهر والمضمرة في كلامه، وقد أشار البلاغيون إلى كثير من الشواهد التي يمس فيها المتكلم بنية اللفظة فيؤثر في معناها ويخرج عن مقصوده. ويشمل بعض هذا الشرط ما يلحق الألفاظ العربية تحت ستار الضرورات الشعرية التي تجوز للشاعر وتجاوز له حرية التصرف بما يقيم وزنه وقافيته، الأمر الذي يجعل القاعدة النحوية غير تامة في بنية اللفظة، وعلى الرغم من حججهم الشعرية إلا أنهم لم يسلموا في كثير من أقوالهم من تتبع أصحاب اللغة والبلاغة لهم، وكان ابن سنان من الذين ساقوا أمثلة كثيرة يرد بهذا هذا التجاوز ومنها:

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 99.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 148.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 148.



قول الشاعر<sup>1</sup>:

قواطنا مكة من ورق الحما.

استشهد ابن سنان بهذا البيت للدلالة على خطأ الشعراء ومبالغتهم في الحذف، واكتفى بالإشارة إلى أن الشاعر "يريد الحمام"، وقد أورد سيبويه هذا البيت في كتابه في باب (هذا باب ما يحتمل من الشعر)، يقول: "أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج: قواطنا مكة من ورق الحامي"<sup>2</sup>.

وأورد صاحب تحقيق كتاب سيبويه أن لفظة (الحمام) ذات أوجه عدة<sup>3</sup>:

أ- أن يكون حذف الألف والميم وجر باقي الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية.

ب- أن يكون حذف الألف فقط فصار (الحمم) ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثقلاً للتضعيف، كما قالوا تظننت في تظننت، ثم كسر ما قبل الياء لثلاثاً قلب ألفاً فصار (الحمي).

ج- أن يكون حذف الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء.

الشاهد الثاني<sup>4</sup>:

وطرت بمنصلي في يعملات \*\*\* دوامي الأيد يخبطن السريحا.

يقول ابن سنان: "والوجه الأيدي"<sup>5</sup>، فحذفت الياء تخفيفاً لتلائم الوزن الشعري، وهذا جار

على أعراف العربية وصرفها.

الشاهد الثالث: يقول النجاشي<sup>6</sup>:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه \*\*\* ولاك اسقني إن كان مأوك ذ فضل.

يقول ابن سنان: "أراد ولكن اسقني"، ففرضت الضرورة الشعرية حذف النون من لكن لالتقاء

الساكنين، والملاحظ "أن ما تتعرض له بعض البنى من نقص أو حذف صوتي، في بعض الحالات،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 99.

<sup>2</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 27، "وفي بعض المصادر كتبت كلمة (الحما) هكذا (الحمي) وفي بعضها ضبطت الميم بالفتحة، وفي البعض الآخر ضبطت بالكسرة، والصحيح أن تكتب (الحمي) وذلك لتناسب قافية الرجز التي قبلها (المحرم) و(غير الريم)"، ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق عبد الواحد شعلان، ص 100.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، الجزء الأول، ص 26.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 100.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 100.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص 100.

من شأنه أن يحدث في بنيتها تغييرا صرفيا يستتبع، في كثير من الحالات، تغييرا دلاليا، ولعل هذا هو السبب الذي يؤدي في نظر البلاغيين، إلى فقدان اللفظة، التي تعرضت بعض مكوناتها الصوتية إلى الحذف، للفصاحة المتوخاة منها مبنى ومعنى<sup>1</sup>.

وتشير الباحثة إلى عدم غفلة البلاغيين عن حاجة الشعراء إلى مثل ذلك الحذف الذي سوغته لهم ملكتهم الشعرية ولكنهم يريدون من الشعراء الذين "تفترض فيهم الفصاحة في كل ما يصدر عنهم أن يتصرفوا في أثناء عملية النظم فيختاروا من معجمهم الشعري الألفاظ الكاملة في مبنائها الصوتي والصرفي للدلالة على المعاني التي تختلج في أعماقهم، وتمور في أذهانهم، وبهذا الاكتمال أو التكامل الصوتي والصرفي والدلالي، تتحقق الفصاحة المتوخاة من عملية الإنشاء والنظم والتعبير للألفاظ"<sup>2</sup>.

#### 4- الزيادة في الكلمة:

يصنّف ابن سنان هذا الشرط في باب الخروج عن العرف العربي في الاستعمال يقول: "وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة، مثل أن يشبع الحركة فيها فتصير حرفا"<sup>3</sup>، وضرب على ذلك شواهد عديدة منها ما ذكره ابن جني وسيبويه قبله، وقد جمعها صاحب الخصائص في باب مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف<sup>4</sup>.

\* ومن أمثلة ذلك قوله<sup>5</sup>:

وأنت على الغواية حين ترمى \*\*\* وعن عيب الرجال بمنترح. "أي بمنترح".  
وقوله: "يريد أدنو، فأنظر".

وإني حيثما يسري الهوى بصري \*\*\* من حيثما نظروا أدنو فأنظور.  
وقوله: "يريد الدراهم والصياف".

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة \*\*\* نفي الدراهم تنقاد الصياريف.

فعاب ابن سنان هذه الزيادة التي حوّلت البنى اللفظية إلى بنى جديدة غريبة عن العربية، وذكرها قبله ابن جني فقال: "وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من متقدمي القوم من كان

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 150.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 151.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 100.

<sup>4</sup> ينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص 315.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 100، 101.

يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها، وذلك قولك في إشباع حركات ضرب ونحوه: ضوربها، ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مثل الحركة و(أنشأ) عنها حرفاً من جنسها<sup>1</sup> وبذلك تخرج عن حدود الفصاحة لخروجها عن أعراف المستعملين لها ومخالفتها لقواعد العربية.

أما من الناحية الصوتية فإن الزيادة الصوتية على البنى اللفظية<sup>2</sup> قد تمثل بإطالة الحركة القصيرة (... ) وهي هنا الفتحة والضمة والكسرة على التوالي إلى حركة طويلة (... ) وليس كما ذكر ابن سنان وغيره من اللغويين من أن إشباع الحركة في تلك الكلمات قد صيرها حرفاً، فالحركة في أصلها حرف أو فونيم كما هو معروف في الدراسة الصوتية ولكن إطالة تلك الحركة أو الفونيم لم تحوله من حركة إلى حرف وإنما حولته من فونيم إلى فونيم آخر<sup>2</sup>

فالبنى الصوتية الجديدة تمت عن طريق الإضافات الصوتية والإطالة على نحو لم يتوافق مع قواعد العربية وأعرافها " الأمر الذي أّهى إلى إضفاء مسحة سلبية على فصاحة تلك البنى، بل إلى تنوع صفة الفصاحة عنها كما ذكر البلاغيون ومنهم ابن سنان<sup>3</sup>.

#### 5- إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل:

يقول ابن سنان: "وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل، وهو أبدأ اللغات فيها لشذوذها. والكثير أبداً خفيف، كما يقول النحويون في خفة الأسماء لكثرتها"<sup>4</sup>. وربما يشمل هذا الشرط الحديث عن المستعمل الكثير في كلام العرب، فاللغة تقاس بحسب الاستعمال والتداول، وقد لاحظ ابن سنان وغيره من البلاغيين استعمال بعض الشعراء لألفاظ شاذة في استخدامات العربية لقلّة استعمالها، وهذا يعني أن البلاغيين يرون أنّ "كثرة استعمال الكلمة على وجهها الصحيح دونما شذوذ يكسبها خفة في النطق، وما يترتب على ذلك من فصاحة في التعبير، ورشاقة في الأداء في حين يؤدي الاستعمال الشاذ لها والمخالف لأعراف اللغة

<sup>1</sup> ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص 315، 316.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 152.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 152.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 101.

وقواعدها العامة إلى عدم الفصاحة، أو ضعفها على الأقل، وذلك بسبب قلة الاستعمال المؤدية إلى النقل المجاني بدوره للفصاحة"<sup>1</sup>.

ومن الشواهد التي ساقها الخفاجي على هذا الشاذ القليل قول المتنبي<sup>2</sup>:

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً \*\*\* في مجلس أخذ الكلام اللدعنا.

فإن اللذ في الذي لغة قليلة شاذة الاستعمال في العربية "كما أن كلمة "اللذ" لغة أو لهجة للاسم الموصول "الذي" وقد نقل صاحب اللسان عن ابن سيده قوله: "الذي من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل وفيه لغات: الذي، والذ، بكسر الذال، واللذ بإسكانها، والذي بتشديد الياء"<sup>3</sup>، يضاف على شذوذها وقلة استعمالها ثقلها الصوتي لتوالي حرفي اللام والذال المشددة، مما أفقدها صفة الفصاحة.

#### 6- إيراد الكلمة بخلاف الصيغة في الجمع أو غيره:

يوصف المبنى الصرفي للفظة بالانحراف من قبل البلاغيين واللغويين إذا جانب الوزن المتعارف عليه في اللغة فمن شأن ذلك "أن يولد صيغاً وأبنية لفظية يتسم مبنائها الصوتي والصرفي بالغرابة والانحراف عن السمات الصحيح وما يمكن أن يترتب على ذلك

من لبس في الدلالة، الأمر الذي يفقد الكلمة فصاحتها أو يضعف درجة تلك الفصاحة على أحسن تقدير"<sup>4</sup>، ومن شواهد<sup>5</sup>:

وأكره أن يعيب علي قومي \*\*\* هجاي الأردلين ذوي الحنات.

فعاب عليه ابن سنان توظيف لفظة (الحنات) "فجمع إحنة على غير الجمع الصحيح، لأنها إحنة وإحن، ولا يقال حنات"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 153.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 101.

عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 154، وجاء في الشرح "قال أبو الفتح: اللدعنا يريد: الذي عني، وفي الذي أربع لغات. الذي، واللذ بلا ياء، واللذ بسكون الآخر، والذي بتشديد الياء، وقال الخطيب: "اللدعنا" كلمة واحدة وهي الكلام الي ليس فيه مواراة، والعامل في الظرف الفعل الماضي، والمعنى: لما ذكر البيت الذي قبله...". ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق عبد الواحد شعلان، ص 105.

<sup>3</sup>

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 156.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 101.

<sup>6</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 101.

ونلاحظ على بنية (حنات) أنها قد تعرضت لتبدلات في مكوناتها الصوتية، استتبعها تغييرات في بنيتها الصرفية فقد "تعرضت إلى حذف صوت الهمزة المتلوة بكسرة قصيرة، كما تعرضت إلى تغيير الفتحة القصيرة التالية لصوت الحاء إلى كسرة قصيرة، ثم أضيف إليها مورفيم جمع المؤنث السالم توهما من المنشئ وصانع البنية أن الكلمة تجمع جمع مؤنث سالم، وذلك من قبيل القياس الخاطئ (...) المسؤول عن خلق عدد لا يستهان به من البنى اللغوية"<sup>1</sup>.

### 7- إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره:

لا يمس هذا الشرط بالقاعدة الصرفية وإبدال حرفها ليلائم الصيغة فقط بل يتجاوز ذلك بإبدال حرف من الكلمة بحرف آخر لا علاقة للصيغة به، وتكون المراعاة في ذلك الإبدال للوزن الموسيقي داخل البيت، فهي ضرورة تجعل الشاعر يتخلى عن حرف أصلي لتعويضه بحرف بديل لا ينتمي في كثير من الأحيان إلى مخرج الصوت أو صفاته.

وقد عاب ابن سنان اتجاه الشاعر وما يجرزه من ملكة شعرية - إلى إحداث تغيير صوتي في بنية الكلمة، فيقوم بحذف حرف أو استبداله بآخر دون أن يتعلق ذلك بما قرره قوانين اللغة وتوافقت عليه، أو ما حُدثته الموازين الصرفية، ومن شأن ذلك أن يسلب الكلمة فصاحتها، ومن شواهد قول الشاعر<sup>2</sup>:

لها أثارير من لحم متمرة\*\*\* من الثعالي ووخز في أرائنها.

"يريد من الثعالب وأرائنها".

وقول آخر<sup>3</sup>:

ومنهل ليس له حوازي\*\*\* ولضفادي جمّة نقانق.

"يريد ولضفادع".

فلما استعصى عليه إقامة الوزن على ما يريد لجأ إلى استبدال حرف (الباء) في المثال الأول بحرف (الياء)، واستبدال (العين) في الثاني (بالياء)، وليس ذلك من باب الفصاحة في شيء، بل نلاحظ سوء التركيب واختلال الوزن في كلا البيتين، فالفرق واضح خاصة في المثال الثاني في مخرج الحرفين (العين والياء) ولو كان الاستبدال لفظيا خاصا بالكلمة لكان أحسن.

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 157.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، 102.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 102.

وعلى العموم فهذا الأمر لا يتكرر في اللغة كثيرا بل هو وارد في بعض شواذ شعر العرب، لذلك لا يمكن إقامة شرط الفصاحة عليه إلا بتكاثف الشروط الصوتية والصرفية الأخرى داخل التركيب، وأيضا "في هذه الكلمات تم استبدال صوت الكسرة القصيرة بصوت الباء، في الكلمتين الأولتين، وبصوت العين في الكلمة الأخيرة، فتشكل الصوت الجديد مع الكسرة القصيرة الأصلية السابقة، حركة طويلة، هي الكسرة الطويلة (...). لقد أدى استبدال حرف بآخر أو لنقل استبدال صوت بآخر إلى خلق صيغة -بنية- جديدة غير مألوفة المبني للدلالة على ما تدل عليه الكلمة الصحيحة في مبناها ومعناها"<sup>1</sup>.

وعليه فقد لا تصمد بعض هذه التجاوزات أمام شروط البلاغيين واللغويين إذا جانبت القواعد المتعارف عليها في اللغة لكن الأمر مختلف في هذه الصيغة التي تستلزم استبدال فونيم بفونيم مختلف عنه، إذ لا يقتصر الأمر عند ذلك باختلاف دلالة العبارة ولفظها فقط أو بما يفرضه السياق مثل الاستبدال في (قام، نام)<sup>2</sup> بل يحدث تغيير على مستوى اللفظة نفسها إن خرجت من سياق التركيب، فلا معنى في العربية لألفاظ (ثعالي، أراني،

ضفادي)، ولا ندرى إن كان الأمر متعلقا بأسماء الحيوان فقط في المواضع الشعرية أم أنه يمس الصيغ اللفظية الأخرى في العربية.

### 8- إظهار التضعيف في الكلمة:

رفض ابن سنان فكّ التضعيف الوارد في اللفظة ومخالفة الصيغة لما وردت عليه من العرب، إلا أن ذلك قد ورد في العربية بما أجازته قواعدها في كثير من الصيغ (مدّ: مدد، شدّ: شدد، ردّ: ردد)، لكن ما أورده الشعراء لا يشمل القياس على ما ورد في لغة القرآن وكلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر<sup>3</sup>:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي \*\*\* أني أجود لأقوام وإن ضننوا.

فلفظة (ضننوا) من الفعل المضعف (ضنّ) بمعنى بخل، لم ترد مفككة الإدغام في العربية وهذا ما استنكره الخفاجي والبلاغيون على حدّ سواء (ويمكن عدّه ملحقا بما ضعف في العربية).

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 160.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 160.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 102.

وقد سبق أبو الفتح ابن جني (ت 392) الخفاجي في الإشارة إلى هذا الشاهد وأنكر فكّ الإدغام مشيراً إلى أن إثباته أفضل وأخف من الفكّ، لأن ذلك يحدث استتقلاً على اللسان، وهو ما أشار إليه سيويوه قبلهما فقال: "اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد (...). وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة [وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك]"<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك تكون الغاية من (الإدغام) التخفيف على اللسان وسهولة الاستعمال ولجوء الشعراء إلى مثل ذلك على الرغم من أن الغرض استقامة الوزن لا يبرر الاتجاه نحو ما صعب في النطق من خلال تكرار نطق الصوت الواحد لمرتين متتاليتين، والحاجة إلى الإدغام.

#### 9- صرف ما لا ينصرف ومنع الصرف مما ينصرف:

يبدو هذا الشرط مخالفاً للمعايير الصرفية والنحوية التي اتفق عليها علماء اللغة، حيث يتم صرف الكلمة وقد منعت من الصرف حسب القاعدة وهذا تجاوز كبير يسلكه الشعراء الذين بالغوا في ترخيص ضرائر الشعر حتى أدركوا المساس بالقواعد ومن شواهد ذلك عند الخفاجي قول حسان بن ثابت<sup>2</sup>:

وجبريل<sup>3</sup> أمين الله فينا \*\*\* وروح القدس ليس له كفاء<sup>4</sup>

ويرجع البعض أسباب رفض البلاغيين لصرف اللفظة إلى انتقالها من أربعة صوامت إلى

خمسة وزيادتها "فالكلمة وهي غير مصروفة تتألف من المكونات الصوتية (...). وهي أربعة (...). كانت أقرب إلى الفصاحة"<sup>3</sup>.

وقد يتجاوز البلاغيون في صرف ما لا ينصرف بمراعاة الوزن والقافية في البيت وحاجة الشاعر إلى التنوين لإبراز الظواهر النفسية الواردة في الخطاب لكن الأمر يختلف عندما تنعكس الصورة بمنع الصرف مما ينصرف، وقد أفرد ابن سنان شاهدين على الحالة وهو قولهم<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> سيويوه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 417.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 102.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 166.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 103.

- 1- وما كان حصن ولا حابس \*\*\* يفوقان مرداس في مجمع.  
2- هزج الصهيل كأن في نعماته \*\*\* نبرات معبد في الثقل الأول.

يقول ابن سنان: "فمنعنا الصرف في مرداس ومعبد"، ولو نظرنا إلى بنية الكلمة فإنها تتكون من أربعة صوامت، ثلاثة منها ذات حركة واحدة هي (الفتحة القصيرة) "ومن المقرر في ميدان الدرس الصوتي أن المخالفة **dissimilation** بين الأصوات المتجاورة تؤدي في بعض الأحيان وفي بعض الصيغ إلى إحداث انسجام في نطق الكلمة بمكوناتها الصوتية المختلفة"<sup>1</sup>.

وجعلت كلمة (معبد) ممنوعة من الصرف وأصلها التنوين بالجر لتلائم الكلمات المجرورة في البيت (الصهيل، نعماته، نبرات، الثقل، الأول..)، أما لفظة مرداس فالأولى قراءتها (مرداسا) فتكون قافية الأولى مطلقة والثانية مقيدة "وقد جاءت فيها حركة الفتحة الطويلة مثلوة بحركة الفتحة القصيرة (a)، ولعل هذا الامتداد النطقي بهذه الأصوات على وتيرة واحدة يحدث نوعا من الصعوبة التي يمكن تخفيفها بصرفها منونة على النحو الآتي: مرداسا أو مرداس، فالتنوين الذي هو علامة الصرف أجرى تعديلا صوتيا على نطق الحركات المتجانسة متتابعة، نظرا لما يمتلكه صوت النون من قوة وضوح سمعي من شأنه أن يكسب البنية خفة وسهولة"<sup>2</sup>.

يضاف إلى ذلك أنه من أسباب استنكار البلاغيين لمنع الصرف انقلاب المنصرف إلى غير المنصرف مؤثرا على وتيرة البيت الصوتية وقد سبقت كلمة (مرداس) في سياقها بكلمتين منونتين في الشطر الأول (حصن، حابس)، وهذا يضعف -بلا شك- الإيقاع الداخلي الحاصل. وعلى العموم فإن تأثيرها التعبير متعلق بالعلامة الإعرابية نيابة دون المحل ف (معبد) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة وهو الحال في (مرداس).

وإذا ما عدنا إلى تقطيع البيت الأول نجده ينتمي إلى بحر الكامل ويتضح عندنا أن التفعيلة (متفاعلن) لا تستقيم للشاعر إلا بمنع لفظة (معبد) من الصرف، وعلى الرغم من العيب الواضح في البيت إلا أنه لا حلّ أمام الشاعر سوى ذلك.

### 10- قصر الممدود ومدّ المقصور:

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 167.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 168.



في هذين الشرطين يتعلق الأمر بظهور الهمز أو حذفه من الكلمة تخفيفاً ومحاولة من الشاعر إقامة الوزن، وعلى الرغم من أن الحاجة الشعرية هي ما فرض عليه ذلك إلا أن البلاغيين أنكروا ذلك عليه.

ومن شواهد ابن سنان قولهم<sup>1</sup>:

1- والقارح العدا وكَلِ طمرة \*\*\* ما إن تنال يد الطويل قذالها.

2- سيغيني الذي أغناك عني \*\*\* فلا فقر يدوم ولا غناء.

لفظة (العدا) قصر ملها وحذفت منها الهمزة إذ الأصل (العداء) فزيادة على كونها انتقلت من القافية المطلقة إلى المقيّدة؛ فإن معناها يغمض على الناظر لها ويحتاج إلى ربط المعاني لاتضاح السياق. وأما لفظة (غناء) ففيها إثبات للهمزة وليست أصلاً فيها، ومدّ القصر هنا متعلّق بتعديل الوزن والأصل (غنى).

ويوضح التقطيع الصوتي للبيت الثاني أن بحره الوافر ولا تكتمل فيه التفعيلة الأخيرة للشاعر فهي في غناء: فعولن / وفي غنى: فعل، فاحتاج إلى مدّ المقصور لأجل الزيادة (حركة وساكن) في التفعيلة، ولا نرى ذلك نفعه بقدر ما أغمض المعنى (فخرج من الغنى إلى الغناء) وشتان بين المعنيين، وقيل: "فإنه يروى بالفتح والكسر [أي فتح الغين وكسرها] فمن رواه بالكسر أراد مصدر (غانيت)، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه، قال أبو إسحاق: إنما وجهه ولا غناء؛ لأن الغناء غير خارج عن معنى الغنى، قال: وكذلك أنشده من يوثق بعلمه"<sup>2</sup>.

### 11- حذف الإعراب للضرورة:

يرتبط هذا الشرط بحاجة الشاعر إلى تغيير العلامة الإعرابية (فتحة أو ضمة أو كسرة) إلى سكون، فيكون حذف الإعراب مسوغاً للشاعر حينها ومثال ذلك قول امرئ القيس<sup>3</sup>:

فاليوم أشرب غير مستحقب \*\*\* إنما من الله ولا واغل.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 103.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، تحقيق عبد الواحد شعلان، ص 109.

<sup>3</sup> المصدر نفسه ص 103.

فقال (أشرب) على الجزم والأصل على الرفع، وقد ذكر سيبويه هذا البيت في باب الحديث عن (باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي) فقال: "وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم<sup>1</sup>"، وهي كذلك عند ابن جني وصاحب شرح المفصل<sup>2</sup>.

وللباحث عن توجيه نحوي للحذف هنا يجد أن بعض الروايات تثبت أن البيت قد روي (فاليوم أسقى) كما روى ذلك بعضهم.

وتتوضح بتوظيف الفعل (أسقى) المبني للمجهول دلالتان:

أ- حضور الفعل المعتل الآخر وتوفر حركة السكون اللازمة لاستقامة الوزن.

ب- تمام المعنى الذي قصده الشاعر، فهو قد أعرض عن شرب الخمر بعد مقتل أبيه - مدة - وأبى العودة للشرب حتى يثار له، فلما تأتى له ذلك أعلن عودته له، والذي لا شك فيه أن دلالة توظيف الفعل (أسقى) لمن اشتاق لمعاقرة الخمر أكثر تعبيراً منها في الفعل (أشرب)، وذكر صاحب تحقيق كتاب سيبويه

"والشاهد تسكين الباء من (أشرب) في حال الرفع والوصل، ويروى (فاليوم أسقى) و(فاليوم فاشرب) - على صيغة الأمر فعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه"<sup>3</sup>.

## 12- تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

تخرج الفصاحة هذا التجاوز عن حدودها وهو ما اتفق عليه البلاغيون لمخالفة نظم الألفاظ للقواعد الكثيرة في استعمال العربية.

وللإشارة فإن هذا الشرط لا يتصل باللفظة وخصائصها كما في أحوال الفصاحة السابقة بقدر ما يتناسب مع سياقها الذي وظفت فيه، وإحالتها إلى معنى ما قبلها أو بعدها، ولا شك أن مرد هذا الخروج عن الفصاحة عائد إلى حرص الشعراء على تحقيق التناسب الإيقاعي داخل بنية الخطاب.

ويستشهد ابن سنان على ذلك بقول الشاعر<sup>4</sup>:

1- فلا مزنة ودقت ودقها \*\*\*\* ولا أرض أبقل إبقالها.

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 204.

<sup>2</sup> ينظر، ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص 74، والجزء الثاني، ص 317، وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 48.

<sup>3</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 204.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 103.

2- وتشرق بالقول الذي قد أذعته \*\*\* كما شرقت صدر القناة من الدم.

وموضع الحذف في (أبقل) فذكر في موضع التأنيث؛ لأنّ الكلام راجع على (الأرض) المؤنثة، وأولها الدارسون بمعنى المكان، يقول شارح كتاب سيبويه: "والشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت) لضرورة الشعر، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان"<sup>1</sup>.

فالترابط الذي يؤثره علماء اللغة في هذا المقام هو الترابط الدلالي للألفاظ وانسجامها مع السياق الذي وردت فيه، والأمر نفسه في المثال الثاني عندما أنث الشاعر لفظ (شرقت) وحقه التذكير تبعاً لقوله (صدر).

وقد تميز ابن سنان في هذه الشروط بالربط بين المكونات اللفظية وسياقاتها اللغوية يقول: "فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه، وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة وحسنها وطلاوتها، ولها من هذه الأمور صفة نقص فيجب اطّراحها على أنّ ما ذكرته يختلف قبحة في بعض المواضع دون بعض على قدر التّأويل فيه وحكمه"<sup>2</sup>.

تلکم هي الشروط الصرفية والنحوية التي تتدخل في أول شروط الخفاجي في خروج اللفظة عن أصول العربية، وأضاف عليها بعض الشروط التي تتعلق بالزيادة في الكلمة والمؤثرة في المعنى، وتشمل:

1- إدخال الألف واللام على الفعل: من العلامات التي ميّز بها أصحاب اللغة بين الاسم والفعل تقبّل الأول لألف ولام التعريف، وعدم صلاحيتها في الثاني لأسباب عدّة، وأمثلة ورود الفعل معرفاً ب (ال) نادرة في العربية منها ما ذكره ابن سنان يقول<sup>3</sup>:

الخنا وأبغض العجم ناطقا \*\*\* إلى ربّنا صوت الحمار اليجدع.

سيبويه، الكتاب، الجزء الثاني، ص 46، أما ابن يعيش فذهب إلى القول بأن ذلك من سوء الوضع إن لم يكن لأمر استقامة الوزن شأن "حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة قال العيني: "قال ابن الناظم فيه -أي في هذا البيت- وذلك للضرورة وفيه نظر لأنه كان يمكنه أن يقول وأرض أبقلت بإقلاها بدرج همزة بإقلاها فيستقيم الوزن فإذا كان كذلك دل ذلك على أنه ليس ضرورة وإنما كان لأجل أن تأنث الأرض ليس بحقيقي. وأنشد الجوهري هذا البيت ثم قال: ولم يقل أبقلت لأن تأنث الأرض ليس بحقيقي ويؤيد ما ذكرنا أن النحاس قال: وقد أنشد هذا البيت: ولا أرض أبقلت بإقلاها على تخفيف الهمزة وأنث الأرض على ما يجمل ومن ذكرها قال ليست فيها علامة تأنث وقال الأرض والمهاد واحد"، ابن يعيش، شرح المفصل،<sup>1</sup> الجزء الخامس، ص 95.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 103.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 103.

فعدّ إضافة الألف واللام زيادة محلة بفصاحة الكلمة، حتى ولو كان لأجل الضرورة الشعرية.  
2- تشديد الكلمة المخففة: جعلها ابن سنان من باب الزيادة وخروجها عن الفصاحة، ومثّل له بقول الشاعر:

ضخم يحبّ الخلق الأضحماً<sup>1</sup>

3- تحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجر: كان يثبت الياء التي حَقَّها الحذف ويَجِّها، وبالتالي صرف مالا ينصرف، مثل قول الشاعر:  
ما إن رأيت ولا أرى في ملّتي \*\*\*\* كجوارِي يلعبن في الصحراء<sup>2</sup>  
يقول ابن سنان: "فإن هذا كَلِّه في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها، وهي مكروهة على ما تقلّم"<sup>3</sup>.

### ثانياً: اعتدال حروف الكلمة.

تتحكم في الاستعمالات التركيبية اختيارات المتكلم وطريقة صياغته للمفردات باختيار الوزن الصرفي المتلائم مع اللفظة وسياقها وهيئة تداولها بين ألسنة المتكلمين، ولهذا الشرط علاقة باللفظة دون التأليف كما أشار ابن سنان.

وفي الوقت الذي عاب فيه ابن سنان ذلك وعدّه خروجاً عن فصاحة الكلمة بناء على إخلالها بالطرح الموسيقي في الجملة وصعوبة نطقها على الألسنة وغموضها لقلة استعمالها لأن الوزن العربي ينطلق من البناء الثلاثي للكلمة باعتباره الأشهر والأخف على النطق والسمع، وقد تناول قضية الجذر الثلاثي وأوزان العربية كثير من علماء اللغة وبيّنوا طبيعة الوقوف على الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية بعلاها أكثر ما يتداول في بيئة العربية؛ وهو الأمر الذي نصّ عليه سيبويه فقال: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام ي كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرها، مزيداً فيه وغير مزيد فيه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 104.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 104.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 104.

<sup>4</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص 229.

وقد استقبح ابن سنان كبقية البلاغيين كثرة الحروف في الكلمة وعدم اعتدالها في التأليف يقول: "أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة"<sup>1</sup>.

وتوجه ابن الأثير إلى تخطئة ابن سنان في هذا الشرط وردّ عليه بالقول أن كثرة حروف الكلمة أمر مخل بأوزان العربية وتراكيبها وبما ورد في القرآن من ألفاظ عربية فصيحة، وأرجع ابن الأثير الأمر إلى قبح في الكلمة ذاتها واصلها مقارنة مع أوزان العربية.

ومن الأمثلة التي ساقها الخفاجي للدلالة على هذا الشرط قول الشاعر:

إن الكريم بلا كرام منهم \*\*\* مثل القلوب بلا سويداواتها<sup>2</sup>.

فكثرة حروف لفظة (سويداواتها) أمر استنكره الخفاجي وقال: "فكلمة سويداواتها كلمة طويلة جدا فلذلك لا أختارها"<sup>3</sup>.

وعلق ابن الأثير عليه قائلاً: "وليس الأمر كما ذكره، فإن قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة، وقد كانت -وهي مفردة- حسنة فلما جمعت قبحت، لا بسبب الطول. والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوال، وهي مع ذلك حسنة، كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: 137].

ولو لاحظنا اللفظة لوجدنا السوء فيها بسبب الجمع مع التصغير مع ضمير الغائب المتصل، وهنا تتدخل الوحدات الصوتية لتتحكم في بناء الكلمة، لأن لكل اقتصاد في الجهد أثر على بناء الكلمة في العربية.

فاللفظة تتألف من (عشرة أحرف): سويداء (كلمة مصغرة) + ا ت (دلالة الجمع) + ها (الضمير العائد على القلوب)، يقول: "ألا ترى أنه لو أسقط من لفظة (سويداواتها) الهاء والألف اللتين هما عوض عن الإضافة لبقي منها ثمانية أحرف ومع هذا فإنها قبيحة، ولفظة (ليستخلفنكم) عشرة أحرف وهي أطول منها بحرفين، ومع هذا إنها حسنة رائقة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 107.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 107.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 107.

<sup>4</sup> ابن الأثير، المثل السائر، الجزء الأول، ص 185.

ومعلوم أن المفردات الواردة في لغة القرآن فصيحة لا شبهة فيها وربما لم يشر لها ابن سنان لإقراره أن القرآن من الفصيح، فآثر تجاوز ذلك للإشارة إلى أمثلة ذلك مما خالف الفصاحة حسبه - في كلام العرب، ولو أن ذكره ذلك على وجه التعميم لا تعليل له؛ ولذلك رام صاحب المثل أن يصوغ الشرط بطريقة تنزه القرآن عن كل الشبهات ووجد في قضية الأصول على مذهب النحاة وأهل التصريف مبتغاه فربط الحسن بالأصول الثلاثية وبعض الأصول الرباعية في حين استقبح ما ورد على أصل خماسي<sup>1</sup>.

وقد كانت على ابن سنان التفرقة بين الصيغ في لفظ القرآن والمفردات التي جعلها في شواهده ويصف أن السبب لا يتعلق بالعدد "وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين واللفظتان الواردتان في القرآن قبيحتين لأن تلك تسعة أحرف وعشرة، وهاتان خمسة وخمسة ونرى الأمر بالضد مما ذكرناه وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر، وإنما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها ببعض وقد تقدم الكلام على ذلك ولهذا لا يوجد"<sup>2</sup>.

والحقيقة أن ابن سنان نفسه يرجع العيب إلى أسباب آخر غير كثرة الحروف كما بين ذلك في قول الشاعر<sup>3</sup>:

فإياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم \*\*\* ألا إن مغناطيسهن الذوائب.

يقول: "فمغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته فيها، وفيها أيضا عيوب آخر مما قدمناه"<sup>4</sup>.

ويعني ابن سنان بالعيوب الأخرى تلك المتعلقة بالمستويين الصوتي والدلالي عدا الصربي، فمن ناحية الصوت تتألف من "ثمانية صوامت وأربع حركات قصيرة وحركتين طويلتين، إن هذا العدد من المكونات الصوتية يضيفي في الكلمة ثقلا في النطق، وصعوبة في الأداء، مما يجعل الكلمة قبيحة مستهجنة"<sup>5</sup>، ويمكن تحليل اللفظة من الوجهة الصوتية بإبراز أسباب العيب فيها من خلال<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> حمادي صمود، التفكير البلاغي، ص 446.

<sup>2</sup> ابن الأثير، المثل السائر، الجزء الأول، ص 186.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 107.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 107، يقول ابن الأثير: "والأصل في هذا الباب ما أذكره: وهو أن الأصول من الألفاظ لا تحسن إلا في الثلاثي، وفي بعض الرباعي، كقولنا: (عذب) و(مسجد) فإن هاتين اللفظتين إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية، وأما الخماسي من الأصول فإنه قبيح، ولا يكاد يوجد

<sup>4</sup> منه شيء حسن، كقولنا (جحمرش) و (صهسلق) وما جرى مجراها، المثل السائر، الجزء الأول، ص 186

<sup>5</sup> ينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 181، 182.

<sup>6</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 182.

1. اشتمال اللَّفظة على حروف تحتاج إلى جهد في النطق كحرف الغين الساكن بعد كسر (مفخم) + حرف الطاء (المفخم) الذي جاء مكسورا.
  2. اشتمال اللَّفظة على ثلاثة أصوات مهموسة (ط، س، هـ) وثلاث أصوات احتكاكية (غ، س، هـ).
  3. توالي حركات الكسر بعد المد (طيسهن) واختتام اللَّفظة بالنون الثقيلة.
  4. الكلمة ليست عربية في أصلها وغير متألّفة في أصواتها + إضافة الضمير المتصل الدال على جمع النسوة (هن).
  5. الميزان الصرني في اللَّفظة في أفرادها (مغناطيس: مفعاليل) + هن.
  6. يظهر النسيج المقطعي الصوتي بستة مقاطع هي:  
مغ / نا / طي / س / هن / ن  
ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح
- والظاهر أن التحليل الصوتي للفظه يظهر ورودها في هيئة تشكيلات صوتية وصرفية طويلة حسب أساليب العربية "إنّ هذه الجملة وما كان على شاكلتها، تتألف من عدد كبير من الأصوات، وعدد كبير أيضا من المقاطع، فضلا عن اشتمالها على أصوات يحتاج النطق بها إلى بذل جهد عضلي زائد، الأمر الذي يشكل في مجموعه ثقلا على الناطق أداءً ، وعبئا على السامع تلقيا، وبالتالي فإن هذه الكلمة عُمّت لدى البلاغيين فاقدة لسمة الفصاحة، أو ضعيفة في تحقيقها لهذه السمة"<sup>1</sup>.
- ومن أمثلة الدالة أيضا على هذا المقياس قول الشاعر<sup>2</sup>:
- فلأذريجان اختيال بعدما \*\*\* كانت معسّ عبرة ونكال.  
سمجت ونبهنا على استسماجها \*\*\* ما حولها من نظرة وجمال.
- يقول ابن سنان: "فلأذريجان كلمة رديئة بطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية ولكن هذا وجه قبحها، وكذلك قوله في البيت الثاني: استسماجها رديء لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص، 143.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 107.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 107.

وأما ما ورد في الشطر الأول فهو خارج عن مقاييس العربية وصرفها - حسبه - ولكن الملاحظ أنّ اللفظة هي اسم لبلد أو قوم فكيف يكون لنا أن نسمها بالخروج عن المعتاد في العربية على الرغم من تصريحه بذلك، ثمّ إنّه لا زيادة واضحة في الكلمة سوى دخول الفاء واللام عليها. أمّا لفظة (استسماجها) من الفعل (سج) الدال على القبح وعدم الاستحسان، وإضافة (است) والهاء عليها جعلها في موضع ضعف وثقل على المتكلم والسامع وقلة في الفصاحة. وقد أورد الخفاجي أمثلة كثيرة حول المقياس لكنّها تتعلق بالبناء الصرفي في أغلبها، مثل قولهم: (باستماعك، حوباواتها، للمستشدين)، والواضح أنّ كل زيادة في اللفظ هنا لا تتعلق بالمعنى المباشر وأمكن تغييرها بما يتلاءم مع مقام البيت و إيقاعه.

وقد توسع تصور البلاغيين بعد الخفاجي في النظر لهذا المقياس فجعلوا "من التوسط في عدد الحروف مقياسا لفصاحة الكلمة، وهنا تبعه المقياس إلى البنية الصرفية للكلمة، وهذا موطن الخلل في صياغته المقياس؛ لأنّه يحكم على الكلمة من خلال صورتها الأصلية لا من خلال السياق، مما جرّ إلى الدخول في مناقشات وآراء هي للبحث اللغوي أقرب منها للبحث البلاغي"<sup>1</sup>، ولا شك أنّ المقياس من البداية - أي في عهد الخفاجي - يلامس القضايا الصرفية والصوتية أكثر منها اعتباراً للبلاغية.

لقد عمل القرطاجني لاحقا على جعل مرد القبح في الكلمة إلى كثرة حروفها أو قلتها معا وصنف ذلك بطريقة صوتية بحتة، ثمّ تبعه في ذلك السبكي الذي كان أكثر منه إنصافا للقضية الذي تساءل عن علاقة زيادة الحروف بالمعنى؟، وإذا ما كانت كثرتها المقصودة للزيادة في المعنى محلة بالفصاحة في ذاتها؟<sup>2</sup>.

وعليه فالأخذ بهذا المقياس ضرب من العبث وذلك لصعوبة جمع معجم لغوي يحوي غير الفصيح مما يزيد في ألفاظ العربية من حروف، يضاف إلى ذلك تفرد القرآن بهذا الأسلوب وفقا لما يقتضيه السياق.

<sup>1</sup> حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين العلماء والأدباء، ص 325.

ينظر، حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين العلماء والأدباء، ص 326، وتوجه بعد ذلك إلى رد القول بأنّ كل زيادة في المبنى زيادة بالضرورة في المعنى، كما لا يمكن عدّ ذلك قاعدة مطّردة وانتهى إلى جعل (الثلاثي) الأفضح في العربية وما يزيد عليه قد ينوب عنه حسب ضرورة الاستعمال.



ومن الأسباب التي سطرها أصحاب الدرس الحديث قلة شيوع الكلمة سواء في اللغة الواحدة أو باختلافها، وقد تشمل هذه القلة طريقة الصياغة لبعض المفردات التي تبدو غريبة غير مألوفة ولو في الوزن الذي لا تستريح إليه الآذان وتتعرّث الألسنة في نطقه<sup>1</sup>. وهذا هو الأمر نفسه الذي تباحثته الكتب القديمة وعبرت عن عدم تقبلها لسوء الذوق والخلط في الاستعمال مما يؤكد على قصر المفردة على عدم التداول، فكل لفظة خرجت عن استعمالات أصحابها لا تلقى القبول، والسبب في ذلك أنّها كلمة نادرة الاستعمال في اللغة الأصلية لم تتعودها الأسماع والألسنة "وما يسميه أهل البلاغة بحاسة الذوق في مثل هذه الأمور ليس في الحقيقة إلا وليد التجربة المتكررة، تلك التي تولد العادة والألفة، وبالعادة يصبح النطق سليقة ولا يجد المتكلم بلغته مشقة أو عسرا"<sup>2</sup>.

ومن خصائص العربية في تركيب كلماتها إضافة إلى قلة شيوعها وحاجتها للجهد العضلي حرصها على تجنب الكلمات كثيرة الحروف، فالكثرة الغالبة من كلمات هذه اللغة لا يتجاوز الرباعي منها وتقل الكلمات كلما قلت حروفها وهي في أعلى أعدادها لا تتجاوز ستة أو سبعة حروف في الأفعال أو الأسماء<sup>3</sup>، ومما يزيد من صعوبة الكلمة غير المعتدلة في حروفها تضمنها لحروف مجهددة في النطق كالتفاف، وبقية حروف الحلق، والراء، ومما يزيد من صعوبتها أكثر التقاء الأصوات الانفجارية الشديدة مع بعضها أو الرخوة مع بعضها والثانية أصعب "فالكلمات كثيرة الحروف إذا تضمنت أحرفا رخوة متعددة ولم تكن هذه الأحرف متجاورة؛ تعدّ من الكلمات صعبة النطق"<sup>4</sup>.

### 3/ التصغير وأغراضه التركيبية في كتاب "سر الفصاحة":

اهتم ابن سنان بهذه الظاهرة اللغوية التي تعنى باللفظة في بنيتها الخارجية؛ حيث يتم فيها تغيير بناء الكلمة، وهي ظاهرة لغوية معروفة في أغلب اللغات، يقصد بها تغيير في بناء الكلمة وفق موازين صرفية محدّدة في اللغة.

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص27.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص27.

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص29.

<sup>4</sup> إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص30.

فبعد أن عرض ابن سنان لمقياس الاعتدال في الحروف وعدم خروجها عن المألوف صوتياً وصرفياً، جعل مقياسه الآخر التصغير فيها، وعده صفة تتدخل في تصريف الكلمة وفق بنية صوتية تكشف أغراض المخاطب وتعبيراته وللإشارة فإنّ الخفاجي مناهض للاتجاه القائل بأنّ من الدلالات التي يحققها أسلوب التصغير (التعظيم) وعلى ذلك فقد تبنى رأي المدرسة البصرية التي رفضت الجمع بين دلالاتي التعظيم والتحقير في صيغ التصغير<sup>1</sup>.

وتأتي مراهنة ابن سنان على هذا المقياس الذي يتطلب إيجاز اللفظة في بنيتها الخارجية وفق صيغ صرفية معينة لها شروطها وأوزانها بعد فراغه من التحليل النماذج المتعلقة بالمقياس السابق الذي استغرب فيه من مبدع الشعر تكلف ما لا يحتمله الوزن أو يتقبله السياق بالربط مع بقية الألفاظ، أو يلقي قبولاً لدى السامع.

ويشابه هذا التوجه ما تدعو إليه بعض الأسلوبيات فيما يتعلق بهذا الأسلوب حين أولت الصياغة الصرفية حظاً من دراستها واعتبرت أسلوب التصغير في اللفظة بديلاً عن إضافة السوابق واللواحق للكلمة تفادياً لفكرة طولها وعدم اعتدالها حروفاً ووزناً، وهو أمر تستنكره كثير من اللغات، فكان التوجه إلى هذا الأسلوب بديلاً عن ذلك الخروج إلى غير المستعمل كثيراً في اللغة وتوجهها نحو ما يشحن النص بدلالات جمالية ووجدانية تتمظهر.

على مستوى اللفظ والمعنى (السياق)<sup>2</sup>.

ويمكن لنا أن نتساءل عن أسباب توجه ابن سنان للبحث في هذه الشروط الصرفية ومحاولة حصرها بمقاييس لغوية مرتكزا في ذلك على معيار الفصاحة العام على الرغم من إشارته بادئ الأمر إلى تجاوز ما ذكره النحويون وأصحاب علم الكلام؟.

وجواباً على ذلك نقول: إنّ اقتران هذه المقاييس اللغوية بمعايير الفصاحة أمر تفرضه طبيعة الاستعمال وخصوصيات التداول، ولعله بات من الحقائق المقررة أنّ بحث ابن سنان ينصب في زاويتين:

1. البحث في لغة التداول كما عرفت عن العرب وأصحاب العربية.
2. إظهار الجماليات الشعرية المثبتة في النص وفق معطيات الفكر اللغوي العربي.

<sup>1</sup> ينظر: هادي نهر، الصرف الوافي - دراسات وصفية تطبيقية -، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م، ص238.

<sup>2</sup> ينظر: بيار جيرو، الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط2، 1994م، ص61، 62.

وبالعودة إلى الحديث عن أسلوب التصغير نجد أنه هو الشرط الوحيد الذي دعا ابن سنان إلى حضوره في النص مع اشتراط التناسب اللفظي الوارد في صيغته، وضرورة حدوث المناسبة مع الألفاظ المتجاورة خدمة للمعنى، حتى يغدو طبيعياً في إيراده غير مقصود منه التكلف أو الكثرة. ويبرهن الخفاجي على ضرورة التوسط في توظيف هذا الأسلوب وغيره كما بين ذلك في أسلوب التكرار وجعله خاصاً باللفظ المفردة دون تركيبها حين قرأ: "أذنه" لا علاقة للتأليف به إذا كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها لكني أقول: إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعته والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام، والإسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ويجب التوسط فيه فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمده تعدياً<sup>1</sup> وهو ما أكد عليه في موضع حديثه عن التكرار سابقاً ليضيف قائلاً: "فإن قيل: كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه، فإذا انضاف إليه تصغير آخر قبح. وكل واحد منهما حسن في نفسه، قلنا: إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين، فنحن نكره تكراره كما ندم تكرار الكلمة الواحدة بعينها وإن كانت مرضية غير ذميمة، والعلة في الجميع واحدة"<sup>2</sup> وطبيعي أن يقرر الخفاجي مثل هذا لأن غايته من إيراد هذا الأسلوب وغيره إنما هو حسن الإبداع وموقع الاختصار من التصغير فاشترط أن تكون الكلمة مصغرة للدلالة على أغراض معينة في النص.

وفي معرض الحديث عن هذا الأسلوب يستثني ابن سنان الحديث عن الأسماء التي كانت في أصل اللغة مصغرة (كاللجين، والثريا) لعدم تصغيرها وفق حاجة السياق لها وبغية الاختصار وخدمة المعنى وتجميل الموقع وبعث الإيحاء النفسي يقول: "فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر، لأنه غير مقصود به ما قدمناه"<sup>3</sup>. والمعنى أن التصغير لا يكون تصغيراً في فصاحته إلا إذا قصد لأداء غرض معين من طرف المتكلم حتى تتحقق به بلاغة الإيجاز التي تمجدها العرب: "ولكن الإيجاز هنا يحمل بالمكونات الصوتية المحدودة كثافة دلالية غزيرة الأمر الذي أكسب هذه البنى، وما كان على شاكلتها بيانا وفصاحة"<sup>4</sup>، ومن الألفاظ المصغرة التي راقت للخفاجي في أشعار العرب قولهم<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 127.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 127.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 109.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 185.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 109.

وغاب قمير كنت أرجو طلوعه \*\*\* وروح رعيان ونوم سمّر.

وبعد عرض ابن سنان لدقائق الأسلوب الصرفي في الأوجه المستحسنة عنده نجد في موضع آخر يعرض بعض الشواهد التي تخالف موجبات التصرف في الأسلوب وإيراده على حسب أغراض تمتنع الصيغة من وصفها، كرفضه لفكرة الجمع بين الدلالة على التحقير والتعظيم فهذا خارج عما تنشده فصاحته من اهتمامها باللفظ قبل نظرها في المعاني التي تؤديها، ومال في ذلك إلى تبني رأي (المبرد) حاكيا عنه توجهه إلى إنكار أنّ التصغير في كلام العرب لا يدخل إلا لنفي التعظيم يقول ناقلا عنه: "ويقوى عندي ما ذهب إليه (أبو العباس المبرد) أنّهم إذا وضعوا التصغير أمانة للتحقير والتعظيم معا فقد زالت الفائدة به، ولم

يكن دليلا في كل واحد منهما، بل يرجع إلى المقصود باللفظة ويلتمس بيان ذلك من وجهة المعنى دون اللفظ فليس للتصغير تأثير"<sup>1</sup>، ومن شواهد ذلك قول الشاعر<sup>2</sup>:  
وكل أناس سوف يدخل بينهم \*\*\* دويهيّة تصفر منها الأنامل.

يرى ابن سنان أن لفظة (دويهيّة) وأصلها داهية بعيدة عن الفصاحة لعدم إقراره الجمع بين أسلوب التصغير ودلالة التعظيم، وواضح أن مبالغة الشاعر في وصف هذا الداهية قد جاءت للإشارة إلى ذكائه ومكره العظيم.

وعلى الرغم من أنّ توجه الخفاجي يميل إلى تفضيل اللفظ على المعنى إلا أنّها إشارة ضمنية إلى اشتراط حدوث التوافق بين المستويين الصوتي والدلالي، ولا غرابة في توجه ابن سنان إلى قصر وظائف التصغير على التقليل أو التحقير أو التخفيف وإخراج التعظيم من جملة الوظائف متبعا بذلك رأي (أبي العباس المبرد)، ثم يؤكد على توجهه في تعلق أسلوب التصغير الفصيح بمواضع التحقير دونما التصغير يقول: "وعلى كلا القولين فليس التصغير عندي وجها من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذي ذكرته دون ما يسمونه تصغيرا في التعظيم"<sup>3</sup>.

### ثالثا: التناسب التركيبي في ظاهرة التقديم عند الخفاجي وأبعادها في الخطاب:

تحتل الظاهرة عدة رتب ومستويات تتخذ فيها موقعها من الأهمية والدراسة وطرق النظر والتحليل، وتصيب جميعها الاهتمام من وجهتي: الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة من حيث

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 110.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 109.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 110.

التصرف في نظم التراكيب وتغير مواقع الأساليب لغايات أدائية تعبيرية تعتمد الانحراف عن الأصل في سبيل تحقيق أغراض خاصة من السياق، فحدوث المغايرة النظمية مرتبط بمقاصد المتكلم وغايات التجاوز الحاضرة على مستوى البنية النصية الخارجية، ولا خفاء في أن اللغة تعتمد على القواعد والمعايير النحوية في بناء تراكيبها، ولطالما عدت الخروج عنها انحرافاً عن نظمها ونظامها، إلا أنه قد تنتج عن هذا الخروج نماذج تفتح على أوجه كثيرة من الدلالة والإبداع.

وابن سنان - على غرار بقية البلاغيين - أحد المتطرقين للظاهرة بوصفها معياراً يقيد المتكلم في بنائه النصي ويستدعي منه مراعاة كثير من قواعد التركيب ويدعوه إلى التخلي عن بعضها في سبيل الإبداع النصي أو الإبراز الجمالي للخصائص اللغوية، وعلى ذلك جاءت إشارة الخفاجي للظاهرة ليس بوصفها حفاظاً على ترتيب العربية وعناصرها لتقديم المبتدأ على الخبر أو تأخيرها..، بل بالنظر إلى المغايرة المقصودة لخلق تصور مجازي يتخطى البنية السطحية إلى البحث في البنية العميقة انطلاقاً من حرية المـ<sup>1</sup> خاطب المقيدة بسياق التخاطب.

وتتأسس هذه الظاهرة التركيبية وما شابهها عند الخفاجي على عناصر التأليف وما ينفرد به يقول: "ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد به، ونقول: إن أحد الأصول في حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه"<sup>1</sup>، وهي البداية التمهيدية لأهم فنون البلاغة في استعمالاتها الحقيقية كالتقديم والتأخير والحشو والمعاذلة والقلب التي تتعلق بالرتب النصية.

وتأسيساً على ما سبق من دراسة اللفظ يبدأ الخفاجي البحث في علاقة ذلك بتأليف الكلام في موضعين من الكتاب:

أولاً: وضع الألفاظ موضعها.

ثانياً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب.

وكلا الموضعين مراعاة لمواقع الترتيب اللفظي.

ولا يختلف تصنيف الخفاجي للظاهرة عما تعرف به في الدرس الحديث الذي يصطلح عليها بمصطلح (إعادة الترتيب) التي تنبني على حضور البنية النصية العميقة من خلال المكونات النصية

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 127.

الظاهرة على مستوى الخطاب وفق ترتيب منظم، لا يمكن الخروج عنه إلا لدلالات وأغراض معينة وواضحة.

وقد عالجت الدراسات الحديثة ظاهرة التقديم والتأخير من عدّة مستويات وتعدّدت الآراء في أغراضها بين العناية والاهتمام، وبين تنبيه المخاطب أو تأكيد الكلام ومقدرة المبدع، وكلّها جوانب اعتنت بها الدراسة الأسلوبية التي حاولت استنطاق أبعاد النص الجمالية عند كشف الدلالات في الأغراض البلاغية، وقد يحدث أن تتحقق بعض التجاوزات اللغوية داخل النص جماليات إبداعية تعرب عن الفصاحة الشديدة التي قد تتجاوز ما تحقّقه القواعد من جماليات الالتزام والتمكّن داخل النص الإبداعي<sup>1</sup>.

والقضية وإن كانت عدولا عن قواعد التركيب إلا أنّها عدول مقنن خاضع لشروط يتقدمها اعتماد المعنى لدى المتلقي، وهذا يستلزم منه حسن الوضع والتأليف والتركيب فلمخالفة في رتب التركيب أمر جائز إذا كان المعنى مقبولا مع أمن اللبس وتحقق الضرورة الداعية للخروج عن الرتب النحوية المحفوظة للوظائف النحوية<sup>2</sup>، وهذا ما قصده ابن سنان عند اشتراطه خلو الجمل من التقديم والتأخير الذي يخالف أوضاع العربية وقواعدها فقال: "فمن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبهها"<sup>3</sup> وجعل لهذا التقديم والتأخير المخالف للقواعد والمفسد للمعاني شواهد كثيرة ذكرت في الكتب العربية نحوها وبلاغتها، ومن الحالات التي أشار إليها ابن سنان:

### 1. الفصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه:

ومثّل لهذا بقول الفرزدق في مدح إبراهيم بن اسماعيل خال هشام بن عبد الملك:  
وما مثله في الناس إلاّ مملكا \*\*\* أبوّ أهّ حيّ أبوه يقاربه<sup>4</sup>.

عدّ ابن سنان هذا البيت مما فقد الفصاحة بسبب الإبهام والغموض في دلالاته وأرجع ذلك إلى تركيز الشاعر على المعنى وإهمال اللفظ وترتيبه وإلى سوء التأليف فتبع عنه اضطراب المعنى عدا عن

<sup>1</sup> ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 332 وما بعدها.

<sup>2</sup> ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة "دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية"، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2005م، ص 147.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 128.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 128.

افتقاده للقيم الشعرية بسبب خروجه إلى تكلف بعيدا عن بساطة الطبع وحسن الذوق وقد عابه أغلب علماء العربية واستشهدوا به على فساد المعنى وجعلوه أسوأ الضرورات التي قد يلجأ إليها الشاعر.

وليس هذا رأي ابن سنان وحده بل رأي طائفة من اللغويين الذين رَووا صحة المعنى فيه واضطراب قائله<sup>1</sup>، ويرجع السبب إلى:

- 1- الفصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بكلمة (حي).
  - 2- الفصل بين المبتدأ في صدر البيت (مثل) والخبر في كلمة (حي) بعبارة (إلا مملكا أبو أمه).
  - 3- الفصل بين الصفة في جملة (يقاربه) والموصوف (حي) بكلمة (أبوه).
  - 4- تقديم المستثنى في قوله (مملكا) على المستثنى منه وهو (حي يقاربه).
- وعليه فالتعقيد الحاصل على وجهين:

1/معنوي: بسبب فساد المعنى، وعدم بيان القصد.

2/لفظي: بسبب سوء الاختيار، والتأخير والتقديم والفصل المخل بالنظم وسوء العبارة.

ومن محاولات التبرير أيضا على ما ذهب إليه في رفض هذا البيت ما ذكره إبراهيم أنيس) يقول: "أست ترى معي أن المعاني قد تزاومت في ذهن (الفرزدق) فتزاحمت الألفاظ واختلط بعضها ببعض، بينما الشاعر في شغل عنها وقد تملكته العاطفة، وسيطرت عليه الفكرة، فلم يعبأ بنظام الكلمات على النحو المألوف للناس؟ ألسنا نبالغ إذن حين نقرر أن الشاعر يفر من كل ما هو مألوف معهود، محلقا في سماء الخيال، لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعاني، فإذا سيطرت عليه الصورة سيطرة تامة فقد يسوق لنا مثل هذا النظام الغريب الذي نراه في بيت الفرزدق"<sup>2</sup>، وإلى مثل هذا أشار كثير من الباحثين<sup>3</sup>.

وأدخل ابن الأثير هذا الضرب من الشواهد في باب (تقديم ما الأولى به التأخير)، يقول: "وقد استعمل الفرزدق من التعاضل كأنه كان يقصد ذلك ويتعمده، لأن مثله لا يجيء إلا متكلفا مقصودا، وإلا فإذا ترك مؤلف الكلام نفسه تجري على سجيته وطبعها

ينظر، عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 206، 207، وينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي

<sup>1</sup> العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري ص 214، 215.

<sup>2</sup> إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 337.

<sup>3</sup> ينظر، فهد سالم خليل الراشد، الظواهر النحوية في شعر الفرزدق، دار الجائزة، الجزائر، ط1، 2001م، ص 156.

في الاسترسال لم يعرض له شيء من هذا التعقيد (...) ذهب المراد به (...) واعلم أنّ هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة، لأنّ الفصاحة هي الظهور والبيان وهذا عارٍ عن هذا الوصف<sup>1</sup>. فالمعنى الذي قصد الشاعر أن يثبته معنى بسيط جدا هو أنّ هذا الممدوح لا يشبهه أحد على الإطلاق في صفاته وفضائله إلا ابن أخته، ولكنه أساء النظم والتركيب.

## 2- تأخير الفاعل، وتأخير شبه الجملة:

جفخت وهم لا يخفون بها بهم<sup>\*\*\*</sup> شيم على الحسب الأغر دليل<sup>2</sup>.  
 "تأخير فاعل الفعل جفخ وهو "شيم"، والفصل بينهما بقوله: وهم لا يخفون بها بهم (...)، وتأخير شبه الجملة "بها" أدى إلى تمزيق أوصال النص من جهة، كما أدى أيضا إلى صعوبة النطق بشبهي الجملة المتجاورين قسرا والمشاركين ببعض المكونات الصوتية (...). من جهة أخرى، الأمر الذي إلى خفض منسوب الفصاحة، أو الإطاحة به في هذا النص<sup>3</sup>  
 -تقديم الفاعل وحذف الفعل:

ضرب ابن سنان مثالا عن سوء الترتيب النظمي داخل البيت الشعري، وإشارته محاولة لبيان عدة أسباب اشتركت في تعقيد البيت لفظا ومعنى كقول الشاعر<sup>4</sup>:  
 صددت فأطولت الصدود وقلما<sup>\*\*\*</sup> وصال على طول الصدود يدوم.  
 يقول: "يريد: يدوم وصالٌ على طول الصدود"<sup>5</sup> فتكون وصال فاعل مرفوع لفعل محذوف. والحقيقة أنّ البيت محل خلاف بين النحاة، فذهب بسيبويه إلى التقدير فيها بقوله: في باب ما يحتمل من الشعر: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنّه مستقيم ليس فيه نقص، وإنما الكلام (...) وقل ما يدوم وصال"<sup>6</sup>  
 وزاد سيبويه (ت 180هـ) على ذلك بأن أرجع حالات إعراب وصال إلى عدة أوجه يقول:  
 "وفيه تقديم "وصال" وهو الفاعل على فعله، وهو "يدوم" لأنّ "قل" هنا كافة ومكفوفة بما تعمل

<sup>1</sup> ابن الأثير، المثل السائر، الجزء الثاني، ص 28.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 129.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 216.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 129.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 129.

<sup>6</sup> سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 31.



في الفاعل، وجعله بعضهم فاعل لفعل مقدر قبله، أي قل وصال، وبعضهم جعل "ما" بعد "قل" زائدة لا كافة فارتفع بها الفاعل<sup>1</sup>.

وعضد ابن هشام (761هـ) رأي سيويه في اعتبار ذلك من ضرورات الشعر، قال: "فقال سيويه: ضرورة فليل: وجه الضرورة أن حقه أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها فعلا مقدرًا، وأن (وصال) مرتفع (بيدوم) محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقيل وجهها أنه قدم الفاعل، ورده (ابن السيد) بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية (...). وزعم (المبرد) أن (ما) زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة<sup>2</sup>.

فالاختلاف حول تقدير إعراب الكلمة وحده اختلاف في درجات تقبل البيت، يضاف إلى ذلك ما اكتنفه من تكرار صوتي، فتكررت (ص: أربع مرات)، و(ط: مرتين)، و(الذال: سبع مرات) ولاشك في أن صعوبة النطق بصوتين مفخمين كالصا والطاق يحتاج إلى بذل جهد وتركيز وثقل في الأداء، بالمقارنة مع صوت (الذال) المرقق "ومن المقرر في ميدان الدرس الصوتي أن الأصوات المتجاورة يؤثر بعضها في بعض بحيث يتأثر الصوت الضعيف، وهو صوت الذال المرقق هنا، بالصوت القوي، وهو صوت الصا المفخم، مما يؤدي إلى قلب الصوت المرقق إلى مقابله المفخم، وذلك بهدف تحقيق نوع من التماثل (...). بين الأصوات المتجاورة"<sup>3</sup>.

وهذا يعني أن الأصوات المشكلة للبنى اللغوية قد جاءت مفخمة على نحو فونيمي ألوفوني سبب مشقة في النطق<sup>4</sup>، فلا يتعلق الأمر حينها بما جعله (ابن سنان) تقديمًا أو تأخيرًا، فيكون الشاهد الإعرابي على حسب النحاة موضع حذف أو فصل لا موضع تقديم وتأخير.

#### 4- تأخير الخبر وفساد النظم:

ويظهر هذا في قول المتنبي:

<sup>1</sup> سيويه، الكتاب، الجزء الأول، الجزء الأول، ص 31.

<sup>2</sup> ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ص 252.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 217.

<sup>4</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 217.

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه\*\*\* بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه<sup>1</sup>.  
لأنّ تقديره: "وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاه طاسمه، ففصل وقدم وأخر"<sup>2</sup>، فقد أّخر الشاعر  
الخبر في قوله (بأن تسعدا) وقدم جملة (أشجاه طاسمه)، الأمر الذي أغمض المعنى أكثر نتيجة  
حشد الألفاظ في البيت فاختلط الترتيب وتعقد اللفظ والتبس المعنى نتيجة المفردات المتقابلة

صوتياً: كالربع ← والدمع

أشجاه ← أشفاه

طاسمه ← ساجمه

إن الناظر لهذه الألفاظ يلحظ التعقيد الحاصل في بنيتها وفساد النظم فيها، خاصة حين فصل  
الشاعر بين الباء ومتعلقها بخبر الابتداء، فقدم وأّخر، وغلب الاهتمام بالمعنى على حساب اللفظ  
وترتيبه.

#### 5- الفصل بين الاسم المعطوف والمعطوف عليه:

المجد أخسر والمكارم صفقة\*\*\* من أن يعيش لها الهمام الأروع<sup>3</sup>.

يقول ابن سنان: "فجار هذا المجرى، وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول، وتقديره:  
المجد والمكارم أخسر صفقة"<sup>4</sup> ويقصد الفصل بين "أخسر" و"صفقة" والثانية منصوبة الأولى، وهي  
منها محل الصلة من الموصول<sup>5</sup>.

تلك بعض المواضع التي أفردتها ابن سنان للاستدلال على غياب الفصاحة في بعض شواهد  
العربية كخروج أغراض التقديم والتأخير عن مقاصدها ففسد المعنى وارتبك نظم التأليف بسبب  
سوء اختيار الألفاظ اللازمة والتحلي بسلطة الضرورة الشعرية ذريعة لذلك.

#### رابعا: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 130.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 130.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 128.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 128.

<sup>5</sup> ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق عبد الواحد شعلان، ص 154.

إذا ما أعدنا النظر في شواهد الوجه الثاني من حديث ابن سنان لاحظنا اهتمامه الكبير بضرورة حصول التناسب والترتيب داخل النص، كل في موضعه يقول: "حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدما وإلى المؤخر مؤخرا"<sup>1</sup>، فتخالف هذه الصيغة ما وسمت بها الوجوه الأولى من سوء اختيار ونظم إلى ضرورة تحصيل المناسبة التركيبية شكلا ومعنى، وذلك من خلال تحقيق البعد التوزيعي داخل النص<sup>2</sup>، ويمثل الخفاجي لذلك بقوله<sup>3</sup>:

قلبي وطرفي منك هذا في حمى\*\*\* قيظ وهذا في رياض ربيع

يقول: "فإنه لما قدّم قلبي وجب أن يقدم وصفه بأنّه في حمى قيظ، فلو كان قال: طرفي وقلبي منك، لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله في رياض ربيع والطرف مقدم"<sup>4</sup> فهذه المراعاة الترتيبية تعكس حرص المتكلم على توخي المناسبة اللفظية والمعنوية معا فيفصح البيت عن مقاصده من خلال بنية الترتيب "وهو ما يكسب النص رونقا وحسنا جعل النقاد يصفونه بحسن الדיباجة، إذ مدار الأمر في هذه الصيغة على حسن الوضع اللفظي"<sup>5</sup>، وبحصول التقارب والترتيب اللفظي تتقارب المعاني على نحو يجعل القارئ يربط الختم بالبدء "وكل هذه الأمور تعتمد كما يبدو على قرائن الربط اللفظي والمعنوي التي تكسب النص سمة أسلوبية مهمة تعرف بالوحدة، ليس على صحيح الطرح الفكري للنص، وإنما على صعيد الصياغة، ودلالات ما وراء الصياغة، وبها يتصف النص بجودة السبك حيث يشتد ارتباط العناصر النصية لما يقوم بينها من تناسب علائقي"<sup>6</sup>، ومثل هذا التناسب تفرضه العلاقات البنيوية والعلائقية القائمة بين المفردات البيت وحسن انتقائها وجودة ترتيبها ونظمها.

### خامسا: التناسب التراتبي في ظاهرة القلب المكاني عند الخفاجي.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 197.

<sup>2</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي - رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث -، ص 288.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 197.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 197.

<sup>5</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي - رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث -، ص 289.

<sup>6</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي - رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث -، ص 289.

يتجه الخفاجي إلى إنكار هذه الظاهرة في كلام العرب كونها تفسد المعنى وتغيّره بسبب تبادل المفردات داخل البنى النحوية وتغيّر المقصود، فقانون القلب عند البلاغيين من حيث هو خاص بالألفاظ بعيد عن الإبدال الصوتي الذي عُرِف عند النحاة - ظاهرة تعكس المعنى وتبدله لذلك يقول عنها: "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون مقلوبا، يفسد المعنى ويصرفه عن وجهه"<sup>1</sup> وتتباين الرؤية لهذه الظاهرة بين اللغويين والبلاغيين في اختصاص إحداها باستبدال الأصوات وتعلّق الثانية بتبدل الألفاظ داخل التركيب ليكون وجه التلاقي بين الجانبين حاضرا في مراعاة الجانب المعنوي والدلالة داخل النص<sup>2</sup>.

وأكثر ما تتعلق به ظاهرة القلب التركيب لما في الجملة من تقديم وتأخير فيعكس بذلك نشاطا لغويا تستوعبه عملية الإعراب "الذي يمنح الكلمة حرية الحركة داخل السياق مع احتفاظها برتبتها"<sup>3</sup>، وتراوحت الآراء حول هذه الظاهرة بين التأييد والرفض والتوسط في الأخذ حسب السياق المعطى، وتندرج آراء الخفاجي ضمن الفئة التي رفضت تداول الظاهرة في كلام العرب شعره ونثره لما فيها من إغماض للمعنى وإفساده وإحداث اللبس في دلالاته، وهذا مناف لما تنشده الفصاحة من الوضوح والبيان.

والحقيقة أنّ القلب ظاهرة من أهم الظواهر التركيبية التي تنتج عن عملية الترتيب اللفظي للمفردات، فيعمد إليها المتكلم لأجل تحسين أوجه الكلام وهذا هو الأمر الذي عزا كثيرا من الدارسين إلى النظر للظاهرة على أنّها ذات بعدين:

1- لفظي: معنى بقلب مواضع اللفظ فقط قصد التكلف والتععيد.

2- معنوي: لأنّ قبولها مشروط بموافقة المعنى وبيانه.

وعلى ذلك يكون البعد اللفظي الأول مواز في مفهومه الرتبة غير المحفوظة إذ فيه "يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقلّمه، أو إلى ما حقه التأخير فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس"<sup>4</sup>، ويكون البعد المعنوي أكثر علاقة بالمعنى الذي يتعلق بالمؤلف والذي

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص197.

<sup>2</sup> ينظر، عيد محمد شبايك، القلب عند البلاغيين والنحاة، دار حراء، القاهرة، ط1، 1998م، ص 16-25.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص24.

<sup>4</sup> خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق -دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر-، عالم المعرفة، جّدّة، ط1، 1984م، ص88.

يرد كلامه موافقا للترتيب النفسي ولو كان مقلوبا على مستوى البنية التركيبية وهذا راجع لتعلق الترتيب بآثار المعاني في النفس<sup>1</sup>.

يذهب كثير من الباحثين إلى عدّ ابن سنان من المناهضين لتيار إيراد ظاهرة القلب في الكلام وهذا صحيح فقط إذا كان بالموضع فساد للمعنى وخروج عما تتطلبه فصاحة الكلام؛ فالقلب عنده إذا إما أن يكون مردودا لمخالفته معايير السلامة اللغوية وإما أن يكون مقبولا وهو في هذه الحالة ليس قلبا يقدر ما هو مبالغة من الشاعر في شعره ومخالفة في رتب ألفاظه، ومن الشواهد الدالة على خلو التركيب من الفصاحة قول الشاعر<sup>2</sup>:

فلو أني شهدت أبا سعاد \*\*\* غداة غدا لمهجتته يفوق  
فديت بنفسه نفسي ومالي \*\*\* وما آلوك إلا ما أطيع.

فهو يريد أن يقول فديت نفسه بنفسه فقلب المعنى المراد والسبب هو انشغاله بإقامة الوزن وتحقيق التناغم الصوتي بين لفظتي (نفسى، ومالي) فأضاف الجر في الثاني والصحيح الأول لذلك حملة بعض المحدثين على التعويض بسبب ذلك، أو قصروا القلب على المعنى والجملة والأحكام النحوية<sup>3</sup>، ومنهم من جعل القلب في البيت متعلقا بخطأ الرواة، ويرجع آخر السبب في هذا القلب إلى كون البيت - في معناه - يشي بالمفاجأة التي تجعل الشاعر في موقف تعجب واستغراب ودهشة انعكست على لفظه وهذا راجع لأثر التعبير عليه<sup>4</sup>.

وعلى الرغم من كثرة ما وجه لهذا البيت من تخطئة إلا أنه واضح المعنى فصيح المبني لا يقع به لبس للقارئ ولا يؤول به إلى غير مقصود المتكلم لأن القلب ما هو إلا استعمال اللغة من طرف شاعر يبرع في تحويرها وتصويبها بعيدا عن قواعد اللغة ونظامها، ومن شواهد ذلك عند الخفاجي أيضا قول الشاعر<sup>5</sup>:

كانت فريضة ما تقول كما \*\*\* كان الزناء فريضة الرجم  
وقال: "وإنما الرجم فريضة الزناء"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م، ص49.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص130.

<sup>3</sup> ينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمّار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م، ص14.

<sup>4</sup> ينظر، عيد محمد شبايك، القلب عند البلاغيين والنحاة، ص27.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص131.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص131.

يرى الدارسون أن خروج الشاعر في هذا البيت عن الترتيب اللفظي المناسب لأداء معنى معين يرجع إلى تهاون الشاعر في التعبير ما دام اللبس غير حاصل في المعنى، فتوسع في تعبيره وخرج عن المؤلف اللغة حتى تحقيق هدفه<sup>1</sup>.

والمتتبع لأمثلة (الخفاجي) يجده غير رافض للظاهرة إلا في الموضوع الذي التبس فيه المعنى، لكن بقية المواضع له تثبت استحسانه لها.

وإذا ما لاحظنا البيت السابق جيدا وجدنا ابن سنان يجعله من المقلوب وذلك لاعتبارات عروضية أو تركيبية إضافة إلى "مدّ بنية المقصور" زنا"، حيث استعمله الشاعر اسما ممدودا، بعد أن أضاف إلى آخره صوت الهمزة هكذا: الزناء<sup>2</sup> وهو أمر رفضه فصاحة ابن سنان في لفظها وتأليفها، وهذا ما أضعف البيت وجعله مقلوبا عنده.

وقد لجأ الخفاجي إلى إثبات ما ورد من هذا الأسلوب في لغة القرآن جريا على مذهب الفراء (207هـ)<sup>3</sup>، الذي أكد حضوره في النص القرآني وضرب على ذلك شاهدين منهما قوله تعالى: ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ [سورة القصص: 76] وتوجه إلى تأويل الآية بقوله: "وإنما المراد والله أعلم أن مفاتيح كنوز بالعصبة أي تميلها من ثقلها، وقد ذكر هذا الفراء وغيره<sup>4</sup> الذي أقر بوجود الظاهرة في القرآن مطلقا ولم يجزها في الشعر إلا بما تستدعيه الضرورة.

ومن المواضع التي تقبل فيها ابن سنان التجاوز الحاصل بأسلوب القلب قول المتنبّي<sup>5</sup>:

نحن ركبٌ ملجئٌ في زي ناسٍ \*\*\* فوق طير لها شخوص الجمال.

وأورد ابن سنان رأي (ابن جني) الذي قدر البيت بقوله: "نحن ركب من الأنس في زي الجن فوق جمال لها شخوص طير، وهذا عندي تعسف من (أبي الفتح) لا تقود إليه ضرورة. ومراد (أبي الطيب) المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء، فيقول: "نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك وقلة فرقنا فيها إلا أننا في زي الإنس وهم على الحقيقة كذلك، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن شخوصها شخوص جمال، ولا شك أيضا في ذلك"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، عيد محمد شبايك، القلب عند اللغويين والنحاة، ص30، وينظر، عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص150.

<sup>2</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص221.

<sup>3</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص132.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص132.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص132.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص132.

والمقصود أن السياق المطروح على هذا النحو من الترتيب هو المعنى الحقيقي الذي أراد الشاعر ملامسة أذن السامع به لتقع له التجاوزات التي شحنت بها عبارات النص ودلالاته، كي تعرب عن هيئة معينة بعيدا عن مراعاة الضرورة أو الوزن أو القافية، ولو ورد البيت على الترتيب لما لاحظنا الحالة الشعورية التي تكبّدت الشاعر وأفصحت عن حاله بطابع مجازي يقود إلى الحقيقة واليقين. وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن أسلوب القلب قد احتل مكانه في فصاحة الخفاجي لما له من قيمة بارزة داخل النص في لفظه ومعناه فهو "ذروة أشكال التقديم

والتأخير، لأنه لا يكتفي فيه بتغيير مواقع عناصر الجملة، أو التبادل بينها، بل يضاف إلى ذلك التداخل المعنوي بين مفردات التركيب المقلوب، وبالتالي تغيير الحكم الإعرابي لكل مفردة، لأن الإعراب فرع المعنى، لهذا عدّ السيوطي القلب نوعاً من المجاز اللغوي"<sup>1</sup>.

وعلى ذلك فتصنيف ابن سنان للظاهرة في باب "وضع الألفاظ موضعها" هو إدراك تام لعلاقة هذا الأسلوب بالمجاز اللغوي، إذ تقدمت عليه قضية التقديم والتأخير وتلته قضية الاستعارة، وهذا تأكيد على كون (القلب) أسلوباً انحرافياً تركيبياً يتبنى عدة صيغ ووسائل تتجاوز الترتيب القاعدي إلى تحقيق مقتضى حال المخاطب، يضاف إلى ذلك أن الدراسات البلاغية الحديثة تعلّم من "الصور الموجهة إلى الجمهور لجذب انتباه المتلقي عن طريق القلب المعنوي الذي يحدث تغييراً حاداً في ترتيب عناصر البنية السطحية، ويتبعه اهتزاز في شبكة العلاقات والمعاني المنظمة المستقرة في الذهن، وذلك يدفع المتلقي إلى محاولة إعادة الانتظام والاستقرار إلى البنية السطحية، وإلى شبكة المعاني والعلاقات الذهنية عن طريق استحضار البنية العميقة المثالية، وفي أثناء ذلك يتوصل المتلقي إلى الفرض الذي دفع المبدع لكي يعدل بالبنية السطحية عن مقتضى الظاهر"<sup>2</sup>، لكن القلب والفصل والتقديم والتأخير ظواهر لا تقود دوماً إلى التععيد والإخلال بشروط الصياغة اللغوية الصحيحة أو الخروج عن آليات الفصاحة فهي ظواهر تخضع لشروط متعلقة بالصياغة ومرحلة إنشاء الخطاب تراعى فيها أغراض المتكلم وأحوال المخاطب وسياقات الحال.

<sup>1</sup> أسامة البحيري، البنية المتحولة في البلاغة العربية، تقدم محمد عبد المطلب، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009م، ص200.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص200.

## سادسا: ظاهرة الاعتراض/ الحشو عند ابن سنان الخفاجي:

من قضايا التناسب التركيبي في درس ابن سنان الخفاجي ظاهرة الحشو التي تعنى بالمخالفة التركيبية داخل السياق لأجل إصلاح الوزن أو مراعاة القافية لتحتل موقعا داخل السياق قد تتقبله المفردات الأخرى أو لا، فلا تتضح المقاصد وتدرك المعاني بعدها بسبب هذا التدخل.

وفي محاولة ابن سنان لبيان مفهوم هذه الظاهرة التركيبية ووصف أحوال نلاحظ التداخل الحاصل بينها وبين ظاهرة الاعتراض في النحو وهو ما سنحدو به من وصف في هذا المجال معتمدين في ذلك على ما أورده المؤلف من آراء وتعصيда بتسمية الظاهرة اعتراضا بالاستناد على ما ذكره صفي الدين الحلبي في هذا المجال<sup>1</sup>، حيث اصطلح على مفهوم الحشو المؤثر في الكلام حسنا بلفظ (الاعتراض)، أو الجملة الاعتراضية التي تقف في حدود الخطاب وتقطع أفكار القارئ للشرح أو التعقيب أو الاستدراك، ثم تعيد وصلها بعد أن تؤدي غرضها، فجعل الغرض من الاعتراض الزيادة في المعنى وتمامه، أما الغرض من الحشو فهو إقامة الوزن فقط، لذلك فالحشو الذي يقع لفائدة هو "حشو وظيفي" يضيفي على النص بعدا جماليا وكسرا في توقعات القارئ.

يقول الخفاجي في تقرير معنى الظاهرة: "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا تقع الكلمة حشوا، وأصل الحشو أن يكون المقصود بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان الكلام منظوما، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منشورا من غير معنى تفيده أكثر من ذلك"<sup>2</sup> فالواضح أن المقصود هو ما تدخل من ألفاظ وعبارات في سياق الكلام لأغراض معينة، فيحوي النص عناصر لغوية تخرج بالقارئ عن مضمونه، لكن سرعان ما تعيده إليه وبها يستقيم الكلام وتحقق المقاصد.

أما عن أقسام هذه الظاهرة فيذكر ما يصح وما لا يصح فيقول: "وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين: إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيرا لولاها لم يكن يؤثر أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه، وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين، أحدهما: أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسنا وطلاوة، والآخر: أن تؤثر في الكلام نقصا وفي المعنى

ينظر، صفي الدين الحلبي، شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق نسيب نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)،

1981م، 320، 321.

2 ابن سنان، سر الفصاحة، ص 158.



فسادا، والقسمان مذمومان والآخر هو المحمود، وهو أن تفيد فائدة مختارة، ولكل من ذلك مثال<sup>1</sup>.

والذي لا غبار عليه هو التناقض الحاصل في قول الخفاجي: فكيف يجمع بين ما يؤثر في الكلام ثم يجعل أحد قسميه غير المفيد؟ وكان له أن يضمه إلى القسم الثاني، وهذا في الأصل خلط بين ظاهرتي: الاعتراض والحشو.

فلاعتراض: ما تدخل في سياق الكلام شعره أو نثره فأفصح عن معان زائدة لا يتم المعنى إلا بها مع إمكانية حذفه من السياق وتام المعنى به.

أما الحشو: فهو الزيادة المثقلة على السياق لتجاوزها المقصود ومبالغتها في الطرح.

ويمكن إعادة طرح الخفاجي على وصفين هما:

1/ تأثير الكلمة في الكلام وإضافتها على مستوى اللفظ والمعنى (اعتراض).

2/ فساد المعنى والتأثير في الكلام (حشو).

ومثل هذه القضايا يمكن أن تتدخل فيما يصطلح عليه بمفهوم ما يستلزمه الحوار (الاستلزام الحوارية) حين يعتمد المتكلم إلى إضافة ما يعلل به قيمة الخطاب كماً أو كيفاً مراعاة لمبدأ المناسبة اللفظية والمعنوية، فتجتمع في الظاهرة قاعدتان تخدمان السياق هما<sup>2</sup>:

\* قاعدة الكمية: تنص على نقصان مساهمة المتخاطبين بالقدر الكافي دون زيادة.

\* قاعدة المناسبة: التي تشترط أن تكون المساهمة في الحديث مناسبة للمقام [اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع].

ويمكن إضافة قاعدة ثالثة (قاعدة النوعية) التي تنص على أن تكون مساهمة المتخاطبين متصفة بالصحة. وهي قواعد تصلح أن تتوافق مع الظاهرة المقصودة لأن الاعتراض في الكلام لا يتحقق إلا لعدة أسباب منها<sup>3</sup>:

- تعديل الترتيب التناسبي بين اللفظ والمعنى.

- إضافة معان خاصة للمعنى الأصلي، من خلال تحقق مبدأ التعاون.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص158

ينظر، علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة-دراسة دلالية ومعجم سياقي-، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، ص92.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص9، 10.

فإضافة لفظة في سياق الجملة غرضه: - تعديل التركيب والوزن.

- إضافة أغراض خاصة للسياق.

وغالبا ما تخرج حوارات الناس عن الالتزام المطلق بهذه القواعد لأجل إثارة اهتمام أو تبليغ غرض معين. ومثال ذلك قول الشاعر<sup>1</sup>:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب \*\*\* يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا.

لفظة (وحاشاك) وردت في السياق لعدة أغراض أولها تعديل الوزن وإقامة القافية وتناسبها وثانيها التآدب في الكلام مع الممدوح، يقول ابن سنان: "لأنّ حاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلّا لكمال الوزن، لأنّك إذا قلت احتقار مجرب يرى كلّ ما فيها فانيا كان كلاما صحيحا مستقيما، فقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاءً حسنا للممدوح في موضعه"<sup>2</sup>.

وهذا اعتراض يمكن إلغاؤه من الكلام فيستقيم به المعنى وهو ما يتقابل مع خواص التركيب الحواري عند (غرايس) "فالاستلزام يمكن إلغاؤه، الاستلزام متصل بالمعنى الدلالي لما يقال، الاستلزام متغير، الاستلزام يمكن تقديره"<sup>3</sup>.

وبالربط مع ما تقدّم من أفعال نجد في قوله (حاشاك) إحالة على ما تقدم في أول البيت (تحتقر الدنيا احتقار مجرب) وتلخيصاً لما عاملها بها صاحبها من الترفع عن دنياه.

\* الفصل بين إنّ واسمها وخبرها:

وهو الأمر أيضا في قول الشاعر:

إنّ الثمانين وبُلمغتها \*\*\* وقد أحوجت سمعي إلى ترجمان.

فجملة (وبلغتها) اعتراض حواري تحقق به تناسب الوزن والقافية على الرغم من صحة معنى البيت بحذفها، إضافة إلى مراعاة سنّ وتكريم المخاطب ببلوغه سن الثمانين، وجملة "وبلغتها" جملة معترضة بين اسم إنّ وخبرها، و"الواو" واو الاعتراض، يقول ابن سنان: "لأنّ وبلغتها تجري مجرى وحاشاك في الفائدة، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حدّ ما قلناه في البيت الأول، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود ب(حاشاك) و(بلغتها) في هذين الموضعين"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص158.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 158.

<sup>3</sup> علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة-دراسة دلالية ومعجم سياقي، ص10.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص158.

ولو أمعنا النظر فيما ورد من سياقات الاعتراض في الكلام بما يستلزمه السياق للاحظنا أن ما أضيف من ذلك ولاقى قبولا لدى ابن سنان يشكل جملا تامة استقامت بها المعاني وهو الأمر الذي تبين أكثر في قول المتنبي<sup>1</sup>:

نَهَبَتْ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَّيْتَهُ<sup>2</sup> \*\*\* لَهُنَّتِ الدُّنْيَا - بَأْنِكَ خَالِد.

فجريان الاعتراض في السياق أمر لم يُق الخفاجي في بداية الأمر "لأنّ قوله: لهنت الدنيا بمنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم دونه، ولو استوى له أن يقول: نهبّت من الأعمار ما لو حويته لخلدت في الدنيا لكان المعنى مستقيما"<sup>2</sup> لكن الخفاجي استدرك الأمر بتقبل السياق الحوارى كما اختاره الشاعر لأجل غاية أخرى تضاف إلى المعنى وهي تحقيق الوزن وصحته باختيار ما يناسبه من ألفاظ يقول: "لكنّه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله "هنت الدنيا" فأتى بزيادة من المدح وفضلة من التقريظ والوصف لا خفاء بحسن موقعها، فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار"<sup>3</sup>.

وعليه فقد تحققت استلزامات الحوار في وزنها ولفظها ومعناها الذي تحقق في صيغ المدح التي لم تكن لتستقيم للشاعر ومراعاته لمقام المخاطب لو لم تكن على هذا النحو من الحشو في الكلام وفيه أغراض المدح<sup>4</sup>:

- 1- مدح المخاطب ومراعاة مقامه بوصفه ناهب أعمار لا أموال.
- 2- مدح في كثرة قتل الأرواح بما يؤهله لأن يخلد بعدهم (لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا).
- 3- مدح بصلاح أهل الدنيا لو تحقق له الخلود (هنت الدنيا).
- 4- مدح بعدم الظلم، وسرور أهل دنياه به.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة ص 159.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 159.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 159.

<sup>4</sup> جاء في الشرح: ففيه: "قال الواحدي: هذا من احسن ما مدح به الملك، وهو مديح موجه ذو وجهين وذلك لأنه مدح في المصراع الأول بالشجاعة وكثرة القتل، فقال: نهبّت من أعمار الأعداء بقتلهم ما لو عشته لكانت الدنيا مهذأة ببقائك فيها لخلدا، وهذا الوجه الثاني من المديح جعله جمالا للدنيا، فتهنأ الدنيا ببقائه فيها، ولو قال ما لو عشته لبقيت خالدا لم يكن المدح موجه. وقال الربيعي: المدح في هذا من وجوه: أحدها: أنه وصفه بمب الاعمار للأموال، الثاني أنه كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم خلد في الدنيا. والثالث نأذبه جعل خلوده صلاحا لأهل الدنيا بقوله: لهذأت الدنيا، والرابع: أن قتلاه لم يكن ظالما في قتلهم؛ لأنه لم يقصد في ذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه، فلذلك قال: لهذأت الدنيا، أي: أهل الدنيا: ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق: عبد الواحد شعلان، 213، 214.

فكلّها استلزامات حوارية متصلة دلالياً بالمعنى المراد، تعدّدت قراءتها تبعاً للقدرة على تغييرها وتقديرها (حسب وصف بول غرايس)<sup>1</sup> (الفعل الإنجازي "نُحِبْتُ" الدال على فعل (القتل) فهو يمثل حدثاً).

وبالعودة إلى جمل الاعتراض نجدّها (فعلية) لبيان النشاط داخل البنية (حاشاك)، (بلغتها)، (نُحِبْتُ) ذات دلالات قصديّة لفظية وسياقية وبلاغية مختلفة.

وبالرجوع إلى أصل إعراب الجملة فهي جواب شرط متعلق بـ(لو).

أما النوع الثاني من هيئة الاعتراض فيتعلق بذكر مفردات داخل البنية هي حسب ابن سنان من أهم عوامل إضعاف المعنى وبعده عن الفصاحة وإفساد الغرض كقول أبي طيب في البيتين<sup>2</sup>:

ترعرع الملك الأستاذ مكتهلاً\*\* قبل اكتهال أديباً ما قبل تأديب.

وقوله:

فلا فضل فيها للشجاعة والندى\*\*\* وصبر الفتى لولا لقاء شعوب.

فأنكر ابن سنان على المتنبي إيراد لفظة "الأستاذ" في السياق على الرغم من معرفته بأنّها أحبّ الألقاب إلى (كافور) المعني بالمدح، وأنّها ذات معان كثيرة.

والحقيقة أنّه لو تأتّى للمتكلّم أو الشاعر تجاوز هذا الاعتراض في كلامه وإقامة نصه أيّا كان على أساس صلاح الوزن دون مراعاة للمعنى لفعل ذلك، لكن مقاصده تفرض عليه نوعاً من الاستلزامات الخطابية التي تجعله يراوح بين استعمالين مهمين:

1- تناسب الأوزان، 2- مناسبة المعنى للقصد.

ولفظة "الأستاذ" كلمة ليست بعربية، وإنما تقال لصاحب صناعة، كالفقيه والمقرئ والمعلم، وهي لغة أهل العراق<sup>3</sup> "إلاّ أنّ إيرادها بعد لفظة أعلى منها شأنًا ومقامًا يحيل بالمقام السياقي إلى استلزامات حوارية تخرج من أغراض المدح إلى منافاته حسب مقاصد الشاعر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية، ص10.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 160، 162.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، تحقيق عبد الواحد شعلان، ص217.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص161.

البنية السطحية: الملك + الأستاذ ← مدح  
 البنية العميقة: الملك + الأستاذ ← ذم، بناء على عادة المتنبي في ذم (كافور) الذي كان يرفض وصفه بالسواد، فيخاطبه المتنبي بصيغة مدح.  
 فهو استلزام متصل بالمعنى الدلالي لما يقال، والأصل أن لفظة (الأستاذ) بدل (اشتمال) للملك وكان في مقدور الشاعر مراعاة السياق لو أراد إقامة غرض البيت على المدح فهو حشو "يؤثر في المعنى نقصا وفي الغرض فساد"<sup>1</sup>.

أما لفظة (الندى) في البيت الثاني فقد علّما ابن سنان من الحشو الذي أفسد المعنى رابطا في سياق البيت بين (الشجاعة، والصبر، والشعوب "الموت المفرقة" جاعلا اللفظة زائدة على السياق، يقول: "فإن الندى هاهنا حشو يفسد المعنى"<sup>2</sup>، لكن السياق الدلالي يفرض استلزاما ترابطيا بين المترادفات وعلاقتها بالموت: الشجاعة، الصبر، الندى (البذل والعطاء والكرم).

ولا تبدو اللفظة حشوا ولا اعتراضا في البيت، فزيادة على إقامتها للوزن، فهي معطوفة على الشجاعة وعطفت بعدها لفظة (الصبر) وكلّها تجري في سياق واحد وهو أنّ الشجاعة والصبر مما يخلد ذكر الإنسان بهما، وحال ذلك الندى والكرم الذي يهيء لصاحبه تاريخا بفضل ما بناه وشيده وبذله سبيلا لذلك، ولا صحة في شرح الخفاجي لعكس ذلك، يقول الشاعر:

قد يبلغ الرجل الكريم بماله \*\*\* ما ليس يبلغه الشجاع المعدم

فقد أحسن الشاعر تقديم لفظ "الندى" على الصبر وعطفه على (الشجاعة).

والمتتبع لكلام الخفاجي يرى أنّ سبب رفضه هو يفصل بين ما يتقارب في المعاني فالأولى من ناحية الترتيب والسياق قوله: الشجاعة والصبر ثم الندى أو الندى ثم الشجاعة والصبر.

\*الاعتراض غير المؤثر على المعنى بالفائدة:

ومثل هذا الاعتراض لا يكون إلا لتناسب الوزن والقافية ومثال ذلك<sup>3</sup>:

جذبت نداء - غدوة السبت - جذبة \*\*\* فخر صريعا بين أيدي القصائد

يقول ابن سنان: "لأنّ قوله: غدوة السبت حشو لا يحتاج إليه ولا تقع فائدة بذكره، ومن ذا الذي يؤثر أن يعرف اليوم الذي أعطى الممدوح أبا تمام، وأيّ فرق بين أن يقع عطاؤه في يوم

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص160.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص162.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص163.

السبت أو الأحد أو غيرهما من الأيام..<sup>1</sup> فعاب على الشاعر ربطه الكرم الذي جاد به على غيره يوم السبت وغدوته لأن ذلك لا تأثير له على المعنى وعلى السياق، خاصة في قوله (غدوة) من (غدا) إشارة منه إلى الزمان، وهو ما رفضه الخفاجي فكل الأوقات والأيام ذات دلالة واحدة في الإخبار عن المعنى الواحد لدى المتلقي وإن فرق ذلك على المخاطب.

وبالربط مع هذه الفكرة عالج الخفاجي قضية استعمال العرب لمعاني (أصبح وأمسى وأخواتها) في بعض مواضع الحشو التي تخل بالمعنى، تركيزاً منهم على إيراد الدلالة الزمانية يقول: "وما أكثر ما تستعمل أمسى وأصبح وأخواتها في هذا الموضع من الحشو، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة. وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ويعول على النظر من جهته"<sup>2</sup>

وضرب على ذلك مثالا بقولهم: "أصبحنا مغيرين على بني فلان، فإن موقع أصبحنا في هذا الموضع موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم في وقت المساء"<sup>3</sup>، فرفض إيراد (أصبح) للدلالة على التغير كقولهم: أصبح العسل حلواً لكان قوله: أصبح حشواً، لأنه قد أمسى على ذلك. ويفرق الخفاجي في دلالة توظيف أمسى وأصبح وما تبعها ضمن أسلوب الحشو على وجهين، وجه تقوم به الفائدة في الكلام، ووجه تنتفي فيه الفائدة.

فأما الأول: فهو ما خرجت فيه دلالة (أمسى أو أصبح) عن سياقها بتعبير ظاهر السياق كقول بعضهم "أصبحنا مغيرين على بني فلان، فإن موقع أصبحنا في هذا

الموضع موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم في وقت المساء، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِينِهِمْ جُنُودًا﴾ [هود: الآية 67] لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً"<sup>4</sup>.

وأما الثاني: فهو ما تلتزم فيه دلالة (أمسى أو أصبح) دلالة واحدة يكون الغرض بها التكرار والتأكيد "فأما لو قال قائل: أصبح العسل حلواً لكان قوله: أصبح حشواً، لأنه قد أمسى

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 163.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 163.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 163.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 163.

كذلك<sup>1</sup> ويستشهد الخفاجي على هذا بما أورده (الرماني) من تفسير قوله تعالى: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَسِيرِينَ﴾ [المائدة:53] في كتابه المعروف "بالجامع في علم القرآن من إيراد دلالة الصباح إشارة المنزلة من أصبح على أسوأ حال، فذكر الصباح دون إشارة لمعناها الظاهر، وأكد على فائدة توظيف ذلك بما يحمله من دلالة في لغة القرآن.<sup>2</sup> وهذا هو أمر الحشو على حد وصف ابن سنان.

### سابعا - التعاقل والتداخل في مفهوم ابن سنان:

رفض ابن سنان حصول التداخل في الكلام قائلا: "ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضا"<sup>3</sup>، وقد تتعلق المعازلة عند الخفاجي بعدة جوانب صوتية أو نحوية أو دلالية تخرج لها حسب سياق الحال، وما يهمنا هو التركيب النحوي لهذا الأسلوب ومن أمثلته قول أبي تمام:

خان الصفاء أخ خان الزمان أخوا\*\*\* عنه فلم يتخّون جسمه الكمد.

ففي هذا البيت "تداخل صوتي يتمثل في تراكب أصوات الكلمات: خان، وأخ، وخان، وأخا ويتخون، وفيه أيضا تداخل نحوي، حيث إن كلمة "خان" ترتبط بفاعلين هما: "أخ" و "الزمان" وكذلك فإن كلمة "أخ" تأتي فاعلا ومفعولا به"<sup>4</sup>.

وتأسيسا على ذلك فإن تكرار الصوتي في بنيتي (خان وأخ) إضافة إلى التقديم والتأخير في قوله (خان الصفاء أخ) بتقديم المفعول به على الفاعل والتقاء أصوات (الخاء والنون والهمزة) أدى إلى حدوث التداخل في المخارج والكلام خاصة بانحصار ذلك في الشطر الأول ثم إضافة الفعل (يتخون) المزيد عن الأفعال الأولى للشطر الثاني، وعلى ذلك يرفض ابن سنان البيت لأن ألفاظه "يتشبت بعضها ببعض، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشابها، مثل: خان وخان، ويتخون وأخ وأخا فهذا هو حقيقة المعازلة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة ص163.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص163.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص168.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص227.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص168.

ومن أمثلته أيضا قول أبي تمام<sup>1</sup>:

يا يوم شرد يوم لهوي لهوه \*\*\* بصابتي وأذل عزّ تجلدي.

فكر لفظ (اليوم) في المرة الثانية، والتقدير: يا يوم شرد لهوي لهوه، ولم يلزمه ذلك إلا لإصلاح الوزن والقافية فأفسد المعنى، وزاد على ذلك تكرار لفظي لهوي ولهوه مرتين، وقد أثار التقديم والتأخير على البيت فخلط المعاني حيث أخرج الفاعل (لهوه) والتقدير: يا يوم شرد لهوه يوم لهوي، وفي تكرار حروف الواو (4مرات)، والباء (4مرات)، والهاء (4مرات)، والميم (مرتين) مبالغة في التداخل. قال ابن سنان: "أما يوم شرد يوم لهوي لهوه، شديد التعاضل، حتى كأنّه سلسلة"<sup>2</sup>.

وختاما يمكن القول بأن ابن سنان وإن كان بعيدا عن تناول كثير من قضايا المعاني على النحو الذي تعمق فيه البلاغيون، إلا أن كتابه لم يخلُ من بعض الإشارات لمثل ذلك خاصة فيما يرتبط بآليات الفصاحة، ويمكن حصر بعض نتائج هذا الفصل فيما يلي:

\* جاء تركيز الخفاجي من منطلق التمييز بين جيد الكلام والكلمة ورديتها وتعليم آليات الفصاحة للعربي وغير العربي.

\* دعوة الخفاجي الشعراء إلى تجنب كثير من الضرورات الشعرية التي تخالف نظام العربية ونظمها، على الرغم من كونه الشاعر الذي تسلح بها في كثير من شواهد الشعرية الخاصة.

\* تتأسس قضايا التقديم والتأخير والقلب والاعتراض والمعاظلة مع حصول الاتفاق اللفظي والمعنوي بين متكلم وسامع.

\* تتدخل العناصر الصوتية في تحديد كثير من قضايا الصرف والنحو، وهذا يعني حضور العنصر الصوتي في أغلب قضايا الكتاب.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة ص 169.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 169.



## الفصل السادس:

### المعنى وقضايا الدلالة في كتاب سر الفصاحة

أولاً: تصور المعنى عند ابن سنان

ثانياً: دلالة اللفظ على المعنى عند ابن سنان

ثالثاً: مباحث الدلالة والاستعمال في سر الفصاحة

رابعاً: مطابقة الكلام لمقتضى الحال

خامساً: القصديّة التواصليّة عند ابن سنان والتفاعل الخطابي

اهتم الدارسون القدامى بمفهوم العلامة بعلمها دالا على شيء حاضر في الأعيان والأذهان التي تظهر على مستوى الألفاظ، وقد أكد كثير من الباحثين على تطابق تصورات الفكر العربي التراثي مع الفكر اللساني الداعي إلى حضور صورة سمعية (دال) وصورة ذهنية (مدلول)، وفق مرجع يتطلبه المعنى، ومثل هذا الفكر كان حاضرا في آراء ابن سينا (ت427) وأبي حامد الغزالي (ت505) وغيرهم، وقد تأثر ابن سنان بمذهب ابن سينا في كثير من القضايا خاصة تلك المتعلقة بالحديث عن الأصوات والحروف - كما لاحظنا في فصل سابق - والمعنى، ومنها شرحه للعلاقة بين الألفاظ في صورتها الخطية وبين الأفكار الذهنية المجردة، فابتدأ الحديث عن هذا الباب مشيرا إلى صعوبة حصر المعاني المجردة على أكثرها يقول: "أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ، ففسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمرة علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام"<sup>1</sup>

#### أولا: تصور المعنى عند ابن سنان:

وقد أدرك ابن سنان البعد التواصلية للغة خاصة في توضيحه أن الإنسان "يكيفّ تعامله مع الواقع الخارجي من خلال كفاءته العقلية التي تسمح له بابتكار النمط الترميزي الدال وفق التصور الحسي وما يوفره المحيط الاجتماعي من إشارات ورموز ترتبط بعالم الأشياء المحسوسة، وقد أصبح هذا التصور لعالم الأشياء محورا أساسيا في النظرية الدلالية الإحالية التي جاء بها ريتشاردز (Richards.) وأوغدن (ogden) في كتابهما "معنى المعنى"، حيث قدما نظريتهما الدلالية (المثلث الإشاري) التي حددا فيها أركان الدلالة من حيث هي نتاج تفاعل العناصر الآتية:

الرمز: ويدلّ الرمز على الكلمة المنطوقة المكونة من مجموعة أصوات.

الفكرة أو المفهوم: وهو الصورة الذهنية غير اللسانية التي يتصورها الإنسان من خلال الدال فالعلاقة سببية بينهما.

المشار إليه أو المرجع عند غيرهما: هو ما يوجد في الواقع الخارجي وتحيل إليه الفكرة.

وإذا عدنا لابن سنان وجدنا له في كتابه ما يقترب كثيرا مع هذا الطرح الدلالي الحديث حيث ينتقل لإيضاح معادلة حضور التصورات الذهنية في الألفاظ مرفقة بحضور الموجودات

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 233.

الخارجية في العالم وفق تصور فلسفي تقريبي يقضي بحصول نوع من الرؤية يمكن توضيحها بعد إيراد نص الخفاجي الذي يقول عن المعاني "ولها في الوجود أربعة مواضع : الأول: وجودها في أنفسها، والثاني، وجودها في أفهام المتصورين لها، والثالث: وجودها في الألفاظ التي تدل عليها، والرابع: وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه"<sup>1</sup>.

فهذا النص يكشف إدراك ابن سنان لأهمية اللغة في التواصل، حيث يستفيد منها الإنسان في إبداع النظام التواصلية الذي يجعله يتفاعل مع محيطه ، فقدّم لنا تصوّره للدلالة اللغوية أو العلامة اللسانية في تعبيرها عما في الأفهام الذي يعكس ما في العالم الخارجي فكانت تقسيماته للعلامة بأطرافها الأربعة المتفاعلة فيما بينها كالآتي:

1- المعنى الحاضر في النفس. (تفاعل النفس واللغة).

2- المعنى الحاضر في الأفهام (فهم المتلقي).

3- اللفظ دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر. (المعنى المعجمي).

4- الخط دال فقط باعتبارها واسطة تمثيل للملفوظ فهي إشارة لإشارة.

وتفصيل القول فيما سبق أنّ العلامات اللسانية التي تشكل نظام اللغة أثناء التواصل تعكس تفاعل الإنسان مع محيطه، وهو ما يتضح حين ننتقل في عملية عكسية لتصنيف مراتب وجود المعنى عند ابن سنان :

المعنى بمجرّد السماع.

المعنى بإعمال الفكر.

المعنى بالتأويل.

المعنى بالتفسير.

الخط دال على الألفاظ المسموعة حين التواصل، والألفاظ المسموعة دال على المعنى الذي في النفس ويمثل ما في الذهن من تصورات، والتصور ذو دلالة بالنظر لما تحيل إليه في العالم الخارجي ( الموجود في الأعيان) .

ويمكن حصر العلامة اللسانية في بعدها التواصلية عند ابن سنان في ثلاثة أطراف -بغض النظر عن الخط كونه إشارة لإشارة فقط- على النحو الآتي:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة ، ص 233.

الموجود في أنفس الألفاظ.....قد يكون المرجع لأن ما في النفس مثال للموجود في الأعيان  
الموجود في أفهام المتصورين لها.....(معنى القارئ).  
الموجود في الألفاظ..... دال (النص).

فما قدمه ابن سنان هنا في تحديده للمعاني ومراتب وجودها يتقرب كثيرا مما يعالجه الفكر الدلالي الحديث في تحديد معاني الكلمة بأبعادها المختلفة: المعجمية، والأسلوبية، والايحائية.  
ويشير ابن سنان أن المقصود من الأنواع الأربعة للمعنى هو وجودها في الألفاظ التي تدلّ عليها، وحددها بأنها الألفاظ المؤلفة في الكلام، المنظومة على طريق الشعر والرسائل، وهو ما تناوله في كتابه دون الأقسام الأخرى لما تسهم به العبارات المنظومة بكيفيات مخصوصة التعبير عن المعنى والتواصل بطرق واضحة ومخصوصة.

وتكمن قيمة العبارة في العربية في حملها للمعنى وإظهاره في صورة حسنة وواضحة سليمة، تركيباً ودلالة لفظاً ومعنى، وقد تعددت آراء الباحثين في بيان كيفيات ضبط المعنى وتحديده بين معتن بالألفاظ الحاملة له وسياقاتها وبين مركز على المعنى وحده، ولعل ابن سنان الخفاجي من الذين يعتنون بدور الألفاظ في نقل المعنى وتحديده من خلال ما وضع من شروط للفظ مفرداً، وتحليل مستوياته، تمهيداً لدراسته مركباً في بناء نظمي، بحثاً عن المعنى ونجاعة وصوله سليماً، فهو وإن وجدناه يركز على شروط فصاحة الألفاظ وبيانها إفراداً وتركيباً لم يفته الاهتمام. ولو ضمنا - بالمعنى وقضاياها، وسياقاته التعبيرية، مما جعله يوظف أبعاداً لسانية ودلالية تداولية تقترب كثيراً مما يركز عليه الدرس اللساني الحديث وتتقاطع معه في بعض المظاهر، وهو ما سنعكف على توضيحه في هذا الفصل.

وتكشف شروط الخفاجي لفصاحة الألفاظ والتراكيب عن قضايا عديدة تمس المعنى وتتصل به، فتعرض مثلاً للعلاقات الدلالية الكامنة في الخطاب ودورها في توضيح المعنى، وقد حرص في دراسته للبنية النظامية على تحقيق مقاصد المعنى لدى المخاطب في أحسن صورته، فاهتم بفكرة الوضوح والبعد عن الغموض وركز فيها على مبدأ القصد أو (الغرض) الذي ترتبط به كل عملية تواصلية.

### ثانياً: دلالة اللفظ على المعنى عند ابن سنان:

يعدّ ابن سنان من علماء البلاغة الذي تحدثوا عن المعنى، وخصصوا له فصلاً للحديث عما يتصل به من قضايا. فنجده يربط حين اختيار اللفظ ودلالته بمقامات الخطاب ومستويات الفهم حتى تكتمل صورة التواصل وتتم للمتكلم أغراضه وتنظم له معانيه وفقاً لمقتضيات السياق والنص وعلاقته

بالمختاطبين، ف"لكل مقام مقال"<sup>1</sup> ودلالة اللفظ على المعنى ثلاثة عند ابن سنان هي الإيجاز والإطناب والمساواة لكل منها مقامها الخاص، لتوثق العلاقة فيها بين دال يقرر صيغة الخطاب وأغراضه، ومدلول يوثق هذه العلاقة الوظيفية التواصلية.

وهنا يتدخل عامل الأسلوب كعنصر فعال في توجيه العملية التخاطبية عند ابن سنان مراعاة منه لمبدأ الملاءمة في توجيه الخطاب، ونعني بمبدأ الملاءمة مطابقة الكلام لمقتضاه وتوافق المقام مع المقال حتى تتحقق الفصاحة بتحقيق مبدأي (القصدية والمقبولية)، لتتخذ أفكاره الأسلوبية وجهتها الدلالية انطلاقاً من سعيه وراء تحديد وظيفة اللغة "فالنسبة للناحية الدلالية فإن الأسلوبية تتجه إلى الألفاظ باعتبارها ممثلة لجوهر المعنى؛ فاختيار المبدع لألفاظه يتم في ضوء إدراكه لطبيعة اللفظة وتأثير ذلك على الفكرة، كما يتم في ضوء تجاوز ألفاظ بعينها تستدعيها هذه المجاورة، أو تستدعيها طبيعة الفكرة"<sup>2</sup>، وهذا يعني اشتغال المعنى عند الخفاجي على عناصر القصد والسياق والمقام.

إن حديث ابن سنان عن دلالة اللفظ على المعنى جاء في سياق حديثه عن فكرة الوضوح التي تتصل بمبدأ الإيجاز أكثر من حضور عنصر الإطناب داخل الخطاب، وكلها طرق لبناء النص وإنتاجه تختلف فيها رؤى البلاغيين ونظرتهم لها، فهي رهينة بما يتعلق بخارج الخطاب من سياق وقصد وغرض. وكان الخفاجي قد قرر أن الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام شروط للفصاحة والبلاغة معاً.

والإيجاز درجة من درجات ترتيب المعاني يتوسط الدرجات الأخرى من إشارة وإطناب، وهي عند الخفاجي مرتبطة جميعاً بسياقات خاصة

جعل الخفاجي صورة إنشاء الخطاب وصدور الكلام من متكلم، من محاور درسه اللغوي، فغني بتحقيق العملية التواصلية في أبلغ صورها، فجعل من معايير نجاح الخطاب قدرة منشئه على استخدام التعبير المناسب بمقاصده، حسب ما يفرضه المقام ومقتضى الحال، فله أن يوفق في التعبير عن معناه بألفاظ مساوية له، وله أن يختزل المعاني الكثيرة في ألفاظ مستوفية لها، أو له أن يتجاوز حجم المعنى بألفاظ تدل عليه وتزيد لأجل فائدة معينة، فهي قضايا إذا تخضع لطبيعة المواقف

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 173.

<sup>2</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 207.

الكلامية وترتبط بمتطلباتها السياقية، وتتصل بطرفي التخاطب وظروف إنتاج الخطاب فلكل طريقة تعبيرها وطريقة في أدائها.

ولالإشارة فإن الخفاجي قد تدجج في اعتماد هذه الطرُق وفضل الإيجاز فيها على غيره احتراماً لقانون المناسبة بين اللفظ والمعنى، وجاء هذا التدجج مرتباً في عرض الخفاجي إلى غاية التوصل إلى الطريقة المثلى في عرض الخطاب.

والذي نلحظه في عرضه تخصيصه باباً للإيجاز والاختصار في الكلام وجعله شرطاً للفصاحة والبلاغة، ثم جعله مقياساً ينطلق منه في استطراد بقية الظواهر اللغوية المكونة لهذا الباب<sup>1</sup> كالمساواة والتذليل والإطناب بعدها من أساليب التعبير الخطابي المباشرة التي تنبني على مقابلة الظاهر بالظاهر دون تعمية أو استتار في المعنى.

### 1/ ظاهرة الإيجاز وأبعادها النصية والتواصلية:

وتأسس دلالات الألفاظ على المعاني عند ابن سنان على تصور مقامي يستلزم مراعاة أحوال الخطاب واعتبارات المتخاطبين -أي- مستويات فهمهم، في محاولة لربط المعايير النصية بالسياقات اللغوية وغير اللغوية.

جاء حديث ابن سنان عن قضية "الإيجاز في الكلام" ومقاصده بالتركيز على أداء المتكلم كأس للعملية الخطابية، وقبل طرح ما عرضه الخفاجي بشأن هذه القضية تنبغي الإشارة إلى أن أكثر البلاغيين اختلفوا في وصف الإيجاز والإطناب وأيهما أقرب للفصاحة. وما يهمنا من كل ذلك رأي الخفاجي الذي شدد على فكرة الإيجاز بصورة تثبته ضمن آراء المنتصرين له.

ويعمد كثير من دراسي الظاهرة في الكلام إلى عدّ "الإيجاز" "غاية لا وسيلة" تنشُد تحقيق المقاصد في معاني المتكلم بقليل من اللفظ حسب ما يقتضيه المقام واعتبارات المتخاطبين، إلا أن الذين تولوا فكرة عدم الانتصار لأحدهما على الآخر رجحوا عودتهما إلى أصل واحد، وهو الدلالة على المعنى، فقد يتطلب خطاب الإيجاز دون الإطناب، وقد يستلزم آخر الإطناب دون الإيجاز.

لذلك وقف ابن سنان المعاني على مراحل متواترة فجعل الإيجاز غاية تكمن في الأغراض والحاجات، يقول: "والأصل في مدح الإيجاز والاختصار في الكلام أن الألفاظ غير مقصودة في

<sup>1</sup> ينظر، نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 28.

أنفسها، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارات عنها بالكلام فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة<sup>1</sup>.

يعبر قول ابن سنان عما يعرف في الدرس الحديث بمصطلح "الاقتصاد اللغوي" يقول: "وإذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواء في السهولة إلا أن أحدهما أقصر وأقرب من الآخر، فلا بد أن يكون المحمود منهما هو أقصرهما وأقربهما سلوكا إلى المقصد فإن تقارب اللفظان في الإيجاز وكان أحدهما أشد إيضاحا للمعنى كان بمنزلة تساوي الطريقتين في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة<sup>2</sup>، فاشتراط الخفاجي للإيجاز في الكلام لا يدل على القلة والكثرة في اللفظ فقط، بل يستوفي حيثيات المعنى الذي يشترط فيه تحقق الأغراض والمقاصد.

وللإشارة فإننا لم نتبين من كلامه الفرق بين الإيجاز والاختصار والإشارة لكن مضامين الكتاب تثبت أداءها لمعنى واحد، فبعد تعريفه لدلالات المعنى انتقل إلى ذكر مستويات الفهم ومقتضيات الخطاب.

إن فكر الخفاجي في القضية انطلق من تصور أولي كان الرماني قد عرضه قبله حينما فصل الحديث في مراتب الإيجاز وجعله من مظاهر الإعجاز، وأعطى له أبعادا أربعة اثنان منها يتعلقان بتصنيفية المعجم اللغوي من كل لفظ دخيل أو غريب، واثنان يتعلقان بالمعنى اللغوي الكمي<sup>3</sup> الذي يوفق بين كم المعنى الموجود في الأذهان وكم اللفظ الدال على ذلك المعنى، ولم تختلف تلك الرؤية عما نجده في عرض ابن سنان وذلك أنه تدرج في عرض تعريفات للإيجاز تشكلت عبر ثلاث زوايا:

1. الإيجاز: ما دل على الوضوح والبيان، يقول: "ونذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دل لفظه على معناه دلالة ظاهرة، ولم يكن خافيا مستغلقا"<sup>4</sup>، فاشتراط فيه أن يكون مؤسسا على البيان والوضوح، وهو تدجٍ منهجي في فهم الخفاجي ينطلق من اشتراط وضوح الدلالة والقصد الكامن في الخطاب مؤسسا منهجه على مبدأ التكتيف غير المحل بالمعنى، والحشد للملائم لمعطيات المتلقي القادر على حل شفرات العبارة، فيكون الإيجاز بذلك طريقة في تناول المعنى وفق مقتضيات الحال المتوفرة.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 216.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 216.

<sup>3</sup> ينظر، نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 33.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 209.

2. الإيجاز: هو أن يكون المعنى مساويا للفظ أو زائدا عليه، ويمثل مرحلة أولية للانتقال بالمتكلم من مرحلة التأسيس إلى مرحلة البناء، فتوجه ابن سنان في حديثه عن مراعاة سياق الاستعمال في الكلام إلى التشديد على فكرة الإيجاز بمراعاة أحوال المتخاطبين عنده كل حسب ثقافته وبيئته، فيستنكر التجاوز في طرح المعاني حدّ المبالغة ويتشبهت بمبدأ السياق لأجل تحقق المقاصد ووضوح الغرض، ويعتمد في وصفه للقضية على حال المخاطب الذي قد يحتاج إلى تكرار البنى التركيبية وإطالة المعاني لأجل إيصال المعاني فيرفض الإطالة في الألفاظ ويؤكد على وضوح المعاني يقول: "والذي عندي في هذا ما ذكرته وهو أنّ المختار في الفصاحة والبدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساويا للفظ أو زائدا عليه، وأعني بقولي زائدا عليه أن يكون اللفظ القليل يدلّ على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من العأل، ودقيق الفكر فإنّ هذا عندي عيب في الكلام، ونقض على ما أبيّنه فيما بعد"<sup>1</sup>.

3. الإيجاز: ما يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة (التوافق العكسي في العبارة)، أو هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ؛ لذلك يعجّ الخفاجي لتبني تعريف آخر يقول: "والإيجاز المحمود هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، وهذا الحد أصح من حدّ أبي الحسن الرماني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، وإنّما كان حدنا أولى لأننا قد احتزنا بقولنا: إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وعن كانت موجزة غير موضحة له، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن صحة التصور؛ فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة"<sup>2</sup>. وتأتي مخالفة ابن سنان لطرح الرماني من باب المبالغة في وضوح المضمرة والإشارة إليه بما يستحوذ على اهتمام السامع ويرضي فضوله في اكتشاف ما خفي قبل ملاحظة ما ظهر "ولا يكون ذلك إلا إذا كان هذا الكثير مبنيا على التكتيف وكثرة الإمكان بحيث يسمح للسامع أو المتقبل -انطلاقا من ذلك اللفظ- أن يستمد عددا كبيرا من المعاني بالاستتباع والاستدلال وهذا المعنى هو المعنى الأساسي الذي من أجله ربما وجد هذا الباب (...). لأنه يعبر عن قدرة فائقة لدى المتكلم على فتح عباراته على متعدد المعاني،

<sup>1</sup> ابن سنان سر الفصاحة، ص 211.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 213، 214.



حتى لكأنه يضعها بنية مفتوحة فارغة لا تدل على شيء بعينه، وتدل في مقابل ذلك على أشياء كثيرة تستمدّها منه استمدادا<sup>1</sup>.

ومن أمثلة الإيجاز التي أوردها الخفاجي كتابة أحدهم لأحد ولآته: "كتابي إليك كتاب واثق بمن كتبت إليه، بمعنى بمن كتبت له، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله"<sup>2</sup>، وقول الشاعر زهير<sup>3</sup>:  
فإني لو لقيتك وأتجّهنا \*\*\* لكان لكل منك كفاه

يقول: "لأن مقصوده إنني لو واجهتك لكان عندي مكافأة لك على كل أمر يبدو منك أنكروه، فقد أورد المعنى في لفظ قليل"<sup>4</sup>

إن مراعاة مقام السامع هو الأمر الذي يظهر في تقريرات الخفاجي الذي يجعل طرفي التواصل أساسا للحديث عن الإيجاز، فإن كان المتكلم متحكما في طبيعة المقال، فإن عليه أن يراعي - أيضا - طبيعة المقام، مما يفعل الجانب الوظيفي في هذا العنصر.

### الإيجاز باعتبار الذكر والحذف:

لا يخفى على أحد القيمة التي تحتلها ظاهرة الحذف في عرف اللغويين والبلاغيين على حدّ سواء - كونها أبلغ من الذكر، وكونها رهينة بحاجات المتكلم وأسلوب أدائه بناء على قدرته الفنية والتخييلية وملكته اللغوية، ورغبته في الاختصار بدل الإفصاح مع حضور قرينة الإفصاح، وفوق كل ذلك ارتباط الظاهرة بأطراف التواصل لتكون الرسالة أيقونة تنبيه للسامع وإشارة إلى البحث عن المواضيع التي تمّ فيها الإضمار بدل الإظهار، والحذف من مقامات الإيجاز التي تزيده توكيدا وفصاحة، وهي كما ذكرها الخفاجي نوعان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

### 1- إيجاز قصر:

ويكون بكثرة المعاني مع قصر ألفاظ من غير حذف فيها، فلا يقتصر اللفظ على دلالة واحدة بل تتوزع دلالاته إلى دلالات أخرى كالمطابقة والتضمن والالتزام<sup>5</sup>، أو هو: "تضمين الألفاظ القليلة

<sup>1</sup> ينظر، نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 34.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 215.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 214، 215.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 215.

ينظر، عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية في علم المعاني، قدّم له وراجعه وأعدّ فهرسه عبد القادر حسين، مكتبة الآداب،

<sup>5</sup> القاهرة، ط 2، 1991م، ص 122.

معاني كثيرة من غير حذف، فهو الذي لا يمكن أن نعبر عن معانيه بألفاظ مساوية لتلك الألفاظ التي عبر بها عن هذه المعاني"<sup>1</sup>.

وقد أشاد الخفاجي بهذا النوع من الإيجاز في صورة قصر المعنى وتضمينه اللفظ، واعتبره من أعلى درجات الإيجاز، وهو الأمر الذي أشار إليه ابن الأثير بعده حيث قال: "وهذا النوع هو أعلى طبقات الإيجاز مكانا وأعوزها إمكانا وإذا وجد في كلام بعض البلغاء، فإنما يكون شاذًا نادرًا، ويكثر ذلك في كتاب الله تبارك وتعالى"<sup>2</sup>.

ومن أمثلة الخفاجي على هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [سورة البقرة: 179]

فجعل ألفاظ الآية على إيجازها تعبيرًا عن معان كثيرة لأن القتل يقابله القتل "وذلك أن المراد بها أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قُتل كان ذلك داعيًا (له) قويا إلى ألاّ يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم، وهذا معنى إذا عبر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة في قوله"<sup>3</sup>.

وقابل الخفاجي خطاب الآية (القصاص حياة) - كما فعل اللغويون والبلاغيون قبله - بقول العرب (القتل أنفى للقتل) وبين التفاوت البلاغي بين الصيغتين وبين لذلك أوجها أربعة هي:  
الأول: ليس كل قتل ينفي القتل وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض، إذا لفظة (القصاص) استلزام لفعل القتل (قرينة الإيضاح والبيان في السياق).

الثاني: إيراد لفظة (الحياة) إبانة عن الغرض المرغوب فيه من السياق العام وهو ما لا يتوافر في قول العرب (القتل أنفى للقتل) "وهذه زيادة في الإيضاح"<sup>4</sup>، أي مراعاة السياق من خلال تحملها لدلالة التعظيم لكونها وردت نكرة (حياة)، إضافة إلى حضور حرف الجر (في) قبل لفظة (قصاص)

<sup>1</sup> فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفانها - علم المعاني، ص 470.

<sup>2</sup> ابن الأثير، المثل السائر، الجزء الثاني، ص 105، وينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص 470، 471.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 212.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 212.

للدلالة عليها كمصدر للحياة، وعلى الرغم من خلو السياق من لفظة (القتل) إلا أن الإيجاز في الآية جمع بين دلالتى القصاص والحياة في جملة واحدة، وأعرب عن المعنى المراد<sup>1</sup>.

وفي توظيف لفظة (حياة) على التنكير دلالة تعبيرية تكشف كثيرا من معايير الدلالة فحذف (ال) يحمل كثيرا من الدلالات أهمها الإشارة إلى دلالة التبعية "لعنصر (حياة) وليس لإثبات دلالة مطلقة بحيث تشمل الحياة من أصلها وبدايتها (...)", لذا استحسنت التنكير للنص، على أن الحياة كانت في بعض الأوقات ولفترة محددة من الأيام اللاحقة، ولو ذكر المورفيم (ال) وقيل "ولكم في القصاص الحياة" أفاد التعريف دلالة الحياة الكاملة ومن أصلها حتى يكون القصاص سببا في نشوء الحياة برمتها وفي كل الأوقات (...). ومعلوم أن هذه الدلالة غير مقصودة<sup>2</sup>.

**الثالث:** بمقارنة بسيطة بين الآية وقول العرب نلاحظ الإيجاز في الأولى عن الثانية، لأنها عشرة أحرف وقول العرب: أربعة عشر حرفا<sup>3</sup>، ويدخل هذا في ما يسمى "الاقتصاد اللغوي" الذي يراعي توفية المعاني في تراكيبها بأوجز العبارات.

**الرابع:** السلامة من التكرار، وهو أمر طالما شدد عليه الخفاجي لأن "في القتل أنفى للقتل تكريرا وليس في القصاص حياة تكرير، وقد قلّمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب"<sup>4</sup>.

يضاف على تحليل الخفاجي للإيجاز في الآية فروقات كثيرة أوردها البلاغيون ومنها الاستغناء في الخطاب الإلهي عن تقدير المحذوف بخلاف خطاب العرب، وعلى ذلك فالتقدير: القتل أنفى للقتل من تركه.

ومن شواهد الخفاجي أيضا على هذا النوع من الإيجاز قول الشاعر<sup>5</sup>:  
مالوا على شعب الرّجال وأسندوا \*\*\* أيدي الطّعان إلى قلوب تخفق.  
يقول: "لأنه" لمّا أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في متابعتهم الغرام والصّابة، عبّر عن ذلك بقوله: أيدي الطّعان فأتى بأخصر ألفاظ وأوجزها"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 473.

<sup>2</sup> دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص 175.

<sup>3</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 212.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 212.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 215.

فكل ذلك يدخل في باب إيجاز القصر الذي تشير صيغته إلى ارتفاع الكثافة الدلالية وتشعب المجال الدلالي التي تجمع في المثال الأول -مثلا- معاني الحياة، ولو عبّر عن ذلك بكلام العرب لرصفت طائفة كثيرة من البنى اللغوية<sup>2</sup>.

## 2- إيجاز حذف:

ويعنى هذا النوع من الإيجاز الحذف أو الكلمة أو الجملة، وهو "أن نحذف جزءا من الكلام الذي نعبر به عن المعنى المراد، وقد يكون هذا الجزء كلمة، وقد يكون جملة، وهذا المحذوف لا بد أن يستغني الكلام عنه؛ أي: يفهم بدونها، كما أن هذا الحذف لا بد من قرينة تدلّ عليه"<sup>3</sup>.  
وقد أشار الخفاجي لكثير من مواضع هذا الحذف في كلام الله، وما ورد في كلام العرب، ومن ذلك<sup>4</sup>:

\* حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه: بحيث يقع العلم ويزول اللبس، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ [سورة يوسف: 82]  
\* حذف جواب الشرط من قوله تعالى: ﴿ ولو أن قرءانا سيرت به الجبال ﴾ [سورة الرعد: 31] كأنه يريد لكان هذا القرآن، ولم يقل ذلك، وفي قوله: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [سورة الزمر: 73]، "كأنه يريد لما كان هذا.

كله، حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر، أو غير ذلك من الألفاظ ولم يقله. وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة لأنّ النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ورد ظاهرا في الكلام، لاقتصر به البيان الذي تضمنه، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 215.

<sup>2</sup> ينظر، دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، ص 177.

<sup>3</sup> فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص 459.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 212-213.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 212.

وتنبغي الإشارة إلى جمع المؤلف بين دلالاتي الإيجاز والاختصار والتدرج في صياغة الظاهرة بطريقة بلاغية تعتمد على سياق الخطاب والقرائن الدالة على المعنى ضمن تلازمات كلامية تفصح عن الدلالة.

## 12/ ظاهرة الإطناب وأبعادها النصية والتواصلية :

لم يتعرض الخفاجي لتناول مصطلح (الإطناب) واتجه إلى استخدام "التذليل" وهو ضرب من أضرِب الإطناب وسبب من أسبابه من حيث احتواؤه على معنى الجملة الأولى فيزيد به الكلام وضوحا وانسراحا، ويزداد المقصد اتضاحا. ويراد بـ (التذليل) في اصطلاح البلاغيين ما دلّ على تمام معنى الكلام بكلام مستقل في نفس المعنى الأول تحقيقا للمعنى الأول<sup>1</sup> وتأكيده له ليكون حجة معه تسنده في توضيح المعنى فيفهمه من كان ثقیل الفهم ويتأكد ويتضح عند من فهمه، وعرفه بقوله "هو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه" حيث يلجأ الكاتب أو الشاعر في هذا الأسلوب إلى المبالغة في الشرح وإيراد المترادفات الدالة على المعنى الواحد، والغاية من ذلك تنمة وحدات البيت واكتمال قافيته مما ينتج بنية لغوية مفتوحة أمام القارئ ومشحونة بمجموعة من التحليلات التعبيرية التي تحيل إلى قراءات متعددة وقد "رصد أهل البلاغة نصوص التعبيرات الصياغية في دائرة الإطناب، ووجدوا أنها كتل من الأواصر الإضافية تظهر على هيئات انفرادية، أو عنقودية من أجل إنتاج دلالة مركزة، مكثفة في بنية النص، مشفوعة بفائدة مقصودة من أجل إضفاء قيمة تعبيرية متميزة"<sup>2</sup>.

لم يستسغ ابن سنان الظاهرة على الإطلاق بل قبل منها ما كان متعلقا بمخاطبة العامة الذين يتطلب الكلام معهم تكثيف الصيغ اللفظية في الخطاب على مستوى البنية السطحية، "إن التذليل يصلح للمواقف الجامعة، بحيث يكون الكلام مخاطبا به عامة الناس، ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني"<sup>3</sup> وفي ذلك جمع بين بديهي الفهم وبعيد الذهن وجيد القريحة، حيث أن تكرار الألفاظ للدلالة على معنى واحد يوضحها عند الضعيف ويقويها عند الفطن لذلك اتجه باحثو هذا الباب إلى الاتفاق على صلاحية التكرار والتفصيل والتوسع إلى الجمهور العريض الذي غاب عنه التمكن من البلاغة في

<sup>1</sup> فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها - علم المعاني -، دار الفرقان للنشر والتوزيع، اليرموك، ط4، 1997م، ص 492.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 377.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 210.

إدراك الخفي والوقوف على الموجز فيها، على ان تكون الوظيفة المستقرة في الخطاب "الزيادة في الفائدة أو الترويج لذلك المعنى وتهيئة الجمهور لتقبله"<sup>1</sup>.

وهو من مظاهر انسجام النص وتماسكه بنائه وإحكام بنياته، وتناسب أجزائه "فالإطناب يتطلب زيادة إضافية على سطح البنية الخارجية لفائدة التوكيد الدلالي، ووضع المنجز التركيبي أمام المتلقي بشكل تصويري، وتخيل لي يجعله أكثر قدرة على إدراك الإيقاع"<sup>2</sup>.

ومن شواهد قوله: "فأما مثاله فكما وقفت لبعض الكتاب المتأثرين على فصل من كتاب له شفاعة وهو: وفلان بن فلان الرجل المشهور بالفروسية والراجلة والشجاعة والنجدة، وله السن والحنكة والتجارب والدربة، فهذا كله تطويل بإيراد ألفاظ كثيرة تدل على معنى واحد"<sup>3</sup> ومجالا الإيجاز والإطناب ظاهرتان بلاغيتان مقصورتان على توفية المعاني التي يحتاجها عامة الناس ومقصوران على المتكلم الذي يمتلك مؤهلات مدّ الخطاب وتقليصه بما يحتاجه من صيغ تلائم السياق والمقام معاً.

### ثالثاً: مباحث الدلالة والاستعمال في سر الفصاحة :

تأسس قضايا المعاني عند ابن سنان على فكرة الجمال والإبداع اللغوي داخل السياق الحاصل على مستويي الأفراد والتركيب معاً، وهو إن كان قد تعوّض لبعض قضايا المعنى في الفصول الأولى إلا أنه قد أعاد الحديث عنها عندما أفرد لها فصلاً خاصاً بالحديث عن المعاني المفردة، جمع فيه كثيراً مما يتعلّق بباب الدلالة من قضايا، سنحاول إيراد الأهم منها مع توضيح رؤية ابن سنان حولها. وللعلم فإن كثيراً من الدارسين ردّ فضل طرح قضايا البلاغة وما تحمله من عناية بالمعنى وفق منهج تنظيري وتطبيقي جديد إلى ابن سنان الخفاجي الذي خالف القدماء في الوصف وطريقة العرض التي تميزت بالجدل والتعليل، ويرون بأنه أحسن - حسب وصفهم - التمثيل والاستدلال عليها بما يتوافق وما لا يتوافق مع نظام العربية ونظمها.

وقبل البدء في عرض القضايا نذكر بعض ملامح حديث الخفاجي عن فكرة "النظم" التي نفى حضورها في كتاب "سر الفصاحة" أغلب الدارسين فاتهموه بإهمال دراسة المعنى على حساب الإغراق في اللفظ وصوره، وعابوا عليه إقصاء دراسة المعاني في الفصول الأولى من الكتاب، والحق يقال أنّ

<sup>1</sup> نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 124.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 381.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 220.

الخفاجي قد أوقع نفسه في خطأ منهجه عندما حُدّ في بداية الكتاب انقسام دراسته إلى تناول اللفظ بانفراده ثم تركيبه، ليستدرك لاحقاً عناصر المعنى في باب (المعاني المفردة)، وهذا أمر راجع للنزعة المذهبية التي تتحكم في أساليب الطرح والتناول، فالعيب -حسبهم- هو خلو الكتاب من فصل لاحق يستوعب الحديث عن (المعاني المؤلفة) وهذا عيب عندهم في منهج كتاب الخفاجي؛ وهو ما جعله "العمرى" نقصاً في مشروع الخفاجي ولو أنه استدركه لتأتى له من الشهرة ودقة الرؤية البلاغية ما بلغه مؤلف دلائل الإعجاز، لكن مراهنه ابن سنان على المشروع الصوتي كمنطلق لدرسه أوصلته لطريق مغلق أرى به إلى الالتباس في الطرح لذلك "ارتأى أن يتحدّث عن المعاني المفردة التي تستقل بما البلاغة في تصوره الخاص" ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة معاً<sup>1</sup>. وهكذا انتهى "النضال المذهبي لصالح الأصوات في أول الكتاب إلى مجاملة بيداغوجية واجتماعية تغلب ما يذهب إليه الناس. هكذا يفسر ابن سنان توسعه من الصوت إلى اللفظ ومن نعت اللفظ بحسب طبيعته الخاصة (وهي الإفراد) إلى التركيب وهو محكوم بالدلالة. وصولاً إلى المعنى مجرداً من اللفظ"<sup>2</sup>. فابن سنان يتحدث عن الألفاظ من حيث وجودها للتعبير عن المعاني ويبين طبيعة اختيار المفردة وتأثيرها على نظم الكلام وتأليفه في منهجه، وهو ما غاب في بناء كتابه السبب الذي جعله موضع نقد.

ولكن الذي تنبغي الإشارة إليه -وإن كنا لا نخالف من قال بذلك الطرح- أنه لو استكمل الخفاجي فصلاً آخر للمعاني المؤلفة فما كان سيذكر فيه من قضايا تتعلق بالنظم أكثر مما تناوله بالطرح في أبواب الكلام في الألفاظ المؤلفة أو في باب حسن وضع الألفاظ موضعها، أو في باب المعاني المفردة، فما قضايا التقديم والتأخير والاعتراض واللف والنشر والمعاظلة وقضايا البيان وأساليب الكتابة إلا انعكاس لفكرة النظم، ويمكن الرد على غياب الفصل المتمم بالقول أن الخفاجي "أراد أن يسير وفق منهجه الذي اختطّه في التأليف فتكلّم عن الألفاظ قبل التأليف وتكلّم عنها مؤلفة مع بعضها البعض، ثم تكلم عن المعاني مفردة، وكان يمكن أن نسأل: أين المعاني المؤلفة؟، فيكون الجواب: المعاني المؤلفة مع الألفاظ المؤلفة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 232.

<sup>2</sup> محمد العمرى، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 424، 425.

<sup>3</sup> عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي -دراسة تحليلية بلاغية ونقدية-، ص 154.

إن شروط الفصاحة التي قلمها ابن سنان من أولها إلى آخرها، والتي عرضناها سابقا وصنفناها وفق مستويات اللغة، كلها تصب في مجال العناية بالنظم وقضاياها خدمة للمعنى؛ بدءا بالمفرد وانتهاء بالمؤلف (المركب)؛ فالمبدع يجب عليه أن يكون واضح المعنى ومقصود في كلامه حتى يتقبَّل له المتلقي ويفهمه، ويتعبير لساني حديث على المتكلم في نظر ابن سنان أن يحسن التعبير عن مقاصده من خلال حسن اختيار الألفاظ الملائمة لها، والتراكيب المناسبة لأغراضه ولحال سامعه ومتلقي الخطاب، فحرص على تناسق بنية اللفظة وتلاؤمها مع الاستعمال، فكانت شروط فصاحته مبنية على تحقيق التواصل في أوضح صورته؛ وهذه الشروط ليست من طرح ابن سنان وحده، بل تمتد جذورها إلى الجاحظ (ت 255) ومن تبعه، لكن الجمع وحسن الترتيب والتبويب فضل يرجع للخفاجي الذي سبق فيه دون غيره.

ومن شروط فصاحته مقاييس ذات علاقة بدلالات الألفاظ وهي:

- 1- أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية غريبة.
- 2- أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية.
- 3- ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره.
- 4- عدم استخدام الألفاظ الدالة على اختصاص أو غرض معين.

فأما شرطا الفصاحة الأول والثاني فمتعلّقان بالمعجم العربي وضرورة التفرقة بين اللغة الخاصة والعامية، وإلى طبيعة استخدام المفردة لغويا فهي لا تقتصر على الجانب الشكلي فقط بل تتعداه إلى حضور البعد الدلالي "وهذا يعني أن اللفظة الفصيحة هي اللفظة التي تكون مأنوسة الاستعمال نطقا، ومألوفة الإدراك معنى"<sup>1</sup>، ويشمل ذلك زيادة على خلوها من الفصاحة لسبب غرابتها ووحشيتها التنافر الحاصل على مستواها الصوتي الذي يجعل العلة في عدم فصاحتها علتين؛ لذلك "فهو مبدأ تداولي خارجي لا يتعلّق بصفات معينة تدخل مكونات الأسلوب في ذاتها، ولكن طبيعة استخدامها ومدى انتشارها واشتهارها يكسبها صفات معينة يتحدد على أساسها قبولها أو رفضها"<sup>2</sup>، فيكون الاعتماد قائما على مستويات الأداء اللغوي الكامنة في النص إلى جانب أبعاده الشعرية المتحققة.

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 134.

<sup>2</sup> سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث، ص 299.



وأما في الشرط الثالث فيعيب ابن سنان الخروج عن العرف العربي ويكمن ذلك "في كونه يؤدي إلى العامية، ومن هنا يفرق ابن سنان بين مذهب العامة في استعمال ألفاظ اللغة ومذهب العرب"<sup>1</sup>. ويرجع العمري أسباب تمسك ابن سنان بالترفة بين المذهبين (العامي والعربي) إلى مؤشرات المحافظة "فالقديم خاصي بمجرد أنه قديم"<sup>2</sup>، والمقصود بذلك اقتران الألفاظ المختارة من لدن الخفاجي وغيره من البلاغيين بعامل الزمن والبيئة والمكان على حدّ وصفهم فتكون الفصاحة رهينة بزمن الاستعمال، لكن اللفظ السوقي في العربية مكروه في الاستعمال إن قديماً أو حديثاً، إلا أن تطورت أو تغيرت دلالاته. فالزمن والقدم إذاً خاصيتان مقترنتان بالشواهد لا بشرط الفصاحة. وبما أن الشروط الثلاثة خادمة لمقام الاستعمال والسياق اللغوي والشعري فلا بدّ من عرض رؤية الخفاجي لها، وقد ضمن العمري هذه الشروط في مبحث "الرؤية البلاغية في المنجز - الصحة والتناسب"<sup>3</sup> وجعل فكرة صفاء المعجم العربي من الألفاظ العامية والخاصة من باب الحفاظ على العرف اللغوي العربي، وفضل إدراج هذه الشروط في حديثنا عن الدلالة وعلاقة ما أورده من شواهد بسياقات الاستعمال التخاطبي.

### 1: نظام الاستعمال ودلالاته في كتاب "سر الفصاحة":

توسعت دائرة البحث البلاغي عند الخفاجي لتشمل عدة قضايا تختص بدراسة علاقة اللفظ بمعناه، وتظهر في تأسيسه لشروط الفصاحة، فنجده أدرجها على مستوى اللفظ أولاً ثم على مستوى التركيب، وعلى المنهجية نفسها سنواصل إيراد هذه القضايا التي يمكن حصرها في الآتي:

أ\_ بعد اللفظة عن التوعر والغرابة والوحشية.

ب\_ بعد اللفظة عن العامية والابتذال

ج\_ عدم دلالة اللفظ على ما يكره ذكره.

د\_ استخدام الألفاظ الدالة على الاختصاص والأغراض.

ونبدأ بالشرط الأول الذي يتعلّق بفصاحة اللسان العربي، استناداً لما هو معروف في نظام العربية، من حيث البعد عن اللحن والخطأ والإعجام والغرابة، ضماناً لحسن استعمال العربية.

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 433.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 433.

<sup>3</sup> ينظر، محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 431.

اشترط البلاغيون قبل ابن سنان هذا المقياس في الكلمة حتى تكون شاملة لمعايير الفصاحة كونها تلاقي الاستحسان السمعي والنطقي عند مستعملي العربية خاصتهم وعامتهم " ذلك أن الكلمة الغريبة أو الوحشية تكون ثقيلة الأداءً ممجوجة السماع بسبب كونها غير مألوفة لدى الناطقين والسامعين على حدّ سواء"<sup>1</sup>.

وكان ابن سنان من الذين استنكروا هذا الاستعمال اللفظي للمصطلحات وتوظيف الشعراء له في كلامهم وعاب عليهم الاعتماد على مثل تلك المصطلحات التي يستغرب الفصيح وغير الفصيح حضورها في الاستعمال "فالتوعر والوحشية" صفتان تنتميان لحانة الشذوذ اللغوي؛ إذ ليس الوحشي المتوعر غير تلك الألفاظ التي أخطأها الاستعمال فصارت في حكم الشاذ بالقياس إلى المستعمل المتداول"<sup>2</sup> ويكون معيار القبول أو الرفض عندئذ هو الاستعمال الاجتماعي للفظ.

وأول ما ابتدأ به ابن سنان في هذا الشرط إيراده لرأي الجاحظ يقول: " أن تكون الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ، غير متوعدة وحشية"<sup>3</sup>، فعدّ كلاهما الغريبة من عوامل إضعاف الفصاحة في الكلمة، لذلك قصرها على اللفظ مفرداً دون التأليف، وهذا يعني التركيز على كيفية استخدام مفردات اللغة في التواصل، وفقاً لما يقتضيه نظم العربية، اختياراً وتأليفاً، فهذا الشرط في أصله مرتبط بفصاحة المتكلم وملكته التي تمكنه من التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ملائم. وهذه إشارة من ابن سنان تمهد لما عُرّف بعده بشروط الفصاحة في الكلمة والمتكلم والكلام.

وتبرز في عناية ابن سنان بهذا الشرط، نقطتان مهمتان، تتمثلان في ضرورة تحقق الفصاحة على مستويات الكلمة والكلام والمتكلم، وضرورة مراعاة حسن نظم الكلام بما يتوافق مع نظام العربية.

ويشير الخفاجي إلى كثير من الشواهد التي تبنتها كتب البلاغة نحو ما يروى عن أبي علقمة النحوي في قوله: "مالكم تتكأكون عليّ تكأؤكم على ذي جنة؟ افرنقوا عني."<sup>4</sup>  
فإنّ تكأؤون وافرنقوا، وحشي، وقد جمع لعمرى العلتين مع قبح التأليف الذي يمجّح السمع والتوعر"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 133.

<sup>2</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 435.

<sup>3</sup> ابن سنان: سر الفصاحة، ص 88؛ وينظر الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 144.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 88.

ولا غرابة أن يكون للجانبين الصوتي والصرفي علاقة بالجانب الإبلاغي والدلالي في الشاهد وصعوبة ألفاظه.

ومن أمثلة ذلك توظيف أبي تمام للفظه (كهل) في بيتين غُضَّ معناه<sup>1</sup>:

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه \*\*\* بلا طالع سدّ ولا طائر كهل

فلو كان سلمى جاره أو أجاره \*\*\* رياح ابن سعد رده طائر كهل

يقول ابن سنان معلقاً: "فإن كهلاً ها هنا من غريب اللغة وقد روي إن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين (...). وقد قيل إن الكهل: الضخم، وكهل لفظه ليست بقبيحة التأليف، لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي"<sup>2</sup>.

ومن الغريب الوحشي في أقوال الشعراء الذي ذكره ابن سنان نجد "درديس، الغلواء، جراف، جلالا خزخز، عجالط، عكالط، قراص حميص، واص، المرمريس، الدحرضين، الفداغم بالأسيل، عسطوس"<sup>3</sup>.

فهذا الشرط (بعد اللفظة عن التوعر والغرابة والوحشية.) مرتبط بنظام اللغة العربية واستعمالاتها اللفظية في مجريات الكلام، وعلى أساس من ذلك حرص البلاغيون "على إنزال اللفظ المنزلة اللائقة به في سياق الكلام، أما إذا جاء في غير موقعه الطبيعي فإنه يحدث نفرة في النفس، فاللفظ الذي يقتحم النص اقتحاماً وبدون أن توجه إليه الدعوة لاحتلال موقعه في السياق مثله مثل اللفظ الغريب واللامألوف، حتى أن المدونات البلاغية العربية أجمعت على وصفه باللفظ المستوحش، بل الوحشي"<sup>4</sup>.

ولم تفت الخفاجي فكرة توجه هؤلاء نحو الإغراب وعدم مراعاة مبدأ المقبولية بين الناس فقال: "وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة، فما أقبح ما وقع لهم، وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم: إن سررتكم بمعرفتكم وحشي اللغة، فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة"<sup>5</sup>. فجعل الخفاجي غرابة الاستعمال وغموض المقاصد

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 88.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> ينظر: المصدر نفسه، ص 92-98.

<sup>4</sup> سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية منشورات عويدات الدولية، بيروت، ط1، 1991م، ص 107.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 92.

من مفسدات البلاغة العربية والمؤثرات على أدائها في الفصاحة، فالكلمات الغريبة لا تجد صدى في مقبوليتها لدى علماء اللغة وأبرع شعرائها كالأصمعي وأبي العلاء المعري، وهذا ما نظر إليه الدرس الحديث بوصفه تجاوزا لمعيار "المقبولية" الذي حدّته البحوث النصّية واشترطت في النصوص والألفاظ أن تكون "متمتعة على تقبل الشخص المستقبل لها. ويتحقق ذلك عندما تتوافر فيها -أي في الألفاظ والنصوص- الخصائص التي يرضى عنها المستقبل والمتمثلة بفصاحة المبنى، وجودة المعنى، وتقديمها معرفة جديدة، أو نفعاً مفيداً، وأن تكون في الوقت نفسه متناسبة مع المقام الثقافي والاجتماعي ومرغوبة الأهداف"<sup>1</sup>.

وبناء على هذا الاشتراط النصّي تتحقّق رؤى الخفاجي في فصاحته لتجمع في هذا المستوى بين مقصدية المتكلم، ومقبولية المخاطب وفقاً لما يتماشى مع نظام العربية ونظمها، ويبقى هذا الشرط مقتزناً في وصف القدماء والمحدثين بقلة شيوع اللفظة لقلة استعمالها فيكون المعيار كثرة الاستعمال والتداول وما خرج عن ذلك عدّ "غريباً غير مألوف لا تستريح إليه الآذان وتتعرّش الألسنة في نطقه. فالتركيب النادر في لغتنا والشائع عند غيرنا نجد عسيرا على ألسنتنا، ويتطلب منا مرانا طويلاً قبل أن نتقنه (...). وما يسميه أهل البلاغة بحاسة الذوق في مثل هذه الأمور ليس في الحقيقة إلا وليد التجربة المتكررة، تلك التي تولد العادة والألفة، وبالعادة يصبح النطق سليقة ولا يجد المتكلم بلغته مشقة أو عسراً"<sup>2</sup>.

## 2/ نظرية الحقول الدلالية وسياق استعمال الألفاظ : لقد أسس ابن سنان لكثير من المبادئ

اللغوية في الكلام، أثناء حديثه عن حقيقة الفصاحة وأسرارها وأوصاف البلاغة وقضاياها، وهو تأسيس جاء انطلاقاً من دراسته المعمّقة لأساليب التخاطب والاستعمال، وصيغ البناء الشعري. ولعلّ من أبرز القضايا التي فصلّ الحديث فيها، قضية الحقول الدلالية واحترام مجال استعمال الألفاظ وهي قضية ترتبط في كتاب "سر الفصاحة" بشروط أربعة أوردها ابن سنان، ويظهر في هذه الشروط عناية بما يندرج في مجالها، نورد هذه الشروط كالاتي:

أ/ ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره.

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس هجري، ص 136.

<sup>2</sup> إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص 27.

ب/ ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح. بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض، في موضع الجد ألفاظه، وفي موضع الهزل ألفاظه.

ج/ ومن وضع الألفاظ موضعها: ألا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب: ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم، والألفاظ التي يختص بها أهل المهن والعلوم.

د/ صحة الأوصاف في الأغراض: وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به.

فاللغة تتخذ موقعا مهما لدى ابن سنان لذلك نراه يولي عناية شديدة بالمتكلم ويشترطون فيه حسن اختيار اللفظ المناسب للمقام ووضعه في موضعه لأجل الفهم والإفهام، فيدل دلالة مباشرة أو غير مباشرة على المقصد بمعونة السياق والمقام فيكون لكل مقام مقالته ومجاله اللغوي، ووفي مثل هذا يندرج توجه ابن سنان الخفاجي، حينما يجعل لكل مقام مجاله وحقله اللغوي الذي وجب على المبدع أن ينهل منه ليضمن حسن الاختيار والتأليف لما يناسب مقصده، لكل مقام ألفاظه وأساليبه الخاصة، سواء في توظيف الأساليب إخبار أو إنشاء أو في استخدام صيغ المدح أو الذم، أو في استخدام الألفاظ الدالة على المهن والحرف والعلوم الصرفة.

ولا يكاد يخلو كتاب "سر الفصاحة" من القضايا اللغوية، ويتوجه بها وجهة دلالية، فيوردها في باب "حسن وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازا"، ويرفض استعمال صيغة المدح للتعبير عن الذم، أو استخدام صيغة الذم للتعبير عن موقف مدح، ويفرض على المتكلم تجاوز هذه التعبيرات التي اشتهرت في استعمالات الأعراب لسبب جهلهم بطرق التوظيف، ليجعل من الفصاحة حسن استخدام الصيغة المناسبة للمقام المناسب، يقول: "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح. بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض، في موضع الجد ألفاظه وفي موضع الهزل ألفاظه"<sup>1</sup>.

ومن شواهد ذلك قولهم<sup>2</sup>:

مَا زَالَ يَهْنِي بَالْمَا كَارِمًا دَائِبًا \*\*\* حَتَّى ظَنَنْتَا أَنَّهُ مُجْمَمٌ .

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 171.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 171، 172.

جَادَ بِالْأَمْوَالِ حَتَّى \*\*\* حَسِبُوهُ النَّاسُ حُمَقًا.

ما كان يعطى مثلها في مثله \*\*\* إلا كريم الخيم أو مجنون.

يا أبا جعفر جعلت فداك \*\*\* فاق حسن الوجه حسن قفاك.

يقول الخفاجي: "لأن يهذي، المحموم (...)", والحمق والجنون وذكر القفا من الألفاظ التي تستعمل في الدم، وليست من ألفاظ المدح"<sup>1</sup>.

فاشترك الخفاجي في فصاحة هذه الألفاظ إيرادها في الأغراض التي تليق بها (حققتها الدلالي)، فلكل غرض مقامه ومقاله، حيث خرجت معاني الأبيات بتضمين تلك المفردات فيها من صيغ المدح إلى الدم<sup>2</sup>، على الرغم من خلوها من عيوب فصاحة المفردة، لكن استخدام الشعراء لها في غير مجالها الدلالي أفقدها عنصر الفصاحة والجمال.

ومن الأمور التي تثبت صحة توجه الخفاجي قوله عند تعليقه على من استخدم لفظ الحيّة للمدح، ففاسوا على ذلك لفظ التنين للمدح أيضا، يقول: "فإن قال قائل: إذا كان التنين هو الحيّة، وكانوا كثيرا ما يشبهون الممدوح بالحيّة، ويقولون: هو صلّ صفاة، وحيّة وان وأرقم وأسون وغير ذلك (...)", وأمثال هذا كثيرة، فكيف يكون ذكر التنين عيبا ولا يكون ذكر الأرقم والصلّ والأسود عيبا، ومعنى الجميع واحد، وإنما عيبه من أجل مدحه؛ لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح، وتلك الألفاظ قد استعملت فيه"<sup>3</sup>، ويعود مثل هذا الوصف إلى ما يعرف بنظرية الحقول الدلالية في الدرس الحديث.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 172.

<sup>2</sup> عالجت المباحث التداولية مثل هذا الخروج الاستعمالي، الدال على نجاح الفعل الكلامي أو فشله؛ فالقصد من أداء الشعراء هو المبالغة في المدح، لكن سوء انتقاء ما يدل على ذلك من مفردات على مستوى السياق يؤول بالجملة - والمقام مقام مدح- من غرض المدح إلى غرض الدم فيكون الناتج فعلا كلاميا فاشلا لعدم الالتزام بمبدأ الشروط المعلّنة. لكل مقام وغرض. فالمد والذم شرطان معلّنان حسب معايير "سيرل"التداولية "ومبدأ الشروط المعلّنة" يعتبره سيرل من أهم المبادئ التي تؤثر في "هوية الأفعال الكلامية" وفي قوتها وضعفها، وفي تصنيفها أيضا، وفحواه أن تجتمع ظروف تداولية معينة، خاصة بالمتكلم أو المخاطب، فتغيّر من قوّة أحدهما، وتؤثر من ثم على الخطاب وتجعل من الفعل فعلا كلاميا ناجحا أو فاشلا"، ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي-، دار التنوير، الجزائر، ط 1، 2008م. ص 155.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 173.

فنظرية الحقول الدلالية "توجب على مستخدم اللغة دقة انتقاء الألفاظ وتوظيفها في المجال الدلالي الدقيق، بحيث تختار اللفظة من الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه واستعمالها بالتالي فيما تؤديه من معنى يتناسب والمقام الذي ترد فيه، وإنَّ أيَّ خلط بين ألفاظ حقل، وألفاظ حقل آخر، من شأنه أن يفسد الفصاحة المنشودة من أي نص يتغى من ورائه تحقيق الجمال في الأداء والتلّمي في آن واحد"<sup>1</sup>.

وهو الأمر الذي تنص عليه الدراسات الحديثة التي تحصر مجال الاستعمال بالعرض الذي يريده المتكلم في كلامه، لأن سوء الاختيار والتوظيف يؤثر على الخطاب ويجعل من الفعل الكلامي ناجحاً أو فاشلاً<sup>2</sup>.

ويستمر الخفاجي في التأكيد على طرحه موضحاً: "وليس يمتنع أن يكون للشيء الواحد اسمان: يستعمل أحدهما في موضع، ويستعمل الآخر في موضع آخر، وهذا شيء إنما يرجع إلى العرف والعادة، دون أصل وضع الأسماء في اللغة، ألا ترى أن الإنسان إذا مدح ذكر الرأس، والكاهل والهامة، وإذا هجا ذكر القفا، والأخداع والقذال، وإن كانت معاني الجميع متقاربة؟ وليس يحسن أن يخاطب الملك فيقال له: وحق يافوخك، أو قَحَطُوتِك، أو أخادعك، أو قذلك، أو قفاك، قياساً على أن يقال له: وحق رأسك؛ لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ، وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قلّمناه"<sup>3</sup>.

وعندما يقرّ الخفاجي ضرورة الالتزام بحسن اختيار الألفاظ الدالة على مقام التخاطب إن مدحا وإن ذمّا، كلُّ حسب موضعه؛ فهو يلتزم بمبدأ "الشروط المعلّة"<sup>4</sup> في استعمالات الخطاب، وهي التي تراعي وتتحكّم في بنية التركيب اختياراً وتأليفاً بما يناسب غرض المتكلم ومقصده و مقام تلفظه، وعلى أساسها نحكم على مدى نجاعة التواصل للمتكلم/المبدع مع مخاطبيه. فنحكم عليه إن نجح أم فشل.

ولم يكتف الخفاجي برد هذا التداخل الدلالي إلى أغراض المتكلم ومقامه فقط، بل انتقل للحديث عن المعجم الخاص بكل مجال وحرص على ضرورة عدم الخلط وعدم وقوع التداخل بسبب

<sup>1</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 230.

<sup>2</sup> ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 155 .

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 173.

<sup>4</sup> مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب، ص 155.

الاقتراض اللفظي منهم، يقول: "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل في الشعر المنظوم، والكلام المنثور من الرسائل والخطب: وألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم، والألفاظ التي تختص بها أهل المهن والعلوم؛ لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة"<sup>1</sup>.

فتقرير الخفاجي تأكيد على ضعف النظم واختلال فصاحته بسبب الخلط في توظيف ما يستعمل في مجال دون الآخر لأجل حفظ خصوصية النص الأدبي والاستعمال الشعري، وبيان جودتهما مما يحقق الفصاحة النصية في الإبداع الشعري- إن صح الوصف لتعبير ابن سنان - أو نقول بالتعبير اللساني الحديث، إن ما يدعوه إليه ابن سنان يندرج في ما يحقق للنص أدبيته وشعريته (الوظيفة الشعرية) كما يشير جاكسون؛ لذلك نراه معجبا بأسلوب الجاحظ الذي كان -حسبه- أكثر الكتاب التزاما بصنعتة، يقول: "وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ وذلك أنه إذا كتب لم يعدل عن ألفاظ الكتّاب، وإذا صنّف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين فكأنه في كلّ علم يخوض فيه لا يعرف سواه ولا يحسن غيره"<sup>2</sup>.

ويمكن إيراد شواهد الخفاجي في الجدول الآتي<sup>3</sup>:

الشاهد	الحرفة
إذا كان ما تنويه فعلا مضارعا *** مضى قبل أن تلقى عليه الجوازم. خرقاء يلعب بالعقول حبابها *** كتّلب الأفعال بالأسماء.	الدّحو
محاسنه هيولى كل حسن *** ومغناطيس أفئدة الرجال.	الفلسفة
حكي أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال: يا عالما بجذر الأصم ومحيط الدائرة، لا تقبض روعي إلى على خطّ مستقيم وزوايا قائمة.	الهندسة
خبّرت أن عزّ الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوما -وفي مجلسه جماعة من ندمائه وكتابه - : لينشدني كل واحد منكم أغزل ما يعرفه من الشعر، فأنشده كلّ واحد منهم ما حضره، فلما انتهى القول إلى أبي الخطاب مفضّل	الطّب

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 176.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 176.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 176 وما بعدها.



بن ثابت الصّابي، وكان أبوه طبيبا، أنشده قول أبي العتاهية:  
 قال لي أحمد ولم يدر ما بي \*\*\* أتحبّ الغداة عتبةَ حقا؟  
 فتنفّست ثمّ قلت: نعم حبّ \*\*\* بما جرى في العروق عرقا فعرقا.  
 فقال له بختيار: لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطبّ التي ما  
 ترثها عن كلاله".

ومن المواضع التي رفض ابن سنان توظيف المصطلحات غير الخاصة بها (الجد والهزل) يقول:  
 "فأما في باب الجد فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به"<sup>1</sup>.  
 إن قضية جعل لكل مجال أو حقل ألفاظه الخاصة أمر بين واضح، لكن المبالغة التي نراها في  
 رفض الخفاجي لمثل ذلك التوظيف قد تقتصر على مواضع دون أخرى، وقد يكون ذلك من باب  
 الهزل في الكلام كما في مثال الطب، أو للدلالة على حال الفعل كما في المثال النحوي، والحقيقة أن  
 مثل هذا التضمنين شواهده تكاد تكون معدودة في اللغة، والأمر نفسه مع صيغ المدح أو الذم التي قد  
 يسوقها منشئ الخطاب في معرض الكلام الهزلي، وكلّ ذلك الاستعمال غنما مرجعه أن المعجم  
 اللغوي مرتبط باللغة وعلاقتها بالمستوى الثقافي والحضاري والاجتماعي كفعل منهجي وغاية لازمة.  
 ويدير الباحث "عبد القادر عبد الجليل" مثل هذا الأسلوب في دائرة الجماليات البنائية (البديع)  
 في صيغة (تأكيد المدح بما يشبه الذم أو تأكيد الذم بما يشبه المدح) وكلا الأسلوبين جماليان متعمدان  
 من طرف منشئ الكلام فهو يتوجه بكلامه بطريقة إشارية من البنية السطحية إلى العميقة باعتماد  
 آلية السلب والإيجاب على مستوى الوظائف النّظمية، فتتجاذب العناصر النّصية وتتوزع على  
 الصيغتين ضمن حركة تصويرية استغراقية تضيئي التكثيف المعنوي وتخرق التوازن الدلالي<sup>2</sup>.  
 وقد أكد كثير من الباحثين على علاقة هذا الأسلوب بمقاصد المتكلّم وحالته الشعورية "ولعل  
 فكرة "المبالغة في المدح أو الذم" تشير إلى الوظيفة الدلالية لهذا النوع من التراكيب، وهي التعبير عن  
 الاتجاه الشعوري للمتكلّم وذلك على الرغم من أنّ اختيار المتكلّم لهذا التركيب يحمل في طياته درجة  
 معينة من درجات الإخبار مثله في ذلك مثل سائر التراكيب اللغوية"<sup>3</sup>.

ابن سنان، سر الفصاحة، ص 179.

<sup>2</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 565، 566.

محيي الدين محّسب، علم الدلالة عند العرب - فخر الدين الرازي أمودجا-، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1،  
<sup>3</sup> 2008م، ص 200.

## 3/ اللفظ بين العيَّة والابتدال:

نعني بالابتدال كثرة استعمال الكلمة وتداولها بين العامة مما يفقدها طرافتها وحيويتها مقارنة بغيرها من الكلمات الأخرى، وقد أوماً الباحث المغربي "محمد العمري" إلى بعض الأعراف التي تقول لها شروط الخفاجي ومقاييسه الدلالية في اختيار اللفظ وحسن توظيفه في سياقه الدلالي المناسب، فجعلها ثلاثة هي<sup>1</sup>:

أ/العرف اللغوي.

ب/العرف الاجتماعي.

ج/معيار الجودة بالنسبة للشعراء: ويشمل الاستعمال الشعري الذي يبحث في أسلوب الشاعر وخصائصه.

إن جودة اختيار اللفظة في هذا المقام - في سلاستها واتساقها وبعدها عن المعنى السوقي "وألفتها إلى التراث السمعي البصري للمرء وابتعادها من الرفض والابتدال لهي الأدوات التي تحفر طريقا للبلاغة"<sup>2</sup>، وهو الأمر الذي دعا الخفاجي إلى حضوره أفرادا وتأليفا، وأنكر على الشعراء الحاذقين - الذين اختار التمثيل من أشعارهم لبدائعها وجودتها- توظيف أمثالها، وإن كانت مستوفية لجميع شروط الفصاحة في أصواتها وتراكيبها، ودلالاتها، لأن في ذلك حطّ لأغراضهم ومقاصدهم ولا عذر فيه يقول: "وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر ما يقع موقعها في النّظم، كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة، وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعرا ولا كاتباً ولا صاحب كلام يؤثر ولفظ يروى، ولا يجب عليه -لو وجب هذا- أن ينظم تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة، فكيف نعهده إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه، وهو قادر على حذف البيت كلّه واطراح ذكر جميعه إن لم يكن قادرا على تبديل كلمة منه"<sup>3</sup>.

ومن الشواهد التي ساقها قول المتنبي<sup>4</sup>:

تستغرق الكف فوديه ومنكبه \*\*\* وتكتسي منه ريح الجورب الخرق.

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 437.

<sup>2</sup> سمير حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 101.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 96.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، سر الفصاحة، ص 96.

فرفض ابن سنان لفظة الجورب "والجورب مما يكره إيراد مثله لما ذكرته، وأمثال هذا كله في الأشعار المطرحة كثير"<sup>1</sup>.

وبالعودة إلى غرض إلقاء القصيدة ومقامها نجد أنها ألفت لغرض الهجاء وفيه - كما هو معروف - كل مباح بالتخاطب والاستعمال الشعري وفيه من فنون الرد ما يصلح وما لا يصلح، ومن الألفاظ المبتذلة أيضا (تفرعن، لَتَى شَدَقَمًا، وَجَدِيلاً، القمل، الأُحَادِع...)<sup>2</sup>.

وعلى أي حال فإنّ "الشيء الأساس الذي رمى إليه البلاغيون هو أن تكون الكلمة باعثة على الانفعال ومحرّكة لرواكد النفس، الأمر الذي لا يتأتى إلا للمفردة التي تطرب وتشجي، فالمفردة السوقية مثلها مثل المفردة المهجورة أو الوحشية تنفر الأذن والعين، وتحطّ من قدر البلاغة، وعلى أساس من هذا فقد لام البلاغيون العرب بعض الشعراء لاستخدامهم مثل هذه المفردات المنفرة"<sup>3</sup>.

ومقارنة أسلوبية مع التصور البلاغي لهذا المعيار الإفصاحي يمكن ردها إلى الشحن العاطفية التي تعترى الشاعر وتجعله ينزل من المستوى الخاص إلى العام (لغويا)، وهو ما يسميه "جون كوهن" j.cohen "بالانتهاك"، "خروجاً عن النمط اللغوي العقلاني الخالص"<sup>4</sup>، فظواهر التعبير - حسب المباحث الأسلوبية - هي ما تدفع الشاعر إلى التجديد في ألفاظ اللغة المتاحة في استعمالات المجتمع وتداولاته وتعرب عن الكثافة الشعورية التي تصطبغ على الخطاب<sup>5</sup> في هيئة مفردات خارج نطاق المستعمل في نظر البلاغيين.

ولهذا الانتهاك نفسه حدود فيما تعرضه الأسلوبية ومرده إلى إدراك اللغة في حدودها العامة والخاصة، ولكن الأسلوب على حدّ تعبير "شابمان" هو المقرر الوحيد "للمدى والكيفية التي تتضح من خلالها لغة الشاعر بما فيها من سمات انحرافية، مع ملاحظة كيفية استخدام الأديب للخصائص المتعارف عليها عموماً لإحداث تأثير خاص"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 96، والفودان: جانباً الرأس. والمعنى أنه دميم صغير القدر، يصفع فتستغرق أكف الصافعين هذه المواضع منه، وهو نتن الرائحة، يكتسى الكف نتن رائحة من جسده.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 94-97.

<sup>3</sup> سمير حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 102، 103، وينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي، ص 139.

<sup>4</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 205.

<sup>5</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 205.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 208.

وبناء على ذلك قد يكون التوجه لتوظيف مثل هذه الظواهر متعمدا من الشاعر كسرا لنظام اللغة في مفرداتها لأجل إبراز المستوى العادي والشائع بين الناس في مقابل النظام اللغوي الذي تفرضه مستويات العربية ومجالاتها، يضاف إلى ذلك حالة الشاعر النفسية والسياقات الاجتماعية والثقافية التي يبدع فيها.

#### 4/ مظاهر التغير الدلالي في كتاب سر الفصاحة

تشير كثير من الكتب اللغوية إلى ظاهرة التغير الدلالي وأهمية العلم به وبأشكاله ومظاهره وتعزوه وجوده إلى حدوث تغير صوتي على مستوى الفونيمات أو حدوث تغيرٍ قيمي داخل المجتمع، وكلا الوجهين يجر معه تغيرا للدال في كله أو بعضه، فيقدم بديلا انعكاسيا لمدلول آخر يمنح التعددية للدال الواحد<sup>1</sup>، يقول ابن سنان مشيرا إلى ما يبين ضرورة حسن توظيف الألفاظ التي تغيرت دلالاتها: "أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره إذا أوردت، وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت بها الصفات التي بيّناها"<sup>2</sup>.

وحديث ابن سنان ورد في سياق الاهتمام ببيان أساليب الفصاحة، فركز على أصوات اللفظة وتراكيبها وبحث في دلالاتها ورفض خروجها عن استعمالاتها التي اشتهرت بها في الأوساط الاجتماعية، وهو ما حدا به إلى أن يعيب على الشعراء ترك كثير من التعابير التي قد تزيد لغتهم فصاحة ووضوحا، ويتجهون إلى توظيف ما غمضت دلالاته واستنكر قبله، وهو متأثر فيما ذهب إليه بالجاحظ قبله فله من ردها الباب الوصف الكثير<sup>3</sup>.

وبناء على ما سبق رفض الخفاجي والبلاغيون عموما هذا الخروج واشتروا "لاكتمال فصاحة الكلمة ألا تكون ذات معان متعددة، يتسم أحدها بالقبح واستكراه الذكر، مما يجعل المتلقي لها، سواء أكان قارئاً أم سامعا يشعر بالمعنى المستكره ذكره ولو احتمالا، وإن لم يكن مقصودا في السياق الذي وردت فيه"<sup>4</sup>، لأن الألفاظ تتفاعل مع ما يجاورها لتكوّن المعنى العام الذي أراده الشاعر، بمعنى أن السياق اللغوي والمقامي هو المتحكم في توظيفها في كثير من المواضع.

<sup>1</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص 341.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 104.

<sup>3</sup> نظر، الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني، ص 8، 9، وينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي، ص 176.

<sup>4</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص 176.

وبالنظر إلى الشواهد التي ساقها الخفاجي نجد أنها قد ألمّت بما فرضه من آليات الفصاحة في بنيتها السطحية لكنها تعاني تغييراً على مستوى بنيتها العميقة، تغيير يرفضه الاستعمال اللغوي أو يمجّج، ومن ذلك قول الشاعر<sup>1</sup>:

سَلَامٌ عَلَى الْأَطْلَالِ لَا عَنْ جَدَابَةِ \*\*\* وَلَكِنْ يَأْسًا حِينَ لَمْ يَبْقَ طَمَعٌ.

يقول ابن سنان: "فإن الجنابة هنا لفظة غير مرضية للوجه الذي ذكرته، وإن كانت لولا ذلك فصيحة مختارة لخلوها من العيوب غيره"<sup>2</sup>.

لكن الذي نقوله أنه حتى ولو كان الشاعر قد تنزل في مستوى اختياره إلا أن حاجة السياق استدعته لتوظيف لفظة (الجنابة)، ومعنى البيت هو ما يثبت ذلك فحينما أراد هجر الديار والابتعاد عنها أضاف الكلمة ليبين أنه ما من عذر حائل لذلك المهجر إذ هو قادر على البقاء لولا أنه فقد الأمل في البقاء حين انتهت مطامعه وتأكد أنه لا أمل من تحققها، يضاف على ذلك أن الشاعر حينما يتنزل في مستوى اختيار المفردات وهو قادر على تجاوز ذلك يرجع إلى جعل شعره شاملاً لكل القراءات على اختلاف مستوى القارئ أو السامعين له.

وأما في قول الشاعر<sup>3</sup>:

وكم من غائط من دون سلمى \*\*\* قليل الأنس ليس به كتيع.

فيقول ابن سنان: "والغائط البطن من الأرض، إلا أنه يستعمل الآن في الحدث على ذلك في الأصل، فذكره قبيح على ما تقدم"<sup>4</sup>.

فلفظة الغائط حدث لها تغيير دلالي نقل معناها إلى دلالة منحطة فأصابتها انحطاط دلالي ووظفها الشاعر رغم تغير دلالتها مما أفسد معنى البيت لأن القصد أن أي مكان من الأرض ليس فيه سلمى ولو عمّر بالناس وكثرة الأنس، خال في نظر الشاعر ليس به أحد.

وعليه فإن الكلمات تحمل دلالات واضحة في العربية لكن عندما أصابها تغير دلالي وخرج استعمالها عن غير معناها الأصلي قد تستنكر لسوء الاستخدام كما يبين ابن سنان ولذلك استنكر توظيفها لإفسادها المعنى، ويمكن عدّ ما أصابها من باب الاشتراك اللفظي بين المفردات (تغييرات

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 106

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 106.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 105.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 105.

الاستعمال) فيحدث تطورا في معاني الكلمات التي قد تتلاقى فيها اللغة باستعمالاتها اللهجية وهكذا.

إلا أن الأولى هو إدراج الظاهرة فيما اصطلح عليه الدرس الدلالي بـ"الانحطاط اللغوي" (مظهر من مظاهر التغير الدلالي)، فقد "تردد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمة وتهبط إلى الحضيض في وقت واحد"<sup>1</sup>. فتفقد الكلمة أثرها في الأذهان وتفقد مكانتها بين الألفاظ.

ولعل الألفاظ التي ضمنها ابن سنان في الشواهد الشعرية التي ساقها كدليل على كون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره. قد أصابها ما أصابها نتيجة تداولها واستعمالها في معانيها المجازية ثم شاعت في تلك المعاني الجديدة، وصارت تحمل معنيين وجي حسن التعامل معهما في الاستعمال وهو ما ينبه إليه ابن سنان هنا.

وقد جوّزت اللغة لمستعمليها التّجاوز والانحراف في عديد من المواضيع والقضايا نظرا لما يكتنف تلك التوجهات اللغوية التي تتم بخرق القواعد بإضفاء إبداعي جديد وكسر لأفق المتلقي خاصة بما يلاحظه من عبارات وجدانية مشحونة بطاقات تعبيرية أسلوبية تعنى بالسياق وحده بعيدا عن كلّ ضبط أو قيد.

هذا ما يمكن إجراؤه في البنيات التركيبية، أما فيما يتعلّق بالبنى الدلالية فالأمر فيها مختلف كونها تؤدي في أيّ انحراف عن القواعد إلى ما لا يفهم لفظه أو معناه في سياقه، الأمر الذي دعا البلاغيين إلى الاحتراز في الأمر ورفض بعض التجاوزات اللفظية الدلالية - إن صحّ التعبير عنها بذلك - وعلى مثل هذا تحدث ابن سنان الخفاجي في بلاغته التي رفضت الخلط في استعمال الألفاظ، واشترطت أن يكون لكل سياق لفظه، كما اشترطت أن يكون لكل مجال أو غرض ألفاظه الخاصة.

#### رابعا: مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

تحضر في فصاحة الخفاجي كثير من المصطلحات التي تبحث في المعنى وكيفيات ضبطه، نذكر منها عنايته بشروط الفصاحة بمستوييها؛ في الألفاظ المفردة، وفي الألفاظ المؤلفة، وعنايته بقضية اللفظ والمعنى وكشفه العلاقات الدلالية بينهم، وتفاعلها في إنتاج وتأويل العبارة اللغوية، ولعل من أبرز ما تناوله من قضايا تهتم بضبط المعنى "فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال" التي كانت موجهة أساسا

<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 248، وينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 156 وما بعدها.

للدروس البلاغي، وطالما ارتبطت الفكرة بما اصطلح عليه حديثا بلفظ "السياق بنوعيه" الذي يجعل المتكلم مرتباً بخصوصية حاضرة في نصه تتحكم في أساليبه وعباراته، وتمكّن السامع من الاستدلال على المعنى المقصود بما يوفره له من قرائن سياقية مقالية ومقامية، وهي فكرة لم تغب عن ابن سنان بل بما تتحدد سياقات الكلام ومقاصده كونها تتعلق بـ "مجموعة من الاعتبارات والظروف والملابسات التي تلبس النشاط اللغوي، ويكون لها (أو ينبغي أن يكون لها) تأثيرها في ذلك النشاط من خارجه بحيث لا تتحدّد دلالة الكلام أو تتجلى مزياءه إلاّ في ظلّها، وفي ضوء ارتباطه بها، وقد ترددت في تراثنا بصدد ذلك الارتباط تلك العبارة الذائعة لكلّ مقام مقال"<sup>1</sup>، وهي إشارات حضرت في نصوص ابن سنان لتؤكد على ضرورة توافق تراكيب الكلام مع المقاصد والسياق الذي وردت فيه، "فإن لكل مقام مقالا، ولكل غرض فنا وأسلوباً"<sup>2</sup> فالمقام عنصر مهم في تحديد نوعية الخطاب والأسلوب الموجه للمخاطبين، ونجد أيضا في حديث ابن سنان عن أسلوب المدح والذم وغيرها تأكيدا على ضرورة مطابقة الكلام لمعناه أو غرضه يقول: "وأما الغرض فبحسب كلام المؤلف فإن كان مدحا كان الغرض به قولاً ينبئ عن عظم حال المملوح، وإن كان هجواً فبالضد"<sup>3</sup>.

فطرح الخفاجي في هذا المقام تأكيد على ضرورة حضور السياق والنص والمقام في أي تواصل لغوي وعمل إبداعي كونها عناصر تعمل متضافرة لأجل تادية العمل الفني والإبداعي - كما تشير الباحثة خلود العموش<sup>4</sup> - وعلى أساس هذه العناصر يتم:

أ/المطابقة بين مقاصد المتكلم ومضمون الخطاب.

ب/المطابقة أساساً لتنوع الأغراض بتنوع العبارات.

ج/تمثيل المعنى/ إيصال الغرض للمخاطب وتحقيق النجاعة التواصلية بلغة تحمل تراكيبها مقاصد المتلفظ بالخطاب وإيصالها للسامع في أحسن صورة.

<sup>1</sup> حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م، ص 194. ويقول تمام حسان: "ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن من الكشوفات التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة" وينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص377.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 173. وينظر للاستزادة ص 250، 251.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص113. ، وينظر، حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص 195.

<sup>4</sup> ينظر: خلود العموش: الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008م، ص 56.

يقول ابن سنان: "والدليل على صحة ما ذهب إليه أننا قد بينّا أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها، فقد رفض الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع، ويجعل حده كليلاً، ويعمل وعاء لما يريد أن يحزره فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقا تذهب ما يوعى فيه"<sup>1</sup> فالملاحظ أن ابن سنان يؤكد على الوظيفة التواصلية للغة ممثلة في التعبير عن الأغراض والمقاصد، وهو تأكيد يركز من خلاله على ضرورة حصول المطابقة في كلام المتكلم، فالمقام الذي دعاه لإصدار الخطاب يقتضي منه مراعاة ظروف الإنتاج وملازمات الموقف، حتى تتحقق وظيفة اللغة، وهو الأمر الذي حدا بابن سنان إلى تبني ما أورده الجاحظ من كون البلاغة هي حسن إفهام الناطق وقدرة الناطق على هذا الإفهام.

وهذا تفكير يقترب مما أشار إليه التداوليون حديثاً، يقول ج. أوستن J. Austin: "إن مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال، هي مسألة لها خطرها وشأنها"<sup>2</sup>.

### خامساً: القصدية التواصلية عند ابن سنان والتفاعل الخطابى

تمثل المقاصد نقطة جوهرية في كل تواصل، بل هي لب الحدث التواصلى، فلا توجد علامات وألفاظ تستخدم إلا ووراءها مقاصد وأغراض تُعبر عنها، ولذلك حفلت بها الدراسات اللغوية كثيراً فبحثوا عن غرض المتكلم من كلامه والفائدة التي يجنيها سامعه وكيفيات استدلاله على مقاصد مخاطبه من خلال تراكيب كلامه بما تحويه من إichالات ومضمرات خطابية، وكان للظاهرة وجود بارز في أذهان بلاغيينا ولغويينا فأدركوا أهميتها وضرورتها، وهذا ابن جني يعرف اللغة ويحصر وظيفتها التواصلية في التعبير عن الأغراض والمقاصد يقول: "حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"<sup>3</sup> ولم يفت ابن سنان كذلك التركيز على هذه النقطة فمنح اللغة بعدا دلالياً تواصلياً بإبراز عناصرها الحاضرة في العملية الأدائية، بالتركيز على حضور أغراض الكلام ومقاصده بين مرسل ومتلق، والقصدية ترتبط بمبدأ المواضع، فالسامع لا يمكنه إفهام مقاصده دون امتلاكه اللغة بمستوياتها

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

جون لانشو أوستن: نظرية أفعال الكلام كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قبيني، أفريقيا الشرق، (د، ط)، 1991، ص 65.

<sup>3</sup> ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 33.



الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي التي تمكّنه من معرفة العلاقة بين الدوال والمدلولات ومعرفة كفاءات تركيبها وقاعدة ذلك في الاستعمالات المختلفة وهي كلها تنتظم في مبدأ المواضعة الذي ينظم إنتاج الخطاب<sup>1</sup>، فالمواضعة مؤسسة للدلالة التركيبية القصديّة الكامنة في معاني الكلام<sup>2</sup>، كما نوه لها الخفاجي في صوتها وتركيبها ودلالاتها حتى تنتظم طرق إنتاج الخطاب عنده .

ومن هذا المنطلق استطاع الخفاجي أن يجعل من مخطط دراسته للفصاحة آليات تتحدّد بها المعايير الأولية للتواصل، ونراه يشدد -في هذا المقام- على شرط آخر يضمن السلامة اللغوية ووضوح الرؤية، يقول: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجهِ وتأمّل لفهمهِ، سواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منشوراً"<sup>3</sup>.

فابن سنان الخفاجي يؤكد على ضرورة وضوح المعنى وضبطه في صورة حسنة، وهو ما يتم من خلال حسن توظيف تراكيب الكلام بما يخدم المقاصد التي يروم المتكلم تحقيقها، ذلك أنّ خفاء المعنى في الألفاظ يحول دون حسن الفهم للمقاصد.

ومن شروط وضوح المعنى عنده الإيجاز، والفصاحة عند ابن سنان هي الإيجاز في الكلام بقدر ما يفهم السامع، وليس للإطالة في الكلام والإطناب فيه علاقة بفصاحته، لأن المتكلم الفصيح (البليغ) هو الذي يملك قدرة أدائية أو ملكة بلاغية تمكنه من توفية المعاني حقها والتعبير عنها بأقل تراكيب ممكنة وبما يناسب مقام التخاطب والمخاطبين (عامهم ومبتذلهم ومن لا يسبق خاطره إلى تصور المعاني)، فيكون التفاعل الخطابي بين المتكلم والسامع بليغاً وموجزاً في صورة خطابية راقية.

يقول ابن سنان: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يُعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس"<sup>4</sup>.

وهذا شرط أن يكون التفاعل الخطابي بين متكلم و سامع بصورة واضحة الدلالة في الكشف عن المعنى، لا أن يكون الكلام الموجز خافي المعنى وغامضه، يقول "فإن كان الكلام الموجز لا يدل على

<sup>1</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهيري، استراتيجيات الخطاب، ص 183.

<sup>2</sup> ينظر، حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص 77.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 221.

<sup>4</sup> ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 209.

معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم لا من حيث كان مختصرا بل من حيث كان المعنى فيه خافيا"<sup>1</sup>.

والقضية لا ترتبط عند ابن سنان بطول العبارة أو قصرها، بقدر ارتباطها بأداء المعاني "فالعلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة مطابقة ومساواة وإيجاز وإطناب، وإنما ستصبح طريقة تتدرج من مذهب في التعبير ينسب إلى أوساط الناس، والمعروف بينهم والجاري في التعبير عن المعاني حيث المتكلم في هذا المستوى لا يزيد على التعبير عن الحاجة والمعنى القريب البسيط إلى مذهب في القول يعكس قدرة هذه الأساليب على فتح باب الفهم والتأويل وللوصول إلى معان كثيرة"<sup>2</sup>.

فالمقاصد لا تتعلق بدرجة المقبولية عند متلقيها فقط بل تشمل قدرة المتكلم وبراعته في توجيه خطابه بما يناسب مقامه؛ لذلك نراه معلقا في عدة مواضع عن رفضه لمثل هذا التوجه بالتركيز على المخاطب وحاله فقط "فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم فيه، ولو اقتصر بهم على وحي الألفاظ وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم -حتى يقال في ذكر السيف: الحسام القاطع، الجزار، الباتر، وفي وصف الشجاع: البطل الفاتك، النجد الباسل وما يجري هذا الجرى"<sup>3</sup> وقال: "وإن كان الغرض في الأصل واحدا فليس هذا مما نحن بسبيله لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مرارا عدة، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسنا ولا قبحا"<sup>4</sup>.

فالعلاقة بين الملفوظ والمتلفظ به لا ترتبط عنده بالطول والقصر والإيجاز والإطناب - كما سبقت الإشارة - فقط بل تستلزم حضور عناصر مكونة للعملية الخطابية أساسها دلالة الألفاظ على معانيها، يقول: والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أننا قد بيننا أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها، فقد رفض الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفا للقطع، ويجعل حده كليلًا، ويعمل وعاء لما يريد أن يجرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقا تذهب ما يوعى فيه"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 210.

نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة -مبحث في الإيجاز والإطناب-، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط

<sup>2</sup> 2008م. ص 19.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 209.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 209.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

وبهذا تبدو وظيفة اللغة عند الخفاجي-التعبير عن الأغراض والمقاصد- ظاهرة خطابية تبليغية أساسها طرفا التخاطب والقصد والسياق، ثم تنكشف في فصاحته صور أخرى للوظائف اللغوية تظهر في قوله: "ثم لا يخلو المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه"<sup>1</sup>.

فلا تخلو عبارته من الإشارة إلى حضور قصد المرسل في الخطاب بمستويين أو نوعيه إرادته إنشاء خطاب موجه لغيره، وقصده إفادة غيره مضمونا ما(الفهم والإفهام)، وهو ما تشير إليه اللسانيات الحديثة في مبدأ القصدية الذي تتمثل حقيقة في "كونه ينبنى على قصدين: أحدهما يتعلق بالتوجه إلى الغير، والثاني يتصل بإفهام هذا الغير، أما القصد الأول، فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلمًا حقا. أما القصد الثاني فلا يكون المنطوق به كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلمًا حقا حتى لو صادف ما تلفظ به فهما ممن التقطه، لأن المتلفظ لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد أفهم ما فهم وإذا تقرر أن كل منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أن يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق لقصد التوجه بمنطوقه إلى الغير ولقصد إفهامه بهذا المنطوق معنى ما، فاعرف أن المنطوق به الذي يصلح أن يكون كلاما هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حق ما يسمى خطابا"<sup>2</sup>.

وبالربط مع المفاهيم اللسانية الوظيفية للغة، فكلام الخفاجي لا يخلو من الإشارة الضمنية إلى أهم الوظائف في الظاهرة اللغوية: التعبيرية، والإفهامية، والمرجعية، وتستدعي رؤية الخفاجي البسيطة أبعادا نصية منها: القصدية التي تتمركز حول ذات المرسل، والمقبولية التي يمثلها مستقبل الرسالة، والمقامية التي تظهر من خلال السياق<sup>3</sup>، "فالمتلفظ بالخطاب يروم إفادة سامعه والتأثير فيه ونقل مقاصده من خلال إنتاج خطاب يراعي فيه شروطينية تكلم عنها الخفاجي في فصاحته، وأما المَخاطب فيبحث عن كفاءات الاستدلال عن المعنى والوصول إلى مقاصد المَخاطب وجني الفائدة منها مثلما قصدها صاحبها لحظة إنتاجها.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 222.

<sup>2</sup> الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 192.

<sup>3</sup> ينظر، النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998م، ص 103،

ولأجل بيان المقاصد يكشف الخفاجي عن عناصر يؤدي حضورها في الخطاب إلى غموض الكلام واستغلاق المعاني أمام المتلقي ويحصرها في ستة عناصر تتعلق كل اثنين منها باللفظ وبالتأليف وبالمعنى على الترتيب<sup>1</sup>:

### 1- أسباب غموض المعاني والمقاصد على مستوى اللفظ: ويعود الأمر فيها لسببين:

الأول: الاستعمال للغريب الوحشي من اللغة بعلمها أسلوباً غامضاً بعيداً عن الوضوح والبيان في الفصاحة، وهو ما أشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل، يقول: "وإذا كان هذا واضحاً فإن استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا"<sup>2</sup>.

الثاني: الاشتراك اللفظي:

يذهب الخفاجي في تقبله لظاهرة الاشتراك اللفظي إلى استحسانها في فصيح الكلام شرط وجود قرينة دالة عليه يقول: "أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام"<sup>3</sup>، ومن شواهد على الظاهرة قول أبي الطيب المتنبي<sup>4</sup>:

ودع كل صوت دون صوتي فإني \*\*\* أنا الطائر المحكي والآخر الصدى.

يقول: "فإن الصدى ههنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطش ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل فليس ذلك بموافق للفصاحة"<sup>5</sup>.

وجدير بالذكر أن الخفاجي يتحيز للمذهب المقر بحضور ظاهرة الاشتراك في العربية وسعتها في احتواء ذلك وفضلها في قدرتها على مطابقة الدلالة بين اللفظ والمعنى وفقاً لمقتضيات السياق "على أنه ربما عرض في وضع الأسماء المشتركة فائدة في بعض المواضع مثل أن يحتاج الناطق إلى كلام يؤثر أن

<sup>1</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 223، 222.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 223.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 222.

يكفي فيه ولا يصرح، فيقول لفظة ويهم بها معنى قد قصد غيره (...). فلم تجعل اللغة العربية خالية منها بل فيها أسماء مشتركة كقولهم عين وما أشبهها<sup>1</sup>.

والحقيقة أن مثل هذه الظواهر الدلالية لم تغب عن طرح الخفاجي في حديثه عن سعة اللغة ومرونتها وثراء معجمها، شرط أن لا تؤثر على المعنى المراد بحضور الدلالة اللازمة التي يتطلبها سياق الكلام، فنجد في نص آخر يتحدث عن الترادف أيضا يقول: "وأما السعة فالأمر فيها أيضا واضح لأن الناظم أو الناثر إذا خطر عليه موضع إيراد لفظة كانت اللغة التي ينبع منها ذات ألفاظ كثيرة، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد، وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف"<sup>2</sup>.

ف نجد ابن سنان هنا يتحدث عن ثراء العربية في مجال الترادف والإمكانات التي تتيحها اللغة لممتلكها لأجل التعبير عن المعنى الواحد بما يلائم سياق حديثه، ونجده يركز خاصة على فائدة الترادف في التكنية عن بعض المعاني ببعض المرادفات التي تدل على المقصود وتحترم سياق التلطف ومبدأ التأدب في الكلام الذي يمنح للمتكلم مرونة في الانتقال من ظاهر اللفظ إلى لازمه بسبب المسميات المتعددة أمامه، فيغاير ظاهر القصد حتى يشد انتباه المتلقي ويعمل فكره.

والملاحظ في ما يعرضه ابن سنان من قضايا الترادف والمشارك أنه لا ينكر هذه القضايا الدلالية (العلاقات بين المفردات) لكنه يشرط فيها أن تحمل قرينة تدل على المعنى المقصود من كل لفظ أطلق في سياق الحديث وهي قضية دلالية تتقاطع مع بعض النظريات الحديثة في مجال علم الدلالة الحديث تعرض لها ابن سنان بصفة عامة دون الخوض في تفاصيلها وهذا حال بعض قدمائنا في مؤلفاتهم حيث نجدهم إن لم نعلمهم يتناولون قضايا لسانية مهمة لكن دون ترتيب ولا تنظيم بحكم اختلاف العصر والزمن.

ومن الأسباب التي تقف وراء جعل الخفاجي الاشتراك اللفظي أحد ظواهر الغموض هو التعقيد الذي يشوبه نتيجة التداخل في البنى اللفظية لما يتعلق بها من قلب صوتي وإبدال تتعلق بالنطق، أو مقاصد المتكلم فيما يخص المعنى، فهي ظاهرة تكسب الألفاظ دلالات جديدة تتعدى الدلالات المعجمية، "بمعنى آخر أنه حتى لو بدا لنا ذلك بديهيا فإنه لا بد من معرفة أن الغموض اللساني متعلق

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 75.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 75.

بقائمة الوحدات في حالة صعوبة فك رموز الاختيارات اللسانية إذن لا نخلط بين المرجع والدلالة، إلا أن التمييز يجعلنا نعتقد بعدم وجود أية رابطة بين الاثنين<sup>1</sup>.

وقد عولجت هذه المسألة في علم الدلالة الحديث إذ جعلوا من مظاهر غموض الكلام راجع إلى كون الوحدات المعجمية ذات معان متعددة وتحتل موقعها اللساني في حالة حضورها في التخاطب بالنسبة للمتلقي<sup>2</sup> "أما بالنسبة للمستمع أو المتلقي فإنه يصادف مشكل الاختيار، إذا وجد نفسه في وضعية استحالة إعادة إنشاء الاختيارات لمخاطبه، هاته الاختيارات التي تنتهي إلى إعطاء أولوية مغزى كلام عن كلام آخر، وإمكانية إعادة الإنشاء من قبل المستمع لاختيارات المتكلم تكون في ظل قانوني لساني"<sup>3</sup>.

وتتعلق القضية قبل تحيُّزها لدائرة اختيارات المتلقي بمقاصد المتكلم، وقد وعى ابن سنان ذلك جيدا، فراه شدد على ضرورة حضور اللفظ الدال على المقصود داخل السياق اللغوي، وهو ما اصطلح عليه عبد الرحمن الحاج صالح بمصطلح (الإحالة إلى القرائن) لأن الدلالة الوضعية هي المتحركة في حركية التفاعل الخطابي "لأن حال الوضع غير حال الاستعمال له، ففي حال التكلم لا يبقى اللفظ مشتركا ولا مبهما إلا إذا قصده المتكلم لغرض معين (...). فإنما الوضع يجعل تحت تصرف المتكلم الأدوات التي تمكن المستعمل للغة من التعيين (...). ولا يمكن أن تؤدي وظيفتها في الكلام إلا بمشاهدة الحال، فقد جعل الوضع والاستعمال لا يستغني أحدهما عن الآخر، بل لا وجود لأحدهما دون الآخر على الرغم من انفراد كل منهما بما يخصه من صفات"<sup>4</sup>.

ولسنا بصدد الحديث عن تفصيل الظاهرة وبحث مسمياتها وأنواعها، بل ما يهمنا هو بيان أسباب عدّ الخفاجي لها من مظاهر غموض الكلام، وهذا أمر بحثته الدراسات الدلالية، فقد جعل أحمد مختار عمر للمشارك اللفظي آثارا سلبية تأتي في مقدمتها إعاقة الفهم وغموض المعاني لدى

كلود جرمان، رمون لوبلون، علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي - ليبيا، ط1، 1997م، ص 47.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 47.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 47.

<sup>4</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص 1078، 108.

المتلقي، وبالتالي حدوث الاضطراب في المعاني، فيعجز السياق عن تحديد المعنى المراد، ويفسد اللفظ الغامض بقية معاني الجملة أو النص، وهو ما أشار إليه أولمان ويسبرسن<sup>1</sup>.

والواضح - كما سبقت الإشارة - إلى أن نظرة الخفاجي لم توقف الظاهرة على الغموض فقد إذ أشار أيضا إلى بعض فوائدها بعلها أسلوبا يتخير الألفاظ وينتقي مقامات توظيفها، وهو ما صنفته الدلالة الحديثة من إيجابيات الظاهرة كونها تشتغل الغموض كخاصية أسلوبية، تظهر في فنية التلاعب بالألفاظ، فقد قام william enpson بدراسة أوضاع الكلمة في سياقات غير متوقعة فتثير انتباه السامع، بالتعبير عن أكثر من معنيين بحيث تعمد إلى إثارة التناقض في ذهنه فيسعى باحثا عن تقديم تحليل أو تفسير لكشف غموضها<sup>2</sup>.

## 2- أسباب غموض المعاني والمقاصد على مستوى التأليف:

يستوعب هذا الشرط ظاهرتين تتعلقان بتجاوز الألفاظ في بني تركيبية نظامية لا تنكشف معها معايير الوضوح ولا تنجلي فيها مقاصد المتكلم، وبالتالي لا تستوفي بها أهداف العملية التواصلية، وتشمل:

أولاً: فرط الإيجاز.

ثانياً: إغلاق النظم.

فأما الأول فهو مؤد للثاني لإيغاله في إشكال الغموض نتيجة المبالغة في الإيجاز، ولا مجال للشك في كون هذه الظاهرة بابا من أبواب الاقتصاد في اللغة التي هي مكنة لغوية قد تؤتى للمتكلم أكثر منها للسامع الذي قد يقف مشدوها أمام إيجاز المعاني حد غموضها، فينحو بالجملة إلى توجيهات معنوية في محاولة لإظهار المقاصد، وهذا مستوى أولي يحتاج فيه المخاطب إلى ملاحظة الانتباه فيما ذكر أو حذف.

وأما الثاني فيتعلق بقدرة المتكلم ومقاصده المبالغة في الإيجاز فهي "تمنع من إرادة الصورة التي تحترم البنية النظرية، وهي صورة قد ينجر عنها في الحديث كثير من الثقل والخروج عن صالح الاستعمال (...)" وهذا النوع يفتح نفس السامع والمتلقي على مذاهب التأويل الممكنة. فعدم التعيين يأتي فيه من أن اللغة تقف على باب شيء مركب غامض هو صورة تلتقط التقاطا، ويستحيل

<sup>1</sup> ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 2006م، ص 183-187.

<sup>2</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 180، وينظر، كمال بشر، دور الكلمة في اللغة، ص 114، 115.

الدخول إلى تفاصيلها. فعلى السامع أن يكمل القول ببناء تلك الصور التي عجزت اللغة عن تقديمها في شكل واضح يمكن السيطرة عليه"<sup>1</sup>.

وقد توجه الخفاجي إلى التمثيل على ذلك بقوله: "وأما اللذان في تأليف الألفاظ فأحدهما فرط الإيجاز كبعض الكلام الذي يروى عن بقراط في علم الطب، والآخر إغلاق النظم كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره، وكما يروى من كلام أرسطوطاليس في المنطق"<sup>2</sup>، وليس غريبا ما وصفه الخفاجي من غموض كلام هؤلاء - كأبي تمام، والمتنبي وغيرهما - فهو أمر أرق النقاد واللغويين قديما حتى كثرت مؤلفات الشرح والتحليل لما غمض "ولا أدل على ذلك من إشكال بعض شعر المتنبي على عالم ناقد كابن جني في شرحه لشعر المتنبي، مما دعا ابن فورجة لوضع كتابه "الفتح على أبي الفتح" لتفسير ما أشكل على ابن جني وتقويم ما أساء فيه فهم شعره"<sup>3</sup>.

ويرجع رفض ابن سنان لفكرة إغلاق النظم وتحامله على المبالغة في الإيجاز وغموض المعاني في الكلام، وهو رد على أبي إسحاق الصائبي الذي جعل غموض الشعر ووصول الغرض منه بعد المماثلة والغوص والتأويل أعلى مراتب الشعر وأفخره، وهو ما استنكره ابن سنان فرفض فكرة مناقضة الغامض للواضح، وليس ذلك على وجه الإطلاق كما ذكره بعض الدارسين حين نسبوا إليه رفضه للفكرة عموما<sup>4</sup>، فهو ممن استحسّن الغامض في الكلام شرط أن يناسب مقاصد الإغماض التي أرادها المخاطب في مقام الكلام العادي، والدليل على ذلك تقبله لفكرة الكناية والإلغاز والتعمية في الكلام.

وتتفق جل آراء الخفاجي في دعمه لفكرة الوضوح في الكلام إلى تحقيق المقاصد وتمام العملية التبليغية؛ لذلك حرص منذ بداية حديثه عن الفصاحة وشدّد على فكرة حسن اختيار اللفظ الدال على المعنى دلالة مباشرة تتلاءم مع الطبيعة التواصلية الحاضرة في السياق، فالكلام وسلية تفاعلية تحقق غاية المقاصد المشروطة بمعطيات المقام، ولا شك بأن "عدم الملاءمة بين الغاية والوسيلة في الكلام،

<sup>1</sup> نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة مبحث في الإيجاز والإطناب، ص 117، 118.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

<sup>3</sup> رشيد بجاوي، التبالغ والتبالغة نحو نظرية تواصلية في التراث، ص 355.

<sup>4</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 356.



قد يحول القصد إلى البلاغية إلى قصد تتراجع فيه وظيفة الإفهام لفائدة وظائف أخرى تصبح مهيمنة عليه، مما يجعل عملية الفهم صعبة عند المخاطب"<sup>1</sup>.

ويصنف الدارسون المحدثون قضية الإيجاز في قوانين الاستعمال ضمن تلك التي يتم فيها خرق قانون الكم التي تتجاوز في أسلوبها مقدار المعلومة المطلوبة حيث "حيث يتم الخرق عندما يعرج المتكلم بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث، أو لا تمت بفحوى الخطاب بأية صلة، أو عندما يلتجئ إلى أسلوب الإيجاز أو الإطناب"<sup>2</sup>.

فدراسة الخفاجي لهذا الأسلوب نالت حظها من الاهتمام، وبيان علاقتها بباب الفصاحة، والذي تنبغي الإشارة إليه هو تفوق ابن سنان في عرض أفكار هذا الأسلوب على كثير من البلاغيين "غير أن الملفت -في أسلوب الإيجاز وأسلوب الإطناب" هو ذلك التوجه البلاغي التداولي الذي حاول البلاغيون أن يبرزوه في تحليلاتهم، وهذا يغيب عن كرايس غيابا تاما، للطبيعة المادية الإخبارية التي تظفي على قانون الكم عنده إيجابا وسلبا، ومع ذلك يبقى قانون الكم بنوعيه (حالة احترامه أو حالة خرقه) بمثابة أداة إجرائية للكلام الطبيعي، يمكن أن نتوسل بها لخلق مقارنة كمية للخطاب اللغوي الطبيعي أدبيا كان أو عاديا"<sup>3</sup>.

وقد أحسن الخفاجي حين صنف الشرطين في المستوى الثاني لدلالتهما على سوء التأليف الذي يتعلّق بالمتكلم وحده، فيجعل ذلك شرطا أساسا لفصاحته فيقول: "وأما السببان اللذان في التأليف وهما إفراط الإيجاز وإغلاق النظم، فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلام منهما لما قلّمناه من الدلالة على ذلك"<sup>4</sup>، ولولا كونها حبيسة سوء الاختيار والنظم لم يكن الخفاجي ليشرطها في الفصاحة والبلاغة على السواء، فحسن الإفهام يوضح المقاصد وأما إغلاق النظم وإفراط الإيجاز فقصور في فصاحة المتكلم ومقدرته الأدائية، التي تختزل معاني الخطاب أو تفتح البنية على تعدد المعنى وشموليته، "وهذا إذا افترضنا أن كلاما معينا موجه في الأصل للإفهام والإفادة بالإيضاح، لا للإغماض

<sup>1</sup> رشيد بجاوي، التبالغ والتبالية نحو نظرية تواصلية في التراث، ص 355.

<sup>2</sup> بنعيسى أزيبط، مداخلات لسانية "مناهج ونماذج"، شركة الطباعة، مكناس، (د، ط)، 2008م، ص 64.

<sup>3</sup> بنعيسى أزيبط، مداخلات لسانية "مناهج ونماذج"، ص 65.

<sup>4</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 223.

والإغلاق. فيكون المتكلم في هذه الحالة هو المخلّ بالموازنة بين جعل الكلام وسيلة وغاية معا. وقد ترجع صعوبة الفهم لقصور في مقدرة الفهم والتلقي عند المخاطب ذاته"<sup>1</sup>.

والحقيقة أن هذين الشرطين ينحدران من قضية القصد لدى المتكلم التي تستولي على سلسلة الخطاب وتتوضح بمفهومين حسب الدارسين: قصد بمفهوم الإرادة، وقصد بمفهوم المعنى، فتكون الأقوال والأفعال والمعاني تابعة لإرادة المتكلم وقصده الإفهام والفهم التي يجب أن تكون حاضرة في الخطاب حسب السياق "لأن دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه؛ وقد يطابق هذا المعنى المقصود المعنى المستفاد من ظاهر القول وقد يتفاوت معه؛ فإن طابقه كلاً، قيل إنه المعنى المطابق للقول، وإن تفاوت معه، فأحد أمرين: إما أنه يطابق جزءاً من هذا المعنى الظاهر، وإما أنه يلازم هذا المعنى من غير أن يطابقه، لا كلاً ولا جزءاً، فإن كان الأول، فمقصود القول هو بالذات معناه التضميني، وإن كان الثاني، فهذا المقصود هو معناه الالتزامي"<sup>2</sup>.

وهذا التّجاذب في الآراء بين فهم المقاصد من دلالات الخطاب الشكلية، وبين فهمه من معانيه التداولية مبحث عني بهاللسانيون التداووليون وفلاسفة اللغة أمثال فتحنشتاين وستراوسن وأوستين جرايس، و الذين توجهوا إلى أنه "من المتعذر تفسير مفهوم المعنى اللغوي تفسيراً مرضياً بدون الإحالة على مقام التواصل. وهم يعلمون جيداً أن معاني عبارات لغوية تتحدد بنسق من القواعد التركيبية والدلالية، إلا أنهم يؤكدون أن طبيعة هذه القواعد لا يمكن أن تكون مفهومة إلا إذا استعملنا مفهوم القصد التواصلية الموجه نحو مستمعين"<sup>3</sup>.

فالمعنى باتفاق البلاغيين واللغويين حاصل من الدلالة الوضعية التي يشير لها صانع الخطاب، وإفراط الإيجاز أو إغلاق البنية النظامية أمام القارئ خروج عن مراعاة مقتضى الحال، وعدم التزام بتحقيق المطلب الأساس من الكلام وهو القصد والإفادة "فالخطاب لا يمكن أن يقوم على جهة واحدة في تصريف اللغة، كما أن المنفعة والنجاعة والإفادة التي يحرص عليها البلاغيون لا يمكن أن تتم بالإيجاز وحده، فبناء المعنى يحتاج إلى التفسير والتوكيد والتكرار والاستطراد، كما يحتاج إلى عدد

<sup>1</sup> رشيد يحيوي، التبالغ والتّبالغة نحو نظرية تواصلية في التراث، ص 355.

<sup>2</sup> الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 197.

<sup>3</sup> الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 200، 201.

كبير من الروابط اللغوية والروابط المنطقية التي لا يمكن أن تكون في خطاب يقوم على الإيجاز، وعلى الخلاص والتكثيف والتعويل دائما على قدرة المخاطب على تأويل الإشارة وفهم جوامع الكلم<sup>1</sup>. وموقف الخفاجي متوسط بين الرأيين فقد رأينا كيف أنه يمدح الإيجاز في مواضع الفصاحة والبلاغة، ويرفضه في مواضع الغموض وتعمية المعاني، لتبين ذلك توجهاته التي تنص على تمام العملية التبليغة بين متكلم ومتلق على أحسن وجه وصورة متجلية في حضور قدرة المتكلم وكفايته اللغوية مع مراعاة قدرات المخاطبين وأخذهم بعين الاعتبار وقت التلفظ والإنتاج النصي.

### 3- أسباب غموض المعاني والمقاصد على مستوى المعنى:

وفي هذا الغموض عند الخفاجي سببان أيضا:

الأول: أن يكون المعنى في نفسه دقيقا.

الثاني: أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا تصورت بني ذلك المعنى عليها.

يقول في ذلك: "وأما اللذان في المعنى؛ فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقا، ككثير من مسائل الكلام في اللطيف، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا تصورت بني ذلك المعنى عليها، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى، كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بنيت تلك الفروع عليها"<sup>2</sup>.

ويلخصها الخفاجي في قوله: "وأما السببان اللذان في المعنى وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قد بني عليه فليس في أن يجعل المعنى الدقيق ظاهرا جليا جله للمعبر عنه، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة ليكون ما في المعنى من الدقة واللطافة بأزاء ما في العبارة عنه من الظهور والفصاحة، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع، ويحتاج المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه"<sup>3</sup>.

وبعد فراغ الحديث عن هذه العناصر الستة التي يؤدي حضورها في الخطاب إلى غموض الكلام واستغلاق المعاني أمام المتلقي، انتقل ابن سنان للحديث عن الغموض المقصود من المتكلم ورأي فيه وبيانه: أن في هذا النوع من الغموض يحدث انقطاع مقصود للمعنى الذي تقترن دلالاته بالزمن، ويشمل هذا الأسلوب:

<sup>1</sup> نورالمهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الدرة، ص 133.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 222.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 223.

أ/ تأخير البيان عن وقت الخطاب: (الإجمال في الكلام من طرف المتكلم لغرض الإبانة لاحقاً).  
 ب/ ما تستلزمه بعض الأساليب التعبيرية مثل اللغز والأحجية وغيرهما..  
 ناقش الخفاجي قضية تأخير البيان عن وقت الخطاب وانتهى إلى جوازها إن توفرت لدى المتكلم دواعيها وأسبابها، ويكون في مقصوده تأجيل الفائدة والفهم المراد زمنياً فقط، يعدّ الخفاجي من الطائفة التي رفضت تأخير التصريح بالمعنى المباشر واستخدام أسلوب الإغماض إلا في مواضع معينة كاللغز الذي تكون الغاية منه امتحان أذهان المتلقين وكشف قدراتهم أمل الحصول على الجواب الذي يمثل تنمة للخطاب، ويستثني الخفاجي من رفضه حوار تأخير البيان والإيضاح عن وقت الخطاب المشروط بالفترة الزمنية، وعلة ذلك أن الأمر ناتج عن قصدية المتكلم التي تتبعها قصدية المخاطب تقديم الجواب، وهذا لا يعدّ إغماضاً إلا إذا بالغ فيه المتكلم بحيث يجعل المخاطب معلقاً إلى حين تفصيل المراد والكشف عن القصد كلياً، ويشمل ذلك بعض الأساليب التعبيرية التي تستدعي أسلوب الإغماض بشروط.

لقد أدرك صاحب الفصاحة القيمة التواصلية الكامنة في أسلوب (اللغز) والوظائف الدلالية والتداولية التي تنضح بها كونها تختزل المعاني في أساليب شعرية تتشكل بمراعاة مقامات الخطاب وسياقاته وأطرافه ومرجعياته، وتستحضر عنصر الزمن في نشأتها، فما يميّزها أنها "إذا صيغت شعرياً هو تعدّد وظائفها بوصفها شعراً أولاً، ثم وظيفتها في تحلّي واختبار مقدرة الفهم والذكاء عند المتلقي، دون أن نغفل وظيفتها في الإفهام بطريقتها. لأن حلّ اللغز هو فهم لما تمّ إلغازه"<sup>1</sup>، لذلك فهي أسلوب لتحلّي مقدرة الفهم عند المتلقي.

يقول: "فإن قيل: فما تقولون في الكلام الذي وضع لغزاً وقصد فيه ذلك. قيل: إن الموضوع على وجه الألغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه، وجعل ذلك فناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس، وتمتحن أذهانهم، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل كان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهره يدلّ على التناقض، أو ما جرى مجرى ذلك"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رشيد بجاوي، التبالغ والتبالغة، ص 359.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 226.

إن رؤية الخفاجي الدلالية لأسلوب الإغماض وظهوره على مستوى البنية السطحية للغز دليل على إدراكه لوظيفة اللغة، وهو ما أدى به إلى استثناء الظاهرة وقبولها جزءاً من كّل رفضه وهو الغموض في اللغة وذلك لأنه أسلوب مطلوب من المخاطب والمخاطب على حدّ سواء. ومن الشواهد التي ساقها على ذلك قولهم<sup>1</sup>:

تحيا إذا ما رؤوسها قطعت \*\*\* وهنّ في الليل أنجم زهر.

إشارة إلى (الشمع)، كما أشار إلى استحسان أبي العلاء للظاهرة في شعره كثيراً<sup>2</sup>.

وتتابعت آراء الخفاجي التي تنص على ضرورة حسن الاستعمال اللغوي وفقاً لما تواضع عليه الناس ، وأورد عدّة أمثلة على ذلك، كما أورد عن بشر بن المعتمر والجاحظ ما يدعوان فيه -من أقوال- إلى ضرورة الابتعاد عن التوعر والغموض ومراعاة الوضع والمقاصد، يقول: "وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته: إياك والتّوعر في الكلام؛ فإنه يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويمنعك من مراميك. وحكى أو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف البلاغة. فقال: ينبغي أن يكون الاسم للمعنى طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ولا يكون الاسم لا فاضلاً ولا مقصّواً ولا مشتركاً ولا مضمناً. فهذا كله يدل على صحة ما قلناه وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لتأمل"<sup>3</sup>.

جاءت شروط الفصاحة عند الخفاجي شاملة لعنصري الفصاحة والبلاغة ، فهي لا تتعلق بالتنظير للفظ منفصلاً عن المعنى كما ظهر في بقية الشروط، بل تشملهما معاً، وتجمع في صيغتها أهم عناصر العملية التواصلية الواجب تحقيقها، إذ لم تفته الإشارة إلى عديد من المفاهيم كالسياق والقصد وأغراض المـُخاطَب والمخاطَب التي تستدعي نوعاً خاصاً من الأسلوب الحامل للأغراض التواصلية.

وتتأسس دلالات الألفاظ على المعاني عند ابن سنان على تصور مقامي يستلزم مراعاة أحوال الخطاب والمتخاطبين، في محاولة لربط المعايير النصية.

وبناء على ما تقدّم فإن قضايا الدلالة قد نالت حظها ونصيبها من "سر الفصاحة" حين اشتغال ابن سنان على طرائق إيصال الكلام مع مراعاة سياق الحال وأساليب التعبير، وأحوال السامع.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 226.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 226.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 228، 229، وينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء، ص 93.

## الفصل السابع:

التجاوز اللفظي ودلالاته في قضايا البيان في سر الفصاحة

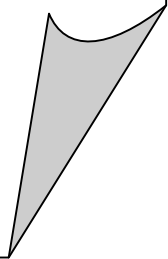
أولاً: الحقيقة والمجاز في سر الفصاحة:

أولاً: التجاوز الدلالي في صور التشبيه عند الخفاجي:

ثانياً: المجاز ودلالة الاتساع عند الخفاجي

ثالثاً: التجاوز الدلالي في صور الاستعارة عند الخفاجي

رابعاً: التجاوز الدلالي في أسلوب الكناية عند ابن سنان الخفاجي:



إذا كان ابن سنان الخفاجي كما بيّنا في الفصول السابقة- تعرض لمستويات اللغة صوتها وتركيبها ودلالاتها، ووضح ما يثبت أصول الفصاحة وما يتمرّد عليها، وبين أهميتها لدارس البلاغة في إفرادها وتركيبها بدءاً من دلالتها الوضعية المباشرة إلى دلالتها المضمرة، فإنه لم يفته أيضاً البحث عن أساليب الفصاحة في قضايا البيان وكشف دلالاتها وهيئاتها التي قد تجانب الفصاحة بمخالفتها لقواعد اللغة وأصول الاستعمال والتداول، فالفصاحة التي ينشدها تبحث في المقاصد الإبداعية والتشكيلات الصياغية البيانية التي تناسبها، وترصد القدرات الأسلوبية الكامنة في قضايا البيان، ضمناً لحسن الأداء وفنيته في التواصل، وهو ما سنعكف على بيانه في هذا الفصل المرتبط بقضايا البيان والدرس اللساني الحديث عند ابن سنان الخفاجي.

لم يظهر للبيان تعريف لدى الخفاجي عدا جعله قريناً لمصطلح الفصاحة في مفهومها اللغوي بكل ما تحويه من آليات وأساليب تعنى بإلقاء المعاني للقارئ الذي يتولى مهمة البحث فيها، والبيان في تصور الدارسين عبارة عن تقديم الدلالة إلى المتلقي بطرائق متعددة فيها من صفات التعبير الأسلوبي والدلالي والتحويلي والتركيب ما يطرب الأذن، ويرهف الحسّ ويجذب البحث والنظر، مزمنة مع الحضور الواعي لتقنيات توفر للقارئ تلقي النص على مستويين هما: الإقناع والإمتاع<sup>1</sup>.

وتحتل الوحدة اللفظية موقعها الحقيقي أو المجازي على محوري الاختيار والتوزيع كوحدة دلالية حبيسة السياق الاستعمالي للمتكلم، فإما أن تعرب عن وحدات دلالية مباشرة جلية المعنى وفق معايير نصية واضحة، وإما أن تتجاوز هذا الطرح المباشر بإضافة أنساق تعبيرية ضمنية مشحونة بالخيال لأجل تغطية المعاني أو لخرق أفق التوقع لدى القارئ من خلال مقارنة الصور تمثيلاً أو انحرافاً أو تجاوزاً.

ومما لا مرأى فيه أن التراث الشعري والنثري العربي قلم صوراً شعرية متكاملة لإبداعية النص تزخر بكثير من قضايا البيان وإيراد المعنى بطرق متفاوتة في الدلالة تتراوح تقنياتها بين الحقيقة والمجاز، فتبارى الشعراء طرْحاً ووصفاً وإبداعاً، وجمال النقاد جدالاً وموازنة وتوسطاً، وانكب على هذا التراث

<sup>1</sup> ينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 391

البلاغيون دراسة وتحليلاً وتأصيلاً.. وبحثا عن معايير الفصاحة ، ومدى الالتزام والانحراف والتجاوز بين المباني والمعاني، "وبين الحقيقة والمجاز أبواب متفرقة، وما التجاوز اللفظي إلا هذه المفارقة التي تذهب بالصورة الذهنية المتخيلة المدركة في الذهن، المطابقة لبيانات الواقع اللغوي، لتعبر بها صوباً آخر، تجد فيه من متعة الاستئناس، مع معانٍ مشربة في قوالب تمت إلى الأصل بخيط صلة- هذه الوحدة الدلالية التي وضعت أصلاً في بنية اللغة لمعنى واحد بعيداً عن سلام التأويل والإغراق في بدائل انعكاسية، تدور في فلك الثبات والتمكن"<sup>1</sup>، فاللفظ صورة حسية مخصصة لمعنى ثابت.

### أولاً: الحقيقة والمجاز في سر الفصاحة:

أما الحقيقة في عرف ابن سنان فظهرت تعريفاً بالضد مع المجاز لأنها -حسبه- أكثر ما يقع في الكلام وعليها تكون دلالة اللفظ؛ لذلك لم يولها اهتماماً في درسه عدا ما ظهر من شواهد ساقها لإثبات مخالفتها للصيغ المجازية، وما ظهر من تعريفها كمصطلح -عرضاً- في باب الكلام قوله: "والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته"<sup>2</sup>.

بمعنى أن الحقيقة هي ما وضع اللفظ بإزائه أول مرة من قبل الواضع لإفادة معناه مباشرة، في حين أن المجاز هو ما تم فيه تجاوز معنى اللفظ الوضعي لمعنى ثانٍ يستفاد منه استناداً إلى مقام الحديث ، ويكون معنى ثانٍ لم يوضع له اللفظ في الأصل لكنه يفيد، وبناء على ذلك فقد كان اشتغال الخفاجي في قضايا البيان موجهاً إلى دراسة التجاوز اللفظي الذي أحال المعنى إلى آخر حسب ما يورده السياق، وهذا ما يوحى في الدرس اللساني الحديث إلى بعد دلالي تداولي، متساوق مع البعد البلاغي للكتاب في مستوييه الإفرادي والتركيبى، ولذلك نراه ضمن هذا الباب

أوجه استثمار الصيغ اللفظية ضمن المجالات الدلالية المرتبطة رأساً بمقاصد المتكلم، ويمكن

حصر المواضع التي ذكر فيها قضايا التجاوز الدلالي في:

### 1- الاستعارة أوردتها في باب حسن وضع الألفاظ موضعها.

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص 293.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 67.



2- الكناية تطرق إليها في موضعين، الأول في باب حسن وضع الألفاظ موضعها، حين تناول شروط الفصاحة والبلاغة، والثاني لما تعرض لنعوت البلاغة والفصاحة الإرداف والتتبع.

### 3-باب صحة المعاني: التشبيه.

ولعل الفرق في صرف الأقسام عن الجمع ضمن باب واحد هو كون التشبيه مستوف لبعض أركانه واضح المعنى مقارنة بالغموض الذي يكتنف أسلوب الاستعارة والكناية.

وقد أرجأ بعض الدارسين الأمر إلى كون التشبيه يعنى باللفظ في ظاهر الكلام ولا يستلزم الانتقال من معنى أول إلى معنى ثان، والأكثر أنه يؤتى به تمهيدا لباب الاستعارة التي يحصل فيها الانتقال بين المعنيين، وهذا معناه خلو التشبيه جزئيا مما سنتناول ذكره من التحول الدلالي المتعلق بالمعنى<sup>1</sup>، والحقيقة أن هذا القول يمكن الرد عليه بالقول: لا مناص من وجود انتقال دلالي في بنية التشبيه كونه مشاركة أمر لأمر في معنى أو عدة معان بإحدى أدوات التشبيه أو بدونها، ولما يكتنفه من أسلوب إبداعي يظهر في اقتران البنى المشاركة فيه، فشواهد التشبيه تجري وفق معادلة تركيبية متكاملة<sup>2</sup> حيث تتوزع معطياتها على المستويين السطحي والعميق عن طريق التعامل التقني القائم على فصل الجزئيات المكونة للتشكيل الخارجي، وتحديد مناطق عملها الوظيفية ومواصفاتها البنائية، حتى يمكن رصد التحولات الداخلية<sup>2</sup>، وعليه يمكن القول: إن التشبيه هو البنية الأساس لفن الاستعارة فهي تنبثق عنه بحفاظها على إحدى مكوناته.

وفيما يتعلق بفكرة المجاز وأهميتها في درس الخفاجي فلقد احتلت قضاياها الجزء الأكبر من صفحات الكتاب، بما فيها من كثرة الشواهد والتمثيل على نحو لم نلمحه في غيرها من القضايا، وهو دليل على وعيه بكيفية خروج المعنى من مقتضاه إلى غيره، وأن ذلك على أكثر الكلام في العربية، وأنه قد أدرك ما فيها من تجاوز دلالي تتميز به عن الصورة الحقيقية التي خالف فيها التركيب المجازي

<sup>1</sup> ينظر محمد الولي، الصورة الشعرية في الخطاب النقدي والبلاغي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1990م، ص 170.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 407.

دلالته الوضعية (ما وضع له من معنى) أو غرض لتشير إلى قيمة فنية "لا تستمد إلا من الإحساس بما فيها من تجاوز أو انحراف عن تلك الدلالة"<sup>1</sup>، وهو مظهر تميّزها عن الكلام.

وهذه الخصيصة هي التي أدركها ذوق البلاغيين فتفاعلوا مع قوتها الدلالية الإيحائية في معانيها الجديدة المجازية، وهي الخصيصة التي جعلتهم يستنكرون بعض أوصاف هذا التجاوز الدلالي حينما أراد الشعراء الانتقال من معنى إلى آخر أفسدوا في تركيبه من حيث لم يدروا وأكثر مما أحسنوا. إن مناقشة الخفاجي لمثل ما ناقشه البلاغيون وأقبلوا عليه من صور نصية إبداعية واكتساح للرؤى التخيلية لم يتأت من منظور أنه بلاغي ناقد اشتغل على التعابير اللغوية والأدبية ووقف على محاسنها، بل يضاف إلى ذلك كونه شاعرا مجيدا تلبّسه خيال الشعراء وعاش حالة التعبير وهيئة الإبداع حين نقل الصورة الفنية اعتمادا على معنى ثان يقتصد كل الدلائل اللغوية والفكرية والشعورية والوجدانية.. التي تغادر الحقيقة في بنيتها السطحية لتموضع القارئ في قيم مختلفة يغور في معانيها ويستقصي أبعادها وأغراضها..

وعندها يكون المجاز مهيمنا على طابع اللغة وحالة الشاعر ويسر للباحث الناقد سبل البحث على مستوى البنية العميقة واكتشاف الطاقات الدلالية والإيحائية.

ولذلك يجعل الدارسون "فن المجاز" شاملا لعدة مستويات هي<sup>2</sup>:

1- مستوى دلالي يمثل المعنى الأول ويظهر على مستوى البنية التركيبية المفهومة من مظاهر عملية الإسناد في الأمثلة والشواهد والكلام.

2- مستوى دلالي ثان يمثل (معنى المعنى) يجسد الدلالة الثانية (الإضافية) التي يصل إليها الذهن بالتأمل والتمعن والإدراك، وتعمل على توكيد الدلالة الإسنادية وتكثيفها وتقويتها.

ومثل هذا النوع من الطرح أشار إليه علماء الدلالة المحدثون أمثال أوجدن وريتشاردز الذين تأثروا بما وضعه "يلمسليف" الذي عدّ المعنى ذا دلالتين متلازمتين، دلالة تقريرية يمثلها المعنى في حد ذاته، ودلالة إيحائية يمثلها معنى المعنى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص 124.

<sup>2</sup> ينظر، دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار دجلة، ط 1، 2008م، ص 323.

وغير بعيد عن ذلك يفرق "كوليريدج" ينظر إلى المعنى من زاويتين حيث "فق بين الخيار الأولي والخيال الثانوي، فالأولي هو ما يمكننا من إدراك ذاتنا، والعالم الخارجي من حولنا، والثانوي هو ما يعكس ويخلق مركبات جديدة من المعاني، فيجسد النشاط الشعري المتميز"<sup>2</sup>.

وسواء تعلق الأمر بالتشبيه أو المجاز فإن كليهما يحتل موقعه في البنية النصية خاصة في مستواها التركيبي الذي يساعد على خلق بني سطحية تشكل أبعادا مفاهيمية للمعاني وللدلالات الواردة داخل البنية النصية. ولقد نال هذا النمط من التصوير وضرب المعاني حظه الكبير لدى علماء البلاغة العرب، ولا مرأى في القول بأن ما قدمه الجرجاني وحده حول هذا الباب كفيلاً بتأسيس نظرية شاملة، لكننا نحافظ على ما ترتبط الدراسة به في كون ابن سنان سابقاً أو - معاصراً له اختلفت بينهما طبيعة الرؤية النقدية لشواهد التشبيه والحقيقة والمجاز في مواضع كثيرة واتفقت في أخرى.

وسنضع في حسابنا - ونحن نطرح آراء الخفاجي - بأنه الشاعر قبل الناقد، والناظر للشاهد بعين البصيرة والحالة الشعرية التي تتجاوز التمثيل اللغوي إلى البحث في دلالات مرجعية وسياقية مختلفة، الأصل في المساهمة فيها راجع لطرفي التواصل وصيغة النص والرسالة..

إن صحة المعنى والصدق في التعبير، والأكثر مراعاة التناسب التمثيلي بين الألفاظ والصورة الشعرية هي الانطباعات السائدة عند الخفاجي بل هو الأس، على أساس ذوقي نقدي، فاعترف بما يحقق نشاط الخيال ومغايرة الحقيقة ومقتضى الظاهر بمراعاة حسن النظم والتأليف، ورد كل خروج عن ذلك، وهو ما جعل كثيراً من الدارسين يعلون الخفاجي من أكثر البلاغيين الذين تناولوا أبواب البيان بصورة تمهيدية تفصيلية منطقية تؤسس للدرس البلاغي بعدها، بطريقة واعية بصيرة بأهمية هذا التناظر بين الحقيقة والمجاز<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ينظر، دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص 323.

<sup>2</sup> سامي محمد عبابنة، رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث، ص 160، نقلاً عن ديفيد ريتشس، مناهج النقد الأدبي، ترجمة محمد يوسف نجم، مراجعة إحسان عباس، دار صادر-بيروت، 1967، ص 168.

<sup>3</sup> ينظر، علي محمد حسن العمري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، ص 354، 355، وينظر، أحمد عبد السيد الصاوي، مفهوم الاستعارة، في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين - دراسة فنية تاريخية -، دار المعارف، الإسكندرية، (د، ط)، 1988م، ص

وعلى العموم فقد ضَمَّن الخفاجي أغلب القضايا في باب وضع اللفظة موضعها كما أشرنا مراعاة للحقيقة والمجاز فيه، مراعاة لا ينكرها الاستعمال، لذلك لن يختلف منهجه في الدراسة عن التفرقة بين الأساليب بالاستحسان لها أو الاستنكار.

### أولاً: التجاوز الدلالي في صور التشبيه عند الخفاجي:

اخترنا الابتداء بقضية التشبيه مخالفين بذلك منهج الخفاجي في ترتيبه مراعاة لعدة أمور أهمها: احترام منهجية علم البيان في ترتيبها من الجزء إلى الكل كون التشبيه هو البنية المتكاملة للصورة التخيلية التي تتأسس على المادة اللفظية الأولية لتغوص بعد ذلك في تدابير القول لدى المتلقي وفي التغيير الحاصل على مستوى البنية الدلالية، يضاف لذلك أن اهتمام ابن سنان بقضية التشبيه باعتبارها خصيصة بالمعنى بعد التصرف اللفظي على أساس أن من وضع الألفاظ موضعها حسن الاستعارة والكناية، أما صحة المعنى فذات علاقة بهذا الباب أكثر وهذا وعي من الخفاجي بغموض الأولتين عنه "فلما كانت الاستعارة لا تتحقق إلا بجذف أحد طرفي التشبيه كان لابد من أن توضع الألفاظ في الاستعارة موضعها حتى لا تبعد، أما التشبيه فطرفاه موجودان فلا يشترط فيه إلا صحة المعنى عند التشبيه، ولذلك انفرد ابن سنان بهذه الطريقة البارعة في منهجه"

#### 1- التشبيه ومظاهره عند الخفاجي:

إن التشبيه في نظر الخفاجي حسن وضع لفظ مع صحة معنى على نحو تمتزج فيه الحقيقة بنص شعري متجاوز لصفة جامعة بينهما، يقول في تعريفه: "ومن الصحة صحة التشبيه؛ وهو أن يقال أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات، ولن يجوز أن يكون/ أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه، حتى لا يقع بينهما؛ لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر يعينه، وذلك محال، وإنما الأحسن في التشبيه أن يكون أحد الشيئين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه، وبالضد حتى يكون رديء التشبيه ما قلَّ شبهه بالمشبه به"<sup>1</sup>، ولم تختلف هذه الرؤية عما أورده البلاغيون قبله أمثال

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 243.

الجاحظ(ت255هـ)، وقدامة (ت276هـ)، وأبي هلال والرماني(ت 384هـ) العسكري(ت 395هـ)، وابن رشيق (ت 456هـ) وغيرهم<sup>1</sup>.

ومثل هذا التفسير لهذا الأسلوب غير المباشر في التعبير يتقاطع مع الطرحين الدلالي والتداولي الحديثين في جعل الأسلوب منوطاً بقضايا الاختيار وحسن المقابلة وبناء التناظر لا على أساس التطابق التام ولا على أساس التناظر بل على أساس تمثيل طرف بآخر في صفة أو أكثر إذ "يستخدم المتكلم أسلوب التشبيه لإنجاز فعل غير مباشر بعد أن يقوم برصد السمات الدلالية لكل مفردة في معجمه الذهني، ومقابلة كل واحدة بالأخرى، وإسقاط جميع السمات، ويعود ذلك إلى علاقة المشابهة والمماثلة التي تفترض أن يكون هناك شيان: أصل وفرع، ولضبط العلاقة بينهما يحلل الأصل إلى مكوناته أو مقوماته أو صفاته الذاتية والعرضية فيختار بعضاً منها لإسقاطه على الفرع، على أن ما يسقط يجب أن يكون جامعاً متفقاً عليه بأنه وصف منضبط... وهذا ما يقوم به المتكلم في كفاءته التداولية بعملية ذهنية سريعة جداً، إذ يستحضر سمات المشبه أولاً، ثم يختار السمة الإضافية التي تميز بها في سياق معين"<sup>2</sup>.

وعلى ذلك فالمفارقة الحاصلة في وجه الشبه هي ما تتحكم بصحة في المعنى، فتجمع المشبه والمشبه به في صورة مشتركة تتراوح بين التقابل والضد

ثم أشار إلى حروف التشبيه كالكاف وكل ما يجري مجراها، وفائدتها في تحقيق الاقتصاد اللغوي حين الحذف يقول: "وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ويستحسن لما في ذلك من الإيجاز"<sup>3</sup>.

لقد قامت بنية التشبيه عند الخفاجي على حضور عدة محاور كما وضع ذلك لأجل تحقيق أغراض كالإيجاز أو المبالغة.. وتكونت لديه من خلال سياقات قرآنية أو شعرية.. ومال إلى أن الحسن فيه "أن يمثل الغائب الخفي الذي لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد، فيكون حسن هذا لأجل إيضاح

<sup>1</sup> ينظر، عبد المنعم السيد الشحات رزق، المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي، قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية بالمنصورة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، 2000م، ص 155.

<sup>2</sup> علي محمود حجي الصراف: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، ص 149.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 243.

المعنى وبيان المراد أو يمثل الشيء بما هو أعظم، أو أحسن، أو أبلغ منه، فيكون حسن ذلك لأجل الغلو والمبالغة<sup>1</sup>.

فبؤرة التشبيه عند الخفاجي تتجلى في أهمية وجه الشبه بين الطرفين بعلها المركز في تمثيل التصور الذهني عند المتلقي لذلك نراه يجعل التشبيه في حسنه يجمع بين أحد أمرين: إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة.

## 2- مظاهر (أقسام) التشبيه عند الخفاجي:

### 1- تمثيل الغائب الخفي - الذي لا يعتاد - بالظاهر المحسوس المعتاد لأجل الإيضاح:

وتكمن غاية هذا الوجه من التشبيه في إيضاح المعنى وبيان المراد، ومن أمثلته عند الخفاجي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَأَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [سورة إبراهيم: 18] ففي الآية تشبيه مرسل يشمل تشبيه الغائب الخفي - ما لا تقع عليه الحاسة - وهو "عمل الكفار واعتقاداتهم" بما تقع عليه الحاسة، والمعروف المعتاد وهو "السراب" - أي ما يشاهد نصف النهار من اشتداد الحر - كأنه ماء "فقد أخرج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة، ولو قيل: يحبه الرائي ماء، لكان أبلغ، وأبلغ منه لفظ القرآن؛ لأن الظمان أشد حرصاً عليه وتعلق قلب به، ثم بعد هذه الخيبة حصل على الحساب الذي يصيره إلى عذاب الأبد في النار، وتشبيه أعمال الكفار بالسراب من أحسن التشبيه وأبلغه، فكيف إذا تضمن مع ذلك حسن النظم وعدوبة اللفظ، وكثرة الفائدة، وصحة الدلالة"<sup>2</sup>.

فالصورة احتوت التشبيه دونما حاجة إلى إمعان الفكر أو إجهاد النفس في فهمه، بل هي تمثيل يعمل على تقوية المعنى في نفس المتلقي بما تنطوي عليه من مقارنة لطيفة في البنيتين التركيبية والدلالية. ومقصود الآية يحيل إلى الدلالة على الكذب والخداع والوهم والخيبة وهي صور جمعت بين براعة التصوير، وجودة التعبير الأسلوبي البليغ في تركيب المعنى، فقد قدمت المفردات في علاقتها ببعض، واتساقها فيما بينها هذه الصورة التشبيهية، بما تحمله من دلالة تركيبية (علاقات تركيبية داخلية)،

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 243.

<sup>2</sup> محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير للطباعة للنشر، دمشق، (د، ت)، المجلد الخامس، ص 285، 268.

تضاف إلى تفاعل هذه المفردات في البنية القرآنية مع أطراف الحوار في السياق العام (علاقات حوارية)، لتنتج صورة تحمل بعدا دلاليا.

## 2- تمثيل الغائب الخفي -الذي لا يعتاد- بالظاهر المحسوس المعتاد لأجل المبالغة:

غرض هذا الوجه من التشبيه المبالغة في المعنى وإظهار الدلالة من خلال مقابلة صورة بصورة مكتملة الأبعاد، ويضرب الخفاجي على ذلك شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾ [سورة الرحمن: 24]، فقد شبه الله في سياق الآية السفن الجارية في البحر بالجمال الراسية الشاحخة، والجامع بينهما هو العظمة، فهو تشبيه مؤكد حذف منه وجه الشبه، ذلك أنه "قد أخرج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة، وقد اجتمعا في العظم إلا أن الجبال أعظم، وفي ذلك العبرة من جهة القدرة فيما سخر الله من الفلك الجارية مع عظمها، وما في ذلك من الانتفاع بها، وقطع الأقطار البعيدة فيها"<sup>1</sup>.

لقد وقف ابن سنان على قيمة التشبيه في الآية بما تحويه من تمثيل نسقي منظم ينم على النظم المناسب لدلالة المبالغة والتعظيم، إذ كان يمكن إيراد ألفاظ بديلة (كالفلك أو السفن) لكن لفظة الجوار جاءت لتثبت الدلالة على الانبهار والقدرة، وهو الأمر مع لفظة (البحر) فلم يقل (اليم أو العباب أو الباحة) ليدل مباشرة على المعنى وهو يقصد السهولة والدقة في النقل والتصوير، وهذا النسق القرآني "حافل أبدا بالقوة والفن والإبداع والاختيار المناسب لكل جزئية من جزئيات التشبيه، بالإضافة إلى أن صور هذا التشبيه الرائعة منتزعة من الحقائق المسيرة لنظام الكون، والموافقة لطبائع الناس، كما أنها كلُّها صور مما يقع عليه البصر، أو يدركها الفكر بلا غموض ولا إبهام، فهي صور شملت مظاهر هذا الكون بأسره"<sup>2</sup>.

استغنى الخفاجي في بداية باب التشبيه عن حضور الشواهد الشعرية لتحتل مكانها الآيات القرآنية في التمثيل على الأوجه التي أراد بيانها، ولعل حرصه على بيانها بما تحويه من أغراض ودلالات

<sup>1</sup> عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1993م، ص161.

<sup>2</sup> صلاح الدين عند التواب، الصورة الأدبية في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، دار بونار للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 1995م، ص

في الأسلوب القرآني، يعود لما يضمّه من "صورة مستجدة، تزيده قدرا ونبلا، وتوجب له فضلا، وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل واحدة من تلك المواضع شأن منفرد، وفضيلة مرموقة وخلاصة موموقة"<sup>1</sup>.

ثم يردف على ذلك بجملة من الشواهد الشعرية التي تتراوح بين ذكر الأداة وتكرارها في القصيدة وبين حذفها في سياق إقامة التحولات داخل النص، وبين تتابع الشعراء في بناء القصائد اعتمادا على ما قيل قبلا منهم لتتقابل الصور اللفظية والمعنوية وتكشف الأساليب التعبيرية عن البراعة التي تحضر في بيت دون آخر وعن الصورة التي يبدع فيها هذا عن ذاك، وبناء على ذلك تكون درجات الفصاحة.

وبالعودة إلى سياق ذكره الخفاجي في بداية حديثه عن بلاغة حذف الأداة في التشبيه، نجد إشارة ضمنية إلى التشبيه البليغ، وعرض أمثلة عنه كإشارة إلى أهمية اللغة الشعرية التي تستغني عن حاجتها للأداة، لتعرب عن طاقاتها في التعبير والإيجاز والحذف، كون ذلك "ينهض برهانا على مقدرة الشاعر الإبداعية وفتنته العقلية"<sup>2</sup>، يضاف إلى ذلك ما يبته من إعجاب نفسي لدى المتلقي بنقله من عالم المقابلة الحقيقية بين الألفاظ والعبارات في المعجم اللغوي إلى واقع الإيجاز والاختزال في الصياغة والتشكيل الدلالي وتفعيل ذلك في حركة النص وإنتاجيته.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى عدم تفرقة الخفاجي بين مصطلحي التشبيه والتمثيل وهو ما ورد في أغلب كتب البلاغة قبله، على عكس ما طرحه المتأخرون وما استنتجه المحدثون من ضرورة التفرقة بينهما.

ويصنف الدرس اللساني الحديث التشبيه ضمن القضايا التي تنأى بالمعنى من المباشر إلى غير المباشر لحاجة في نفس المتكلم ووفق السياق المعطى، ولذلك يجعلون في أسلوبه خرقا لقاعدة الكيف التي تنص على أن الاستعمال النصي يتجاوز البنية السطحية إلى البنية العميقة بطريقة غير مباشرة، ليقدّم في النص نظرة ازدواجية تبدو فيها المقابلة ضربا من الإبداع وخرقا للدلالة، يتم فيها كتم العلاقة

<sup>1</sup> صلاح الدين عند التواب، الصورة الأدبية في القرآن الكريم، ص 59.

<sup>2</sup> سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 151.



بصورة إضمارية تسيطر على العبارة وكيفية أدائها، وعليه تتأسس البنية الحوارية على الكيف دون الكم<sup>1</sup>.

إن مبادئ الفصاحة التي يطرحها ابن سنان الخفاجي تسعى إلى المحافظة على مبدأ المحادثة بين أطراف العملية التواصلية، وفق سياقات تعبيرية لأداء أغراض معينة كالممدح أو الذم أو التعظيم أو السخرية.

### 3- التشبيه والتمثيل عند الخفاجي:

لم تستقر مباحث البلاغة إلا مع درس الجرجاني ومن تلاه أين اكتملت الرؤية لكثير من القضايا منها باب التشبيه التمثيلي الذي لا نكاد نقع على ما يثبته في كتاب "سر الفصاحة" على اعتباره مصطلحا تابعا للتشبيه عند ابن سنان الخفاجي كونه يفرد في موضعين من الكتاب، كل منهما يختص بدلالات خاصة لفهم الخفاجي وتقييده لها بمصطلح (التمثيل):

أما الأول فأورده في باب صحة المعاني في قوله: "وأما الاستدلال بالتمثيل: فأن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له"<sup>2</sup>.

وليس من فروق تذكر في وصف الخفاجي وغيره من البلاغيين في هذا النوع من التشبيه (التشبيه التمثيلي) غللاصطلاحه عليه بلفظ الاستدلال، ولعل الذي دفع ابن سنان إلى وضع هو وقوفه على الدلالة التعددية في بنية هذا التشبيه دون غيره، فهو تشبيه ينهض على حمل لفظ على آخر على أساس المشابهة الحاصلة بين أطرافه، ومن أمثله قول الشاعر:

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مَنِ الْإِحْسَانِ رُبُّكُمْ \*\*\* وَ الْعَذْبِ يَهْجُرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ.

يقول: "فدل على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سببا للامتناع منه، بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يشرب لفرط برده، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً"<sup>3</sup>، فاستشهد ابن سنان على هذا التشبيه بما

<sup>1</sup> بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية "مناهج ونماذج"، شركة الطباعة مكناس، المغرب، 2008م، ص 68.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 266.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، الموضع نفسه.

يوضحه ويبرز جمالية التعبير والبعد عن الإغماض فيه. وأورد على ذلك أمثلة كثيرة فيها ما يصنف ضمن هذا النوع وفيها ما يخرج عنه.

وما يجب أن يقال أن ابن سنان اكتفى في باب التشبيه بتقسيمه إلى نوعين: حسن مختار ورديء قبيح، وقد أخرج من دائرة الجواز، واكتفى بالإشارة إلى علاقات المشابهة الحاصلة في الشواهد التي ساقها، وقد أورد لكل نوع مثاله على حدة، دون أن يشير لاسمه، ولأن البحث في جمعها وتصنيفها يخرج الدراسة عن أهدافها، فنحن نتجنب ذلك ونكتفي بما تمت الإشارة له.

### وأما الثاني فالتمثيل التركيبي ( الاستعارة التمثيلية) عند ابن سنان الخفاجي:

وهو النوع الثاني الذي أورده الخفاجي في باب نعوت الفصاحة والبلاغة، دالاً فيه على مشيراً (التمثيل) وعرفه بقوله: "أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود، وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم، لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثل، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه"<sup>1</sup>، ويشير قوله بهذا المفهوم إلى "الاستعارة التمثيلية" أو "الجواز المركب" وهي استعارة تعتمد التكثيف التصويري داخل التركيب وهذا ما ينتج عنه معنى قوله: "وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة"، نظراً لما تفرّد به من تعبير صياغي مشحون دلاليًا، ويهدف مثل هذا النوع من الجواز إلى تحقيق الوضع النوعي التعددي في التركيب لا الأفراد الجوازي، فالتمثيل "وجه منتزع من متعدّد، وهو مجاز ينتقل فيه من حالة لأخرى على وجه المبالغة بإدخال جنس الأولى والثانية ثم يستعمل لفظ الثانية في الأولى، وهذا الصنيع هو الذي نبهه في الاستعارة"<sup>2</sup>، ومن الأساليب التي استدلل بها الخفاجي قول الشاعر:

أَلَمْ تَكُ فِي يَمْنِي يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي \*\*\* فَلَاتَجِ عَلَيَّ بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 231.

<sup>2</sup> عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة في المغرب - أحمد بن محمد بن يعقوب الولاّي -، ص 190.

يقول الخفاجي: "فأراد: إني كنت عندك مقلماً فلا تؤخري، ومقرباً فلا تبعدي، فعدل في العبارة عن ذلك إلى أي كنت في يمينك، فلا تجعلني في شمالك، لأن هذا المثال أظهر إلى الحس<sup>1</sup>، وتحضر عناصر هذا الذي أشار إليه الخفاجي لتتلاقى مع مفهوم الاستعارة التركيبية أو التمثيليكما بيّنا. وهذا ما نلاحظه -أيضاً- في الأمثلة النثرية التي ساقها ابن سنان للاستدلال على التمثيل فقال: "ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد - لما بويح - إلى مروان بن محمد قد بلغه توقفه عن البيعة له: أما بعد فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيّهما شئت والسلام"<sup>2</sup>.

يشتمل الشاهدان السابقان على علة مستويات من الزاوية الاستدلالية نشير لها كما يلي<sup>3</sup>:

- 1- احتواء الخطاب على صورتين: الأولى عقلية (التردد/ الحيرة)، والثانية حسية (تقدم، تؤخر).
- 2- الجامع بينهما ما يقبل من الصورة التركيبية التي هي كون كل منهما له مطلق الإقدام بالانبعاث لأمر في الجملة تارة، والإحجام الحاصل بترك الانبعاث أخرى.
- 3- ما يجمع بين الصورتين أمر عقلي ومركب باعتبار تعلقه بمتعدد، لأنه هيئة اعتبر فيها إقدام متقدم وإحجام مستعقب.
- 4- ألفاظ التمثيل في التركيب على أصلها في الأفراد، وتستلزم الدلالة المجازية في المجموع، فلا معنى للفظي تقدم أو تؤخر تمثيلاً إلا في هذا التركيب (لذلك صنف الخفاجي النوع في باب الكلام المؤلف في شروط فصاحته)..
- 5- حجاجية الخطاب وحضور دلالاتي الإيجاز والمبالغة تعكس القوة الإنجازية الكامنة فيه، والتي تظهر في صورة التحريض أو التهديد على الإقدام في أفعال الخطاب الموجه للمتلقى (فاعتمد على أيهما شئت والسلام).

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 331

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 232.

<sup>3</sup> ينظر، عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة في المغرب - أحمد بن محمد بن يعقوب الولاّي -، ص 190.

6- حضور السياق العام كدلالة تعمل على توضيح مقاصد الخطاب، وتكشف الأفعال المضمنة فيه، ويظهر ذلك في قوله: (... ما كتب به الوليد بن يزيد - لما بويح - إلى مروان بن محمد قد بلغه توفقه عن البيعة له)، وهو سبب مسبب لدلالة التردد.

فمثل هذا التمثيل يتخطى المفردة إلى التركيب وهو أمر جائز في التركيب الاستعاري الذي يحق له التموثق بين المستويين، ولقد أحسن ابن سنان عندما جعل حديثه عن الاستعارة على موضعين، أولهما الاستعارة المفردة التي ضمنها باب (حسن وضع الألفاظ موضعها) فاهتم فيها بدلالة الألفاظ، وثانيهما الاستعارة المركبة (التمثيلية أو المجازية) التي صنفاها في باب (نعوت الفصاحة والبلاغة في الكلام المؤلف)، وهذا راجع لاختلاف الرؤية بينهما، وإنه من الإجحاف جعل التمثيل وصفا تشبيها عند ابن سنان والفرق بينهما - كما بين - واضح.

ويمكن إدراج هذا النوع عند الخفاجي ضمن ما اصطاح عليه بالاستعارة "التصريحية" لا التشبيه "فالتمثيل عنده ليس تشبيها مركبا كما عند الجرجاني ومن جاء بعده، ولكنه تشبيه هولي مشبهه واكتفى بالمشبه به، أي استعارة تصريحية..."<sup>1</sup>، والحقيقة أنه تمثيل يجيء على هيئة الاستعارة يتم فيه النقل عن الصورة الأصلية، كما هو واضح في المثال السابق إذ المقصود من قوله (تقدم رجلا وتؤخر أخرى) الدلالة على صفة التردد والتقدير: "أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى، ثم اختصر الكلام، وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة، وهذه استعارة تمثيلية تصريحية"<sup>2</sup>.

فالم تأمل في البنية التركيبية يدرك جيداً كيفية إسهام المقام في الكشف عن دلالة الحقيقة (المعنى)، بعد التشكيل الاستعاري الحاضر في بنية النص، وبديهي أن المقام قد يثبت أن الكلام حقيقة وليس استعارة، تحضر فيها الأوصاف المقامية للاستعارة لعدم تعلقها باللفظ وحده، بل إن حضور التركيب

<sup>1</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 442.

<sup>2</sup> عبد العاطي غريب علام، البلاغة بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، ص 170، 171.

وغياب المشبّه والأداة يجعلها استعارة تصريحية في عرف الخفاجي، وهو الأمر الذي أكد عليه الجرجاني والسكاكي بعده<sup>1</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن نظرة العلماء لهذا الفن قد اختلطت فمنهم من عدّ هذا الصنف البلاغي فنّاً تشبيهاً، ومنهم من عدّه استعارة، ومنهم من جعله كناية يدخل فيها وصف المثل وطبيعته، لكن الأقرب يتراوح في صورة الاستعارة التركيبية التي تستدعي علاقة المشابهة في بنائها التركيبي النظمي الذي يستوفي العلاقات السياقية في طريقة إثبات الدلالة وتقريرها كما هو حاصل في المثل السابق أين تجري مقارنة الصورة التمثيلية بالحقيقة لتبيان مواطن الجمال والميزات الدلالية وهو ما يؤكّد عليه الخفاجي في قوله: "فعبّر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه"<sup>2</sup>، فيرجع أسباب الكثافة الدلالية الظاهرة في السياق إلى تجاوز المتكلم للبنية اللفظية لتكمن قوة التمثيل في البنية الباطنية المضمرة التي تحضر في المثل أظهر وأوضح وأبلغ وأبين من الممثل، ولكل ذلك ارتباط وثيق بحسن الفصاحة والبلاغة.

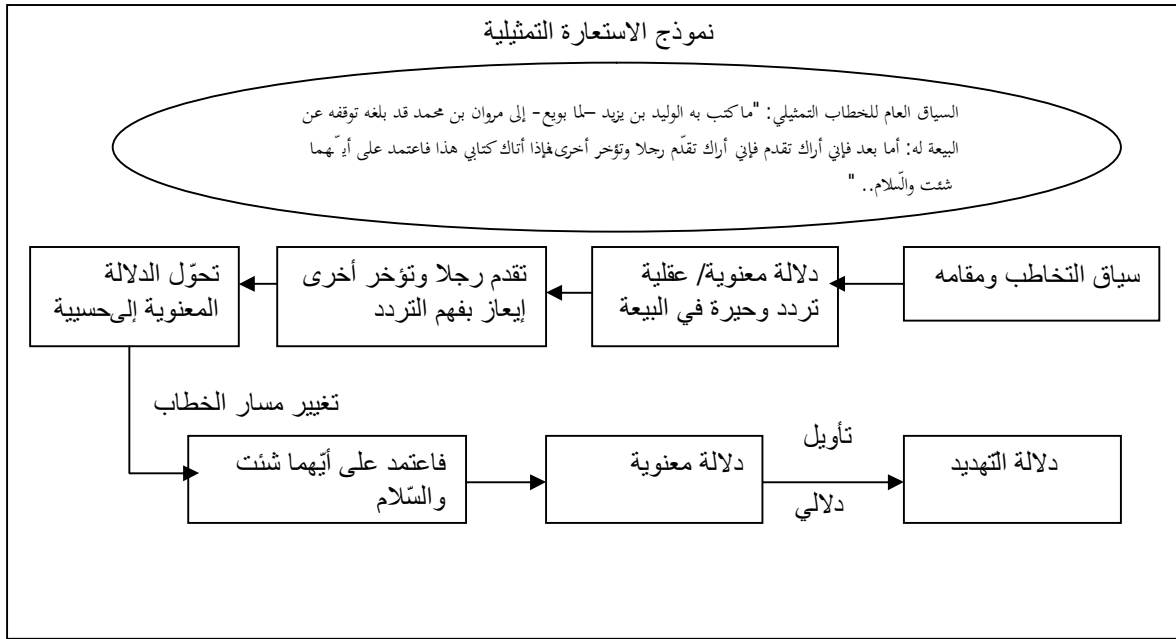
وعليه يمكن القول بأن التمثيل في نظر الخفاجي وصف من أوصاف البلاغة والفصاحة شرط توفره على الوضوح والمبالغة والإيجاز، يندرج ضمن ما يسمى اليوم بـ(الاستعارة التمثيلية) فهي "تعبير إيجائي يمتلك طاقة كبيرة على إعطاء صور دلالية قوية ومؤكدة وفسيحة، بأقل المفردات، مما يؤدي إلى تحقيق مبدأ الاقتصاد اللغوي في عملية التخاطب"<sup>3</sup>، هذا المبدأ الذي نجد له حضوراً بارزاً في تحليلات ابن سنان الخفاجي بلاغياً، يقول في فصاحة الاستعارة التمثيلية وبلاغتها<sup>4</sup>: "وسبب هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز"، "فعبّر عن مراده - كما يقول ابن سنان - بمثال أوضحه وأوجزه"، "وهذا كلّه إنما حسن لما فيه من الإيضاح والإيجاز..".

<sup>1</sup> ينظر، محمد الويّ الصورة الشعرية في الخطاب النقدي والبلاغي، ص 96، 97، وينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 68، 69، وينظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ص 484.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 232، وينظر، دلخوش جار الله، الثنائيات المتغيرة، 335، 336.

<sup>3</sup> دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغيرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص 337.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، ص 231، 232، ويرجى بعض الباحثين الفضل لابن سنان والجرجاني في حسن التمهيد لهذا النمط التشبيهي وتحليله، الأمر الذي ألهم البلاغيين بعدهم بأهميته وبلاغته، ينظر، عبد العاطي غريب علام، البلاغة بين الناقدين الخالدين، ص 173.



### ثانيا: المجاز ودلالة الاتساع عند الخفاجي:

تعدّ مسائل المجاز من أكثر القضايا تناولاً في كتاب سر الفصاحة، حيث حاول فيها ابن سنان تحديد أبعاد الفصاحة ومقاييسها فيها، حتى نحكم عليها بالجودة أو عدمها، فعرض لنا هذه قضايا المجاز وتطرق لدلالاتها التعبيرية التي تخرج فيها وتتسع عن حدود النص إلى معانٍ أخرى يخرج فيها الكلام من مقتضى ظاهره إلى دلالاتٍ أخرى يفرضها السياق تجانب فيها صيغها الحقيقة والبيان، ويشير إلى إمكانية تنوع الأساليب التي ينتهجها المخاطب لأجل ذلك، كأن يتعمد الحذف من باب التوسعة في المعنى، وقد سبقت الإشارة في باب الإيجاز إلى مثل ذلك كالحاصل في قوله تعالى:

﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [سورة يوسف: 82] وهو شاهد أعاد الخفاجي سوقه حين الحديث عن المجاز الذي يستلزم التعلّق بالموضع وعملية الإسناد؛ لأن المجاز في رأيه هنا شاذ ولا يقاس عليه.

ونعني بذلك اتجاه الخفاجي إلى تعلق المجاز بقضية الإسناد، وإن كان ذلك مستوفى في فكر الخفاجي، والجرجاني بعده، فإن الرؤية عند كليهما اتفقت برفض القياس على أساس التوسع الحاصل على مستوى البنية السطحية كتقدير عنصر مضاف محذوف، ومقابلة اللفظ باللفظ في أشعار العرب

باستثناء الحاصل في قوله تعالى أعلاه، يقول الخفاجي: "لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز، والمجاز لا يقاس عليه، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياسا على مقابلة اللفظ باللفظ في

قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ [سورة الشورى: 40]، كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبدا اتباعا لقوله عز اسمه: "واسأل القرية التي كنا فيها". والمراد أهل القرية حتى نقول ضربت زيدا ونريد غلام زيد"<sup>1</sup>.

ويذكر ابن سنان - في موضع آخر - فكرة المجاز المرسل دون التصريح بلفظها، يقول: "وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي معناه. قال الله عز وجل: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ [سورة الشورى: 40]، فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ولكنه لما قال: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً﴾ فحمل اللفظ على اللفظ وكذلك: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [سورة آل عمران: 54] إنما حمل اللفظ على اللفظ فخرج الانتقام بلفظ الذنب، لأن الله عز وجل لا يمكر، وكذلك ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة آل عمران: 21] ما قال: بشر هؤلاء بالجنة قال: وبشر هؤلاء بالعذاب، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 145.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 153، وقد رفض الخفاجي ما ارتضاه الأمدي من اعتماد المقابلة في الاستعارة وحمل اللفظ على اللفظ (مشكلة لفظية) فيها خاصة في بيت تمام:

لا تسقني ماء الملام فياني صبّ قد استعذبت ماء بكائي.

بناء على حمل اللفظ من أبيات أخرى نحو قولهم:

أدار مجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترق.

وقولهم:

فلم ير عيبا من حمل بيته على بيت من تلك الأبيات، فذكر ابن سنان قائلا في ذلك: "وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي: ليس في قول أبي تمام لا تسقني ماء الملام بعيب عندي لأنه لما أراد أن يقول قد استعذبت ماء بكائي جعل للملام ماء يقابل ماء بماء وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة

فإن الله عز وجل يقول: "وجزاء سيئة سيئة مثلها" [الشورى: 40] معلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هي جزء السيئة، وكذلك: ﴿إِنْ تَسَخَّرُوا

مِنَّا فَإِنَّا نَسَخِّرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ﴾ [هود: 38] والفعل الثاني ليس بسخرية، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل،

فلما كان في مجرى العادة أن يقول القائل: أغلظت لفلان القول وجرعته منه كأسا مرة، أو سقيته منه أمر من العلقم، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع جعل له ماء على الاستعارة وهذا كثير موجود.

في الآية توسع في المعنى حيث خلق حذف المضاف نوعاً من المفارقة الدلالية بين كلمة (أسأل) وكلمة (القرية) مما فسح المجال للخيال والتأويل الدلالي، ويرى محمد عبابنة أن هذا النوع من التراكيب اللغوية المتميزة يحدث مفارقة دلالية، وتمفصلاً لغوياً في دلالة الألفاظ بحيث يجعل الأشياء تخرج عن حدود الواقع المادي مما يستفز الذهن ويحرك الخيال لتمثل المعنى الجديد<sup>1</sup>.

والحقيقة أن فكرة الاتساع المجازي في الآية متوقفة على محور التركيب دون الاستبدال كون الأول معني بتوالي الوحدات واتصالها مع بعضها البعض وهو ما يسبب التفاعل فيما بينها كالحذف<sup>2</sup> الوارد في الآية على سبيل المجاز المرسل أو كما يسميه بعضهم "المجاز بالحذف"، فتتأسس البنية على مرأى من عملية التركيب التي تتوقف على خيارات المخاطب واستعمالاته الخاصة، ويكون الاتساع مستلزماً له، وهي تؤدي في الوقت ذاته وظيفة تواصلية إخبارية ووظيفة مجازية استعمالية تقوم على إجراء الحذف كما هو في الآية فيكون المجاز دالاً إذا مدلولين الأول هو المعنى (أسأل القرية) المحل، والثاني (أسأل أهل القرية) وهو معنى المعنى، على اعتبار المجاز المرسل "مجازاً ينتقل فيه المتلقي من المعنى إلى معنى المعنى، من خلال علاقة معينة تتيح هذا الانتقال، وهي علاقة المكان"<sup>3</sup> كما هي في الآية.

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه فلا وجه لإعادة الكلام عليه، وأما اعتداله بأن العادة جارية أن يقال: جرعت من القول كأساً مرة فلما استعمل في الملام التحرج على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة، (...) لكننا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فما الملام ليس بقريب وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر، وبني على كَلِّ استعارة استعارة وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قلّمناه" ص 152-155.

<sup>1</sup> ينظر، سامي محمد عبابنة، رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث، ص 184، 185؛ ، وينظر، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المجلد الثاني، ص 79. ويرى الباحث أن هذه الصورة التشخيصية الرائعة قد قللت من قيمتها الفنية نظراً للبلاغيين لها بعلاً مجازاً مرسلًا، وقلّروا كلمة محذوفة في هذا التركيب ليصبح كالتالي: وأسأل أهل القرية، وهو ما ذهب إليه ابن الأثير في حديثه عن الحذف، ناقلاً -أي ابن الأثير- عن أبي الحسن الأخفش رأيه بعدم جواز القياس عليه، وقد يكون الخفاجي نفسه متأثراً برأي الأخفش نظراً لكثرة النقل عنه في كثير من المواضع اللغوية، والمهم أن هذين البلاغيين قد أدركا حقيقة هذا النوع من التركيب بما فيه من مفارقات دلالية وتمفصلات لغوية، تتيح التعبير عن المقاصد وفقاً لتفاعلات الأطراف التواصلية مع البنية التركيبية.

<sup>2</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 239.

<sup>3</sup> عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة في المغرب -أحمد بن محمد بن يعقوب الولاّلي-، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 2002م، 173.



ولم يتعد الخفاجي عندما ربط هذا الاتساع بعناصر التركيب حسب مقاصد المتكلم؛ فذهب في التعليل على ذلك إلى القول: "العلة في الجميع واحدة وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع، بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه فساد في المعنى ولا خلل في العبارة"<sup>1</sup>، وهو الكلام الذي اتفق عليه رواد الدرس الحديث حين جعلوا المجاز المرسل غير مبني على إقامة الكلمة مقام الأخرى لعلاقة الشبه لأنه ينبني على حذف الكلمة أو حذف ما يستلزم حذفه فتكون العلاقة أفقية في مدرج الكلام، وتتأسس العلاقات فيه على علاقات التلازم<sup>2</sup> كالسببية في قوله "وجزاء سيئة سيئة مثلها" أو محلية في قوله: "واسأل القرية التي كنا فيها"، وبناء على ذلك فالمعنى الحاصل في المجاز هنا راجع لمعنى اللفظ غير اللفظ بصورة مباشرة.

ومثل هذا التصور عن ارتباط الصورة الفنية في الآية الكريمة بحضورها في السياق القرآني وقصرها عليه دون القياس على غيره، هو ما ذهب إليه الباحث محمد عبد المطلب من كون الأمر مرتبطاً بالحاجات الفنية للمعبر عن الفكرة "فلو جاء هذا المعنى في غير التنزيل لا يمكن القطع بوجود الحذف لجواز أن يكون كلام الرجل مَرَّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً، أو لنفسه متعظاً ومعتبراً: سل القرية عن أهلها"<sup>3</sup>.

إذا فإن ابن سنان كان يدرك جيداً دلالة المجاز المرسل وعلاقاته المستقرة في مستويات التخاطب، إلا أن اتساع استدلاليته المجازية جعله يستثنيه من القضايا التي تعق في شرحها وأولائها العناية في درسه، واكتفى فقط بالإشارة إلى حضوره في البنى النصية، وهذا ما أكد عليه كثير من الدارسين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 145، 146.

<sup>2</sup> ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب ص 239.

<sup>3</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 313.

<sup>4</sup> ينظر، عبد العاطي غريب علام، البلاغة بين الناقد الخالدين، ص 204، 205 وينظر، عبد المنعم السيد الشحات رزق، المسائل البلاغية بين

ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي، ص 215، 216.

## ثالثاً: التجاوز الدلالي في صور الاستعارة عند الخفاجي:

تنبه الخفاجي إلى دور الاستعارة بطريقة واعية تثبت تمكنه من هذا الباب، وتشبي بتحرره من تقليد من كانوا قبله، فهو وإن كان متابعا وفيما لقدماء بن جعفر وآرائه وبعض ما أورده الرماني إلا أنه لا ينفك يجادل ويعلل وينقد ويخالفهم في شرح صور التركيب الاستعاري، التي جعلها قسما من باب "حسن وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً"، وابتدأ الكلام فيها بإيراد تعريف الرماني ثم نقده، مبينا فضلها على الحقيقة في ضبط المعنى.

إن أغلب تعريفات الاستعارة تنسب إليها الحضور في علاقة مشابهة جمعتها مع وحدات لغوية نقلت المعنى من الحقيقي إلى غيره، بوجود ما يدل على ذلك، فالاستعارة هي "استخدام الوحدة اللغوية خارج حدودها التي وضعت (أصلاً) لها، مع ضرورة وجود (قرينة) (ملفوظة) في النص، أو (ملحوظة) من خلال السياق تعمل كصمام الأمان تمنع من إرادة الدلالة الوضعية الأصلية"<sup>1</sup>.

ويقتضي اللجوء إلى توظيف الاستعارة حاجات مقامية تتطلبها عملية التواصل على أساس أنها إغماض للحقيقة وأنها أبلغ منها في مواضع كثيرة، وهي حسب دارسي التراث تقتضي بيانا لا تنوب منابه الحقيقة، فالمتكلم يعدل عن الثانية للأولى لأجل تحقيق مقاصد بلاغية معينة، تكون أقوى تأثيراً في المستمع كونها تشحن بطابع المبالغة في بنائها لهيئة (المشبه) في نفس المستمع بصورة تحدث لديه إعجاباً أو استحساناً أو مبالغة أو تأكيداً<sup>2</sup>.

لقد أدرك الخفاجي قيمة التركيب الاستعاري وأهميته في البلاغة العربية، وهو ما تثبته كثافة التمثيل وضرب الشواهد في الكتاب، الأمر الذي يؤكد على أنها أسلوب لا يرجع الاهتمام به إلى ما يحويه من علاقات التماثل والتشابه وما يحمله اللفظ من معانٍ ضمنية، بل تجاوزت ذلك إلى التركيز على القيم الفعلية والواقعية التي تحققها من خلال بث الحياة والحركة في الجماد وسكونها في المتحرك، عدا عن ذلك ما تجسده من مشاعر وأحاسيس ورؤى "فهي قوام التعابير البيانية المبنية على التشابه وإظهار فكرة ما، ضمن فكرة أخرى أكثر وضوحاً وشهرة منها، لا يربطها بها إلا نوع من التطابق والتماثل، وهي تقتصر من حيث الشكل على الاستعارة فقط"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 455.

<sup>2</sup> ينظر، رشيد مجايوي، التبالغ والتبالغة، ص 396.

<sup>3</sup> جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1984، ص 72.

من عادة ابن سنان إيراد بعض مفاهيم ما يتناوله من قضايا حسب وجهة نظره، لكنه آثر في حديثه عن فصاحة الاستعارة أن يستعيض بتعريف الرماني لها ويناقشه، يقول: "ومن وضع الألفاظ موضعها حسن الاستعارة، وقد حلّها أبو الحسن علي بن عيسى الرماني فقال: هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة... ولا بدّ من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع"<sup>1</sup>.  
والحقيقة أنه يتبنى كلام الرماني بتصرف، كما يتبناه حين التفرقة بين الاستعارة والتشبيه، ويعلق على بعض ما ذهب إليه الأول جاعلاً الاستعارة خروجاً عن الاستعمال في أصل اللغة ويستبعد من كلام الرماني كون التشبيه متعلقاً بحضور أداته، فيرفض ذلك قائلاً: "فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ما ذكرتم؟ قيل: الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن وهو أنّ التشبيه على أصله لم يُغيّر عنه في الاستعمال وليس كذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرج ليست العبارة له في أصل اللغة على أنّ الرماني قال في كلامه: إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه، وهو يعني كأنّ والكاف وما جرى مجراهما، وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط، لأنّ التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعية له، ويكون حسناً مختاراً، ولا يعدّه أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه"<sup>2</sup>.

ومثّل الخفاجي على ذلك بقول الشاعر:

وَأَسْلَبَتْ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ فَسَقَتْ      وَرَدًّا وَعَحَشَّتْ عَلَى الْعَذَابِ بِالْبَرِّ دَ

فهذه استعارة ردّ بها الخفاجي على الرماني الذي زعم ضرورة حضور ألفاظ التشبيه في التركيب المجازي، بمعنى أنّه استدللّ بهذا الشاهد الشعري على وجود تشبيه بليغ يستحسن في الكلام ولا تذكر فيه أدوات التشبيه يقول: "وكلاهما [ يقصد البيت السابق وبيتاً آخر أورده قبله ] تشبيه محض وليس باستعارة، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناه أولاً"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 134، وينظر، محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد

القاهر الجرجاني، ص 85، 86.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 134.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، 135.

وإن كانت وجهة نظر الخفاجي صحيحة إلا أننا نلاحظ بجانبه للصواب في الاستشهاد حيث قدّم مثالا على التشبيه محذوف الأدوات (تشبيه بليغ)، هو في الحقيقة مثال لجملة من الاستعارات التصريحية<sup>1</sup>.

وفي الوقت الذي تجاوز فيه الخفاجي ذكر أركان التشبيه والتأكيد على حضور طرفيه، فإنه يعتمد في الاستعارة إلى ذكر أركانها، زيادة على التفرقة بين الأسلوبين ممثلا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: 04] ويؤكد على علاقته بالفصاحة فيقول: "ولابد للاستعارة من حقيقة هي أصلها: وهي مستعار، ومستعار منه، ومستعار له"<sup>2</sup>، وهي أركان الاستعارة عنده.

## 2- أضرب التركيب الاستعاري عند الخفاجي:

تتقدم شروحات الخفاجي للاستعارة جملة من الآيات القرآنية التي اختارها للاستدلال بها، وقد جعلها أعلى صور الإبداع والصيغة كونها تبدي دلالات إيجابية وتأثيرية على المتلقي الذي يتفاعل معها ويحاول فهم معانيها وتحليل أبنيتها؛ لذلك نراه مؤكدا على بلاغة وفصاحة بيان القرآن في استعاراته. فالاستعارة لو بدت حسبه على معناها الحقيقي لأدت المعنى المراد لكن دون ظهور جوانب الإبداع والتفرد أو ظهور مؤشرات المبالغة والغلو أو الإيجاز، لذلك

<sup>1</sup> فالبیت غني بالاستعارات التصريحية التي شبه فيها الشاعر مشهد الحسناء أثناء بكائها بالدموع باللؤلؤ المنحدر على وجنتيها وكأنه قطرات الندى، كما شبه وجنتيها بالورد لشدة احمرارها، وصبر المبالغة في حزنها بعضها على أناملها بأسنانها، فهذا البيت الشعري يعطي رؤية ويملك قوة حجاجية تتجلى في كون دموع الحبيبة رحمة (باعتبار أن المطر رحمة)، وهي دموع أغلى من المطر، لأن هذا الأخير ينزل خيوطا تحيي الأرض بعد موتها أما دموع الحبيبة فهي لآلئ تضيء حلقة ليل العاشق الحزين، كما يظهر البيت جمال المحبوبة من خلال إيراد الشاعر لاستعارات تظهر هذا الجمال (اللؤلؤ، النرجس، الورد، العناب، البرد) وهي استعارات تبلغ درجة عليا في السلم الخفاجي... "عمر أوكان، اللغة والخطاب، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010م، ص 211، 212، ومن وجهة نظر تداولية فإن هذه الاستعارة حرق لقاعدة =الكيف في تجاوزها للمعاني الحقيقية التي فرضت حدوث الخلط في بنية النص الشعري" إذ المراد باللؤلؤ الدمع، لا اللؤلؤ الحقيقي (الحجر الكريم)، والمراد بالنرجس "العين" لا النرجس الحقيقي (النبت) بعلاقة المعنى المجازي، وقرينته الدالة على ذلك وهي (استمطرت) في إطار السياق الاستعاري وفضائه المقامي الاستلزامي، لذا فحذف المعاني الحقيقية ضرب من الانتهاك لقاعدة الكيف، بنعيسى أزيط، مداخلات لسانية "مناهج ونماذج"، ص 69، لكن قصر القيمة الجمالية في البيت وحصرها على قاعدة الكيف وطبيعة الاستعمال التخاطبي أمر يلغي القيمة الدلالية الحاضرة فيه والكامنة في التقابل الحاصل بين الاستعمالين المجازي والحقيقي، فالنص "يفقد نظارته وحسنه وإمكانيته العالية في الدخول إلى النفس والتأثير في القلوب بتحويله إلى تعبير حقيقي خال من التصوير الاستعاري، نحو: (فأسبلت دمعاً كأنه اللؤلؤ بعينه، من عين كأنها النرجس حقيقة وغطت على أطراف أصابع كالعناب بثغر كالبرد)، وكذلك لا يجد السامع الأريحية والانتعاش النفسي والفكري لو قيل: (أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحسن، شبيه العناب من أطرافها المحضوبة) دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة، ص 332، وفرق واضح بين ما يطرحه التعبير البياني الأول من قوة وتأکید تفتقد إليه التعبيرات التقريرية الأخرى وتعجز عن تأديته.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 135.

فاستعارات القرآن صور موحية "تعمل على إيضاح المعنى حتى يصير ملموساً مأنوساً لدى النفس البشرية"<sup>1</sup>.

أما أضرب الاستعارة عند الخفاجي فهي على ثلاثة أوجه، وتحتل استعارات النص القرآني الأول منها عنده:

أ-ضرب قريب مختار:

وهو عند الخفاجي "ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه واضح"<sup>2</sup>، وهو مقيّد بأغراض المتكلم التي يريد أداءها؛ ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: 04]، فبيّن أركان الاستعارة في الآية معتبرا لفظ الاشتعال مستعارا، والنار مستعار منه، والشيب مستعار له، ثم يقول في مقارنة التركيب الاستعاري: "وتفسير الجملة (...). استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بأن المعنى لما اكتسبه من التشبيه، لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئا فشيئا حتى يحيله إلى غير لونه الأول، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسري حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ولا بدّ من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى، لأنها الأصل والاستعارة الفرع، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: 04] أبلغ من كثير شيب الرأس وهو حقيقة هذا المعنى"<sup>3</sup>، وحقيقة هذه الاستعارة تتضمن علاقات حقيقة علّة يمكن رصدها فيما يلي<sup>4</sup>:

*لهيب النار	دلالة السرعة
*سرعة انتشار الشيب في الرأس	دلالة
*صعوبة السيطرة على النار إذا اشتد لهيبها ومقاومتها بالماء.	تعذر
*صعوبة مقاومة شيب الرأس المتمرد ومقاومته بالأصباغ.	المقاومة
*الألم الذي تحدثه النار في المحترق بها (حسي).	دلالة الألم

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم خفاجي، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1992م، ص132.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص135.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص134.

<sup>4</sup> ينظر، محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، الجزء الرابع، ص 569، 570.

*الألم الذي يحدثه الشيب في المشيب عند تقمّم السن (معنوي).	
*مصير النار إلى الخمود. *مصير الإنسان إلى الهرم والموت.	دلالة المصير

ومن بلاغة الآية ما تشير إليه من دلالات نحوية عميقة في تركيبها الاستعاري فخرجت من الحقيقة بالقول: (شاب شعر الرأس)، إلى التركيب المجازي المذكور، وتم فيها جملة من التحويلات زادت قوتها ووضوحها. كما أفاد عنصر الإضافة فيها الانتقال من لفظ (الرأس) إلى اللفظ (رأسي) حيث أسند الاشتعال في الآية إلى مكان الشعر ومنبته هو الرأس، فأخرج الشيب مميّزاً ولم يصف الرأس اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا -عليه السلام-؛ فمن ثمّ فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة، لما اشتملت عليه من ليونة دلالية بنسخ بعض وظائفها استناداً إلى مسوغات دلالية تمثلت في الاستعارة التبعية التي وجهت تحليلات النحاة للوظائف النحوية في هذه الآية إلى جعلها من باب تمييز النسبة القائم على تحويل الفاعل من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة فك الإبهام بالتفسير والتمييز<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من كون الخفاجي حريصاً على بيان دور المفردة في نظمها وتأليفها وأسباب اختيارها ومفاضلتها مع غيرها إلا أنه غفل في موضع الآية عن إبانة صور الصياغة الفنية وحضور دلالاتها الدقيقة، وربطاً مع سياق الآية فإن البلاغيين "لم يزيدوا على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجبا سواها، هكذا ترى الأمر على ظاهر كلامهم..) واعلم أن في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس النظم وهو تعريف (الرأس) بالألف واللام، وإفادة معنى الإضافة من غير الإضافة، وهو أحد ما أوجب المزية ولو قيل: (واشتعل رأسي)، فصّح بالإضافة، لذهب بعض الحسن، فاعرفه"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م، ص 211.

<sup>2</sup> عبد النبي همامي، جمالية تحليل الخطاب دراسة لغوية وظيفية- لبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط)، 2014، ص 66، نقلاً عن الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 102، فاختيار "اشتعل" قد تمّ من بين مجموعة من المفردات الأخرى (محور الاختيار أو الاستبدال)، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

\*امتلاً: \*عم \*انتشر \*هيمن.

\*احترق: \*شَبَّ \*اندلع \*اضطرم.

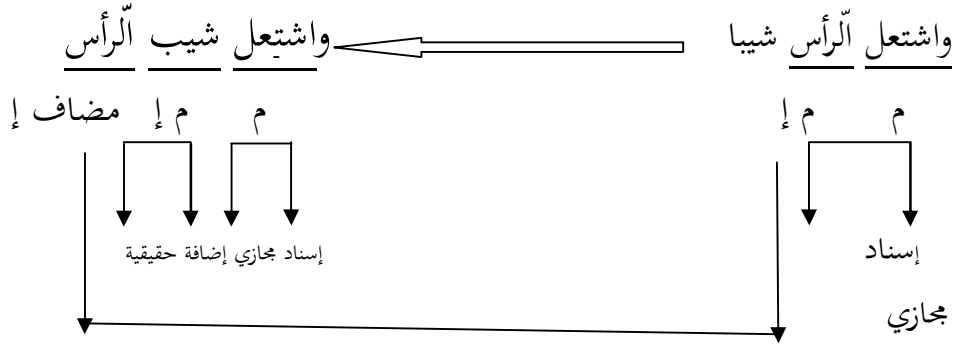
\*مشعل: \*شعلة \*شعلة \*مشعل.

\*شعل: \*شعل \*أشعل \*تشاعل.

كما تعبر عن ذلك الجمل الموالية على التوالي:

أ- اشتعل الشيب في الرأس.

ب- الرأس اشتعل بالشيب.



مضاف إليه مسند إليه مجازي

فهذه الاستعارة من أبلغ الاستعارات عند الخفاجي يقول: "ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة"<sup>1</sup> لأنها لو رثت إلى أصلها لأدت الدلالة لكن دون ظهور جوانب الإبداع والتفرد خاصة في دلالة المبالغة، يضاف إلى ذلك حضور عنصر التقابل الذي يفرضه الحضور الاستعاري الأبلغ من الحقيقة، فالبنية الدلالية حاضرة بقوة في الأسلوب البياني الاستعاري في تشكلاتها اللغوية وهذا ما ظهر عند الجرجاني لاحقاً واصطلحت عليه الدراسات بمصطلح (مبدأ الطاقة الإيحائية) كقياس أساس في تحديد الفروق فيها، يضاف إلى ذلك أيضاً أن أحدث النظريات في علم الدلالة قد اعتمدت المبدأ ذاته في الكشف عن الظواهر اللغوية داخل السياق المجازي<sup>2</sup>.

ولبلاغة التعبير المجازي المستقر في الآية جعل الخفاجي إياها أول الشواهد على الاستعارة لما تحويه من معانٍ تقابلية، فهي تعبير موجز "يكسب المستوى الدلالي غزارة وقوة، والمستوى السطحي اقتصاداً وإيجازاً في إنفاق المفردات"<sup>3</sup>.

وبرط الآية مع سياقاتها النصية نحصل على دلالات تخضع لطبيعة المقام:

\* قال ربّ إني وهن العظم مني: {دلالة الكبر والضعف والوهن}.

\* "واشتعل الرأس شيباً": {دلالة المبالغة في الوصف}.

\* "ولم أكن بدعائك رب شقياً": {دلالة الرجاء والأمل}.

ج- الرأس بالشيب اشتعل.

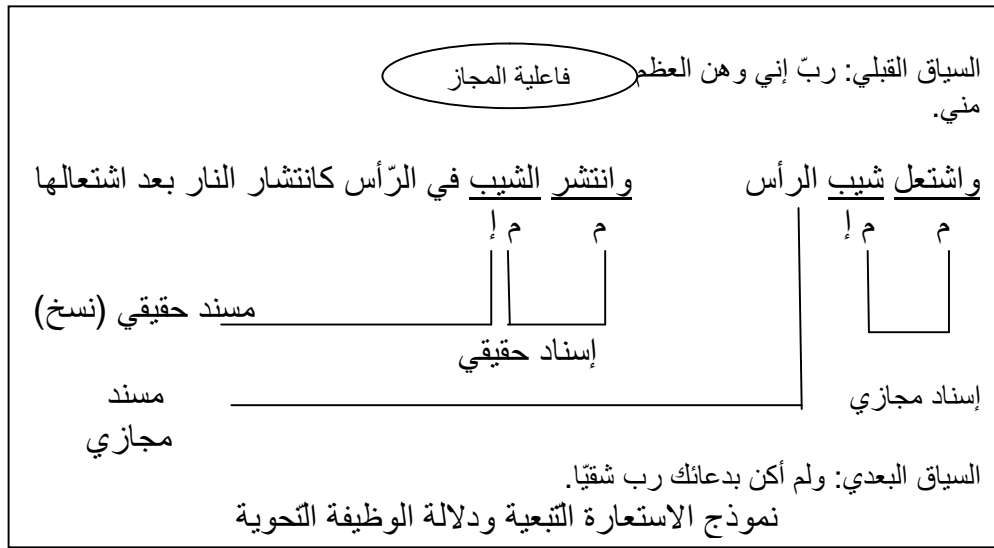
د- الشيب في الرأس اشتعل.

هـ- الشيب اشتعل في الرأس، ينظر، عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص 146، 147.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 135.

<sup>2</sup> ينظر، دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة، ص 333.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 333.



إن أسلوب الاستعارة في الآية مرتبط بمراتب كلامية أساسها المتكلم **زكريا** (عليه السلام) فتدجج في بيان عدوله من مرتبة إلى أخرى بطريقة حجاجية استدلالية، فيترك المرتبة الأولى (يا رب، قد شخت وهنت عظام بدني)، لينتقل إلى التفصيل بعد التقرير في مرتبة ثانية (وشاب رأسي)، وهي أكثر تصريحاً من المرتبة الأولى، فانتقل من البليغ إلى الأبلغ، ومن الجزء إلى المجموع بطريقة استدلالية (تتلاقى مع ما تطرحه الدراسات الحجاجية الحديثة في نظرياتها)<sup>1</sup>.

وبناء على ما تقدّم فإن حضور المعاني الإيحائية في الأسلوب الاستعاري - كما أشرنا - يسهم في تكثيف الدلالة وتحقيق الوظيفة الشعرية.

ومن الشواهد التي أوردتها الخفاجي للإشارة إلى حضور الأغراض الدلالية في سياق الآيات نذكر<sup>2</sup>:

### 1- دلالة التحذير بالإمهال:

ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [سورة الفرقان: 23]، لأن حقيقته عمدنا لكن قدمنا أبلغ لأنه يدلّ على أنه عاملهم معاملة القادم يقدم من

<sup>1</sup> ينظر، خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط 1، 2009م، ص 173، 174.

<sup>2</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 135، 136.



سفر لأنه من أجل إمهاله لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرأهم على خلاف ما أمرهم به".

## 2- دلالة العلو:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [سورة الحاقة: 11] وحقيقة

طغى، علا، والاستعارة أبلغ، لأن طغى علا قاهرا.

## 3- دلالة التمرد:

في قوله تعالى: ﴿بَرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [سورة الحاقة: 06]، لأن حقيقته عاتية شديدة،

والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد.

## 4- دلالة زيادة البيان:

في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهْمٍ أَلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [سورة يس: 37] لأن انسلاخ الشيء

عن الشيء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالا فعلا، وكذلك انفصال النهار عن الليل، والانسلاخ أبلغ من الانفصال.

## 5- دلالة الترويح عن النفس:

في قوله: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [سورة التكوير: 18] لأن تنفسها هنا مستعار وحقيقته بدأ

انتشاره وتنفس وهو أبلغ.

## 6- دلالة المنع:

في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [سورة الإسراء:

29] وحقيقته لا تمنع تلك كل المنع، ولاستعارة أبلغ لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق، وحال المغلول أظهر.

ومن أبلغ الاستعارات الشعرية التي ساقها الخفاجي قول الشاعر<sup>1</sup>:

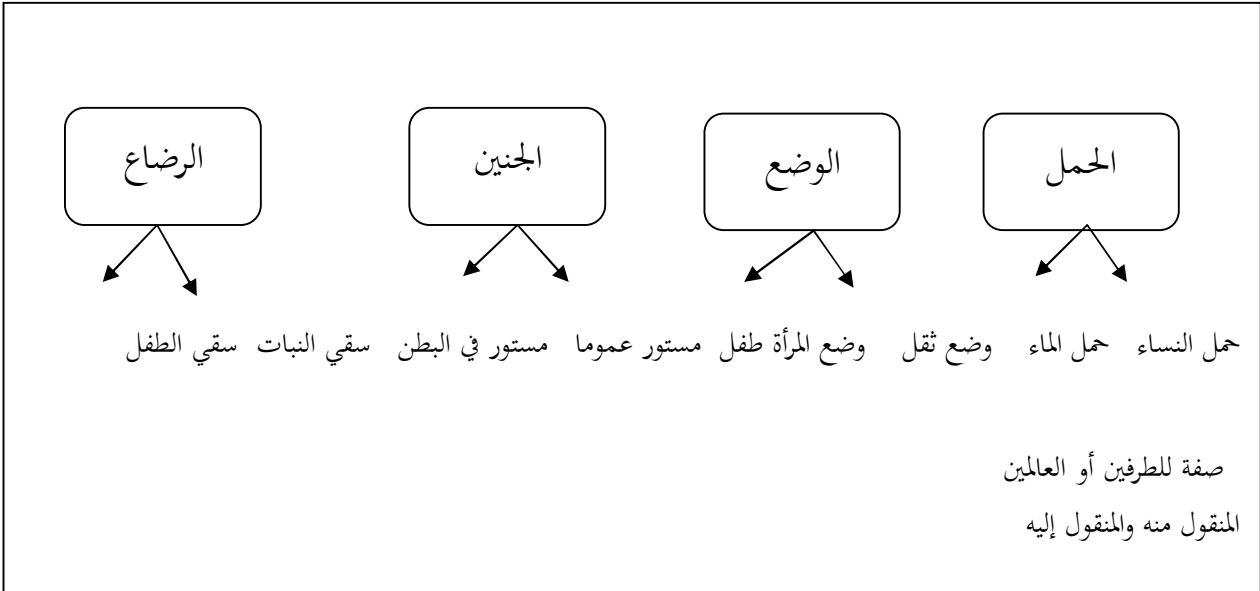
سَوَّ النَّسِيمَ وَاوَدِيكُمْ لَأَوْبِرِحَتْ \*\*\* مَطْوَاً الْمُرْنُ فِي أَجْدَاثِكُمْ تَضَعُ.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 139.

لَا وَ الْجَنِينِ النَّبْتِ رِيْحُهُ \* \* \* \* عَلَى قُبُورِكُمْ أَلْ أَضَةُ الْهَمْعِ.

يقول: "فمن أحسن الاستعارات وأليقها، لأن المزن تحمل الماء وإذا هملت وضعت فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه وكذلك قوله جنين النبات - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة، وإذا كان النبات مستورا والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه"<sup>1</sup>.

وقد اعتمد الخفاجي في تحليل البيت على الرصف الحاصل بين المفردات، فجاءت الصورة الاستعارية قائمة على مبدأ التقابل القائم بين المتشابهات، ويمكن توضيح ذلك كالآتي<sup>2</sup>:



الاشترك المعجمي ← الاشتراك الدلالي

فاستعارات البيتين متعددة هي: \* رسا النسيم بواديكم.

\* حوامل المزن في أحداثكم تضع.

\* ولا يزال جنين النبات ترضعه على قبوركم العراضة الهمع.

وإذا ما عدنا إلى تأمل البيتين جيدا ظهرت لنا العناصر الاستبدالية المنظومة على محوري الاختيار والتوزيع لتحقيق علاقة المشابهة الرابطة وهي (نسيم، البادية، المزن، الأحداث، الجنين،

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 139.

ينظر، محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 447، 448.

الحوامل، الرضاع، القبر، العراضة، الهمع... وكلها صور تشكل صوراً أخرى تقف وراءها، وتبرز قدرة الشاعر على توظيف الإيجاز في أسلوب استعاري غاية في السبك والوضوح والدلالة على الغرض.

## 2- الاستعارة المبنية على استعارة أخرى:

وهي الضرب الثاني من أضرب التركيب الاستعاري عند الخفاجي ومدلولها أنها تحمل مناسبة بين المستعار والمستعار منه، واعترض ابن الأثير على هذا النوع الذي خالف فيه الخفاجي التقسيم الذي اقترحه في البداية حين قال: "وهي على ضربين، قريب مختار، وبعيد مطّرح، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه واضح، والبعيد المطّرح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة، فتضعف لذلك، والقسمان معا يشملهما وصفني بالبعد، لكن هذا التفصيل يوضح وإذا ذكرت الأمثلة بأن القريب من الاستعارة من البعيد، وعرف المرضي منها، والمكروه، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين"<sup>1</sup>.

يبدو للمتأمل في العبارة أن الخفاجي قد ضمن ضرب الاستعارة ضرباً بلاغياً آخر يمكن إدراجه منزلة التوسط بين ما يقبل من استعارات وما يرد منها، وهو تضمين ساقه الخفاجي في سياق رده على الأمدي حين تخريجه لبيت امرئ القيس<sup>2</sup>:

فَقَلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ \*\*\*\* وَأَرْهَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكَلْكَلِ

ففي الوقت الذي استحسّن فيه الأمدي قوة التعبير المجازي الحاضرة في البيت، خاصة في وصف أحوال الليل وهيئة تمدده من آخر إلى وسط، وثناقل صدره... رفض ابن سنان تقبّل ذلك وأنزل البيت منزلة التوسط بين الحسن والردّيء، يقول: "بيت امرئ القيس عندي ليس من جيّد الاستعارة ولا رديئها"<sup>3</sup>، ويعزو السبب في ذلك إلى كون الصورة الاستعارية مبنية على أوصاف متتالية يتبع الواحد فيها الآخر، يقول: "وإنما قلت ذلك لأنّ أبا القاسم قد أفصح بأن امرئ القيس لما جعل ليل وسطاً وعجزاً، استعار له اسم الصّلب وجعله متمطياً من أجل امتداده وذكر الكلكل من أجل

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 135.

<sup>2</sup> يقول ابن سنان على لسان الأمدي في التعليق على بيت امرئ القيس: "إن هذه الاستعارة غاية في الحسن والجودة والصحة، لأنه إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه وثناقل صدره للذهاب والانبعث وتراذف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً، قال: وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته، وذلك أشد على من يراعيه ويتربصه، فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للتوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، لأن قولهم تمطى وتمدد بمنزلة واحدة وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من جهة نحوذه وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها معنى ما استعيرت له" ابن سنان، سر الفصاحة، ص 137، وينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 154.

<sup>3</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 137.

منهوضه، وكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض، فذكر الصّلب إنما حسن لأجل العجز والوسط، والتّمطي لأجل الصّلب، والكلكل لمجموع ذلك، وهذه الاستعارة مبنية على غيرها فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف<sup>1</sup>، والحقيقة أنّ استغراق جزء في ذهن الشاعر وبناء جزء عليه غير معيب وهذا ما أكد عليه جلّ البلاغيين كالأمدي والجرجاني.

كما رفض الدارسون توجه الخفاجي في تهوينه من شأن الاستعارة المرشحة\* ورّوا ذلك إلى تمسكه الشكلي بطابع القرب والمناسبة " وهو تمسك غطى على صاحبه القيمة الفنية التي تضمنها البيت، وهي قيمة لم تغب عن قدامة رغم ضيق عطنه في التحليل الأدبي وقلة احتفائه بالاستعارة"<sup>2</sup>، فلقد أوقع الخفاجي نفسه - بسبب نظرتة السطحية - في مشكلة الاعتراض على تحليل الاستعارة المرشحة بالاعتماد على ما تناسق في بيت امرئ القيس، وربما على قصر نظر منه بورود مثل هذا النوع من الاستعارة في أساليب القرآن الكريم<sup>3</sup>، وقد أكد البلاغيون على قوة التعبير المجازي فيها، كونها أكثر عمقا وملاءمة للدلالة الحاضرة في النص حتى يُخيّل للقارئ حدوث التطابق بين المعنيين في الصورة.

ويتضح في بعض ما أورده ابن سنان في سياق حديثه عن أسلوب الاستعارة أنه يعزو كل حسن في المجاز إلى درجة الإضمار والاقتصاد اللغوي المستقرة على مستوى البنية، تضاف إلى ذلك درجة الوضوح الحاضرة في بنيته السطحية، فكلما كان طرفا الاستعارة متقاربين في وجه الشبه كان التركيب الاستعاري جيدا وفصيحا، حيث يصل إليه العقل بقليل من التدبّر وإعمال الفكر، وكأننا به يؤكد على ضرورة الابتعاد عن التعقيد والتكلف ويلج على ضرورة وضوح المعنى ووصوله للسامع مضبوطا. (وظيفة إبلاغية).

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 137.

\* هي التي تفتقر بدلالة ملائمة للقيمة على سطح البناء الخارجي للنص، وهذه الإضافة تجعل هذا الصنف الاستعاري أكثر قربا من منطقة المجاز (تناسي الدلالة الوضعية الأصلية)، عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 482، 483.

<sup>2</sup> حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس مشروع قراءة، ص 586. وينظر، نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، (د، ت)، ص 175.

<sup>3</sup> ينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس مشروع قراءة، ص 586. وينظر، عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 483، ويتجه عبد المنعم السيد الشحات رزق الوجهة نفسها في رد ذلك على الخفاجي قائلا: "وقد أجمع النقاد والبلاغيون على أن الاستعارة المرشحة. في سياقها. أكثر جودة وحدنا، وأبلغ من نظيرتها المطلقة والمجردة، وابتداء استعارة على أخرى، قد يكون منه ترشيح لكل منهما على رأى من يقول أن الترشيح قد يكون مجازاً، ولو كان ما قاله ابن سنان صحيحاً، لكانت بعض استعارات القرآن بعيدة مطرحة أو وسطاً.. المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي، ص 201.

فالملاحظ أن ابن سنان يركز في التركيب الاستعاري على ضرورة نجاعة العملية التواصلية بين المتكلم والسامع، ويشترط لذلك ضرورة تقارب أوجه الشبه بين طرفيها، وإلا علّما من البعيد المطّرح أو يجعلها في منزلة وسط بين الجيد والرّيء في حين يركز على ما أسماه بالتركيب الاستعاري القريب المختار.

وإن كانت غاية الخفاجي محمودة في منهجيتها إلا أنه لم يسلم من النقد خاصة على يد ابن الأثير الذي عاب عليه رده على الآمدي (ت) وأبي بكر الصولي (ت) والقاضي الجرجاني (ت) وإن كان كلامه لا يخلو من الصحة في بيان الفرق بين أساليب الاستعارة والمجاز المرسل<sup>1</sup>.

وعليه فإن آراء الخفاجي وإن بدت مضطربة في كثير من المواضع إلا أن غايته الأساس كانت توضيح المعنى للمتلقى حتى لا يلتبس عليه الأمر (وإن كان فيها مبالغة شديدة منه)، فسيطرت فكرة الوضوح على مقاييسه وتمثيالاته "ودرسه لموضوعات البلاغة، بوجه عام، وموضوع الاستعارة بوجه خاص، يتسم بالتنسيق والتبويب والإحكام في سرد مسائله، ويدل ذلك على الجهد المبذول في المعرفة التامة للدروس البلاغية لمن تأثر بهم من أمثال "القاضي الجرجاني" و"الجاحظ" و"الرماني" و"الآمدي" وإن كان ينفي عن نفسه صفة التقليد<sup>2</sup>، ويؤكد الخفاجي في السياق ذاته على أن غايته هي حاجته إلى التمثيل بذكر الجيد والرديء والمتوسط دون التعصب أو التشدد لرأي أحد دون آخر<sup>3</sup>.

إن نظرة الخفاجي للأسلوب الاستعاري تعدّ فريدة من نوعها مقارنة بما أُلّف قبله من الناحية المنهجية في عرض موضوعها والتدرج في أقسامها وضرب الشواهد المتعددة عليها، حتى أن بعض الدارسين قد أرجأ إليه الفضل في التقعيد العقلي لهذا الباب الذي أفادت منه الدراسات البلاغية لاحقاً، ولا غرو أن نجد الجرجاني يقسم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة بناء على وضع الخفاجي، ولات لأحد أن ينكر طبيعة تناول الخفاجي للقضية، فعلى حدّ تعبير بعض الدارسين "لم يكتب كاتب في البلاغة العربية منذ الجاحظ دون أن تأخذ الاستعارة حظاً من كتابته قلّ أو كثر، وبعضهم

<sup>1</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 137-156.

<sup>2</sup> أحمد عبد السيد الصاوي، مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، ص 81.

<sup>3</sup> ينظر، ابن سنان، ص 156: "وقد قدما فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الأبيات الذميمة، وغرضنا الطعن على ناظميها، وإنما قادتنا الحجة في التمثيل إلى ذكر الجيد والرديء، والفاقد والصحيح على ما ذكرناه سابقاً، ومعاذ الله أن يخرجنا بعض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الاتباع والانقياد إلى الجانب الآخر في التسرع إلى نقص الفضلاء، والتشديد (التفنيد) لما لعله اشتبه على بعض العلماء والرغبة في الخلاف لهم وإثارة الطعن عليهم، بل نتوسط - إن شاء الله - بين هاتين المنزلتين، فننظر في أقوالهم ونتأمل المأثور عنهم ونسلط عليه صافي الذهن ونرهب له ماضي الفكر، فما وجدناه موافقاً للبرهان وسليماً على السير اعترفنا بفضيلة سبق فيه وأقرنا لهم بحسن النهج لسبيله، وما خالف ذلك وبأبته اجتهدنا في تأويله وإقامة المعاذير فيه وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر، وإدعاءً لفضلهم الذي لا يجحد".

كان يجعلها أول ما يتحدّث عنه من أنواع البديع، ولكن توسّع ابن سنان فيها يجعلنا نشير إلى صنيعة<sup>1</sup>، بل يعتبر بعض الدارسين ومنهم محمد العمري الذي اشتغل على بعض آراء الكتاب ومواقف صاحبه أن فصل الاستعارة<sup>2</sup> الذي يتناول فيه ابن سنان طبيعة الاستعارة المحمودة يعتبر من أكثر فصول كتابه أصالة وعمقا ووضوح رؤية، وموقفه فيه ينسجم مع البناء العام للكتاب في خدمة الصحة والاعتدال من أجل التوصيل بأحسن صورة<sup>2</sup>.

### 3- الاستعارة البعيدة (المطرحة/غير الحسنة):

تمثل الضرب الثالث من أضرب التركيب الاستعاري، وهي التي ردها ابن سنان وجعلها تحت مصطلح (البعيدة المطرحة)، وردّ سبب ذلك إلى كونها بعيدة عما استعيرت له في الأصل، وهذا ما يشكّل ضعفها، والأصل هي "البعيدة عن تحقيق الهدف المقصود منها، وهو الإبانة بما يزيد على استعمال الألفاظ لما وضعت له في أصل اللغة، ويقصد بالبعد هنا عدم وضوح العلاقة بين المستعار والمستعار له، ويتمثل هذا البعد في نوعين هما: البعد المباشر بين المستعار والمستعار له، والبعد غير المباشر بين المستعار والمستعار له، بسبب وجود وسائط بينهما، أي بناء الاستعارة على استعارة أخرى<sup>3</sup>، ويمكن توضيح العلاقات الدلالية القائمة في التعابير الاستعارية التي رفضها الخفاجي من خلال الشواهد التالية<sup>4</sup>:

الشاهد الشعري	تعليق ابن سنان عليه
<p><b>1- البعد المباشر بين المستعار والمستعار له:</b> يقول أبو تمام<sup>5</sup>: قرت بقران عين الدين وانتشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما</p>	<p>يقول ابن سنان في هذا البيت الذي ظهر فيه التكلف في التحنيس إلى درجة غموض المعنى بسبب بناء البيت على بيت بن نبأة الذي يقول فيه: حتى إذا بجر الأباطح والرّيا*** نظرت إليك بأعين النّوار. يقول: "وقرة عين الدين وانتشار عيون الشرك من أقبح الاستعارات لعدم الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوننا، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة، لأن النّوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر، وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون، والدين</p>

<sup>1</sup> علي محمد حسن العمري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، ص 354.

<sup>2</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 450.

<sup>3</sup> عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس هجري، ص 221.

<sup>4</sup> ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 138-152، وينظر، عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس هجري، ص 224.

<sup>5</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 138، قران: علم، واسم لأماكن كثيرة، والأشتران تثنية الأشر: علم أيضا، و(انتشرت) واشتر: انقلب جفن العين من أعلى وأسفل وتشنج، وشر الشيء: قطعه، واصطلم: استوصل.

<p>والشّرك ليس فيهما ما يشبههما".</p>	
<p>جعل ابن سنان البيت من باب حمل اللفظ على اللفظ بما لا يتناسب بينهما للبعد الحاصل في المعنيين الذي قد يخلّ بمقاصد المتكلّم، يقول: "ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له في إناء شيئاً من ماء الملام" والعادة عند العرب جارية بالقول (جرّعته من القول كأساً مرّة)، "وقد تصرف أصحاب أبي تمام في التأويل له فقال بعضهم: إن أبا تمام أبكاه الملام وهو يبكي على الحقيقة فتلك الدموع هي ماء الملام، وهذا الاعتذار فاسد لأن أبا تمام قال: -قد استعذبت ماء بكائي- وإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفياً منه مستعذبا له"، فاستنكر الخفاجي البعد الحاصل بين البكاء واستعذاب ماء البكاء..</p>	<p><b>2- البعد غير المباشر بين المستعار والمستعار له:</b> يقول أبو تمام: لا تسقني ماء الملام فإنني صبّ قد استعذبت ماء بكائي</p>

إن المتأمل للأمثلة التي ساقها الخفاجي للاستدلال على هذا الضرب الثالث من الاستعارة يلحظ عدم التوافق الدلالي الحاصل بين لفظي المستعار والمستعار له، ولم يكن الخفاجي وحده المتوجه هذه الوجهة بل إن ذلك مذهب كثير من البلاغيين أمثال عبد القاهر وغيرهم، وقد تجاوزنا الحديث عن أمثلة عديدة كثرت في كتب البلاغة وكثرت معها التحليلات والتعليقات وعلى رأسها توظيفات أبي تمام للفظ (الأخادع)<sup>1</sup> والإكثار منه في أبياته الأمر الذي صنّفه موضع اللوم والردّ لدي عديد

ينظر، ابن سنان، سر الفصاحة، ص 140، 146، وينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 46، 47، ونعني بذلك أبيات أبي تمام التي يقول فيها:

يا دهر قوم من أخدعيك فقد \*\*\* أضحجت هذا الأنام من حرقك.

وقوله: =

= فضربت الشتاء في أخدعيه \*\*\* ضربة غادرته عودا ركوبا.

وقوله:

سأشكر فرجة اللبّ الرّخي \*\*\* ولين الأخادع الدهر الأبي.

يقول ابن سنان: "فإن أخادع الدهر والشتاء من أقيح الاستعارات، وأبعدها مما استعيرت له، وليس بقبح ذلك خفاء. ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدّهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع" ص 140، وجعل الجرجاني السبب في سوء التأليف والنظم للفظه فقال: "...ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليه وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة :

تلفت نحو الحي حتى وجدتي \*\*\* وجعت من الإصغاء ليتنا وأخدعا.

وبيت البحري:

وإني وإن بلغتني شرف الغنى \*\*\* وأعتقت من رقّ المطامع أخدعي.

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام: (...). فتجد لها من النقل في النفس، ومن التنغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت هناك من اللوح والخفة، ومن الإيناس والبهجة"، ولا يختلف مقتضى كلام الجرجاني مما عناه ابن سنان بقوله: "ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدّهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع".

من البلاغيين أمثال الخفاجي والجرجاني وغيرهما...، وتؤول الفكرة من المنظور اللغوي إلى النظر في قضية الاختيار والتوزيع (الاستبدال) على محوري التركيب والدلالة.

ويمكن ربط ما أصله البلاغيون ومنهم الخفاجي في ردّ بعض الاستعارات وعدم تقبّل العدول التركيبي فيها الذي يؤول بالبنية الدلالية إلى الثقل والغموض وعدم تحقيقها لقيم المبالغة وإثارة الوجدان إلى ما ذكره بعض دارسي الأنماط الاستعارية التي تكاد تخلو من الوجوه الدلالية أو الشعرية التي حصروها في أشكال ثلاثة وهي<sup>1</sup>:

أ/ الاستعارة الاضطرارية:

وتأسس على حضور التعبير عن قضايا الواقع والحياة في أسلوب ينقل مشاكلها الواقعية إلى اللغة.

ب/ الاستعارة المبتدلة: تختفي في هذا الشكل من الاستعارة أوجه المفارقة القائمة بين الأركان، لغلبة أحدهما على الآخر في المقام أو السياق، ويمكن التمثيل لهذا النوع بيت شعري أورده الخفاجي يبيّن فيه اختلال الدلالة في الربط بين السياق والمقام واللفظ، وذلك في قول المتنبي: وقد ذقت حلواء البنين على الصبا\*\*\* فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل.

فذكر الخفاجي أن هذا البيت من أسوأ ما قيل في الشعر وما زاده سوءاً قوله: حلواء، في حين كان المصطلح المتداول: (حلاوة)، ثم ذكر أن مثل هذا البيت قد وضع لثناء سيف اللولة، أما سياق البيت فهو للدلالة على مروره بمرحلة الصبا التي تضم من الأحداث جيّدها وردئتها، حلوها ومّوها، ويعبر عن ذلك بالتصريح عن مدى إدراكه التام لوقائع الأمور وعن همّ تربية الأولاد وتعبهم، حيث حذف المشبه وهو (مرحلة الطفولة والصبا)، وترك المشبه به وهو (حلواء البنين) على سبيل الاستعارة التصريحية.

ج/ الاستعارة الملققة:

وهي أسوأ هذه الأنواع من الناحية الدلالية، حيث تقوم على استهلاك استعارات سابقة وإعادة النّسج على منوالها بطريقة غير صحيحة، ويتلاقى هذا الوجه من الطرح مع ما رصده عمر أوكان في التفرقة بين وجوه الجودة أو الابتدال في الاستعارة، فأكد على أن من أهم مظاهر جودة هذا الأسلوب هو "روح الوضوح والغرابة والتنوع بين الكثرة والقلّة (لا قليلة ولا كثيرة) وإنما منزلة بين المنزلتين)، أما

<sup>1</sup> ينظر، هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، ترجمة محمد العمري، 86، 87.



إذا كانت الاستعارة فقيرة وسوقية (غير مخيلة) ومجازة القدر الذي ينبغي لها بحسب المعنى الذي يطلب الإقناع به (في الخطابة)، والإمتاع به (في الشعر)، فإنها حينئذ تكون مبتذلة<sup>1</sup>. وللخفاجي التوجه نفسه في ردّ مثل ذلك - ولو كان مبالغا في عديد من المواضع - إلا أنّ عزاءه في ذلك هو دفع المتكلم إلى إنشاء صور جديدة تلغي التبعية للأساليب القديمة، والتقيد بالقوالب والأمثلة الجاهزة.

وابن سنان عندما أورد الاستعارة وضرب لها الأقسام التي بيّناها كان لأجل مقصدين هما:

### 1- الاهتمام بالناحية اللفظية:

حيث يعمل التركيب على تناسي التشبيه بجمع عناصر التقارب التي تسهم في تجسيد صور جديدة تثبت التّحكم في المعجم وتعكس حسن الاختيار والتوزيع وتقدّم قولا جديدا عاكسا، وبعدا تداوليا مقبولا.

### 2- الإبداع والخيال:

يندرج الإبداع ضمن تباري الحذاق في نسج صور لغوية جديدة، تحدث وقعها لدى السامع، وتمكّن له فهم النظرة التحليلية للمتكلم الذي يقبل بمجموعة من الخلفيات التي تشارك معا لتقديم صورة خيالية تمثل معنى جديدا وفق إدراك جديد يبني على الاختيارات المعجمية التي تشكل تجاوزا دلاليا في معانيها الحاضرة والغائبة.

### رابعا: التجاوز الدلالي في أسلوب الكناية عند ابن سنان الخفاجي:

لم تتعد تصريحات الخفاجي في قضايا البيان عما شهدناه في القضايا السابقة حين يفصل القول في الشاهد إما قبولا وإما رفضا وفقا لمعايير تستند على اللغة أو السياق أو الذوق...، ورأينا كيف أنه يسعى في أغلبها إلى تحقيق المستوى العالي في فصاحة الكلام والمتكلم والكلمة لذلك قد تبدو آراؤه متشددة في كثير من المواضع، بل تصل أحيانا إلى حدّ التعسف في إصدار الحكم على القضية.

وفي باب متابعة رصد شروط الفصاحة وحسن تحيّر الألفاظ المناسبة لها مع تبين مواضعها، أشار إلى جنس "حسن الكناية" على اعتباره أصلا من أصول الفصاحة وشرطا من شروط البلاغة، جمعا بين دلالة اللفظ ومدلولية المعنى، وعرفها قائلا: "ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى

<sup>1</sup> عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص226، 227.

عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النواذر يليق بها ذلك، ولا تكون الكناية فيها مرضية، فإن لكل مقام مقالا، ولكل غرض فناً وأسلوباً<sup>1</sup>.

وعلى ذلك فالكناية لون تعبيرى يقتضي العدول في التركيب من البنية السطحية إلى البنية العميقة لا على وجه التمام، إذ إن المعنى المكنى به يظل حاضراً على مستوى الأسلوب الكنائى فهو دليل على المعنى المقصود<sup>2</sup> فالكناية تقوم على وجود بنيتين: بنية سطحية تمثل المعنى المكنى به، وبنية عميقة تمثل المعنى المراد المكنى عنه، والمتلقي لا يصل إلى البنية العميقة بنفي البنية السطحية، فالبنية السطحية هي المدخل للبنية العميقة<sup>3</sup>، وعلى المتكلم أن يوجه قدرته الذهنية للربط بين أطرافها، من خلال القيام بعمليات استدلالية، استناداً لمقام الاستعمال ومقتضياته، للوقوف على المعاني الضمنية للتركيب الكنائى.

ولا يخفى على أحد أن ابن سنان عاش في القرن الخامس أين كانت البدايات الفعلية لتأسيس الدرس البلاغى، ولم تكن معالم البلاغة قد اتضحت أبوابها وأقسامها إلا لاحقاً، ولهذا لا نجد في كلام الخفاجى ما يدل على أقسام الكناية أو أنواعها بقدر ما نجد الإشارة إلى تعلق التصريح من عدمه بمواضع استخدام الكلام، وملاءمته لمقتضى الحال والمقام؛ ولذلك وجدناه في العبارة السابقة يؤكد على أن لكل غرض من الكلام فنونه وأساليبه التي تليق به ولا تليق

بغيره، وهو هنا يتحلث عن فكرة لسانية مهمة ما فتى يؤكد عليها علماء اللسانيات الحديثة، وتقتضى ربط الصياغة اللغوية بمقامات استعمالها، وهذا ما تعالجه اللسانيات الحديثة اليوم خاصة اللسانيات التداولية<sup>3</sup>، وأورد جملة من الكنايات تتراوح بين الأنواع التي انتهى إليها الدرس البلاغى لاحقاً (كناية عن صفة، وموصوف ونسبة).

## 1- استقرار مصطلح الكناية عند ابن سنان:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 173.

<sup>2</sup> محمد أحمد أبو بكر أبو عامود، البلاغة والأسلوبية تصوير الموت في القرآن الكريم - نموذجاً -، تقديم عبد الرحيم محمود زلط، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2009م، ص 241.

<sup>3</sup> التداولية في الدرس اللسانى الحديث تخصص معرفى يهدف إلى دراسة اللغة في سياق استعمالها وأثناء التواصل فتركز على ضرورة مراعاة قصد المتكلم وحال السامع ومقام الحوار بينهما أثناء التواصل. ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، المغرب، ط 1، 1987، ص 12،

وقبل عرض تحليلات الخفاجي للنماذج تنبعي الإشارة إلى تناوله لمفهوم الكناية في سياق الحديث عن نعوت البلاغة والفصاحة، فوظف مصطلحات تتداخل مع مفهوم الكناية، وهي ما وظفها البلاغيون قبله أمثال قدامة بن جعفر (ت 872هـ) والعسكري (ت) وابن الرشيقي (ت) وغيرهم<sup>1</sup>، نوضحها فيما يلي:

1- الكناية ← باب حسن وضع الألفاظ موضعها (من شروط الفصاحة والبلاغة).

2- الإرداف والتتبع ← من نعوت البلاغة والفصاحة.

أما الكناية فهي على ما أوردناه عنده لا تخرج عن كونها بناء نصيا تركيبيا تتعلق بأساليب المخاطبين وإجراءات الخطاب في تراوحه بين الحقيقة والمجاز "فالبنية الكنائية تنمو في النص "محايدة" بين الحقيقة والمجاز ضمن تشكيل ثنائي الناتج الصياغي مطروحا في سياق التركيب، وهاتان البنيتان تسيران بخط متواز داخل منطقتي الحقيقة، والمجاز، على مستوى السطح، والعمق، وفي حالة كشف العمق عن جهة سير العناصر الدلالية، فإن النص يكون من حصة منطقة المجاز، وإلا فالمرادفة في المنطقة المحايدة"<sup>2</sup>.

وتعلق أسلوب الكناية بالفصاحة مرهون بالمقال الذي يطرحه المتكلم وقدرة ذهن المتلقي على استيعاب الصورة بطريقة تتعد عن الغموض وتطرح القيم الجمالية والأدائية الموحية للتعبير مما يحقق عنصر المقبولية لديه، ويضمن عنصر التشويق في الخطاب.

ولا نبتعد إذا قلنا بأن الخفاجي لم يفرق بين مصطلحات الكناية والإرداف والتتبع وكلها شروط للبلاغة ونعوت لها وأصل من أصول الفصاحة عنده، يقول في تعريف الإرداف والتتبع: "أن تراد الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، وهذا يسمى الإرداف والتتبع لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه المبالغة في الوصف، ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى"<sup>3</sup>، وهي إشارة واضحة إلى حاجة هذا الأسلوب البياني اللّيق في تعبيره إلى الانتقال من اللازم إلى المنزوم بصورة تهيئ المتلقي إلى استقبال العبارة

<sup>1</sup> ينظر، قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 157، وينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 157، وينظر، دخوشن جار الله، الثنائيات المتغايرة، ص 342.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص 495.

<sup>3</sup> ابن سنان، ص 229، ولا يختلف هذا التعريف عن تعريف الجرجاني للكناية يقول: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومي به إليه ويجعله دليلا عليه" دلائل الإعجاز، ص 66.

ببنيتها السطحية والعميقة لتدلّ الأولى على أغراض الثانية في علاقة متتالية تستلزم ارتباط معنى المعنى بمعناه الموضوع له في ظاهر اللفظ.

إنّ طريقة الخفاجي في طرح موضوع الكناية تنم عن وعي دقيق بأسلوب التعبير الذي يتطلّب عنصر الانتقال من سطح العبارة إلى عمقها بتجاوز الدلالة الوضعية إلى الدلالة الإنجازية الفعلية بالربط مع السياقات الظاهرة، وتراوح دلالاتها الإيحائية بين الظهور والإضمار المتعلّق بأساليب المتكلم وأغراضه، وبعلاها شرطاً في بلاغة الكلام فالعدول عنها عدول عن الصحة وفقدان سلامة المعنى.

تنسب عديد من الدراسات استقرار مصطلح الكناية لكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، والذي لا غموض فيه - كما أشرنا - هو التقاطع فيما أورده ابن سنان مع ما توصل إليه الأول، وكلا التعريفين يشي بخصوصية الأسلوب الكنائي وعنايته بالمعاني التي لا تظهر لفظياً بل بتأويل العبارة، ولئن كان قدامة<sup>1</sup> قد اصطلح عليها بلفظ (الإرداف)، والعسكري بلفظ (الإرداف) والتتبع، وجعلها الجرجاني (كناية) فإن الخفاجي قد وظف المصطلحات الثلاثة وجعل كلاً منها ذا دلالة مرتبطة بسياقه الخاص.

ولعلّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو عن السبب الذي جعل ابن سنان يفصل بين المصطلحات على الرغم من استقرارها عند الذين أخذ عنهم؟، وهل لذلك علاقة بدلالة المصطلح على ما وضع له عنده؟.

والصحيح أن تصنيف الخفاجي جاء تبعاً لما أراده حين فصل بين المصطلحات بعد الفصل في أبواب تضمينها والشواهد التي سيقّت للدلالة عليها، فاستخدم مصطلح الكناية في باب "حسن وضع الألفاظ موضعها" حين أراد الإشارة إلى خروج الدلالة الحرفية عن أصلها لتدل على بنيتها العميقة الإيحائية أي استخدام التعبير غير المباشر في المواضع التي لا يصح التصريح فيها بالعبارة، وإذا كان الأمر على ما هو واضح في منهج الخفاجي فالدلالة النصية محورها الشاهد الكنائي، وهو ما يثبته توظيف مصطلح الإرداف في باب "نوعت الفصاحة والبلاغة" كإشارة إلى تفرد الأسلوب الكنائي وبين قيمته الوصفية<sup>2</sup> التي تتجاوز المعنى اللغوي في الكناية إلى المعنى الإيحائي (اختصاصه بالصفات والنوعت: الكرم، الكسل، الشجاعة..).

<sup>1</sup> ينظر، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 157.

<sup>2</sup> ينظر، عبد المنعم السيد الشحات رزق، المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي، ص 234.

ولتوضيح ذلك يمكن القول بأن مصطلح الكناية في الموضوع الذي ذكره فيه الخفاجي هو ما عرفه البلاغيون باسم التّعريض، لیتّخذ مصطلحا "الإرداف والتّبع" مفهوم الكناية كما عرف في الدرس البلاغي<sup>1</sup> وما ذكره ابن سنان الخفاجي عن مصطلحي الإرداف والتّبع يتوافق مع مفاهيم سابقه ولا يكاد يخرج عنها، وبذلك نرى أنه بخلاف المماثلة التي قال بها أبو هلال العسكري التي تتوفر لها بعد الاستدلال، على حين تتوفر لها علاقة المشابهة، نجد مصطلحات الإرداف والتّبع والتّجاوز تتوافق في التركيز على بُعد الاستدلال في سيرورة المعنى به عبر الملفوظ إلى المقصود، وإذا كان التّبع والإرداف الذي ذكره ابن سنان يتوافق مع مفهوم الكناية وسيرورتها التأويلية عبر الحلقات الاستدلالية فإن ما أشار إليه بمصطلح الكناية صراحة يتوافق مع التعريض للأسباب التي بيّناها في التفريق بين المصطلحين<sup>1</sup>.

وعليه فإن الكناية بهذا المفهوم أسلوب تعبري يراعي سياق الاستعمال وأحوال المخاطبين ليتجاوز المقاييس الدلالية ويثبت الحضور التداولي في شبكته حين الإشارة إلى المعنى بطرق غير مباشرة فهي "إنما تنتقل بمتلقي الخطاب إلى دلالات أخرى مستلزمة، متجاوزة بذلك المعنى الحرفي للعبارة (دلالة وضعية) لتصل إلى المعنى المقصود (المعنى عنه)، ويكون ذلك من خلال السياق الاستعمالي للتراكيب، إنها عدول عن التصريح بذكر الشيء مباشرة (التعبير المعنى عنه) إلى الإيماء إليه (التعبير بالمعنى به)..<sup>2</sup>"

والكناية عدول واختراق لقواعد الاستعمال عند (غرايس) الذي علّمها مظهرا من مظاهر خرق قانون الكيف؛ إذ المنطوق به (المعنى الحرفي) غير ما يفهم من التعبير الكنائي (المعنى الباطني)<sup>3</sup>. ونأتي الآن لتصنيف الشواهد التي ساقها ابن سنان ضمن أقسام الكناية الثلاثة، وإن كان لم يخالف منهجه في إيراد شواهد يكتفي بالإشارة إلى حسنها أو قبحها مع تعليل ذلك، فالكناية حسنة وقبيحة، والقبيحة هي ما كان التصريح فيها أحسن، لذلك سنتجاوز ذكر شواهد النوع الثاني عنده مكتفين بتصنيف ما يتطابق مع أقسام الكناية كما وضّحنا ذلك.

## 2- أقسام الكناية عند ابن سنان الخفاجي:

### أ/ كناية عن صفة:

<sup>1</sup> عيد بلع، كتاب التداولية، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009م، ص 347.

<sup>2</sup> باديس لهوعل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي (ت 626هـ)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2014م، ص 216.

<sup>3</sup> ينظر/ بنعيسى أزيط، مداحلات لسانية "مناهج ونماذج"، ص 68.

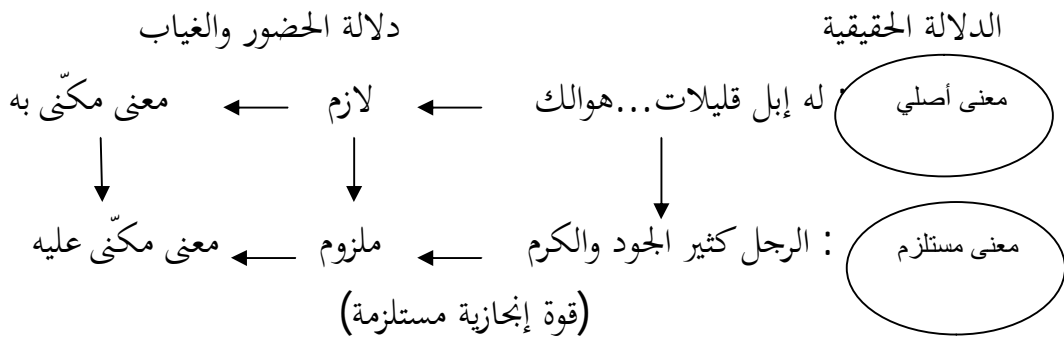
تتعلّق هذه الكناية بالوصف المعنوي في بنية الجملة أو العبارة، ويمكن تحميل الشواهد الحاضرة في المدونة في هذا الصنف دلالة القرب والإيضاح (كناية قريبة)، وسنركّز الحديث على ما تواتر من دلالات في شواهد العربية عن الكناية وأهمها (دلالة الكرم).

من شواهد الخفاجي<sup>1</sup>:

الشاهد الشعري	تعليق ابن سنان عليه
1- قول أعرابية عن رجل: "له إبل قليلات المسارح، كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهري أيقنّ أنهنّ هوالك".	قال: "فأرادت: أن هذا الرجل ينحر إبله فقلّمًا تسرح وتبعد في المرعى، لأنه يبركها بفنائها ليقرب عليه نحرها للضيوف، والمزهري - العود الذي يغني به، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنّها هوالك، لما قد اعتادته من نحرها لها إذا سمع الغناء وانتشى، وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والنوم، وهذا كلّه أبلغ من قولها: ينحر الإبل على ما قلّمناه وبيّناه".
2- قول أعرابية في وصف رجل: "لقد كان فيهم عمّار وما عمّار؟، طلاب بأوتار، لم تخمد له قطّ نار".	قال: "فأرادت بقولها: لم تخمد له قطّ نار كثرة إطعامه الطّعام فلم يأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود، لأن كثيرا ممن يطعم الطّعام تخمد ناره في وقت".

لقد ساق الخفاجي مثالين متتالين للإشارة إلى دلالة الكرم المستقرة في الكناية ويمكن تفصيل

الشاهد الأول بالمخطط التالي:



فدلالة المعاني الظاهرة ليست بذات أهمية مقارنة بالمعاني المركزية الحاضرة في البنية النصية

المستلزمة.

أما الشاهد الثاني الذي يعبر عن دلالة الكرم فيمكن تمثيله بالآتي:

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 230.

الـدال: (لم تخمد له قطّ نار).

التعبير الكنائي

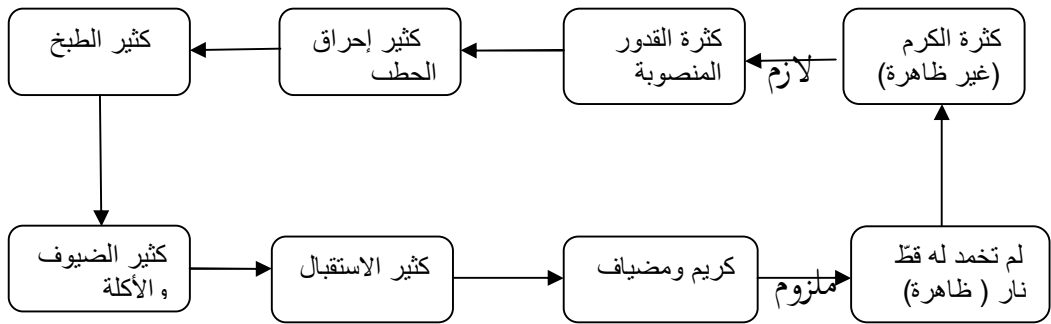
الدلالة الحقيقية.

الدلالة الأولى

الدلالة المجازية (كثير الكرم).

الدلالة التأويلية

ويمكن مقارنة القولين من الناحيتين الدلالية والتداولية بما تواتر في شواهد البلاغة في قولهم: (فلان كثير الرماد)، فيكون استنطاق الأبعاد الدلالية بصورة تلازمية استلزامية كما يلي:



وربما الدلالة أقوى في قول الأعرابية:

لم تخمد له قطّ نار ← مقارنة ← بقولهم: فلان كثير الرماد.

واستنادا على هذه التلازمية الدلالية يتراءى للمتلقي الجمال في أسلوب التعبير وحسن النظم والصياغة لأنه بهذه المعاني المحصورة "لا يكون المتكلم قد أنجز فقط الفعل الإنجازي بطريق غير مباشر، وهو مدح زيد، بل يكون المتلقي قد فهم هذا المعنى واقتنع تبعا لذلك بالفعل الإنجازي غير المباشر (...)"<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى ان مقاصد الكناية تشمل حضور السياق اللغوي وعنصر الثقافة لتبدي التفاعل غير المباشر في التعبير الكنائي كعادات العرب ونظامهم المعيشي.

<sup>1</sup> علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية، ص 152.

وفيما يتعلّق بالشاهد فإن المتلقي يستند - كما ذكرنا - على الدلالة السطحية المباشرة ويستكشف من خلال مقاصد المتكلم غير المباشرة ربطا بالسياق العام فينتج عن ذلك حضور قاعدة التلازم بين (اللازم والملزوم) لأن عنصر القصد "من جانب المرسل هو الذي يرحح بمجاوزة المستوى السطحي للأسلوب الكنائي، ويحيل المستقبل - بواسطة النسيج الثقافي المشترك بين طرفي الاتصال إلى المستوى العميق الذي يدرك من خلاله لازم المعنى وغرض المرسل من استعمال بنية الكناية، وقيام التصورات الكنائية على أحاسيس وتجارب مشتركة يعايشها طرفا الاتصال كلاهما، يسهل عملية التواصل بينهما وييسر إحالة المستقبل إلى المعاني التي يريد المرسل توصيلها"<sup>1</sup>.

وبالربط مع أمثلة الخفاجي وغيره من المتقدمين والمتأخرين نلاحظ انقطاع التواصل الدلالي مع العرف الاجتماعي إذا ما قارنا تلك الشواهد التي مازلنا نستهلکها في أبحاثنا بواقعنا، لارتباطها بعنصري الزمان والمكان حينها، حيث تتطلب الدراسة الاستدلالية حصول القيمة الإيجابية في السياق اللغوي، كانتساب المتكلم والمتلقي إلى مجتمع واحد يحوي علاقات عرفية مشتركة تنضوي تحت ما يسميه بعض الباحثين (الأفكار السياقية المتبادلة)<sup>2</sup>، لذلك فالقيمة الدلالية مستقرة على مستوى الخطاب باستقرار عناصر الثقافة والسياق العام، وإن كانت الشواهد متواترة في مباحث البلاغة إلى اليوم إلى جانب دعاوى تجديدها بما يتواءم مع العصر وأعرافه .

وبطبيعة الحال تخرج عن هذا الوصف كنايات القرآن الكريم لارتباطها بقيم دلالية عامة تتصل بالأحكام والأخلاق مع صلاحيتها لكل زمان ومكان، وسنحاول في القسم الثاني أن نتخير من الشواهد مما تزال دلالاته حاضرة في الخطاب الاستعمالي الاستدلالي إلى الآن، فالكناية تخضع هي الأخرى للمعيار التداولي.

## 2- كناية عن موصوف:

وهي الكناية التي يستلزم لفظها ذاتا أو مفهوما، وقد توجد بين المكنى به والمكنى عنه علاقة تشابه أو تجاور، ولكنها لا تؤول بالكناية إلى الاستعارة، أو المجاز المرسل، لأن هذه العلاقة ليست مقصودة لذاتها، وإنما يلتقطها المبدع ويستأنس بها للربط بين المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي في ذهن

<sup>1</sup> أسامة البحري، البنية المتحولة، ص 272.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 288.



المتلقي، ويدخلها العرف العام للمجتمع في كناياته عن الموصوف<sup>1</sup>، وتنقسم الكناية في دلالتها عن الموصوف تبعاً للتركيب الكنائي إلى:

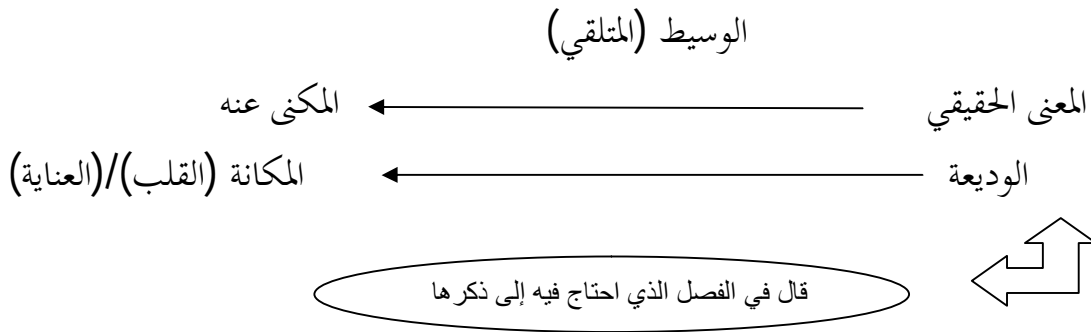
1- الكناية عن الموصوف بمعنى واحد.

2- الكناية عن الموصوف بمعان متعددة.

وكل الاستعارات التي أوردها الخفاجي تدرج ضمن الصنف الأول.

### الشاهد الأول:

"وروي عن أبي الحسن... أنه لما أجاب أبا الجيش خمارويه ابن أحمد ابن طولون عن المعتضد بالله في كتابه بإنفاذ ابنته التي زوجها منه، قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها: وأما الوديعه هي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك عناية بها وحياطة لها ورعاية لمواتك فيها، وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب: والله إن تسميتي إياها بالوديعه نصف البلاغة، واستحسنت هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها"<sup>2</sup>.



فكّني عن المرأة بلفظ الوديعه مراعاة للسياق العام الذي يطرح فيه النص، وهذا مستعمل في خطابات التركيب الكنائي، وهو ما يصطلح عليه بلفظ الوصف الفردي<sup>3</sup>. وبتعبير آخر نقول إن الكناية هنا عدول عن التصريح بذكر الشيء مباشرة (المرأة) إلى الإيماء إليه بما يدل عليه (الوديعه) في

<sup>1</sup> أسامة البحري، البنية المتحولة في البلاغة العربية، ص 302.

<sup>2</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 174.

<sup>3</sup> ينظر، أسامة البحري، البنية المتحولة في البلاغة العربية، ص 302.

سياق التخاطب من خلال عمليات استدلالية يقوم بها السامع، وهو ما يمنح التعبير الكنائي بعدا تأويليا تداوليا يمكن عرضه وفق التحليل الآتي<sup>1</sup>:

أ/ إن المتكلم قد أنجز فعلا إخباريا من خلال قوله (الوديعة).

ب/ إن المتكلم يحترم ويراعي الشروط الإنجازية، ومنها ما يتعلّق بالمبادئ الحوارية التي تقتضي وصول المعنى بصورة سليمة ومنطقية (قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها).

ج/ إن المتكلم بقوله: الوديعة يكون قد خرق القواعد المتفرعة من الشروط الإنجازية -ولا سيما مبدأ التعاون الحوارية- التي تقتضي "اجتناب المتكلم لحفاء العبارة بأن لا يكون كلامه متشابها ولا مجملا ولا مشكلا" إذن إن قول المتكلم (الوديعة) غير واضح ولا يخلو من إخفاء لوجه التصريح، إلا أن وجه التصريح يكون ممكنا إذا كان المتكلم يقصد معنى آخر لم يصرح به حرفيا، وهذا المعنى متعلق بمعنى المصّح به حرفيا، وبذلك لا يكون المتكلم قد خرق تلك الشروط الإنجازية

د/ إن المتكلم يقصد معنى آخر غير المصّح به حرفيا لأنه يحترم شروط الإنجاز .

هـ/ يبحث المتلقي -استنادا إلى السياق وإلى قدرته الاستدلالية- عن المعاني الممكنة غير المصّح بها ل (الوديعة) فيحصرها في أوجه الأمانة، الرعاية، الاهتمام، الحفظ، المسؤولية؛ حيث يوجد ارتباط لزومي للمعنى بين الطرفين.

وبإعادة النظر إلى هذه الصور يمكن التعليق على الشرطين الثالث والرابع، بأن خرق قواعد الإنجاز بين الطرفين لا يحصل على مستوى التخاطب في مابأ التعاون الحوارية بقدر ما يحدث الخرق في قاعدة الكيف التي تتطلب حضور المساهمة اللغوية اللازمة حواريا ونوعيا، إذ الكناية حسب الدارسين، مظهر آخر من مظاهر خرق قانون الكيف لعدم وضوح التعبير الكنائي في المنطوق مباشرة<sup>2</sup>.

فالكناية إذن أسلوب حوارية يعتمد على الخروج عن المعنى الحرفي المباشر (دلالة وضعية) إلى معان ثوان (دلالة عقلية) تستفاد من المعاني مباشرة بعمليات استدلالية لتفيد أغراضا مختلفة يقتضيها سياق الاستعمال.

الشاهد الثاني:

ساق الخفاجي مثالين للكناية عن الموصوف: القلب في قول الشاعر:

الصَّارِبِينَ بِكُلِّ أبيضٍ مَخْدَمٍ      وَالطَّاعِينَ بَيْنَ مَجَامِعِ الأضْغَانِ

<sup>1</sup> استفدنا في هذا العرض بما قدمه الباحث علي محمود حجي الصراف في كتابه الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 153، 152.

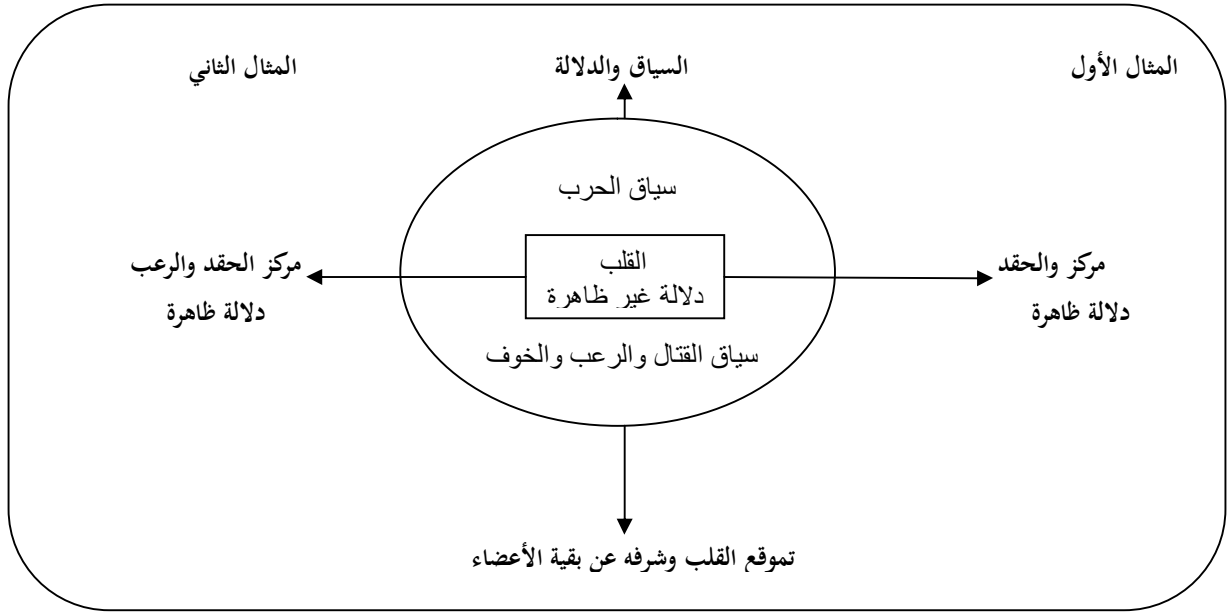
<sup>2</sup> ينظر، بن عيسى أزييط، مداخلات لسانية "مناهج ونماذج"، ص 68.

وفي قول آخر:

فَأَوْجَرْتَهُ أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصْلَهُ بِحَيْثُ يَكُونُ اللَّبُّ وَالرَّعْبُ وَالْحَقْدُ

فكلا الموضوعين يحيل إلى: "القلب"، فجعله الأول موطن الضغائن ومجمعها، ووصفه الثاني بكونه مستقرا لصفات الرعب واللّب والحقد، يقول الخفاجي تعليقا على البيت الثاني: "لأنه أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون فيه اللب والرعب والحقد، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دلّ على شرفه وتميّزه عن جميع الجسد، بكون هذه الأشياء فيه، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه. ولو قال: أصبته في قلبه لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف"<sup>1</sup>

ولعلّ المخطط الآتي يوضح المقصود بالتركيب الكنائي في البيتين:



هذا فيما يخص باب الكناية والإرداف عند الخفاجي في نصوص نثرية أو شعرية، ولم يظهر بينها ما يشير على كناية النسبة، وأما الشواهد القرآنية للكناية فقد أوردتها في مقامات السخرية من المكذبين بالدعوة سواء في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [الأنفال: 16] وهي كناية عن الهزيمة

بالتحيز أو في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: 75]، كناية عن سخريته من

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 231.

الذين نسبوا الألوهية للمسيح وأمه، ولكن الخفاجي اتجه في تقسيم الآية إلى كونها خارجة عن سياق الكناية إلى الحقيقة ربطا بضرورة اللزوم الحاصلة يقول: "وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى: ﴿كَانَا يَا كُؤَانَ الطَّعَامِ﴾ كناية عن الحدث وليس الأمر على ما قال، بل معنى الكلام على ظاهره؛ لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود مُحدثا، كذلك لا يجوز أن يكون طاعما، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ"<sup>1</sup>

ولكن الذي لا خلاف فيه بين المفسرين والبلاغيين أنها كناية ساخرة (كناية عن صفة الحدث) بل هي كناية عن أهما - المسيح وأمه عليهما السلام - لا علاقة لهما بالألوهية فأفعالهما مثل أفعال باقي البشر، ناهيك عما تحمله الكناية من لازم معناها وهو "قضاء الحاجة"، وكلها أفعال بشرية لا يمكن تصورها مع الألوهية، وهذا قمة التعبير القرآني.

وخلاصة القول في أسلوب الكناية عند الخفاجي أنه قد حرص في باب عرضه لشروط الفصاحة والبلاغة وأوصافهما إلى ما يحقق الإبداعية في سياق التخاطب مشيرا إلى ما يكتنف ذلك من جمال تعبيرى "فالشاعر عندما يسدل على المعنى الحقيقي الذي يقصد إليه ستارا لفظيا شفاف يجعل المتلقي متحفزا ومتشوقا لرد هذا الستار ومعرفة المرمى الذي يسدد إليه، فمن خلال الكناية، وهي لحة دالة أو تلميح يشعر المتلقي بميل إلى اكتشاف المعنى الحقيقي المتواري وراء المعنى المجازي، ولعلنا لا نغلو في القول أن هذا الميل إلى الكشف عن المستور والمتواري والخبيء يصنع القيمة الإبداعية للكناية"<sup>2</sup>.

ولا شك أن الخفاجي لمس هذا الوصف المجازي في أسلوب الكناية لذلك جعلها من فنون حسن الأسلوب ومقابلة المقال للمقام المراد، وأولى بالخفاء من التصريح لأجل كل ذلك، وما يمكن استنتاجه من قضايا الدلالة في المجاز عند الخفاجي ما يلي:

1- على الرغم من عدم إشارة الخفاجي للمجاز إلا ما ظهر عرضا كأفكار المجاز المرسل أو التمثيل، إلا أن اهتمامه بقضايا التشبيه والاستعارة والكناية تميز بالعمق وجودة الوصف والتمثيل بطريقة تثبت حسن إدراك القيمة الدلالية والشعرية التي تتموقع فيها القضايا من الدرس البياني عموما، ومن درس الفصاحة خصوصا.

<sup>1</sup> ابن سنان، سر الفصاحة، ص 176.

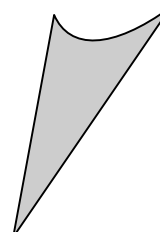
<sup>2</sup> سمير أو حمدان، الإبداعية في البلاغة العربية، ص 159.

2-وقف ابن سنان البلاغي والناقد والشاعر على شعرية الفنون المجازية رابطا بين الأبعاد المعجمية والبنى السطحية، وبين فضاءاتها الدلالية المنفتحة حتى تجذب أفق القارئ وتستقطب اهتمامه وتركيزه في محاور ثلاثة هي: النص والسياق والقصد.

3-لقد تجاوز الخفاجي عوارض التصنيف والتقسيم والتنويع في هذه الصور لغاية في نفسه تؤول إلى صبّ الرؤى على ما يضمن ويحقق أسرار الفصاحة في أسلوب المتكلم وتحقق معياري المقبولية والمقصدية لدى السامع.

4-تكمّن فائدة الكناية عنده في المبالغة والوصف وزيادة المعنى.

خاتمة



عالج البحث قضايا الدرس اللغوي عند ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" الذي حاولت فيه استقصاء قضايا البلاغة والفصاحة ما يتوافق مع معطيات الدرس اللغوي قديمه وحديثه في ظواهره الصوتية والتركيبية والدلالية قدر الإمكان، وبناء على منهج الدراسة المعتمد في التحليل، وبعد النظر في طرح ابن سنان ورؤيته البلاغية وقفت على بعض النتائج نذكر منها الآتي:

كتاب الخفاجي من أشهر الكتب التي أسست لنضج الدرس البلاغي وفطت في حركته، يمتزج فيه الأدب باللغة والنقد والبلاغة، ويمكن عدّه نقطة التحوّل ما قبل القرن الخامس الهجري وبعده من حيث الطرح ومنهجية العرض، فالكتاب أجراً محاولة لتأسيس نظرية بلاغية نقدية تستوعب الرؤى القديمة - بدءاً من كتاب الجاحظ ومن تلاه - في قالب علمي تعليمي، قلم فيه ابن سنان طرحاً لرؤيته للفصاحة والبلاغة والنقد، محاولاً وضع نظرة تعليمية تسعى إلى تمكين المتعلّم من آليات اللغة ومستويات تحليلها (صوتا وتركيباً ودلالة وبلاغة)، فكان تناوله لمستويات اللغة موزعاً في شروطه للفصاحة أفراداً وتركيباً.

كتاب "سر الفصاحة" في تنظيمه لعناصر الفصاحة وشروطها ونعوتها مصدر استقت منه الكتب البلاغية اللاحقة، ذلك الوضع والتصنيف خاصة كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، "المثل السائر" لابن الأثير، وكتاب "منهاج البلغاء" للقرطاجني، وكتاب "الإيضاح" وشروحاته.

يبدو فكر الخفاجي مضطرباً في كثير من المواضيع خاصة اضطرابه في تحديد مصطلح الكلام أو في حديثه عن المعنى النفسي، أو في حديثه عن الفصاحة والبلاغة وغموض تصوّره فتارة يجمع بينهما في معنى واحد وتارة يفرق إلى أن انتهى إلى استعمالهما مترادفين.

كان ابن سنان واعياً ما جدّاً بضرورة تأسيس آليات الفصاحة على الصوت كبنية تحتية للفظ، وإدراك هذا البعد الوظيفي بحروفه ومخارجه وصفاته، تمهيداً لإدراك بقية الآليات والمقاييس. ولذلك كانت أغلب قضايا كتاب "سر الفصاحة" تركز على الجانب الصوتي في الرؤية والطرح، وهذا توجه بلاغي لم يكن وارداً في عصر الخفاجي، فمشروعه قائم على تتبع عيوب الفصاحة عند أفصح شعراء العربية.

توسّع ابن سنان في مفهوم الفصاحة وربطه بعلّة نواح لغوية وبلاغية ونقدية، وركّز فيه على اللغة الشعرية أكثر من النثرية. يكشف عن أبعاد لغوية تتقاطع كثيراً مع معطيات علم اللغة الحديث الذي يركز على بنية الصوت، ثم بنية الكلمة فالتركيب وصولاً إلى النص.

كل الآراء التي أوردها ابن سنان تشدد على فكرة واحدة وهي الإبلاغ وتحقيق التواصل فتراها في مواضع تعنى بلغة المتكلم وقدرته الأدائية ومدى كفاءته، وتعنى في أخرى بالسامع وموقعه في عملية التواصل، كما تبحث في مدى تحقيق الرسالة للغرض الذي أنشئت لأجله سواء أكانت شعرية أم نثرية.

إن اشتغال الخفاجي على اللفظ وتغليب الاهتمام به على حساب المعنى نسبياً، كان تحت تأثير مذهبه الاعتزالي، ولكنه كان واعياً بعلاقة بنية اللفظة بسياقها النصي الذي يشترط ملاءمتها لما يجاورها وما يقصد من وراء توظيفها، فاشتغل بعد تحليله للصوت، على اللفظة المفردة التي تبنى فصاحتها على صفاء مكوناتها الصوتية وبعدها عن التعقيد والتنافر، وخلوها من التكرار المحل بينيتها خاصة إذا ما تقاربت مخارجها. وعليه فلم تطغ نزعة ابن سنان المذهبية على آرائه إلا في المواضع التي استلزمت ذلك، كقضية الإعجاز القرآني والصرفة التي سار فيها مع أستاذه " القاضي عبد الجبار"، أو في مناقشته لتفاوت آيات القرآن في الفصاحة، أو في مخالفته للرماني التقسيم وجعله الكلام على طبقتين فقط.

تغلب على آراء ابن سنان نواحي الجدل والتعليل وعدم تقبل الفكرة إلا بعد تمحيص وتدقيق وأخذ ورد، وظهر هذا التوجه في مواضع كثيرة تعكس سبب مبالغته في طرح بعض القضايا.

يعدّ التكرار قضية نالت حظها في فصاحة ابن سنان الصوتية، فإما أن تفيد اللفظة مفردة أو داخل التركيب وتعني جانبها الصوتية الإيقاعي وتحقق التلاؤم والتناسب الصوتي، وإما أن تفسد ذلك بحصول التنافر وانعدام الانسجام داخل البنية، فكانت إشارة ابن سنان مرتبطة بتكرار الحرف والكلمة معاً، وهذا معيار اعتنت به الدراسات النصية الحديثة.

تقترب فكرة اللغة والكلام عند الخفاجي مما ورد في الدرس اللساني الحديث، من ذلك إشارته لمبدأ الخطية والتتابع الزمني في حدوث الكلام مع ملاحظة حضور الفكر المنطقي.

جاءت القضايا التركيبية في الكتاب موزعة على قسمين هما الكلام في الألفاظ المفردة والمؤلفة، وحسن وضع الألفاظ موضعها، وكلاهما يراعي حسن النظم والتركيب، وتحقق الانسجام البنائي النصي.



لم يورد ابن سنان قضايا التركيب بعلمها قضايا صرفية أو نحوية مستقلة وإنما وردت في خضم الحديث عن شروط الفصاحة الواجب توفرها في الكلمة والكلام، وللإشارة فإن المنحى الصوتي لم يغيب عن الحضور في هذه القضايا بل كان له حضور واضح في ذهنه من ذلك اشتراطه حدوث التتابع الصوتي في البنية وفق قواعد العربية.

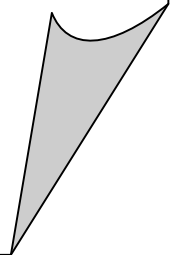
تظهر حقيقة الفصاحة في البنى التركيبية بالخضوع لمعايير اللغة وقواعدها، واعتماد مبدأ دقة الاختيار وحسن التأليف الذي يضمن البناء اللغوي الجيد والسليم (الفصيح).

يمثل حسن التوظيف للبنية اللفظية في مجالها الاستعمالي واختصاصها عاملا دلاليا تتطلبه فصاحة الخفاجي، وتمثل ظاهرة الإيجاز أبلغ ما يمكن أن تجود به قريحة المتكلم شرط سلامة الرسالة معنى وإفادة المخاطب.

تشغل قضايا البيان جزءا مهما من درس الخفاجي، وتمثل تحليلات الاستعارة والكناية أقوى المواضيع التي أحسن فيها ابن سنان الوصف والتعليل ومواجهة الآراء ببعضها، بما يقترب من معطيات الدرس اللغوي المعاصر، في أشارته إلى المضمير من الخطاب في قضايا البيان.

وعموما فكتاب سر الفصاحة لابن سنان، بعد بحثي فيه وجدت أنه يضمّ خبايا كثيرة في البلاغة والنقد واللغة حاولت كشف كثير منها، ولا يزال يحتوي غيرها مما سيسهم في إثراء خطابنا البلاغي والنقدي، تحتاج فقط إلى منهجية جديدة تبرز أهميتها ومواطن الجودة فيها.

## قائمة المصادر والمراجع



القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: قائمة الكتب العربية والمترجمة:

\* إبراهيم أنيس:

01- الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د، ط)، (د، ت).

02- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 5، 1984م

03 - موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1952م

\* إبراهيم محمود علان:

04- البديع في القرآن أنواعه ووظائفه، إصدارات دار الثقافة والإعلام، الإمارات، ط 1، 2002م.

\* أحمد مختار عمر:

05- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د، ط)، 1997م

06- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 2006م

\* أحمد المتوكل:

07- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية -بنية الخطاب من الجملة إلى النص- ، دار الأمان،

الرباط، (د، ط)، 2001م.

\* أحمد زرقة:

08- أسرار الحروف، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1993م

\* أحمد عبد السيد الصاوي:

09- مفهوم الاستعارة، في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين -دراسة فنية تاريخية-، دار المعارف،

الإسكندرية، (د، ط)، 1988م.

\* أسامة البحيري:

10- البنية المتحولة في البلاغة العربية، تقديم محمد عبد المطلب، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط 1،

2009م.

\* ابن الأنباري:

11- أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م

\* الأنطاكي:

12- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط 3، 1971م.

\* باديس لهويعل:

13- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي (ت 626هـ)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014.

\* بدوي طبانة:

14- البيان العربي -دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية-، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط2، 1958م

\* بيار جيرو:

15- الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط 2، 1994م

\* بنعيسى أزاييط :

16- مداخلات لسانية "مناهج ونماذج، شركة الطباعة مكناس، المغرب، 2008م.

\* تحسين عبد الرضا:

17- الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، دار دجلة، الأردن، ط1، 2011.

\* تمام حسان:

18- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004.

\* ثعلب:

19- كتاب الفصيح، تحقيق عاطف مذكور، دار المعارف، (د، ط)، 1431هـ.

\* الجرجاني:

20- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م

\* جمال الدين الجياني الأندلسي:

21- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي

السيد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

\* جميل عبد المجيد:

22- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)،

1997م .

\* جوزيف ميشال شريم:

23- دليل الدراسات الأسلوبية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1984 .

\* ابن جني:

24- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، الرياض، (د، ط)، (د، ت).

\* جوزيف ميشال شريم:

25- دليل الدراسات الأسلوبية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.  
\* جون لانشو أوستن:

26- نظرية أفعال الكلام كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، (د، ط)، 1991

\* أبو حامد صالح خلف الربيعي:

27- مقاييس البلاغة بين العلماء والأدباء سلسلة بحوث اللغة العربية، جامعة أم القرى ، السعودية، 1996.

\* حسام النعيمي:

28- أصوات العربية بين التحول والثبات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، (د، ط)، 1989م

29- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، ط1،

1980م

\* حسن طبل:

30- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م،

\* حماد صوّد:

31- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، المطبعة الرسمية

للجمهورية التونسية، تونس، (د، ط)، 1981م

\* خديجة محمد الصافي:

32- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م

\*خلود العموش:

33-الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008م.

\*خليفة بوجادي:

34- في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م.

\*خليل إبراهيم عطية:

35- في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (د، ط)، 1983م  
\*خليل أحمد عمارة:

36- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق -دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر-، عالم المعرفة، جلة، ط1، 1984م.

\*الخليل بن أحمد:

37- العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م  
\*دلخوش جار الله:

38- الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني  
\*ديفيد ريتشس:

39- مناهج النقد الأدبي، ترجمة محمد يوسف نجم، مراجعة إحسان عباس، دار صادر-بيروت،(د، ط)، 1967م.

\*رشيد يحيوي:

40- التبالغ والتبالغة، نحو نظرية تواصلية في التراث، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1، 2005م  
\*رضي الدين الاسترابادي:

41- شرح الرضي لكافية بن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، الجزء الأول، القسم الثاني، المملكة العربية السعودية، 1993دط

\*الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني:

42- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن -في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي-، تحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1986م

\*رمضان عبد التواب:

43- التّطوّر النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994م

44- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م

\*روبرت دي بوجراند:

45- النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998م

\*سامي محمد عبابنة:

46- التفكير الأسلوبي -رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث -

عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط 1، 2007م

\*ستيفن أولمان:

47- دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة، ط 12، 1997م

\*سعيد حسن البحيري:

48- علم لغة النص -المفاهيم والاتجاهات-، الشركة المصرية العالمية للنشر - لوبنجان-، ط 1،

1997م،

\*السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر):

49- مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

\*سمير أبو حمدان:

50- الإبلاغية في البلاغة العربية منشورات عويدات الدولية، بيروت، ط1، 1991م.

\*ابن سنان:

51- ديوان ابن سنان، تحقيق نسيب نشاوي، مختار الأحمدي نويوات، مجمع اللغة العربية، دمشق

2000.

52- "سر الفصاحة"، قلم له واعتنى به ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، كتاب - ناشرون،

بيروت، ط 1، 2010م،

53- سر الفصاحة، تحقيق وتعليق عبد الواحد شعلان، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1،

2003م.

\* سيد خضر:

54- التكرار الإيقاعي في اللغة العربية، دار الهدى للكتاب، ط 1، 1998م.

\* السيد الصاوي:

55- مفهوم الاستعارة، في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين -دراسة فنية تاريخية-، دار المعارف، الإسكندرية، (د، ط)، 1988م.

\* ابن سينا:

56- أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسن الطيّان، يحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحام، أحمد راتب النّفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983م.

\* السيوطي:

57- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م،

\* فردينان دي سوسير:

58- محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2008.

\* شعبان عوض محمد العبيدي:

59- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قان تونس، بنغازي، ليبيا، ط 1، 1999

\* شوقي ضيف:

60- البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط 9، 1995م.

\* صفى الدين الحلبي:

61- شرح الكافية البديعية فيس علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق نسيب نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1981م.

\* صلاح الدين عند التواب:

62- الصورة الأدبية في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، دار بونار للطباعة والنّشر، القاهرة، ط 1، 1995م.



\*صلاح فضل:

63- بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2004م .

\*عبد العاطي غريب علي علام:

64- البلاغة العربية بين الناقدین الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجليل، بيروت، ط 1، 1993م،

\*عبد الجليل ناظم:

65- البلاغة والسلطة في المغرب -أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي-، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 2002م .

\*عبد الجواد محمد طبق:

66- دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، دار الأرقم للطباعة والنشر، القاهرة

\*عبد الحليم بن عيسى:

67- البنية التركيبية للحدث اللساني، منشورات مخبر اللغة العربية والاتصال

\*عبد الرحمن الحاج صالح:

68- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، منشورات موفم للغة العربية، الجزائر، (د)، ط، 2013م،

69- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم المطبعية، الجزائر، (د، ط)،

2013م

\*عبد السلام المسدي:

70- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط2، 1986م،

\*عبد الصبور شاهين:

71- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م .

\*صلاح الدين عند التواب:

72- الصورة الأدبية في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، دار بونار للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 1995م.

\*عبد العزيز الصيغ:

73- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

\*عبد الفتاح الحموز:

64: ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م .

\*عبد القادر حسين:

65- أثر النحاة في البحث البلاغي الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1991م

\*عبد القادر عبد الجليل:

66- التنوعات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1997م

67- الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م

68- الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.

\*عبد القادر قيني:

69- نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام-، دار إفريقيا الشرق، (د، ط)، 1991م.

\*عبد المتعال الصعيدي:

70- البلاغة العالية في علم المعاني، قَدّم له وراجعهُ وأعدّ فهرسه عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1991م .

\*عبد النبي هماني:

71- جمالية تحليل الخطاب دراسة لغوية وظيفية - لبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط)، 2014

\*عبد الهادي بن ظافر الشهري:

72- استراتيجيات الخطاب -مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2004م

\*العسكري(أبو هلال):

73- الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986م، (د، ط).

74- الفروق اللغوية، حققه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1997م، (د، ط)

\*ابن عقيل:

75- شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، مصر، ط 20، 1980م.

\*العكبري:

76- مسائل خلافية في النحو، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007م  
\*علي محمد حسن العماري:

77- قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، مكتبة وهيب، القاهرة، ط 1، 1999م

\*علي محمود حجي الصراف:

78- الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة-دراسة دلالية ومعجم سياقي -، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م

\*عمر إدريس عبد المطلب:

79- نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي-دراسة تحليلية بلاغية ونقدية-، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008م،

80- حازم القرطاجني حياته ومنهجه البلاغي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، (د،ط)، 2088م  
\*عمر أوكان:

81- اللغة والخطاب، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010م.  
\*عيد بلبع:

82- كتاب التداولية، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009م.  
\*عيد محمد شبايك:

83- القلب عند البلاغيين والنحاة، دار حراء، القاهرة، ط1، 1998م.

- \*الفارابي:  
84- إحصاء العلوم، تحقيق د.عثمان أمين، دار الفكر العربي بمصر، 1949.  
\*ابن فارس:  
85- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق وضبط وتقديم عمر  
\*فخر الدين الرازي:  
86- التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية، الجزء الأول.  
\*فرانسواز أرمينكو:  
87- المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1.  
\*فضل حسن عباس:  
88- البلاغة فنونها وأفنانها -علم المعاني-، دار الفرقان للنشر والتوزيع، اليرموك، ط4، 1997م  
\*فهد سالم خليل الراشد:  
89- الظواهر النحوية في شعر الفرزدق، دار الجائزة، الجزائر، ط1، 2001م،  
\*فوزي حسن الشايب:  
90- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م  
\*قدامة بن جعفر:  
91- نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، (د، ت)  
\*كلود جرمان، ريمون لوبلون:  
92- علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي -ليبيا، ط1،  
1997م.  
\*كمال بشر:  
93- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، (د، ط)، 2005م  
94- دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986م  
95- علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، 2000م  
96- فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د، ط)، 2003م

- \*ستيفن أولمان:  
97- دور الكلمة في اللغة ترجمة وتقديم: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1979.
- \*المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):  
98- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط1، 1994م.
- \* محمد أحمد أبو بكر أبو عامود:  
99- البلاغة والأسلوبية تصوير الموت في القرآن الكريم - نموذجاً -، تقديم عبد الرحيم محمود زلط، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2009م،  
\*محمد العمري:
- 100- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط)، 1999م
- 101- الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية - نحو كتابة تاريخ جديد للبلاغة والشعر، أفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط) 2001م  
\*محمد عبد المطلب:
- 102- البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط1، 1994م.
- \*محمد الماكري:  
103- الشكل والخطاب (مدخل لتحليل ظاهراتي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م  
\*محمد الولي:
- 104- الصورة الشعرية في الخطاب النقدي والبلاغي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1990م  
\*محمد خلف الله أحمد: محمد زغلول سلام:  
105- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن،  
\* محمد عبد المنعم خفاجي:
- 106- الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1992م  
\*محمد مكي بن أبي طالب القيسي:
- 107- الرعاية لتجديد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن

\*محمود أحمد نحلة:

108- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2002.

\*محمود السعران:

109- علم اللغة العام-مقدمة للقارئ العربي-، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ط)، (د، ت)،

محمود عكاشة:

110- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة "دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية

والمعجمية"، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005م

\*محمود فهمي حجازي:

111- مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، (د، ط)، 1997م

\*محمود مبارك عبد الله عبيدات:

112- أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي.

محي الدين الدرويش:

113- إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير للطباعة للنشر، دمشق، (د، ت)، المجلد الخامس.

\*محيي الدين محسب:

114- علم الدلالة عند العرب -فخر الدين الرازي أتمودجا-، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،

ط 1، 2008م

مختار بولعراوي:

115- قضية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2009م .

\*مسعود صحراوي:

116- التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني

العربي-، دار التنوير، الجزائر، ط 1، 2008م.

\*مصطفى بوعناني:

117- في الصوتيات العربية والغربية -أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي-، جدار

للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، (د، ط)، 2000م

\*معن توفيق دحام:

118- التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.

- \*أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي:  
119- الرعاية لتجديد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار، ط3،  
1996م.
- \*ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن مكرم):  
120- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2000م.  
\*منير سلطان:
- 121- البديع تأصيل وتجديد، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، (د، ط)، 1986.  
\*نور الهدى باديس:
- 122- بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2008م  
\*هادي نهر:
- 123- الصرف الوافي - دراسات وصفية تطبيقية -، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م  
\*هدى عطية عبد الغفار:
- 124- السجع القرآني -دراسة أسلوبية.  
\*ابن هشام الأنصاري:
- 125- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة  
العصرية، بيروت، (د، ت)، (د، ط).
- 126- شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر،  
ط 11، 1963م.
- 127- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تدقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب،  
القاهرة، ط1، 2009.  
\*هنريش بليث:
- 128- البلاغة والأسلوبية، ترجمة محمد العمري، نحو نموذج سيميائي لتحليل النصوص، أفريقيا  
الشرق، المغرب، ط 2، 1999م.  
\*وليد قصاب:
- 129- التراث النقدي والبلاغي عند المعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، دار الثقافة، الدوحة،  
ط 1، 1985م.

\*ابن يعيش:

130- شرح المفصل للزمخشري، قلم له ووضع هوامشه وحواشيه، الجزء الخامس دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

ثانيا: قائمة الرسائل والأطروحات الجامعية:

131- حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1993م،

132- عبد المنعم السيد الشحات رزق، المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي، قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية بالمنصورة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، 2000م

133- عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م

134- عامر بن عبد الله الثبيتي، المأخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري، المأخذ على فصاحة الشعر إلى نهاية القرن الرابع الهجري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2007م

135- هدى عطية عبد الغفار، السجع القرآني-دراسة أسلوبية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2001م

136- هيام سليم عبد اللطيف ناصيف، الدرس الصوتي في شافية ابن الحاجب (ت 646هـ) وشرحه للاستراباذي (686هـ) كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م

ثالثا: قائمة المجالات العلمية:

137- فائز هاتو عزيز الشرع: البلاغة العربية بين الشفاهية والكتابية دراسة في كتابي سر الفصاحة ودلائل الإعجاز، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد45، 2006م

138- غانم قدوري محمد، فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العراق، العدد الرابع، ذو الحجة، 1428هـ

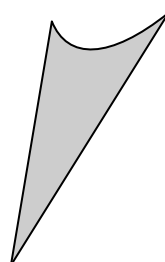
139- محمود شاكر عبود الخفاجي، إعجاز القرآن البلاغي بين اللفظ والمعنى، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد 4، 2008

140- محمود مبارك عبد الله عبيدات، أصوات العربية من الترتيب الأبجدي إلى الترتيب الصوتي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، 2013م



- 141- مشتاق عباس معن، أساسيات الفكر الصوتي عند البلاغيين -قراءة في وظيفة التداخل المعرفي-، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد 27، 2006م
- 142- معن توفيق دحام، التفكير اللساني في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مجلة التربية والعلم، المؤتمر الدولي السادس لقسم اللغة العربية، جامعة الموصل، 2012م

# الفهرس العام



مقدمة.....	هـ - أ
مدخل: ابن سنان وكتاب سر الفصاحة عرض في المنهج والمحتوى.....	20-07
أولاً: ابن سنان الخفاجي وكتاب "سر الفصاحة".....	08
ثانياً: رؤية ابن سنان البلاغية - قراءة في المنهج ومحتوى الكتاب.....	10
ثالثاً: منهج ابن سنان في الكتاب.....	14
رابعاً: تسمية الكتاب (سر الفصاحة) وتحقيقاته.....	18
<b>الفصل الأول: الصوت والحرف عند ابن سنان الخفاجي، تعريف وتوجيه.....</b>	<b>102-20</b>
أولاً: الصوت عند ابن سنان: تعريف وتوجيه.....	22
ثانياً: الصوت وهيئة الحدث المكاني والزمني عند ابن سنان الخفاجي.....	27
ثالثاً: ابن سنان الخفاجي والصوتيات الحديثة:.....	31
رابعاً: الحرف "وتوجيهاته اللغوية عند ابن سنان الخفاجي:.....	36
خامساً: أقسام حروف العربية عند ابن سنان الخفاجي.....	49
سادساً: مخارج الحروف وصفاتها عند ابن سنان الخفاجي.....	71
<b>الفصل الثاني قضايا اللغة والكلام في فكر ابن سنان الخفاجي.....</b>	<b>163-101</b>
أولاً: الكلام ومتعلقاته عند ابن سنان.....	103
ثانياً: الكلام في اصطلاح ابن سنان الخفاجي.....	107
ثالثاً: الكلام وشرط الإفادة.....	114
رابعاً: البعد التواصلية للغة والكلام.....	126
خامساً: موقع المتكلم في بلاغة ابن سنان.....	136
سادساً: الظاهرة اللغوية عند ابن سنان ومبدأ المواضع.....	138
سابعاً: المتكلم وإنتاج المعنى.....	159
أولاً: الإعجاز القرآني وتأسيس مذهب البلاغة عند ابن سنان الخفاجي.....	163
ثانياً: جدلية اللفظ والمعنى وأثرها في تأسيس فصاحة ابن سنان الخفاجي.....	169
ثالثاً: بنية الفصاحة ودلالاتها عند العرب.....	170

## الفهرس العام

- 177.....رابعاً: حقيقة الفصاحة والبلاغة عند ابن سنان الخفاجي
- 193.....خامساً: المستويات اللسانية والرؤى النصية في فصاحة الخفاجي قراءة في خطاطة الكتاب
- 201.....أولاً: التناسب الصوتي على مستوى الأفراد والتركيب
- 209.....ثانياً: الانسجام الصوتي وأثره على السمع
- 211.....ثالثاً: التكرار والتماثل الصوتي في البنى الإفرادية والتركيبية
- 217.....رابعاً: الأبعاد الشفاهية لفصاحة الخفاجي
- 218.....خامساً: التناسب والمناسبة في سر الفصاحة
- 239.....أولاً: تبعية اللفظة للعرف العربي الصحيح
- 254.....ثانياً: اعتدال حروف الكلمة
- 259.....ثالثاً: التصغير وأغراضه التركيبية في كتاب سر الفصاحة
- 262.....رابعاً: التناسب التركيبي في ظاهرة التقديم عند الخفاجي وأبعادها في الخطاب
- 268.....خامساً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتي
- 279.....سادساً: التناسب في ظاهرة القلب المكاني عند الخفاجي
- 273.....سابعاً: ظاهرة الحشو عند ابن سنان الخفاجي
- 280.....ثامناً: التعاظم والتداخل في مفهوم ابن سنان الخفاجي
- 329-283.....الفصل السادس: المعنى وقضايا الدلالة في كتاب سر الفصاحة
- 284.....أولاً: تصور المعنى عند ابن سنان
- 286.....ثانياً: دلالة اللفظ على المعنى عند ابن سنان
- 296.....ثالثاً: مباحث الدلالة والاستعمال في سر الفصاحة
- 313.....رابعاً: مطابقة الكلام لمقتضى الحال
- 315.....خامساً: القصديّة التواصليّة عند ابن سنان والتفاعل الخطابي
- 332.....أولاً: الحقيقة والمجاز في سر الفصاحة
- 346.....ثانياً: التجاوز الدلالي في صور التشبيه عند الخفاجي

## الفهرس العام

---

- 350..... رابعا: التجاوز الدلالي في صور الاستعارة عند الخفاجي
- 366..... خامسا: التجاوز الدلالي في أسلوب الكناية عند ابن سنان الخفاجي
- 382-379..... خاتمة
- 400-383..... قائمة المصادر والمراجع
- 404-401..... الفهرس العام